

شرح الوقاية

للإمام الفقيه الأصولي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود
المحبوبي الحنفي المتوفى سنة ٧٤٧هـ

ومعه

منتهى النقاية على شرح الوقاية

الدكتور صلاح محمد ابو الحاج
المحاضر في كلية اصول الدين الجامعية
جامعة البلقاء التطبيقية

المجلد الثاني

الجزء الخامس

الطبعة الأولى

٢٠٠٦



شرح الوقاية

كتاب المكاتب

الكتابة: إعتاق المملوك بدأ حالاً ورقبة مالا، فإن كاتبه قته ولو صغيراً يعقل بمال حال، أو مؤجل، أو منجم، أو قال: جعلت عليك ألفاً تؤديه لجهوما أولها كذا وآخرها كذا، فإن أدبته، فانت حر، وإن عجزت فقن، وقبل العبد صبح

كتاب المكاتب

(الكتابة: إعتاق المملوك بدأ حالاً ورقبة مالا، فإن كاتبه قته^(١) ولو صغيراً يعقل بمال حال، أو مؤجل، أو منجم^(٢)): أي مؤقت بأزمة معينة، أخذ من التوقيت بطلوع النجم، ثم شاع بعد ذلك نحو أن يقول كاتبك بمئة على أن تؤدي كل شهر بكذا، أو كل عشرة أيام كذا، وعند الشافعي^(٣) لا يجوز حالاً، ولا بد من نجمين: أي شهرين؛ لأنه عاجز عن التسليم في زمان قليل. قلنا: يمكن أن يستقرض، وفي السلم الأجل قائم مقام المعقود عليه^(٤).

(أو قال: جعلت عليك ألفاً تؤديه لجهوما أولها كذا وآخرها كذا، فإن أدبته، فانت حر، وإن عجزت فقن، وقبل العبد صبح): أي صبح هذا العقد بلفظ الكتابة، أو

(١) في أوم: قنأ.

(٢) أي مقسط مؤقت، واشتقاقه من النجم، وهو الطالع، ثم سمي به الوقت، ومنه سمي النجم. ثم سمي ما يؤدي فيه من الوظيفة، ثم منه قالوا: نجمت المال، إذا أدبت نجومياً. ينظر: «البيان» (٨٠-١١٠).

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٧٣٥)، وغيرها.

(٤) جواب سؤال مقدر يراد علينا من أن إمكان الاستقراض ثابت في السلم، فلم لا يجوزون فيه البدل في الحال، وتقرير الجواب: إن الكتابة عقد معاوضة، وهو يعتمد المعقود عليه وبه، ووجود الأول لأنه منه؛ لأنه نهى عن بيع ما ليس عند إنسان، ووجود الثاني ليس ككل بالإجماع على أن من يبيع عنه فرس أحمر جاز له أن يشتري ما شاء بما شاء، وبدل الكتابة معقود به لا بمئة، فأشبه النمر في البيع والقدرة عليه ليس بشرط، فكذا على بدل الكتابة، وأما السلم فيه فهو معقود عليه، ولا يجوز العقد على المعلوم، فأشبه المبيع، ووجوده شرط، فلا بد من القدرة عليه. ينظر: «الذخيرة العقبى» (ص ٥٢٣-٥٢٤).

وخرَجَ من يده دون ملكه، وعتق مجاناً إن أغنيق. وغَرِمَ السيدُ إن وطئَ مكاتبته، أو جَنَى عليها أو على وَلَدِها، أو مالها.

[فصل في الكتابة الفاسدة]

فإن كاتبَ على قيمته، أو عينٍ لغيره يتعينُ بالتَّعين، مئة ليردَّ سيدهُ عبداً غيرَ عين. أو المسلمُ على خمرٍ أو خنزيرٍ فُسِدَ

بلفظٍ يؤدِّي معناها، وهو قوله: أو قال: جعلتُ عليك... الخ^(١)، (وخرَجَ من يده دون ملكه)، فإنَّ المكاتبَ عبداً ما بقي عليه درهم. (وعتقَ مجاناً إن أغنيق^(٢)).

وغَرِمَ السيدُ إن وطئَ مكاتبته، أو جَنَى عليها أو على وَلَدِها، أو مالها: أي العقر، أو أرش الجناية، أو مثل المال، أو قيمته.

[فصل في الكتابة الفاسدة]

(فإن كاتبَ على قيمته^(٣)، أو عينٍ لغيره يتعينُ بالتَّعين^(٤))، هذا في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة عليه السلام أنها تصحُّ حتى إذا ملكها، وسلَّمها عتق، وإن عَجَزَ يردُّ إلى الرِّقِّ، وفيه احترازٌ عن دراهم الغير، أو دنائره، فإنَّ الكتابةَ عليها جائزة؛ لعدم تعيُّنها، (أو مئة ليردَّ سيدهُ عبداً غيرَ عين^(٥))، حتى لو شُرِّطَ أن يردَّ عبداً معيَّناً صحَّ، (أو المسلمُ على خمرٍ أو خنزيرٍ فُسِدَ)، قوله: المسلمُ عطفٌ على الضَّميرِ المستتر

(١) قوله: فإن أذيت فأنت حرٌّ؛ لا بُدَّ منه؛ لأنَّ قوله: جعلتُ عليك يحتملُ الكتابةَ، ويحتملُ الضرية؛ لأنَّ المولى يستبدُّ بضرية عبده فلا يتعيَّن جهةُ الكتابةِ إلَّا بقوله: إن أذيتَه فأنت حرٌّ، بخلافه قوله: كاتبك؛ لعدم الاحتمال، وقوله: وإن عجزت فأنت رقيق لا يحتاجُ إليه هاهنا، وفي الكتابةِ أيضاً، وإنما ذكره حثاً للمعبود على الأداء عند النجوم. ينظر: «الكفاية» (٨: ٩٨).

(٢) أي عتق المكاتبَ مجاناً بلا عوضٍ إن أعتقه مولاه؛ لأنه ما التزم البذل إلا ليحصل له العتق وقد حصل. ينظر: «فتح باب العتاق» (٢: ٢٤١).

(٣) أي يأن قال: كاتبك على قيمتك فسدت الكتابة؛ لأنَّ القيمةَ مجهولة قدرها وجنساً ووصفاً ففدحت الجهالة، وصار كما إذا كاتب على ثوب أو دابة. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٤٠٧).

(٤) بأن كاتبه على عينٍ لغيره يتعين بالتَّعين؛ لعجزه عن تسليمه فسدت. ينظر: «الدر المنقي» (٢: ٤٠٧).

(٥) أي لو كاتبه على مئة دينار على أن يردَّ المولى إلى المكاتبَ عبداً، ولم يعيَّنه. بأن ينقص قيمة العبد من المئة دينار، ويكون الباقي على المكاتب، فإن الكتابةَ فاسدة. ينظر: «الهداية» (٣: ٢٥٦).

وعتقَ فيهما، وسعى في قيمته إن أدى ما سُمي، ولا يُنقصُ مما سُمي وزيد عليه، وصحَّتْ على حيوانٍ ذَكَرَ جنسه فقط، ويؤدِّي الوسط، أو قيمته، وفي كافر كائب عبداً مثله بخمرٍ مقدرةً صحَّ: وأيُّ أسلمَ لسيِّده قيمتها، وعتقَ بقبضِ الخمرِ

في قوله: فإن كائب، والعطفُ جائزٌ لوجودِ الفصل.

(وعتقَ فيهما^(١))، وسعى في قيمته إن أدى ما سُمي، وفي ظاهر الرواية: إنما يثبت العتقُ والسَّعيُ في القيمة إن أدى ما سُمي، وهو الخمرُ والخنزير، وعن أبي حنيفة عليه السلام: أنه إنما يعتقُ بأداء عينيهما إن قال: إن أدَيْتَهُمَا فانت حرٌّ، ولا فرق^(٢) في ظاهر الرواية، وعند أبي يوسف عليه السلام إن أدى العينَ عتقَ، وإن أدَّى القيمةَ عتقَ أيضاً. وعند زُفر عليه السلام لا يعتقُ إلا بأداء القيمة؛ لأنَّ المسلمَ نُهي عن اقتراب الخمر، فاقبضت القيمة مقامها.

(ولا يُنقصُ مما سُمي وزيد عليه)، هذه مسألة مبتدأة لا تعلق لها بمسألة الخمر والخنزير، ومعناها: أن القيمةَ في الكتابةِ الفاسدة إذا كانت من جنسِ المسمَّى، فإن كانت ناقصةً عن المسمَّى لا تنقصُ عن المسمَّى، وإن كانت زائدة زِيدت عليه. ووضع المسألة في «المبسوط» فيما إذا كاتبَ عبدهً بألف على أن يخدمه أبداً، فالكتابةُ فاسدة، فتجب القيمة، فإن كانت ناقصةً عن الألف لا تنقصُ عنه^(٣)، وإن كانت زائدة زِيدت عليه.

(وصحَّتْ على حيوانٍ ذَكَرَ جنسه فقط): أي لم يذكر نوعه وصفته، (ويؤدِّي الوسط، أو قيمته)، إنما يختارُ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ أصلٌ من وجه، أمَّا الوسطُ فظاهرٌ، وأمَّا قيمة الوسط؛ فلأن الوسطَ يعرفُ بالقيمة فصارت أصلاً، فدفعَ القيمةَ قضاءً في معنى الأداء.

(وفي كافر كائب عبداً مثله بخمرٍ مقدرةً صحَّ: وأيُّ أسلمَ لسيِّده قيمتها، وعتقَ بقبضِ الخمرِ)؛ لأنَّ عتقه متعلقٌ بقبضها، لكن مع ذلك يجبُ القيمةُ كما مرَّ.

(١) أي الخمر والخنزير يعني في أدائهما؛ لأنهما مال في الجملة فامكن اعتبار معنى العقد فيه، وموجه العتق عند أداء العرض المشروط، ثم بعدما عتق بأداء المسمَّى سعى في قيمة نفسه. ينظر: «درر الحكام» ٢: ٢٤.

(٢) أي لا فرق بين أن يقول: إن أدَيْتَ الخمرَ أو الخنزير فانت حرٌّ أو لم يقل. ينظر: «العناية» ٨: ١٠٠.

(٣) زيادة من ف.

باب تصرف المكاتب

صح بيعه وشراؤه وسفره، وإن شرط ضده، وإنكاح أمته، وكتابة عبده، وله ولأولاده إن أدى بعد عتقه، ولسيده إن أدى قبله، لا تزوجه إلا بإذنه ولا هبته ولو بعوض، ولا تصدقه إلا بيسير، وتكفله وإقراضه وإعتاق عبده ولو بمال، وبيع نفسه عبده منه، وإنكاحه، والأب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب

باب تصرف المكاتب

(صح بيعه وشراؤه وسفره، وإن شرط ضده)، فإنه إن شرط أن لا يسافر فله السفر استحساناً؛ لأنه شرط مخالف لمقتضى العقد، وهو مالكية اليد، ولا تفسد الكتابة بهذا الشرط، فإن الكتابة تُشبه البيع^(١)، ومع ذلك هي إعتاق بالنظر إلى العبد، فقلنا: كل شرط مفسد يكون في أحد البديلين، كما إذا شرط خدمة مجهولة تفسدها، وكل شرط لا يكون كذلك لا يفسدها عملاً بالشبهين.

(وإنكاح أمته، وكتابة عبده)؛ لأنهما يفيدان المال، وعند زفر^(٢) والشافعي^(٣) لا يجوز الكتابة وهو القياس؛ لأنها تؤدي إلى العتق، وهو ليس من أهله، وجه الاستحسان: أنها إفادة المال، وعتقه يضاف إلى المولى، (وله ولأولاده إن أدى بعد عتقه، ولسيده إن أدى قبله)؛ أي للمكاتب الأول ولأول الثاني إن أدى الثاني بعد عتق الأول، ولسيده إن أدى قبله، (لا تزوجه إلا بإذنه ولا هبته ولو بعوض^(٤))، ولا تصدقه إلا بيسير، وتكفله وإقراضه وإعتاق عبده ولو بمال؛ لأنه فوق الكتابة، (وبيع نفسه عبده منه، وإنكاحه)، فإن ذلك إعتاق، وهذا إتلاف مال.

(والأب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب)؛ أي كل تصرف يملكه المكاتب في

(١) أي إن الكتابة تشبه البيع وتشبه النكاح فألحقناها بالبيع في شرط تمكّن في صلب العقد، كما إذا شرط خدمة مجهولة؛ لأنه في البذل، وبالنكاح في شرط لم يتمكّن في صلبه، هذا هو الأصل، أو نقول إن الكتابة في جانب العبد إعتاق؛ لأنه إسقاط الملك، وهذا الشرط يخص العبد فاعتبر إعتاقاً في حق هذا الشرط، والإعتاق لا يطل بالشروط الفاسدة. ينظر: «الهداية» (٣: ٢٥٧).

(٢) ينظر: «النكت» (ص ٧٤٨)، وغيرها.

(٣) لأن الهبة عوض ابتداءً، وهو ليس أهله. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٢٥٢/ب).

وشيء من ذا لا يصح من مآذون ومضارب وشريك، ويكاتب عليه بالشراء ولذة وأبواه، لا من لا ولاد بينهما، وصح بيع أم ولده سراها بدونه، فإن شري معه فلا عبده يملكانه في رقيق الصغير، وما لا فلا، فأنتهما يملكان تصرفاً يحصل به المال للصغير كالمكاتب يملك كسب المال، فحكمهما حكمه، فيملكان كتابة عبده لا إعتاقه على مال، وبيع عبده من نفسه.

(وشيء من ذا لا يصح من مآذون ومضارب وشريك): أي من قوله: لا تزوجه إلى هنا، وأما إنكاح أمته، وكتابة عبده فهما وإن لم يكونا جائزين للمآذون لم يدخلهما في قوله: وشيء من ذا، بل ذكرهما في «كتاب المآذون» بقوله: ولا يزوج رقبته ولا مكاتبه؛ لأن قوله هاهنا: وإنكاح أمته عطف على البيع والشراء، وهما جائزان للمآذون، فتخصيص الإشارة في قوله: وشيء من ذا إلى بعض المعطوفات دون البعض لم يكن حسناً، فجعل الإشارة إلى قوله: لا تزوجه إلى آخره.

(ويكاتب عليه بالشراء ولذة وأبواه^(١))، لا من لا ولاد بينهما، هذا عند أبي حنيفة رحمهما، وعندهما: إن اشترى ذا رحم محرّم كالآخ والعَم يدخل في كتابته، كما يعتق عليه، له: إن للمكاتب كسباً لا ملكاً، فجعل الكسب كافياً للصلة في قرابة الولادة إذ القادر على الكسب مخاطب بالشفقة في الولادة لا في غيره، إذ لا بد فيه من اليسار.

(وصح بيع أم ولده سراها بدونه، فإن شري معه فلا^(٢))، هذا عند أبي حنيفة رحمهما، وعندهما لا يصح بيعها، وإن سراها بدون الولد؛ لأنها أم ولده فلا يجوز بيعها، وله: أن القياس يجوز بيعها، وإن كان معها ولد؛ لأن كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ، أما إذا كان معها ولد ثبت امتناع البيع بتبعية الولد،

(١) وأقواهم دخول الولد المولود في كتابته ثم الولد المشتري ثم الأبوان؛ ولهذا يضاوتون في الأحكام، فإن المولود في كتابته يكون حكمه كحكم أبيه، حتى إذا مات أبوه ولم يترك وفاة سعى على نجوم أبيه. والولد المشتري يؤدي بدل الكتابة حالاً وإلا رد إلى الرق، والوالدان يردان إلى الرق ولا يؤديان حالاً ولا مؤجلاً. ونماه في «درر الحكام» (٢: ٢٧).

(٢) فلا تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعته ولم يفسخ النكاح؛ لأنه لم يملكها فجاز له أن يطأها بملك النكاح، وإن لم يكن الولد مع أم الولد جاز بيعها؛ لعدم دخولها في كتابته؛ لأن ما كسبه المكاتب متردد بين أن يؤدي وبين أن يعجز، فإن أدى الكل يقرّر له، وإن عجز يقرّر للمولى فلا يتعلق به ما لا يحتمل الفسخ، وهو أمومية الولد. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٤١١).

كولِدٍ ولدَ له من أمته، وكسبُهُ له، فإن كاتِبَ قَتِينٍ له زوجين، فولدتَ دخلَ الولدِ في كتابتها، وكسبُهُ لها، فإن ولدت حرةً بزعمها من مكاتبٍ أو عبدٍ نكحها بإذن فاستحققت، فولدُها عبد، فإن وطئَ أمةً بملكه فاستحققت، أو بشراءٍ فاسدٍ فردت أخذَ عَقْرُها في الحال، كالمأذون بالتجارة

قال عليه السلام: «أعتقها ولدُها»^(١)، ولا يثبتُ أصالة، والقياسُ ينفيه، (كولِدٍ ولدٌ له من أمته)، يتعلّقُ بقوله: ويكاتبُ عليه بالشراء: أي إن ولدَ ولدٌ من أمته فأدعاهُ دخلَ في كتابته، (وكسبُهُ له): أي كَسِبُ ولدِ المكاتبِ يكونُ للمكاتب؛ لأنَّ الولدَ كسبُهُ، وكسبُ الولدِ كسبُ كسبه.

(فإن كاتِبَ قَتِينٍ له زوجين، فولدتَ دخلَ الولدُ في كتابتها، وكسبُهُ لها): أي زوجَ أمته من عبده فكاتبهما، فولدتَ ولدًا دخلَ الولدُ في كتابة الأم، وكسبُهُ للأم؛ لأنَّ الولدَ يتبعُ الأم في الرّق والعتق وفروعه^(٢).

(فإن ولدت حرةً بزعمها من مكاتبٍ أو عبدٍ نكحها بإذن فاستحققت، فولدُها عبد): أي تزوجَ المكاتبُ بأذن مولاه امرأة، فقالت: أنا حرةٌ فولدتَ منه فاستحققت فولدُها عبدٌ عند أبي حنيفة عليه السلام وأبي يوسف عليه السلام، وعند محمد عليه السلام حرٌّ بالقيمة؛ لأنَّه ولدُ المغرور، لهما: أنَّ القياسَ أن يكونَ عبدًا لكونه مولوداً بين رقيقين، وفي الحرِّ خالفنا القياسَ بإجماع الصحابة، وهذا ليس في معناه؛ لأنَّ حقَّ المولى مجبورٌ بالقيمة يؤدّيها الحرُّ في الحال، وهما لا قدرةَ للعبدِ على أدائها في الحال، بل تؤخَّرُ إلى العتق^(٣).

(فإن وطئَ أمةً بملكه فاستحققت، أو بشراءٍ فاسدٍ فردت أخذَ عَقْرُها في الحال^(٤)، كالمأذون بالتجارة): أي وطئَ المكاتب، أو المأذون أمةً بغيرِ إذن المولى بناءً على أنَّها

(١) من حديث ابن عباس عليه السلام في «سنن ابن ماجه» (٨٤١)، و«المستدرک» (٢: ٢٣)، و«سنن البيهقي الكبير» (١٠: ٣٤٦)، و«سنن الدارقطني» (٤: ١٣١)، و«مصنف عبد الرزاق» (٧: ٢٣٣)، و«الآحاد والثاني» (٥: ٤٥٠)، و«مسند ابن الجعد» (١: ٢٦٥)، وغيرها، قال ابن القطان: له إسناد جيد. ورواه ابن حزم بإسناد صحيح وصححه، وله شواهد كثيرة. ينظر: «الدراية» (٢: ٨٧)، و«الحلاصة» (٢: ٤٦٤)، وغيرها.

(٢) يعني الكتابة والتدبير والاستيلاء. فإن هذه الأوصاف القارة الشرعية في الأمهات تسري إلى الأولاد. وإذا سرت كتابتها إلى ولدها لم يبرأ بيعة كما لم يبرأ بيع أمه. ينظر: «المنابة» (٩: ١٨٢).

(٣) وإذا غرم القيمة يرجع عليها عنده؛ لأنَّ القصور حصل منها. ينظر: «المنابة» (٨: ١٢٠).

(٤) أي في حالة الكتابة قبل عتقه لدخوله في كتابته؛ لأنَّ الإذن بالشراء إذن بالوطء. ينظر: «الدر المختار» (٦: ٦٥).

ولو نكح فوطى أخذه حين عتق، وصحّ تدبير مكائبه، وعجز نفسه وكان مدبراً، أو مضى عليها وسعى في ثلثي قيمته، أو ثلثي البدل إن مات سيده فقيراً

ملكه بأن اشتراها، أو وهبت له، ثم استحققت الأمة، أو اشترى أمة شراءً فاسداً فوطنها، ثم ردت يجب العقر في الحال.

(ولو نكح فوطى أخذه حين عتق): أي نكح "المكاتب أو المأذون أمة" بغير إذن المولى فوطى، ثم استحققت^(١) يجب العقر بعد العتق، والفرق أنه لولا الشراء لما سقط الحد، وما لم يسقط الحد لا يجب العقر، فيكون من توابع التجارة، فيكون ثابتاً في حق المولى، وهنا النكاح ليس من باب الكسب، فلا ينتظمه الكتابة، ولقائل أن يقول: إن العقر يثبت بالوطء لا بالشراء، والإذن بالشراء ليس إذناً بالوطء، والوطء ليس من التجارة في شيء، فلا يكون ثابتاً في حق المولى^(٢).

(وصحّ تدبير مكائبه، وعجز نفسه وكان مدبراً، أو مضى عليها وسعى في ثلثي قيمته، أو ثلثي البدل إن مات سيده فقيراً): أي له الخيار: إما أن عجز نفسه وكان مدبراً، أو مضى على الكتابة.

فإن مضى عليها فمات المولى ولا مال له سواء، فهو بالخيار: إما أن يسعى في ثلثي قيمته، أو ثلثي بدل الكتابة، وعندهما: يسعى في الأقل منهما، فإن الإعتاق لهما كان متجزئاً عند أبي حنيفة رحمهم الله بقي الثلثان عبداً، فإن أدى للتدبير ثلثي القيمة في الحال عتق الكل في الحال، وإن أدى للكتابة ثلثي البدل مؤجلاً عتق مؤجلاً، فيفيد التخيير، وقد تلقى جهتا الحرية ببديلين معجل بالتدبير، ومؤجل بالكتابة، فيتخير بينهما، وعندهما: لهما لم يكن متجزئاً صار بموت المولى معتق الكل، وقد سقط عنه ثلث المال، وبقي الثلثان، وكل ما هو أقل من ثلثي البدل، أو ثلثي القيمة يسعى فيه، ولا فائدة في التخيير بين الأقل والأكثر.

(١) زيادة من م.

(٢) زيادة من أ و م، وفي أ: استحق.

(٣) أجاب عنه في «الدرر» (٢: ٢٨)، و«رد المحتار» (٥: ٦٥): إنا سلمنا أن العقر ثبت بالوطء لا بالشراء

ابتداءً، لكن الوطء مستند إلى الشراء؛ إذ لولاه لكان الوطء حراماً بلا شبهة، فلا يثبت به العقر ويجب الحد، والوطء نفسه إن لم يكن من التجارة لكن الشراء منها فيكون ثابتاً في حق المولى.

واستيلاد مكاتبته، ومَضَتْ عليها، أو عَجِزَتْ وكانت أم ولد له، وكتابة أم ولد له فعتقت بموته مجاناً ومدبره، ويسعى في ثلثي قيمته أو كل البدل في موت سيده معسراً، وصلحته مع مكاتبه على نصف حال من بدل مؤجل، فإن مات مريضاً كاتب عبده على ضعف قيمته بأجل، ورد ورثته أدى ثلثي

(واستيلاد مكاتبته، ومَضَتْ عليها، أو عَجِزَتْ وكانت أم ولد له): أي ولدت المكاتبه فادعى المولى الولد تصير أم ولد له، فتخير بين أن تمضي على الكتابة وتؤدي البدل، فتعتق قبل موت المولى وبين أن تُعَجَزَ نفسها، فتعتق بعد موت المولى، فإن مَضَتْ على الكتابة فلها أن تأخذ العقر من سيدها.

(وكتابة أم ولد فعتقت بموته مجاناً ومدبره): أي صحَّت كتابة مدبره، ويسعى في ثلثي قيمته أو كل البدل في موت سيده معسراً، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وعند أبي يوسف رحمته يسعى في الأقل منهما، وعند محمد رحمته يسعى في الأقل من ثلثي القيمة أو ثلثي البدل، أما الخيار وعدمه ففرع التجزؤ وعدمه كما مر، وأما المقدار فمحمد رحمته يقول: البدل لما كان مقابلاً بالكل فبالموت يسلم له ثلث البدل، ومن المحال أن يجِبَ البدل في مقابلة الثلث وهما يقولان: البدل وقع في مقابلة الثلثين، لأن الظاهر أن الإنسان لا يلتزم المال في مقابلة ما يستحق حرته^(١).

(وصلحته مع مكاتبه على نصف حال من بدل مؤجل): أي صحَّ صلحه، والقياس أن لا يصح؛ لأنه اعتياض عن الأجل بالمال، ووجه الاستحسان: أن الأجل في حق المكاتب مال من وجه لا يقدر على الأداء إلا به، وبدل الكتابة ليس بمال من وجه حتى لا تصح الكفالة به^(٢) فاعتدلا^(٣).

(فإن مات مريضاً كاتب عبده على ضعف قيمته بأجل، ورد ورثته أدى ثلثي

(١) وبيانه: أنه المقدار عند محمد رحمته فقابل البدل بالكل وقد سلم لها الثلث فمن المحال أن يجِبَ البدل بمقابلته، ولهما: إن جميع البدل مقابل بثلثي رقبته فلا يسقط منه شيء، وهذا لأن البدل وإن قوِل بالكل صورة وصيغة لكنه مقيد بما ذكرنا معنى وإرادة؛ لأنها استحققت حرية الثلث طاهراً، والظاهر أن الإنسان لا يلتزم المال بمقابلة ما يستحق حرته. ينظر: «الهداية» (٣: ٢٦١).

(٢) أي يبدل الكتابة، فلو كان مالاً من كل وجه لصحَّت الكفالة به. ينظر: «البنية» (٨: ٧٦).

(٣) فكان اعتياضاً عما هو مال من وجه بما هو مال من وجه، واختلف الجنس، فلم يكن ثمة ربا بغير «الحناية» (٨: ١٢٧).

البدل حالاً، وبأقيه مؤجلاً، أو استرق، وفي نصف قيمته هنا، أدى ثلثها حالاً أو استرق، فإن قال حرٌ لسيّد عبد: كاتبٌ عبدك على كذا، وشرط العتق بأدائه أولاً، ففعل وأدى الحرّ عتق، ولم يرجع، وإن قيل العبدُ فهو مكاتب، فإن كوّتبَ حاضرٌ وغائب، وقيل الحاضر فايّ أدى قيلَ جبراً أو عتقاً

البدل حالاً، وبأقيه مؤجلاً، أو استرق: أي خيّر العبدُ بين أن يؤدي ثلثي البدل حالاً والباقي مؤجلاً، وبين أن يمتنع فيسترق، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله، وعند محمد رحمته الله خيّر العبدُ بين أن يؤدي ثلثي القيمة حالاً، والباقي إلى تمام البدل مؤجلاً، وبين أن يمتنع فيسترق؛ لأنّ المريض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة، أمّا فيما وراءه يصحّ له التّرك فيصحّ له ^(١) التأخير، لهما: أن جميع المسمّى بدل الرّقبة وحقّ الورثة متعلق بالبدل، فكذا بالبدل، فلا يصحّ له ^(٢) التأخير إلا في ثلثه.

(وفي نصف قيمته هنا): أي فيما إذا كان البدل نصف القيمة هنا: أي في المسألة المذكورة وهي موت المريض الذي كاتب عبده على بدل مؤجل، (أدى ثلثها حالاً أو استرق): أي خيّر العبدُ بين أن يؤدي ثلثي القيمة حالاً، وبين أن يمتنع فيسترق؛ لأنّ المحاباة وقعت في المقدار وفي التأخير، فتنفذ بالثلث دون الثلثين اتفاقاً ^(٣).

(فإن قال حرٌ لسيّد عبد ^(٤)): كاتبٌ عبدك على كذا، وشرط العتق بأدائه أولاً): أي سواء قال: علي ^(٥) إن أديت فهو حرٌّ أو لم يقل، (ففعل وأدى الحرّ عتق، ولم يرجع): أي لا يرجع المؤدّي على العبد؛ لأنّه متبرّع في الأداء، وإنّما يعتق بأداء الحرّ، أمّا إن شرط العتق بأدائه فظاهر، وأمّا إن لم يشترط فالقياس أن لا يعتق، وفي الاستحسان يعتق؛ لأنّه يتوقّف على قبول العبد الغائب فيما يضره، وهو وجوب البدل عليه، لا فيما ينفعه وهو صحة أداء القابل البدل، (وإن قيل العبدُ فهو مكاتب): أي إن كاتب الحرّ العبد، وبلغ العبد وقيل فهو مكاتب؛ لأنّ الكتابة موقوف على إجازته. (فإن كوّتبَ حاضرٌ وغائب، وقيل الحاضر فايّ أدى قيلَ جبراً أو عتقاً)، صورة

(١) زيادة من أ و م.

(٢) زيادة من ف.

(٣) زيادة من أ و م.

(٤) زيادة من أ و ب و م.

(٥) زيادة من ب و ف و م، وفي م: علي ألف.

فصارَ كمعيرِ الرهن ، ولم يرجعْ على الآخر ، وقبولُ الغائبِ له لغو، فإن كوثبتْ أمةٌ وطفلانِ لها فقبلتْ فأيُّ أدى لم يرجعْ وعثقوا

المسألة : أن يقول : كاتيني بالقر على نفسي وعلى فلان الغائب^(١) ففعل وقيل الحاضر، فالقياسُ أن يصحَّ في حصَّةِ الحاضرِ وفي حصَّةِ الغائبِ يتوقَّفُ على قبوله، وجه الاستحسان : أنَّ الحاضرَ أضافَ العقدَ إلى نفسه فجعلَ نفسه أصلاً، والغائبُ تبعاً فيصحُّ كما يصحُّ على الأولادِ بالتَّبعيةِ فأيهما أدى قيلَ جبراً^(٢)، أمَّا الحاضرُ ؛ فلأنَّ كلَّ البذلِ عليه، وأمَّا الغائبُ ؛ فلأنَّه ينالُ شرفَ الحرِّيةِ، وإن لم يكنِ البذلُ عليه.

(فصارَ كمعيرِ الرهن)، صورته : استعارَ رجلٌ عبداً من غيره ليرهنه بدينٍ عليه للآخر، فرهنه، ثمَّ احتاجَ المعيرُ إلى استخلاصِ عبده، فإنَّ أدَّى الدَّينَ إلى المرتَّهنِ يجبرُ المرتَّهنُ على القبولِ، وإن لم يكنْ على معيرِ الرهنِ دين^(٣)، وإنَّما هو على المستعيرِ، وإن أدَّى الدَّينَ يرجعُ على المستعيرِ به، وإن أدَّى بغيرِ أمرِهِ، لأنَّه مضطرٌّ إلى تخليصِ عبده ولا يتمكَّنُ إلا بأداء الدَّينِ.

(ولم يرجعْ على الآخر) ؛ لأنَّه متبرِّعٌ في حقِّ الآخر، وإنَّما يرجعُ معيرُ الرهنِ ؛ لأنَّه مضطرٌّ في الأداء ؛ لأنَّه يخافُ تُلَفَّ ماله في يدِ المرتَّهنِ، (وقبولُ الغائبِ له لغو) ؛ لأنَّ العقدَ نفذَ على الحاضرِ.

(فإن كوثبتْ أمةٌ وطفلانِ لها فقبلتْ فأيُّ أدى^(٤) لم يرجعْ وعثقوا)، كما في مسألة الأولى، "والله أعلم".

(١) زيادة من ب.

(٢) أي يجبرُ المولى على القبولِ، أمَّا الحاضرُ ؛ فلأنَّ البذلَ عليه فيجبرُ المولى على قبوله عند أدائه، ويعتقُ الغائبُ أيضاً لدخوله في كتابةِ الحاضرِ تبعاً، كما في ولدِ المكاتبِ، وأمَّا إذا أدى الغائبُ ؛ فلأنَّه ينالُ لهذا الأداء شرفَ الحرِّيةِ، فلا يكونُ بمنزلةِ الأجنبيِّ بل يكونُ بمنزلةِ ولدِ المكاتبِ. ينظر : «الكفاية» (٨) : ١٣٠-١٣١.

(٣) زيادة من م.

(٤) أي أيَّهم أدى لم يرجعْ على صاحبه، ويجبرُ المولى على القبولِ ؛ وذلك لأنَّ الأمَّ إذا أدَّت فقد أدَّت ديناً على نفسها، وكلُّ من الولدين إن أدَّى فهو متبرِّعٌ غير مضطر، وفي ذلك كله لا رجوع. كذا في «ذخيرة العقبي» (ص ٥٣٠).

(٥) زيادة من م.

باب كتابة العبد المشترك

أحد شريكي عبد أذن للآخر بكتابة حصته بالف وقبضه ففعل وقبض بعضه، فذا له إن عجز، مكاتباً لرجلين جاءت بولدي فادعاه أحدهما، ثم جاءت بآخر فادعاه الآخر، فعجزت، فهي أم ولد للأول، وضمن نصف قيمتها، ونصف عقرها، وشريكه عقرها، وقيمة الولد وهو ابنه

باب كتابة العبد المشترك

(أحد شريكي عبد أذن للآخر بكتابة حصته بالف وقبضه ففعل وقبض بعضه، فذا له إن عجز)، الضمير في حصته يرجع إلى الآخر، هذا عند أبي حنيفة، وأصله: أن الكتابة متجزئة فيكون مقتصر على نصيبه، وفائدة الإذن: أنه إن لم يأذن فله حق الفسخ، فبالإذن لا يبقى ذلك، وإذنه لشريكه بالقبض إذن للعبد بالأداء إليه، فيكون متبرعاً في نصيبه على القابض، فيكون له^(١)، وعندهما: الكتابة غير متجزئة، فالإذن بكتابة نصيبه إذن بكتابة الكل، فالقابض أصيل في البعض، ووكيل في البعض، والمقبوض مشترك بينهما، فبقي كذلك بعد العجز.

(مكاتباً لرجلين جاءت بولدي فادعاه أحدهما، ثم جاءت بآخر فادعاه الآخر، فعجزت، فهي أم ولد للأول، وضمن نصف قيمتها، ونصف عقرها، وشريكه عقرها، وقيمة الولد وهو ابنه)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وبإثباته: أن استيلاء المكاتب المشتركة متجزئ عند أبي حنيفة رحمته، فيقتصر على نصيبه؛ لأن المكاتب لا يتقل من ملك إلى ملك كما مر^(٢) في المدبر، واستيلاء القنّة لا يتجزئ، فإذا استولد أحد الشريكين القنّة المشتركة، صارت كلها أم ولد له، ويضمن نصف قيمتها للشريك.

(١) لأنه لما أذن أحدهما صاحبه بكتابة نصيبه صار نصيب المكاتب مكاتباً، وبقي نصيب الأذن عبداً كما كان، فحين اكتسب كان هذا كسب مملوك بعضه مكاتب وبعضه عبد، فما كان من كسب المكاتب فهو للمكاتب، وما كان من كسب العبد فهو لمولاه، فمتى أذن الذي لم يكاتب شريكه لقبض الكتابة فقد أذن لعبده لقضاء دينه من الكسب الذي يكون له، فيصير بالإذن متبرعاً بنصيب نفسه من الكسب على العبد، ثم على الشريك، فإذا تم تبرّعه بقبض الشريك لم يرجع. ينظر: «الكفاية» (٨: ١٣٣).

(٢) (٢: ١٤٧).

وأي دَفَعَ العقر إليها صح، فإن لم يطأ الثاني ودبرها فعجزت، بطل تدبيره، وهي أم ولدٍ للأول، والولد له، وضمين لشريكه نصف عقرها، ونصف قيمتها

إذا عرفت هذا؛ فاستيلاد الثاني قبل العجز وقع في ملكه ظاهراً فيثبت نسب ولده، لكن إذا عجزت صارت كأن الكتابة لم تكن، فظهر أنه في الحقيقة وطئ أم ولد الغير، فاستيلاد الأول وقع غير متجزئ، فكلها أم ولد له، ويضمن نصف قيمتها لشريكه، ولا تكون أم ولد للشريك، لكن ولد الشريك ولد مغرور، حيث وطئ معتمداً على الملك، فيكون حراً بالقيمة، ويضمن تمام عقرها.

وأما عندهما: فاستيلاد المكاتب لا يتجزئ، فقبل العجز صارت أم ولد للأول، وانتقل نصيب الثاني إليه بفسخ الكتابة، فإن الكتابة تنسخ بالاستيلاد فيما لا يتضرر به المكاتب، فيكون وطء الثاني في غير ملكه، فيجب عليه تمام العقر لا الحد للشبهة، ولا يكون ولده حراً بالقيمة، ويضمن الأول للشريك نصف قيمتها مكاتباً عند أبي يوسف رحمته، والأقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي عليها من بدل الكتابة عند محمد رحمته، وإذا انفسخت الكتابة في حصة الشريك عندهما قبل العجز، فكلها مكاتب للأول بنصف البذل^(١) عند الشيخ أبي منصور رحمته، وبكل البذل^(٢) عند عامة المشايخ رحمته.

(وأي دَفَعَ العقر إليها صح): أي قبل العجز لاختصاصها بمنافعها وأعواضها، فإن لم يطأ الثاني ودبرها فعجزت، بطل تدبيره، وهي أم ولدٍ للأول، والولد له، وضمين لشريكه نصف عقرها، ونصف قيمتها؛ لأنه تبين بالعجز أنه يملك^(٣) نصيب الشريك وقت الاستيلاد، فالتدبير وقع في غير ملكه بخلاف النسب؛ لأنه يعتمد الغرور.

(١) لأن الكتابة انفسخت فيما لا يتضرر به المكاتب، ولا يتضرر بسقوط نصف البذل. ينظر: «الهداية» (٣): ٢٦٥.

(٢) أي عند عامة المشايخ رحمته: كلها مكاتب للأول بكل البذل؛ لأن الكتابة لم تنسخ إلا في حق التملك ضرورة، فلا يظهر في حق سقوط نصف البذل، وفي إبقائه في حق نظر المولى، وإن كانت لا تنصرف المكاتب بسقوطه، والمكاتب هي التي تعطى العقر؛ لا اختصاصها بأبدال منافعها، ولو عجزت وردت في الرق برء إلى المولى؛ لظهور اختصاصه على ما بيناه سابقاً. ينظر: «الهداية» (٣): ٢٦٥.

(٣) في أوب وصر وم: تملك.

فإن حررها أحدهما غنياً فعجزت ضمن نصف قيمتها لشريكه، ورجع به عليها، عبد لرجلين دبرة أحدهما، ثم حرره الآخر مليئاً أو عكساً، اعتق المدبر، واستسمى فيهما، أو ضمن شريكه في الأولى فقط

(فإن حررها): أي المكاتب المشتركة، (أحدهما غنياً فعجزت ضمن نصف قيمتها لشريكه، ورجع به عليها)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: لا يرجع، وهذا مبني على أن الساكت إذا ضمن المعتق يرجع به عليها عند أبي حنيفة رحمته الله لا عندهما.

(عبد لرجلين دبرة أحدهما، ثم حرره الآخر مليئاً أو عكساً): أي حرره أحدهما، ثم دبره الآخر، (اعتق المدبر، واستسمى فيهما): أي في المسألتين، (أو ضمن شريكه في الأولى فقط)، اعلم أن في المسألة الأولى إذا دبره الأول، فللثاني الإعتاق، أو التضمن، أو الاستسعاء عند أبي حنيفة رحمته الله، فإذا اعتق الثاني لم يبق له ولاية التضمن والاستسعاء، ثم بالاعتاق أفسد نصيب المدبر، فله أن يعتق، أو يستسمى، أو يضمن قيمته مدبراً، وقد مر في «باب عتق البعض» من «كتاب الإعتاق»^(١): أن قيمة المدبر ثلثا قيمة القن، وإن ضمنه لا يملكه؛ لأنه لا ينتقل من ملك إلى ملك.

وأما في المسألة الثانية: إذا اعتق الأول فلآخر الخيارات الثلاث عنده، فإذا دبره لم يبق له^(٢) ولاية التضمن، بل بقي له ولاية الإعتاق أو الاستسعاء، فولاية الإعتاق أو الاستسعاء ثابتة في المسألتين، والتضمن يختص بالأولى.

وعندهما: إذا دبره أحدهما، فاعتاق الآخر باطل؛ لأن التدبير لا يتجزئ عندهما، فيملك نصيب صاحبه بالتدبير، ويضمن نصف قيمته قنّاً موسراً كان أو معسراً؛ لأنه ضمان تملك، فلا يختلف باليسار والعسار، وإن اعتقه أحدهما فتدبير الآخر باطل؛ لأن الإعتاق لا يتجزئ عندهما، فيضمن نصف قيمته إن كان موسراً، ويسمى العبد إن كان معسراً؛ لأن هذا ضمان إعتاق فيختلف باليسار والعسار.

(١) (٢: ١٤٨).

(٢) لأنه مباشرة التدبير يصير مبرراً للمعتق عن الضمان معنى، وهو أن نصيبه كان قنّاً عند إعتاق المعتق. فكان تضمينه إياه متعلقاً بشرط تملك العين بالضمان، وقد فوت ذلك بالتدبير بخلاف الأول، فهناك نصيبه كان مدبراً عند ذلك، فلا يكون التضمن مشروطاً بتملك العين منه. ينظر: «العناية» (٨: ١٤٠).

باب الموت والعجز

مكتاتبٌ عجزَ عن نجمٍ إن كان له وجهٌ سيصلُ إليه لا يعجزُهُ الحاكمُ إلى ثلاثة أيامٍ، وإلاَّ عجزَهُ، وفسخها بطلبِ سيِّده، أو سيِّدِهِ برضاه، وعادَ رَقَّةً وما في يده لسيِّده، فإن ماتَ عن وفاء، لم يفسخ، وقضي البدلُ من ماله، وحكمَ بموتهِ حرّاً، والإرثُ منه، وعتقَ بنيهِ إن ولدوا في كتابته، أو شَراهم، أو كوتِبَ هو وابنتُهُ صغيراً أو كبيراً بمرّة، وإن لم يترك وفاءً فَمَن ولد في كتابته سعى على نجومِهِ، وإذا أدّى حُكْمَ بعثِ أبيهِ قبل موته ويعتقِهِ، ومَن شراهُ أدّى البدلَ حالاً، أو ردَّ رقيقاً

باب الموت والعجز

(مكتاتبٌ عجزَ عن نجمٍ إن كان له وجهٌ سيصلُ إليه لا يعجزُهُ الحاكمُ إلى ثلاثة أيامٍ): أي إن مضت ثلاثة أيام، ولم يؤدَّ حصّة ذلك النجم حُكْمَ بعجزِهِ، (وإلاَّ عجزَهُ): أي إن لم يكن له وجهٌ سيصلُ إليه عجزَهُ، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله، وعند أبي يوسف رحمته الله لا يعجزُهُ حتى يتوالى عليه نجمان.

(وفسخها^(١) بطلبِ سيِّده، أو سيِّدِهِ برضاه): أي فسخها سيِّدُهُ برضى المكاتب، (وعادَ رَقَّةً وما في يده لسيِّده، فإن ماتَ عن وفاء): أي عن مالٍ بقي يبدل الكتابة، (لم يفسخ)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(٢) رحمته الله تبطل الكتابة لفوات المحل، ونحن نقول: هو حيٌّ في بعض الأحكام، فكذا في هذا؛ لاحتياجه إلى زوال أثر الكفر، وهو الرّق، أو يستند الحرية إلى ما قبل الموت^(٣)، (وقضي البدلُ من ماله، وحكمَ بموتهِ حرّاً، والإرثُ منه، وعتقَ بنيهِ إن ولدوا في كتابته)، حتى لو ولدوا قبل الكتابة لا يتبعونه، (أو شَراهم، أو كوتِبَ هو وابنتُهُ صغيراً أو كبيراً بمرّة): أي بكتابة واحدة؛ فإن الولدَ إن كان صغيراً يتبعه، وإن كان كبيراً جُعلا كشخصٍ واحد.

(وإن لم يترك وفاءً فَمَن ولد في كتابته سعى على نجومِهِ، وإذا أدّى حُكْمَ بعثِ أبيهِ قبل موته ويعتقِهِ، ومَن شراهُ أدّى البدلَ حالاً، أو ردَّ رقيقاً)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله وعندهما الولدُ المشتري يسعى على نجوم الأب أيضاً، لأنَّهُ كوتِبَ بتبعية الأب.

(١) أي فسخ الحاكم الكتابة بعد عجز المكاتب بطلب مولاه. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٣١).

(٢) ينظر: «النكت» (ص ٧٤١)، وغيرها.

(٣) أي إن المكاتب يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته؛ لأن بدل الكتابة هو سبب الأداء موجود قبل الموت، فيستند الأداء إلى ما قبله فيجعل أداء نالیه كآدائه، ونظامه في «مجمع الأنهر» (٢: ١٢١).

فإن تركَ لداً من حرّةٍ معتقةٍ وديناً يفي ببذلها، فجنى الولدَ وقضي به على عاقلةٍ أمّه لم يكن ذلك تعجيزاً لأبيه، وإن اختصم قومُ أمّه وأبيه في ولائه، فقضي به لقومِ أمّه فهو تعجيز، وطابَ لسَيِّده ما أدّى إليه من صدقةٍ فعجز، فإن جنى عبدٌ فكاتبه سيِّدُهُ جاهلاً بها، فعجزَ أو مكاتبٌ فلم يقض به فعجزَ دفعَ أو قَدَى

(فإن تركَ ولداً من حرّةٍ معتقةٍ وديناً يفي ببذلها، فجنى الولدَ وقضي به) : أي بموجب الجناية، (على عاقلةٍ أمّه لم يكن ذلك تعجيزاً لأبيه) : لأنّ هذا القضاء لا يتأني الكتابة ؛ لأنّ مقتضى الكتابة إلحاق الولدِ بموالي الأم، وإيجاب^(١) العقل عليهم، لكن على وجهٍ يحتملُ أن يعتق الأب^(٢) فينجرُ الولاءَ إلى موالي الأب، وإنما قال : وديناً يفي ؛ لأنّه لو كان عيناً لا يتأتى القضاء بالإلحاق بالأم ؛ لأنّه يمكنُ الوفاء في الحال.

(وإن اختصم قومُ أمّه وأبيه في ولائه، فقضي به لقومِ أمّه فهو تعجيز) : لأنّ القضاء بكونِ ولأى الولدِ لموالي الأم، معناه : أنّ الأب مات رقيقاً، وانفسخ عقدُ الكتابة فيكون القضاء في فصلٍ مجتهدٍ فيه، فينفذ فيه وتنفسخ الكتابة.

(وطابَ لسَيِّده ما أدّى إليه من صدقةٍ فعجز) : أي إذا لم يكن المولى مصرفاً للزكاة، فأخذَ المكاتبُ الزكاة ؛ لكونه من المصارف، ثمّ أدّاهُ إلى المولى عن بدلِ الكتابة، ثمّ عَجِزَ فظهرَ أنّ المولى أخذَ الزكاة، وهو غنيّ، ومع ذلك يطيبُ له، لأنّه أخذَهُ عوضاً عن العتقِ زمانَ الأخذ، والعبدُ قد أخذَهُ صدقة، وقد قال النبي ﷺ : «لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(٣).

(فإن جنى عبدٌ فكاتبه سيِّدُهُ جاهلاً بها) : أي بالجناية، (فعجزَ أو مكاتبٌ فلم يقض به فعجزَ دفعَ أو قَدَى)^(٤) : أي جنى مكاتبٌ فلم يقض بموجب الجناية فعجزَ خَيْرٌ

(١) زيادة من أ و ب و م.

(٢) زيادة من ف.

(٣) من حديث أنس وعائشة رضي الله عنهما في «صحيح البخاري» (٢ : ٥٤٣)، و«صحيح مسلم» (٢ : ٧٥٥).

ولفظه : (أهدت بريرة رضي الله عنها إلى النبي ﷺ لحماً تصدق به عليها، فقال : هو لها صدقة ولنا هدية)

(٤) أي لو جنى المكاتب فعجز من الكتابة قبل القضاء بموجب الجناية ؛ لأنه لما عجز صار قنّاً، وحكم جنابة القرن بخير فيه المولى بين الدفع والبقاء، أما لو عجز بعدما قضى على المكاتب بموجب الجناية في حال كتابته فعجز فهو موجب الجناية دين على عليه وبيع العبد فيه لانتقال الحق من رقبته إلى قيمته بالقضاء. ينظر : «المجمع الأنهر» (٢ : ٤٢٢).

وإن قُضي به عليه مكاتباً فعجز بيع فيه، ولا تنفسخ بموت السيد، وأدى البدل إلى ورثته على مجرمه؛ فإن اعتقه بعضهم لا يصح، وإن اعتقوه عتق مجاناً

بين دفعه، وأداء إرش الجناية؛ لأن هذا هو موجب جناية العبد لكن الكتابة صارت مانعة عن الدفع، ثم زال المانع بالعجز، فعاد الحكم الأصلي.

(وإن قُضي به عليه مكاتباً فعجز بيع فيه): أي وإن قضى بموجب الجناية على المكاتب حال كونه مكاتباً، ثم عجز بيع في ذلك؛ لأنه دين متعلق بقرينة بالقضاء، فانتقل إلى قيمته.

(ولا تنفسخ بموت السيد، وأدى البدل إلى ورثته على مجرمه؛ فإن اعتقه بعضهم لا يصح، وإن اعتقوه عتق مجاناً): لأنه لا ينتقل من ملك إلى ملك، فلا يصح اعتاق بعض الورثة، وأما اعتاق الكل فنجعل إبراء تصحيحاً للعتق، ولا كذلك إعتاق بعض الورثة؛ لأنه لا يمكن جعله إبراء للبعض تصحيحاً للعتق، فإن إبراء البعض لا يصح العتق، لأنه لا يعتق شيء بإبراء البعض. (والله أعلم^(١)).



(١) زيادة من ب و ص و ف و م.

كتاب الولاء

هو ميراث يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه، أو بسبب عقد الموالاة. فالولاء، مَنْ أعتق بإعتاق أو بفرع له، أو بملك قريبه، فولأه لسيده وإن شرط عدمه، وَمَنْ أعتق أمة زوجها قين، فولدت لأقل من نصف حول، فله ولأه الولد بلا نقل عنه، وكذا لو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ذلك

كتاب الولاء

(هو ميراث يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه، أو بسبب عقد الموالاة.

فالولاء) نوعان: ولأه العتاقة، وولاء الموالاة.

فابتدأ بولاء العتاقة فقال: (مَنْ أعتق بإعتاق أو بفرع له): كالكتابة، والتدبير، والاستيلاد، (أو بملك قريبه): أي بمالكية قريبه إياه، (فولأه لسيده وإن شرط عدمه)، فإن ذلك شرط مخالف لمقتضى العقد فينفذ العتق ويبطل الشرط. فإن قيل: كيف يكون الولاء في التدبير والاستيلاد للسيد، والمدبر وأُم الولد إنما يعتقان بعد موت السيد؟ قلنا: صورته: أن يرتد السيد. "نعوذ بالله منها". ويلحق بدار الحرب حتى يحكم بعتق مدبره وأُم ولده، ثم جاء مسلماً فمات مدبره أو أُم ولده فالولاء له.

(وَمَنْ أعتق أمة زوجها قين، فولدت لأقل من نصف حول): أي من وقت الإعتاق، (فله ولأه الولد بلا نقل عنه): أي إن أعتق أبوه لا ينتقل ولأه الولد من موالى الأم إلى موالى الأب؛ لأن الحمل كان موجوداً وقت الإعتاق، فإعتاقه وقع قصداً فلا ينتقل ولأؤه من معتقه.

(وكذا لو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ذلك): أي ولدت الأمة المعتقة ولدين توأمين بين الإعتاق وبين^(١) ولادة أحدهما أقل من نصف حول، لا ينتقل ولأه الولدين أيضاً؛ لأن أحداً التوأمين كان موجوداً وقت الإعتاق، فكذا الآخر، والتوأمين ولدان^(٢) من بطن واحد^(٣) بين ولادتهما أقل من نصف حول.

(١) زيادة من أ و م.

(٢) بين: زيادة من ف.

(٣) زيادة من أ و م.

فإن ولدت لأكثر منه، فولاء الولد لسيدها، فإن أعتق الأب جرّ ولاء ابنه إلى قومه، عجمي له مولى الموالاة، نكح معتقة فولدت، فولاء ولدها لمولاه، والمعتق عصبة قُدّم النسبي عليه، وهو على ذي الرحم

(فإن ولدت لأكثر منه، فولاء الولد لسيدها، فإن أعتق الأب جرّ ولاء ابنه إلى قومه): أي إن ولدت الأمة المعتقة ولداً بين الإعتاق وولادته أكثر من نصف حول فولاء الولد لسيد أمه بمعنى أن الولد إن مات فولأه لسيد الأم، فإن أعتق الأب قبل موت الولد صار الولد بحيث إن مات بعد موت الأب، فولاء الولد يكون لمعتق الأب، وإنما قلنا: قبل موت الولد؛ لأن الأب إن أعتق بعد موت الابن لا ينتقل ولاء الابن إلى موالي الأب، لأن مولى الأم استحق ولاء الولد زمان موته، وبعد تقرر ذلك لا ينتقل عنه، وإنما قلنا: بعد موت الأب؛ لأن الأب إذا أعتق، والولد مات قبل موت الأب، فميراثه للأب فلا يكون ولاؤه لمولى الأب.

(عجمي له مولى الموالاة، نكح معتقة فولدت، فولاء ولدها لمولاه)، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله، وأمّا عند أبي يوسف رحمه الله فولأه لمولى الأب موالاة؛ ترجيحاً لجانب الأب، وهما رجحا ولاء العتاقة وإن كان من جانب الأم، وإنما وضع المسألة في العجمي؛ لأن ولاء الموالاة لا يكون في العرب؛ لأن لهم شعوباً وقبائل، فلا يرث لمولى الموالاة لتأخره عن الوارث النسبي وإن كان من ذوي الأرحام، وأمّا العجم، فقد ضيعوا أنسابهم، فيتصور فيهم مولى الموالاة.

(والمعتق عصبة قُدّم النسبي عليه^(١)، وهو على ذي الرحم): أي المعتق شخص يأخذ ما بقي من صاحب الفرض، وكل المال له^(٢) عند عديمه، والنسبي:

١. إمّا عصبة بنفسه: أي ذكر لا فرض له ولا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى.

٢. وإمّا بغيره، وهي أنثى يعصبها ذكر.

٣. وإمّا مع غيره كالأخت لأب وأم، أو لأب تصير عصبة مع البنت.

وكلهم يُقدّم على المعتق، والمعتق يُقدّم على ذوي الرحم: أي من لا فرض له، ويدخل في نسبته إلى الميت أنثى.

(١) أي المعتق عصبة يؤخر عن العصبة النسبية على ما تقرر في علم الفرائض ينظر: «درر الحكام» (٢، ٣٦).

(٢) زيادة من أ.

فإن مات السيد، ثم المعتق، فأرثته لأقرب عصبية سيده، ولا ولاء للنساء إلا ما اعتقن كما في الحديث

(فإن مات السيد، ثم المعتق، فأرثته لأقرب عصبية سيده): أي إن مات السيد، ثم المعتق ولا وارث له من النسب، فأرثته لأقرب عصبية سيده على الترتيب الذي يُعرف في علم الفرائض.

(ولا ولاء للنساء إلا ما اعتقن كما في الحديث): عبارة الحديث هذه: «ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن، أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن أو كاتب من كاتبن، أو دبّرن، أو دبّر من دبّرن، أو جرّ ولاء معتقهنّ، أو معتق معتقهنّ»^(١): أي ليس للنساء من الولاء إلا ولاء من أعتقته، أو ولاء من^(٢) أعتق من أعتقته، وأمّا ولاء المدبّر فقد عرفته، ففي مدبّر المدبّر يفرض ذلك مرتين^(٣)، ومسألة جرّ الولاء قد مرّت.

(١) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ١٥٤) وابن حجر في «الدراية» (٢: ١٩٥): غريب، وأخرجه السهقي في «السنن الكبير» (١٠: ٣٠٦): من طريق ابن مسعود وعليّ وزيد بن ثابت أنهم كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصبية ولا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن. ومن طريق إبراهيم كان عمر وعليّ وزيد بن ثابت لا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن. وأخرج ابن أبي شيبة (٦: ٢٨٩) من طريق الحسن أنه قال: لا ترث النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن. وروى عبد الرزاق (٩: ٣٦) من طريق يحيى بن الجزار عن عليّ قال: لا ترث النساء من الولاء إلا ما كاتبن أو أعتقن. ومن طريق ابن مسعود نحوه قال الحكم وكان شريح يقوله.

(٢) في ب: ما.

(٣) صورة ولاء مدبّرهنّ: إن دبّرت امرأة عبداً ثم ارتدت ولحقت بدار الحرب، وحكم القاضي بحرية عبدها المدبّر، ثم أسلمت ورجعت إلى دار الإسلام، ثم مات المدبّر ولم يخلف عصبية نسبية، فهذه المرأة عصبية، وحكم مدبّر هذا المدبّر كذلك؛ أي إذا حكم القاضي بعق مدبرها بسبب لحاقها، فاشترى عبداً أو دبّره ثم مات أو رجعت المرأة ثانية إلى دار الإسلام إمّا قبل موت مدبرها أو بعده، ثم مات المدبّر الثاني ولم يخلف عصبية نسبية فولّاه لهذه المرأة.

وصورة جرّ معتق معتقهنّ الولاء: إن امرأة أعتقت عبداً، فاشترى العبد المعتق عبداً، فزوجه بمعتقة غيره، فولد منهما ولد، وهو حرّ وولّاه لولّى أمه، فإذا أعتق ذلك العبد المعتق عبده جرّ باعتقافه ولاء ولد معتقه إلى نفسه، ثم إلى مولاته. انتهى كلامه الشريف. ينظر: «ذخيرة العقبي» (ص ٥٣٥).

فصل في ولاء الموالاة

إن أسلم رجل على يد رجل وولاه، أو غيره على أن يرثه، ويعقل عنه صح، وعقله عليه وارثه له، وأخر عن ذي الرحم، وله الثقل عنه بمحضره إلى غيره إن لم يعقل عنه، فإن عقل عنه، أو عن ولده فلا، ولا يوالي معتق أحداً

فصل في ولاء الموالاة

(إن أسلم رجل على يد رجل وولاه، أو غيره على أن يرثه، ويعقل عنه صح): قوله: إن أسلم رجل على يد رجل الخ، قيد أخرج مخرج العادة، وهو ليس بشرط لصحة هذا العقد، (وعقله عليه وارثه له): أي إن جنى الأسفل فدينه على المولى الأعلى، وإن مات فأرثه للأعلى، وهذا عندنا، وعند الشافعي رحمته الله لا اعتبار لعقد الموالاة.

(وأخر عن ذي الرحم، وله الثقل عنه بمحضره إلى غيره إن لم يعقل عنه، فإن عقل عنه، أو عن ولده فلا، ولا يوالي معتق أحداً)، فإن ولاء العتاقة مقدم على ولاء الموالاة، فشرط أن لا يكون معتقاً، وأيضاً من شرطه أن يكون مجهول النسب، وأن لا يكون عربياً؛ لأن للعرب قبائل، فيكون لهم الورثة النسبية. "والله أعلم بالصواب".



كتاب الإكراه

هو فعلٌ يوقعه المكره بغيره، فيفوت به رضاه، أو يفسد اختياره مع بقاء أهليته

كتاب الإكراه

(هو فعلٌ يوقعه المكره^(١) بغيره، فيفوت به رضاه، أو يفسد اختياره مع بقاء أهليته^(٢))، يقال: أوقع فلانٌ بفلانٍ ما يسوؤه، ثم الإكراه نوعان:

أحدهما: أن يكون مفوتاً للرّضا، وهو أن يكون بالحبس، أو بالضرب.

والثاني: أن يكون مفسداً للاختيار، وهو أن يكون التهديد بالقتل، أو قطع

العضو.

فَقَوْتُ الرّضا أعمُّ من فسادِ الاختيار، ففي الحبس، أو الضرب يفوت الرّضا، ولكن الاختيار الصحيح باقٍ، وفي القتل لا رضاه، ولكن له اختيارٌ غير صحيح، بل اختيارٌ فاسد.

وتحقيقه: إن الرّضا في مقابلة الكراهة، والاختيار في مقابلة الجبر، ففي الإكراه بالحبس والضرب لا شك أن الكراهة موجودة، فالرّضا معدومٌ، لكن الاختيار متحققٌ مع وصفه الصحة، فإن الاختيار إنما يفسد في مقابلة تلف النفس أو العضو، فإن كل أمر فيه هلاك أحدهما فالامتناع عنه مجبولٌ في طبيعة جميع الحيوانات.

ألا ترى أن القوة الماسكة، كيف تمسك الإنسان، بل جميع الحيوانات عن الهوى من المكان العالي، ومن الإلقاء في النار عند مظنة التلف، فالامتناع عنه وإن كان اختيارياً، فهو اختيارٌ صورة قريبٌ من الجبر، فكذا في الإكراه عند خوف تلف النفس أو العضو اختيارٌ الامتناع عمّا فيه مظنة الهلاك اختيارٌ فاسدٌ؛ لأن الإنسان عليه مجبورٌ من حيث إن الطبع عليه مجبول، ومع ذلك الأهلية باقية في الملجئ، وغير الملجئ^(٣) لتحقق العقل والبلوغ.

(١) زيادة من ب و ق و م.

(٢) أي لا يزول به أهلية المكره، ولا يسقط عنه الخطاب؛ لأن المكره مبتلى، والابتلاء تحقّق الخطاب، ألا ترى أنه متردّد بين فرض ورخصة، ويأثم مرةً ويوجز أخرى، وهو آية الخطاب. ينظر: «الكفاية» (٨: ١٦٦).

(٣) أي المضطر وغير المضطر، والمراد بالأوّل هو النوع الثاني من الإكراه، وعن الثاني هو الأوّل منه. ينظر: « ذخيرة العقبى » (ص ٥٣٦).

وشرطه: قدرة المكره على إيقاع ما هدد به سلطاناً كان، أو لصاً، وخوف المكره لإيقاعه، وكون المكره به متلفاً نفساً، أو عضواً، أو موجباً غمماً يعدم الرضاء، والمكره ممتنعاً عما أكره عليه قبله لحقه، أو لحق آخر، أو لحق الشرع، فلو أكره بقتل أو ضرب شديد، أو حبس حتى باع، أو اشترى، أو أقر، أو أجر فسسخ أو أمضى، وملكه المشتري إن قبض فيصح إعتاقه، ولزمه قيمته (وشرطه):

١. قدرة المكره على إيقاع ما هدد به سلطاناً كان، أو لصاً، روي عن أبي حنيفة عليه السلام أن الإكراه لا يتحقق إلا من السلطان، فكأنه قال ذلك بناءً على ما كان واقعاً في عصره.

٢. (وخوف المكره لإيقاعه): أي يغلب على ظنه أن المكره يوقعه.

٣. (وكون المكره به متلفاً نفساً، أو عضواً، أو موجباً غمماً يعدم الرضاء)، اعلم أن هذا يختلف باختلاف الناس، فإن الأراذل ربما لا يفتشون بالضرب أو الحبس، فالضرب اللين لا يكون إكراهاً في حقهم، بل الضرب المبرح، وكذا الحبس إلا أن يكون حبساً مديداً يتضجر منه، والأشراف يفتشون بكلام فيه خشونة، فمثل هذا يكون إكراهاً لهم.

٤. (والمكره ممتنعاً عما أكره عليه قبله لحقه): كبيع ماله، أو إتلافه، أو إعتاق عبده، (أو لحق آخر): كإتلاف مال الغير، (أو لحق الشرع): كشرب الخمر، والزنا. (فلو أكره بقتل أو ضرب شديد^(١))، أو حبس حتى باع، أو اشترى، أو أقر، أو أجر فسسخ أو أمضى)، فإن هذه العقود يشترط فيها الرضاء، فالإكراه الذي يعدم الرضاء، وهو غير الملتجئ يمنع نفاذها لكنها تنعقد، وله الخيار في الفسخ والامضاء. (وملكه المشتري إن قبض فيصح إعتاقه، ولزمه قيمته): لأن بيع المكره عندنا بيع فاسد؛ لأن ركن البيع^(٢) صدر من أهله في محله، والفساد لغوات الوصف، وهو الرضاء، والمبيع يباع فاسداً بملك بالقبض، فلو قبض وأعتق، أو تصرف تصرفاً لا ينقض ينفذ خلافاً لفرق عليه السلام، إذ هو عنده بيع موقوف، والموقوف قبل الإجازة لا يفيد الملك.

(١) أي متلف لا بسوط أو سوطين إلا على المذاكير والعين؛ لأنه يخشى منه التلف. ينظر: «الدر المختار» (٨١).

(٢) أي الإيجاب والقبول صدرا من أهله، هو العاقل البالغ في محله، أي المال المتقوم بغير: «اخيرة المعنى» (ص ٥٣٦).

فإن قبض ثمنه، أو سلّم طوعاً نقّذ، وإن قبضه مكرهاً لا وردّه إن بقي، فلو أكره البائع لا المشتري، وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع، وله أن يضمّن أيّ شاء، فإن ضمّن المكره رجع على المشتري بقيمته، وإن ضمّن المشتري نقّذ كلّ شراء بعده لا ما قبله

(فإن قبض ثمنه، أو سلّم طوعاً نقّذ، وإن قبضه مكرهاً لا وردّه إن بقي)، لم يذكر في «الهداية»: حكم التسليم مكرهاً^(١)، لكن ذكر في أصول الفقه: أن الإكراه إذا كان على البيع والتسليم يكون التسليم مقتضراً على الفاعل، ولم يجعل الفاعل آلة للحامل في التسليم؛ لأنه حملته على تسليم المبيع، ولو جعل آلة له بصير تسليم المفصوب^(٢)، فإذا كان التسليم مقتضراً على الفاعل، ينبغي أن ينفذ، ويجب القيمة. فإن قلت: يشكّل بقبض الثمن، فإنّ الفاعل لا يمكن أن يكون آلة فيه، ومع ذلك لا ينفذ فيه.

قلت: لا يلزم هنا من جعله آلة تغير الفعل الذي أكره عليه بخلاف تسليم المبيع. (فلو أكره البائع لا المشتري، وهلك المبيع في يده): أي في يد المشتري، (ضمن قيمته للبائع، وله أن يضمّن أيّ شاء، فإن ضمّن المكره رجع على المشتري بقيمته^(٣))، وإن ضمّن المشتري نقّذ كلّ شراء بعده لا ما قبله، فقوله: ضمّن قيمته للبائع: أي ضمّن المشتري، بمعنى أن إقرار الضمان عليه. وله: أي للبائع، وهو المكره - بالفتح - أن يضمّن أيّ شاء من المكره بالكسر، ومن المشتري، فإن ضمّن المكره رجع على المشتري، وإن ضمّن المشتري نقّذ كلّ شراء

(١) قال أخى جلبي في «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٧ - ٥٣٨): يرّد على ظاهره أن صاحب «الهداية» (٣): ٢٧٧ قال قبيل هذا: ثم إذا باع مكرهاً وسلّم مكرهاً يثبت به الملك، وهل هذا إلا ذكر حكم التسليم مكرهاً، فليتأمل.

(٢) إذ لو نسب إلى الحامل وجعل الفاعل آلة لزم التبدّل في محلّ التسليم، بأن يصير مفصوباً؛ لأنّ التسليم من جهة الحامل يكون تصرفاً في ملك الغير على سبيل الاستيلاء، فيصير البيع والتسليم غصباً، وأمّا إذا نسب التسليم إلى الفاعل وجعل تميماً للعقد، حتى أن المشتري يملك المبيع ملكاً فاسداً لانعدام البيع وعدم نفاذه، فلا يلزم ذلك. انتهى. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٣٨).

(٣) العبارة في ق: ضمن قيمته للبائع، وللمكره أن يضمّن المكره، فإن ضمته رجع على المشتري بقيمته. (٤) لأنه قام مقام البائع بأداء الضمان؛ لأن المضمون يصير ملكاً للمضامن من وقت سب الضمان، وهو الغصب. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٧٢).

فإن أكره على أكل ميتة، أو دم، أو لحم خنزير، أو شرب خمر مجبس، أو ضرب، أو قيد لم يحل، ويقتل أو قطع حل، فإن صبر فقتل أثم كما في المخمصة. وعلى الكفر بقتل، أو قطع، رخص له أن يظهر ما أمر به، وقلبه مطمئن بالإيمان، وبالصبر أجر، ولم يرخص بغيرهما

بعده لا ما قبله، فإن المشتري أعم من أن يكون مشترياً أولاً، أو مشترياً ثانياً، أو ثالثاً، تناسخت العقود، فإنه إن ضمن المشتري الثاني القيمة يصير ملكاً له، فينفذ كل شراء بعد ذلك الشراء، ولا ينفذ الشراء الذي قبله، فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه، ثم هذا البائع بالثمن على بائعه، وهذا بخلاف ما إذا أجاز المالك أحد العقود حيث ينفذ الجميع؛ لأنه أسقط حقه، وهو المانع، فعاد الكل إلى الجواز، وفي الضمان يثبت الملك المستند، ويستند إلى حين العقد لا قبله^(١).

(فإن أكره على أكل ميتة، أو دم، أو لحم خنزير، أو شرب خمر مجبس، أو ضرب، أو قيد لم يحل، ويقتل أو قطع حل)؛ لأن هذه الأشياء مستثناة عن الحرمة في حال الضرورة، والاستثناء عن الحرمة حل، ولا ضرورة في إكراه غير ملجئ. (فإن صبر فقتل أثم كما في المخمصة)^(٢).

وعلى الكفر بقتل، أو قطع، رخص له أن يظهر ما أمر به، وقلبه مطمئن بالإيمان وبالصبر أجر، ولم يرخص بغيرهما)؛ أي بغير القتل، والقطع، روي أن خبيباً^(٣) وعماراً^(٤) ابتليا بذلك فصبر خبيب حتى صلب، فسماه النبي ﷺ: «سيد الشهداء»^(٥)،

(١) الفرق بين الإجازة والتضمن: أنه إذا ضمن فأخذ القيمة صار كأنه استرد العين فيظل البياعات التي قبله بخلاف أخذ الثمن؛ لأنه ليس كأخذ العين بل إجازة فافتقاراً. ينظر: «الشرعية» (٢: ٢٧٢).
(٢) المخمصة: المجاعة. ينظر: «مختار الصحاح» (ص ١٩٠).

(٣) وهو خبيب بن عدي بن مالك بن عامر بن مجدعة بن جحجحي بن عوف بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن الأوس الأنصاري، شهد أحداً مع النبي ﷺ، وستأتي قصة استشهاده بعد قليل. ينظر: «الاستبصار» (٢: ٤٤٠)، «الإصابة» (٢: ٢٦٢)، «صفوة الصفوة» (ص ٦١٩).

(٤) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ١٥٩)، وابن حجر في «الدراية» (٢: ١٩٧): لم نقف عن لفظ «سيد الشهداء» في قصة خبيب ﷺ، وقصة خبيب ﷺ في «صحيح البخاري» (٤: ١٤٦٥)، وهي: عمر أبي هريرة ﷺ قال بعث رسول الله ﷺ عشرة عتاً وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري حتى إذا كانوا بالهدأة بين عسفان ومكة ذكروا لحى من هنديل يقال لهم: بنو لحيان، فقمروا لهم بقريب من مائة رجل وام فاقصوا أثارهم حتى وجدوا ماكلهم الثمر في منزل نزلوه، فقالوا: نمر يثرب فاقصوا أثارهم، فلما

وأظهرَ عَمَّارٌ^(١) وكانَ قلبُهُ مطمئناً بالإيمان، فقال رسول الله ﷺ: «فإن عادوا فعد»^(٢).

أحس بهم عاصم وأصحابه لجؤوا إلى موضع فأحاط بهم القوم فقالوا: لهم انزلوا فأعطوا بأيديكم ولكم العهد والميثاق أن لا نقتل منكم أحداً، فقال عاصم بن ثابت: أيها القوم أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر، ثم قال: اللهم أخبر عنا نبيك ﷺ، فرمهم بالنبل فقتلوا عاصماً ونزل إليهم ثلاثة نفر على العهد والميثاق منهم: خبيب، وزيد بن الدثنة، ورجل آخر، فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم فربطوهم بها، قال الرجل الثالث: هذا أول الغدر والله لا أصحبكم إن لي بهؤلاء أسوة يريد القتل، فجرؤه وعالجوه فأبى أن يصحبهم فأنطلق بخبيب وزيد ابن الدثنة حتى باعوهما بعد وقعة بدر، فابتاع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خبيباً، وكان خبيباً هو قاتل الحارث بن عامر يوم بدر فلبث خبيب عندهم أسيراً حتى أجمعوا قتله فاستعار من بعض بنات الحارث موسى يستحذ بها فأعارتها، فدرج بني لها وهي غافلة حتى أتاه، فوجدته مجلسه على فخذه والموسى بيده، قالت: ففرغت فرجة عرفها خبيب، فقال: أتخشين أن أقتله ما كنت لأفعل ذلك، قالت: والله ما رأيت أسيراً قط خيراً من خبيب، والله لقد وجدته يوماً يأكل قطعاً من عنب في يده، وإِنَّه لوثق بالحديد وما يمكة من ثمرة، وكانت تقول إنه لرزق رزقه الله خبيباً، فلما خرجوا به من الحرم ليقتلوه في الحل قال لهم: خبيب دعوني أصلي ركعتين فتركوه فركع ركعتين، فقال: والله لولا أن تحسبوا أن ما بي جزع لزدت ثم قال: اللهم أحصهم عدداً، واقتلهم بديداً، ولا تبق منهم أحداً، ثم أنشأ يقول:

فلست أبالي حين أقتل مسلماً على أي جنب كان لله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلو مزع

ثم قام إليه أبو سروة عقبة بن الحارث فقتله، وكان خبيب هو سن لكل مسلم قتل صبراً الصلاة، وأخبر يعني النبي ﷺ أصحابه يوم أصيبوا خبرهم.

(١) وهو عَمَّار بن ياسر العنسي، أبو اليقظان، الصحابي المشهور، قال مسدد: لم يكن في المهاجرين أحد أبواه مسلمان غير عَمَّار بن ياسر. شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وقد قتل مع علي عليه السلام بصفين سنة سبع وثلاثين، وهو ابن ثلاث وتسعين سنة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٢١: ٢١٥ - ٢٢٦). «العبر» (١: ٣٨).

(٢) من حديث عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عليه السلام عن أبيه، قال: «أخذ المشركون عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى سب النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير ثم تركوه فلما أتى رسول الله ﷺ، قال ما وراءك قال: شرياً رسول الله، ما تركت حتى نلت منك وذكر آلهتهم بخير، قال: كيف تجد قلبك؟ قال: مطمئن بالإيمان، قال: إن عادوا فعد» في «المستدرک» (٢: ٢٨٩)، وصححه الحاكم، و«سنن البيهقي الكبير» (٨: ٢٠٨)، وغيرهما.

وَرُخِّصَ لَهُ إِتْلَافُ مَالِ مُسْلِمٍ بِهِمَا، وَضُمَّنَ الْمُكْرَهُ لَا قَتْلَهُ، وَيَقَادُ الْمُكْرَهُ فَقَطْ، وَصَحَّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ وَعَتَقُهُ، وَرَجَعَ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ، وَنَصَفِ الْمُسْمَى إِنْ لَمْ يَطَأْ

والفرق بين هذا وبين شرب الخمر أن شرب الخمر يحلُّ عند الضرورة، والكفر لا يحلُّ أبداً فيرخَّصُ إظهاره مع قيام دليل الحرمة؛ لأنَّ حقَّه يفوت بالكلية، وحقُّ الله تعالى لا يفوت بالكلية؛ لأنَّ التصديق بالقلب باقٍ^(١).

(وَرُخِّصَ لَهُ إِتْلَافُ مَالِ مُسْلِمٍ بِهِمَا): أي بالقتل والقطع، (وَضُمَّنَ الْمُكْرَهُ). بكسر الراء. إذ في الأفعال يصيرُ الفاعلُ آلةً للحامل، (لَا قَتْلَهُ)، فَإِنَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ لَا يَجُلُ بِالضَّرُورَةِ، (وَيَقَادُ الْمُكْرَهُ فَقَطْ): أي إِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا فعند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله القصاصُ على الحامل؛ لأنَّ الفاعلَ يصيرُ آلةً له، وعند زُفَرٍ رحمته الله على الفاعل؛ لأنه مباشر، ولا يحلُّ له القتل، وعند أبي يوسف رحمته الله لا يجبُ على أحدٍ للشبهة، وعند الشافعي رحمته الله يجبُ عليهما على الفاعلِ بالباشرة، وعلى الحامل بالتسيب، والتسيبُ عنده كالباشرة: كشهود القصاص^(٢).

(وَصَحَّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ وَعَتَقُهُ): أي إعتاقه، فَإِنَّ هَذِهِ الْعُقُودَ تَصَحُّ عِنْدَنَا مَعَ جُودِ الْإِكْرَاهِ؛ قِيَاسًا عَلَى صَحَّتِهَا مَعَ الْهَزْلِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رحمته الله لَا تَصَحُّ، (وَرَجَعَ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ، وَنَصَفِ الْمُسْمَى إِنْ لَمْ يَطَأْ): أي يَرْجِعُ الْمُكْرَهُ عَلَى مَنْ أَكْرَهَهُ فِي صُورَةِ الْإِكْرَاهِ بِالْإِعْتِاقِ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِاقَ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ إِتْلَافٌ يُضَافُ إِلَى الْحَامِلِ؛ لِأَنَّ الْإِتْلَافَ فِعْلٌ، فَيُمْكِنُ فِيهِ جَعْلُ الْفَاعِلِ آلَةً لِلْحَامِلِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ فِي الْقَوْلِ^(٣).

(١) حاصله: إِنَّ الْإِيمَانَ لَا يَفُوتُ بِهَذَا الْإِظْهَارِ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الرُّكْنَ الْأَصْلِيَّ فِيهِ التَّصَدِيقَ، وَهُوَ قَائِمٌ حَقِيقَةً، وَالْإِقْرَارُ رُكْنٌ زَائِدٌ، وَهُوَ قَائِمٌ تَقْدِيرًا؛ لِأَنَّ التَّكْرَارَ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَفِي الْإِمْتِنَاعِ فُوتُ نَفْسِهِ حَقِيقَةً، فَكَانَ تَمَامُ اجْتِمَاعِ فِيهِ فُوتُ حَقِّ الْعَبْدِ يَقِينًا، وَفُوتُ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى تَوْهَمًا، فَيَسْمَعُ الْجُلَّ إِلَى إِحْيَاءِ حَقِّهِ. ينظر: «العناية» (٨: ١٧٦).

(٢) أي إِنْ الشَّاهِدِينَ لَوْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ بِالْقَتْلِ الْعَمْدِ، فَاقْتَصَرَ الشُّهُودُ عَلَيْهِ، ثُمَّ جَاءَ الشُّهُودُ بِهِ حَبًّا يَفْتُلُ الشَّاهِدَانِ عَنْهُ. ينظر: «الكفاية» (٨: ١٧٧).

(٣) أي فَإِنَّ الْإِعْتِاقَ مِنْ حَيْثُ التَّكَلُّمُ يَقْتَضِرُ عَلَى الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ لَوْ انْتَقَلَ إِلَى الْمَكْرِهِ مِنْ حَيْثُ التَّكَلُّمُ أَيْضًا كَخَشْيَةِ الْإِتْلَافِ لَمْ يَحْتَثِ الْعَبْدُ قَطْعًا. ينظر: «حاشية الجليلي» (ص ٥٤١).

ونذرته، وميئته، وظهاره، ورجعته، وإيلاؤه، وفيؤه فيه، وإسلامه بلا قتل لو رجع، لا إبراءه مديونه أو كفيله، وردّئه فلا تبين حرمته، ولو زنى مجدّ إلا

ويرجع عليه في الإكراه بالطلاق بتصفو المسمى إن لم يوجد الدخول؛ لأن نصف المسمى في معرض السقوط بأن تجيء الفرقة من قبل المرأة، فيتأكد بالطلاق^(١) قبل الدخول فمن هذا الوجه يكون إتلافاً فيضاف إلى الحامل، يجعل الفاعل آلة له بخلاف ما بعد الدخول؛ لأن المهر تقرر بالدخول^(٢).

ولقائل أن يقول: المهر يجب بالعقد، والطلاق شرطه، والحكم لا يضاف إليه، وأيضاً سقوطه بالفرقة مجرد وهم، فلا اعتبار له.

(ونذرته، وميئته، وظهاره، ورجعته، وإيلاؤه، وفيؤه فيه، وإسلامه بلا قتل لو رجع)، الأصل عندنا أن كل عقد لا يحتمل الفسخ بالإكراه لا يمنع نفاذه، وكذلك كل ما ينفذ مع الهزل ينفذ مع الإكراه، والإسلام إنما يصح مع الإكراه؛ لقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»^(٣)، فالإسلام يصح مع خوف القتل، لكن إذا أسلم المكره، ثم ارتد لا يقتل لتمكّن الشبهة في إسلامه.

(لا إبراءه مديونه أو كفيله^(٤)، وردّئه فلا تبين حرمته...^(٥)، ولو زنى مجدّ إلا إذا

(١) لأن ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها بمعية كالارتداد وتقبيل ابن الزوج، وقد نأكد ذلك بالطلاق فكان تقريراً للمال من هذا الوجه فيضاف تقريره إلى الحامل، والتقريب كالإيجاب، فكان متلفاً له فيرجع عليه بخلاف ما إذا دخل بها؛ لأن المقرر تقرر هنا بالدخول لا بالطلاق. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٧٢).

(٢) أي لا بالطلاق، فبقي مجرد إتلاف ملك النكاح، وإنه ليس بمال، فلا يضمن بالمال؛ لأنه لا عاتلة بين ما هو مال وبين ما ليس بمال متقوم، وتقوّمه عند التملك بالنكاح؛ لإظهار خطر المهور، وهذا الخطر للمملوك لا للملك الوارد عليه، ألا ترى أن إزالة الملك بغير شهود وبغير ولي صحيح، فلا حاجة إلى إظهار الخطر عند إتلاف الملك؛ فلهذا لا يضمن المتلف شيئاً ولذا لا يجب على شاهدي الطلاق بعد الدخول ضماناً عند الرجوع. ينظر: «الكفاية» (٨: ١٨٠).

(٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأنس بن مالك رضي الله عنه في «صحيح البخاري» (١: ١٥٣)، و«صحيح مسلم» (١: ٥٢).

(٤) و«صحيح ابن خزيمة» (١: ٣٩٩)، و«صحيح ابن حبان» (١: ٤٠١)، و«المتن» (١: ٢٥٨).

(٥) أي لا يصح مع الإكراه إبراءه مديونه أو إبراءه كفيله بنفسه أو مال؛ لأن البراءة لا تصح مع الهزل؛ لأنها إقرار لفراغ الذمة، فيؤثر فيها الإكراه. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٨٧).

(٥) في ف زيادة: فإن ادّعت البيونة، فقال أظهرتها وقلبي مطمئن بالإيمان صدق.

أَكْرَهَةُ السُّلْطَانِ

أَكْرَهَةُ السُّلْطَانِ، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما لا يحد. أقول: كون الإكراه مسقطاً للحد متفق عليه فيما بينهم، بل هذا الاختلاف إنما هو في تحقق الإكراه من غير السلطان، فإن عند أبي حنيفة رحمته الله الإكراه لا يتحقق من غير السلطان، فالزنا لا يمكن أن يكون مع الإكراه فيحد، وإذا أكرهه السلطان فزنى لا يحد لوجود الإكراه هنا، وعندهما الإكراه يتحقق من السلطان وغيره، فلا يحد في الصورتين.



كتاب الحجر

هو منع نفاذ تصرفي قولي، وسيئة: الصغر، والجنون، والرق. فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب، وعتقهما، وإقرارهما. وصح طلاق العبد وإقراره في حق نفسه لا في حق سيده فلو أقر بمال أخر إلى عتقه، ومعد وقود حجل، ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز وليه أو رد

كتاب الحجر

(هو منع نفاذ تصرفي قولي)، إنما قال هذا؛ لأن الحجر لا يتحقق في أفعال الجوارح، فالصبي إذا أ تلف مال الغير يجب الضمان، وكذا المجنون.

(وسيئة: الصغر، والجنون، والرق).

فلم يصح طلاق صبي ومجنون غلب: أي المجنون المغلوب: هو الذي اختلط عقله بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا نادراً، وغير المغلوب هو الذي يختلط كلامه فيشبه كلامه مرة كلام العقلاء، ومرة لا، وهو المعتوه^(١)، وسجيء^(٢) حكمه^(٣)، (وعتقهما): أي إعتاقهما، (وإقرارهما).

وصح طلاق العبد وإقراره في حق نفسه لا في حق سيده فلو أقر: أي العبد المحجور، (بمال أخر إلى عتقه، ومعد وقود حجل)، فإنه في حق دمه مبقى على أصل الأدمية حتى لا يصح إقرار مولاه بذلك عليه.

(ومن عقد منهم وهو يعقله أجاز وليه أو رد)، قوله: منهم يرجع إلى الصبي والعبد والمجنون، فإن المجنون قد يعقل البيع والشراء ويقصدهما، وإن كان لا يرجع المصلحة على المفسدة، وهو المعتوه الذي يصلح وكيلاً عن الغير، والمراد بالعقد في قوله: ومن عقد منهم: العقود الدائرة بين المنفعة والمضرة، بخلاف الاتهاب، فإنه يصح بلا إجازة الولي، وبخلاف الطلاق والعتاق، فإنهما لا يصحان وإن أجاز الولي.

(١) زيادة من ف و م.

(٢) اختلفوا في تفسير المعتوه، وأحسن ما قيل فيه: هو من كان قليل الفهم، مختلط الكلام، فاسد السيرة.

إلا أنه لا يضرب ولا يشتم، كما يفعل المجنون. ينظر: «الدرر» (٢: ٢٧٣).

(٣) بعد أسطر.

وإن أتلّفوا شيئاً ضمنوا، ولا يُحجّر حرٌّ مكلفٌ بسقيّهِ ونسقيّ ودين، بل مفتٍ ماجن، وطبيبٌ جاهل، ومكّارٌ مفلس، فإن بلغ غيرَ رشيدٍ لم يُسلّم إليه ماله، حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة، وصحّ تصرّفه قبله وبعده يسلم إليه ولو بلا رشيد.

(وإن أتلّفوا شيئاً ضمنوا)؛ لما بينا أنّه لا حجّر في أفعال الجوارح.
(ولا يُحجّر حرٌّ مكلفٌ بسقيّهِ^(١) ونسقيّ ودين،^(٢))، هذا عند أبي حنيفة رحمهما، وعند الشافعي رحمهما يُحجّر على السقيّ، وأيضاً إذا طلب غرماءُ المفلس الحجرَ عليه حجّره القاضي ومنعه من البيع والإقرار، وعندهما وعند الشافعي رحمهما يُحجّر على الفاسق زجراً له، (بل مفتٍ ماجن، وطبيبٌ جاهل، ومكّارٌ مفلس)، اعلم أنّ أبا حنيفة رحمهما يرى الحجرَ على هؤلاء الثلاثة دفعاً لضررهم عن الناس، فالمفتي الماجن: هو الذي يعلمُ الناسَ الحيل، والمكاريي المفلس: هو الذي يُكاري الدابةَ ويأخذ الكراءَ فإذا جاء أوانُ السفرِ لا دابةَ له فانقطعَ المكتري عن الرفقة.

(فإن بلغ غيرَ رشيدٍ لم يُسلّم إليه ماله، حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة، وصحّ تصرّفه قبله وبعده يسلم إليه ولو بلا رشيد^(٣))، اعلم أنّ الصبيّ إذا بلغ غيرَ رشيدٍ لم يسلم إليه ماله اتفاقاً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾^(٤)، إلى قوله: ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا﴾^(٥)، فابو حنيفة رحمهما قدرَ الإيناسَ بالزمان وهو خمسٌ وعشرون سنة، فإنّ هذا سنٌ إذا بلغه المرءُ يمكنُ أن يصيرَ جذاً؛ لأنّ أدنى مدّة البلوغ اثنا عشر حولاً، وأدنى مدّة الحمل ستّة أشهر، ففي هذا المبلغ يمكنُ أن يولدَ له ابنٌ، ثم في ضعفِ هذا المبلغ يمكنُ أن يولدَ لابنه ابنٌ، فالظاهرُ أنّ يؤنسَ منه رشداً ما في سنّ خمسٍ

(١) السفه: وهو خفةٌ تعتري الإنسانَ فيحمله على العمل بخلافِ موجبِ الشرع والعقل، مع قيام العقل. وقد غلبَ في عرفِ الفقهاء على تبذيرِ المال وإتلافه على خلافِ مقتضى الشرع والعقل، مثل دفع ماله إلى المغنين واللّعابين وشراء الحمامة الطّيارة بثمنٍ غالٍ وإلقائه في البحر وإحراقه، هذه أمثلة التبذير الذي هو دأب السفهاء. ينظر: «الكفاية» (٨: ١٩١).

(٢) زيادة في ق: وصحّ منه بعد حجّره ما صحّ قبله.

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٤٦٠)، وغيرها.

(٤) ينظر: «النكت» (ص ٤٦٢)، وغيرها.

(٥) زيادة من أ و م.

(٦) من سورة النساء، الآية (٥).

(٧) من سورة النساء: الآية (٦).

وحبس القاضي المديون لبيع ماله لدينه، وقضى دراهم دينه من دراهمه، وباع دنائره لدراهم دينه، وبالعكس استحساناً، لا عرضه وعقاره، ومن أفلس ومعه عرض شراء فبائعه أسوة للفرماء.

فصل

بلوغ الغلام: بالاحتلام، والإحبال، والإنزال، والجارية: بالاحتلام، والحيف، وعشرين، فيدفع فيه إليه أمواله وقبل هذا السن إن تصرف في ماله بيعاً أو شراءً أو نحوهما يصح تصرفه عند أبي حنيفة رحمته. وقالوا: لا يصح؛ لأنه لو صح لم يكن منع المال عنه مفيداً.

قلنا: بل يفيد؛ لأن غالب تذيير السفهاء بالهبة، فمنع المال يمنع الهبة، ثم بعد خمس وعشرين سنة يسلم إليه ماله وإن لم يؤنس منه رشد عند أبي حنيفة رحمته، فإن هذا السن مظنة الرشد فيدور الحكم معها.

(وحبس القاضي المديون): أي الحر المديون، (ليبيع ماله لدينه، وقضى دراهم دينه من دراهمه، وباع دنائره لدراهم دينه، وبالعكس استحساناً)، اعلم أن القياس أن لا يبيع الدرهم لأجل دنائير الدين، ولا الدنانير لأجل دراهم الدين؛ لأنهما مختلفان، لكن في الاستحسان أن^(١) يباع كل واحد لأجل الآخر؛ لأنهما متحدان في الثمنية، (لا عرضه وعقاره)، خلافاً لهما، فإن المفلس إذا امتنع من بيع العرض والعقار للدين، فالقاضي يبيعهما ويقضي دينه بالخصص^(٢).

(ومن أفلس ومعه عرض شراء فبائعه أسوة للفرماء): أي أفلس ومعه عرض شراء، ولم يؤد الثمن، فبائعه أسوة للفرماء، وقال الشافعي رحمته: يحجر القاضي على المشتري بطلبه، ثم للبائع خيار الفسخ.

فصل

(بلوغ الغلام: بالاحتلام، والإحبال، والإنزال، والجارية: بالاحتلام، والحيف

(١) زيادة من أ.

(٢) أي يعطي القاضي بثمانهما كل واحد من الفرماو بقدر حقه. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٤٥).

والحبل، فإن لم يوجد فحتى يتم له ثماني عشرة سنة، ولها سبع عشرة سنة، وقالوا فيهما: بتمام خمس عشرة سنة، وبه يفتى، وأدنى مدّة له إثنا عشرة سنة ولها تسع سنين، فإن راهقاً فقالوا: بلغنا صدّقاً، وهما كالبالغ حكماً

والحبل، فإن لم يوجد فحتى يتم له ثماني عشرة سنة، ولها سبع عشرة سنة، وقالوا فيهما: بتمام خمس عشرة سنة، وبه يفتى^(١)، وأدنى مدّة له إثنا عشرة سنة ولها تسع سنين، فإن راهقاً فقالوا: بلغنا صدّقاً، وهما كالبالغ حكماً.



(١) لأنها العادة الغالبة على أهل زماننا وغيرها احتياطاً، فلا خلاف في الحقيقة، والمادة إحدى المجمع الشرعية فيما لا نصّ فيه. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٩٧).

كتاب الماذون

الإذن فك الحجر وإسقاط الحق، ثم يتصرف العبد لنفسه بأهليته، فلم يرجع بالعهد على سيده، ولم يتوقت، فعبد أذن يوماً ماذون حتى يُخجر عليه، ولم يتخصص بنوع، فإن أذن في نوع عم إذنه في الأنواع

كتاب الماذون

(الإذن فك الحجر وإسقاط الحق)، اعلم أن الأصل في الإنسان أن يكون مالكا للتصرفات، فإذا عرض له الرق وتعلق به حق المولى صار مانعاً؛ لكونه مالكا للتصرف، فإذا أسقط المولى حقه المانع عن التصرف وأزال حجره؛ أي منعه عن التصرف فهو الإذن، هذا عندنا، وعند الشافعي^(١) هو توكيل وإناة.

(ثم يتصرف العبد لنفسه بأهليته)، فإنه ليس بتوكيل، والتوكيل هو الذي يتصرف لغيره، فقوله: ثم يتصرف عطف على محذوف، فإن قوله: الإذن فك الحجر معناه: إذا أذن المولى ينفك العبد عن الحجر، فعطف على قوله: ينفك قوله: ثم يتصرف.

(فلم يرجع بالعهد^(٢) على سيده)، هذا تفریع على أنه يتصرف لنفسه، فإنه إذا اشترى شيئاً لا يطلب الثمن من المولى لكونه مشترياً لنفسه، بخلاف الوكيل فإنه يطلب الثمن من الموكل؛ لأنه اشترى للموكل.

(ولم يتوقت): هذا تفریع على أنه إسقاط الحق لا توكيل، فإن الإسقاط لا يتوقت، والتوكيل يتوقت.

(فعبد أذن يوماً ماذون حتى يُخجر عليه، ولم يتخصص بنوع، فإن أذن في نوع عم إذنه في الأنواع)، هذا تفریع على أنه فك الحجر، وليس بتوكيل؛ لأن فك الحجر هو الإطلاق عن القيد، فلا يتخصص بتصرف، وفيه خلاف الشافعي^(٣) والمراد أنه إذا أذن في نوع من التجارة عم إذنه في الأنواع، وكذا إذا قيل: أعتد صباغاً،

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥١١)، وغيرها.

(٢) أي بحق التصرف كطلب الثمن وغيره، والعهد فَعْلَةٌ بمعنى مفعول، من عهد له فيه. ينظر: «رد المحتار».

ويثبت: دلالة، فعبدٌ رآه سيده يبيع ويشترى وسكت مأذون، وصريحاً، فلو أذن مطلقاً صحَّ كلُّ تجارةٍ منه، فيبيع ويشترى، ولو بغبنٍ فاحش، ويوكل بهما، ويرهن، ويرتهن، ويتقبل الأرض، ويأخذها مزارعةً ويشترى بذراً يزرعه، ويشارك عتناً، ويدفع

فإنه إذنٌ بشراءٍ ما لا بدُّ لهذا العمل فيعم، وكذا إذا قيل: أذ إلي الغلة كل شهرٍ كذا، بخلاف ما إذا أذن بشراء شيءٍ معين، فإن هذا استخدامٌ لا إذن.

(ويثبت: دلالة، فعبدٌ رآه سيده يبيع ويشترى وسكت مأذون)^(١)، هذا عندنا خلافاً لزفر رحمته والشافعي رحمته، وإنما يكون مأذوناً دفعاً للغرور، (وصريحاً)^(٢)، فلو أذن مطلقاً صحَّ كلُّ تجارةٍ منه) إجماعاً، فإن تخصيص الشيء بالذكر في الروايات إن دلَّ على نفي الحكم عما عداه فتعميم التجارة إجماعاً يختصُّ بما إذا أطلق، أمّا إذا قيّد فعندنا نعمُّ التجارات خلافاً للشافعي رحمته.

(فيبيع ويشترى، ولو بغبنٍ فاحش)، ولا يصحُّ عندهما بغبنٍ فاحشٍ؛ لآلة تبرُّع^(٣) دلالة^(٤)، وله: إنَّه من بابِ التجارة^(٥)، (ويوكل بهما، ويرهن، ويرتهن، ويتقبل الأرض): أي يأخذها قبالةً بالاستئجار والمساواة، (ويأخذها مزارعةً ويشترى بذراً يزرعه، ويشارك عتناً)، إنَّما قال: عتناً احترازاً عن المفاوضة، (ويدفع

(١) لكن إذنه لا يكون إجازة لما اشتراه قبل الإذن وإن أجاز بالإذن أشرته وبياعته؛ وذلك لأن الأذن وأشرته في المستقبل بعد الأذن لا فيما مضى. ينظر: «المحيط» (ص ٣٦).

(٢) ينظر: «النكت» (ص ٥١٠)، وغيرها.

(٣) كما إذا قال الرجل لعبده أذنت لك في التجارات يصير مأذوناً في التجارات كلها، وهذا بلا خلاف؛ لأن المولى أدخل اللام في التجارات وأنه يفيد استغراق الجنس إذا لم يكن ثمة معهود، وقامه في «المحيط» (ص ٩١).

(٤) أي بمنزلة التبرُّع؛ لأن البيع بالغبن الفاحش خلاف المقصود، إذ المقصود بالبيع الاسترباح دون الإلتلاف، فكان بمنزلة التبرُّع؛ ولهذا اعتبر من المريض من الثلث، وما هو خلاف المقصود لا ينظمه الإذن بالمقصود. ينظر: «العناية» (٩: ٢٨٧).

(٥) زيادة من ف.

(٦) لأن العبد متصرفٌ بأهلية نفسه، فنصار كالحُر، وعلى هذا الخلاف الصبيُّ المأذون. ينظر: «الهداية» (٤: ٤).

المالَ ويأخذهُ مضاربة، ويستأجر، ويؤجرُ نفسه، ويقرُّ بوديعةٍ وغصبٍ ودينٍ ويهدي طعاماً يسيراً، ويضيّفُ مَنْ يطعمُهُ، ويحطُّ من الثمنِ ببيعٍ قدرأ عهداً. ولا يزوّجُ رقيقه، ولا يكاتبه، ولا يعتقُ أصلاً، ولا يقرضُ، ولا يهبُ ولو بعوض. وقالوا: لا بأسَ للمرأة أن تصدّقَ بشيءٍ يسيرٍ من بيتِ زوجها، وكلُّ دينٍ وجبَ بتجارته، أو بما هو في معناها؛ كبيعٍ وشراءٍ وإجارةٍ وإستجارٍ، وغرمٍ وديعةٍ، وغصبٍ، وأمانةٍ جحدّها، وعقرٍ وجبَ بوطءٍ مشريةٍ بعد

المالَ ويأخذهُ مضاربة، ويستأجر): أي يستأجرُ شيئاً كالأجير والبيت وغيرهما، (ويؤجرُ نفسه): هذا عندنا خلافاً للشافعي ^(١) رحمته.

(ويقرُّ بوديعةٍ) ^(٢) وغصبٍ ودينٍ ويهدي طعاماً يسيراً، ويضيّفُ مَنْ يطعمُهُ، ويحطُّ من الثمنِ ببيعٍ قدرأ عهداً ^(٣).

^(١) «ولا يزوّجُ» ولا يزوّجُ رقيقه، وعند أبي يوسف رحمته يزوّجُ الأمة؛ لأنّه تخصّصُ المال، لهما: إنّه ليس من التجارة، (ولا يكاتبه، ولا يعتقُ أصلاً، ولا يقرضُ، ولا يهبُ ولو بعوض.

وقالوا: لا بأسَ للمرأة أن تصدّقَ بشيءٍ يسيرٍ): «كالرّغيف مثلاً»، (من بيتِ زوجها)، هذه المسألة ليست من هذا البابٍ لأنّها ذكرتُ للمناسبة، فإنّ المرأة مأذونة عادةً بهذا.

(وكلُّ دينٍ وجبَ بتجارته، أو بما هو في معناها؛ كبيعٍ وشراءٍ) ^(٤) وإجارةٍ وإستجارٍ، وغرمٍ وديعةٍ، وغصبٍ، وأمانةٍ جحدّها، وعقرٍ وجبَ بوطءٍ مشريةٍ بعد

(١) ينظر: «التكت» (ص ٥١٢)، وغيرها.

(٢) لأنّ الإقرارَ من توابع التجارة؛ لأنّه لو لم يصحّ إقراره لم يعامله أحد. ينظر: «التيبين» (٥: ٢٠٧).

(٣) أي مثلاً ما يحطُّ التجار؛ لأنّه من صنيعهم، إذ قد يكون أخذُ المغيّب به من الخطّ، بخلاف الخطّ من غير عيب، والخطّ أكثرُ من العادة؛ لأنّه تبرّعَ محضٌ بعد تمام القصد، وليس من صنيع التجار فلا ضرورة

إليه. ينظر: «التيبين» (٥: ٢٠٨).

(٤) زيادة من ب و ص و ق.

(٥) زيادة من أ و م.

(٦) صورة وجوبِ الدّين بالبيع: هو أن يبيعَ ويستحقّ المبيع، وهلك الثمنُ في يده، وصورة الدّين بالإجارة

أن يستعملَ الأجرة، ثمّ هلك المستأجر قبل تمام المدة، فإنّ المستأجر يرجعُ بما أعطاه، فهذا دينٌ لحقه لسبب الإجارة، وذكر الأمانة بعد الوديعة؛ لأنّ الأمانة أعم منها. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٤٤٩)

الاستحقاق يتعلق برقبته يباع فيه، ويقسم ثمنه بالحصص، وبكسبه حصل قبل الدين أو بعده وبما أذهب، لا بما أخذه سيده منه قبل الدين، وطولب بما بقي بعد عتقه، وللسيد أخذ غلة مثله مع وجود دين، وما زاد للغرماء، وينحجر إن أبى، أو مات سيده، أو جُن مطبقاً، أو لحق بدار الحرب مرتدّاً، أو حُجِر عليه بشرط أن يعلم هو وأكثر أهل سوقه، والأمة إن استولدها، لا إن دبرها، وضمن قيمتهما للغريم.

الاستحقاق يتعلق برقبته يباع فيه، ويقسم ثمنه بالحصص، وبكسبه حصل قبل الدين أو بعده وبما أذهب: أي بما وهب له، فقبل الهبة، هذا عندنا، وقال زفر^(١)، والشافعي^(٢): لا يباع هو في الدين لكن يباع كسبه؛ لأن غرض المولى تحصيل مال لم يكن، لا فوت ما قد كان، ولنا: أن الدين ظهر في حق المولى، فيتعلق برقبته دفعا للضرر عن الناس.

(لا بما أخذه سيده منه قبل الدين، وطولب بما بقي بعد عتقه): أي إذا قضى دينه من ثمن رقبته إذا بيعت، ومن كسبه، فإن بقي شيء من الدين طولب به إذا عتق. وللسيد أخذ غلة مثله مع وجود دين، وما زاد للغرماء، وينحجر إن أبى، هذا عندنا، وعند الشافعي^(٣): لا ينحجر؛ لأن الإباق لا ينافي الإذن، فإنه يصح إذن الآبق، ولنا: إن دلالة الحجر قائمة؛ لأن المولى لا يرضى بإسقاط حقه حال تمرده، أما إذا أذنه صريحاً فهو يفوت دلالة الحجر^(٤).

(أو مات سيده، أو جُن مطبقاً، أو لحق بدار الحرب مرتدّاً، أو حُجِر عليه بشرط أن يعلم هو وأكثر أهل سوقه)، دفعا للغرور عن الناس.

(والأمة إن استولدها): أي تنحجر الأمة إن استولدها عندنا، وعند زفر^(٥): لا تنحجر؛ لأنه يجوز إذن المستولدة، قلنا: فيه دلالة الحجر، إذ الظاهر أنه لا يرضى أن تخرج وتعامل مع الناس، لكن إذا أذنها صريحاً فالصريح يفوت دلالة الحجر. (لا إن دبرها^(٦))، وضمن قيمتهما للغريم: أي في صورة الاستيلاء والتدبير إن

(١) ينظر: «النكت» (ص ٥١٣)، وغيرها.

(٢) ينظر: «النكت» (ص ٥١٣)، وغيرها.

(٣) أي إن الإباق حجر دلالة؛ لأن المولى إنما يرضى بكونه مأذوناً على وجه يتمكن من نقصية دينه بكسبه.

، بخلاف ابتداء الإذن؛ لأن الدلالة لا معتبر بها عند وجود التصريح بخلافها. ينظر: «الهداية» (٤: ٧).

(٤) إذ العادة ما جرت بتحصيل المدبرة فلم يوجد دلالة الحجر فتبقى مأذونة. ينظر: «الدر المنثور» (٢: ٤٥١).

ولو حَجَرَ فاقْرَأْ أَنْ مَا مَعَهُ أَمَانَةٌ أَوْ غَضَبٌ، أَوْ اقْرَأْ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ صَحٌّ، وَلَوْ شَمَلَ دَيْنُهُ مَالَهُ وَرَقْبَتَهُ لَمْ يَمْلِكْ سَيِّدُهُ مَا مَعَهُ، فَلَمْ يَعْتَقْ عَبْدٌ كَسِيئَةً بِإِعْتَاقِ سَيِّدِهِ، وَعَتَقَ إِنْ لَمْ يُحِطْ دَيْنُهُ، وَيَبِيعُ مِنْ سَيِّدِهِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ لَا بِأَقْلٍ، وَسَيِّدُهُ مِنْهُ بِمِثْلِهَا أَوْ بِأَقْلٍ، فَلَوْ بَاعَ بِالْأَكْثَرِ حَطَّ الْفَضْلُ، أَوْ نَقَضَ الْبَيْعُ

كان على المستولدة وعلى المدبرة دينٌ محيط، غَرِمَ السَّيِّدُ قِيَمَتَهُمَا، وَلَا يَغْرُمُ مَا زَادَ عَلَى الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْبَسْ إِلَّا الرِّقْبَةُ فَعَلِيهِ قِيَمَتُهَا.

(ولو حَجَرَ فاقْرَأْ أَنْ مَا مَعَهُ أَمَانَةٌ أَوْ غَضَبٌ، أَوْ اقْرَأْ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ صَحٌّ)، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَقَالَا: لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ مَصْحُوحَ الْإِقْرَارِ الْإِذْنَ، وَقَدْ زَالَ، وَلَهُ: إِنْ الْمَصْحُوحُ الْيَدُ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ^(١).

(ولو شَمَلَ دَيْنُهُ مَالَهُ وَرَقْبَتَهُ لَمْ يَمْلِكْ سَيِّدُهُ مَا مَعَهُ ...^(٢))، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَعِنْدَهُمَا: يَمْلِكُ؛ لِأَنَّ الرِّقْبَةَ مَلَكَه، فَكَذَا الْإِكْسَابُ وَلَهُ: إِنْ مَلَكَ الْمَوْلَى يَثْبُتُ خِلَافَةُ عَنِ الْعَبْدِ عِنْدَ فَرَاغِهِ عَنْ حَاجَتِهِ، كَمَلَكَ الْوَارِثُ، وَهَاهُنَا مَشْغُولٌ بِهَا. (فَلَمْ يَعْتَقْ عَبْدٌ كَسِيئَةً بِإِعْتَاقِ سَيِّدِهِ ...^(٣)) : أَيُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله، وَعِنْدَهُمَا: يَعْتَقُ وَيُضْمَنُ السَّيِّدُ قِيَمَتَهُ لِلْغَرَمَاءِ، (وَعَتَقَ إِنْ لَمْ يُحِطْ دَيْنُهُ) : أَيُّ بِرَقْبَتِهِ وَكَسْبِهِ.

(وَيَبِيعُ مِنْ سَيِّدِهِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ لَا بِأَقْلٍ، وَسَيِّدُهُ مِنْهُ بِمِثْلِهَا أَوْ بِأَقْلٍ) : أَيُّ بِجَوْرٍ بَيْعُ الْمَازُونِ الَّذِي شَمَلَ دَيْنُهُ مَالَهُ وَرَقْبَتَهُ مِنْ سَيِّدِهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ سَيِّدَهُ أَجْنَبِيٌّ عَنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ، وَعِنْدَهُمَا: إِنْ بَاعَ بِأَقْلٍ مِنْ قِيَمَتِهِ يَجُوزُ الْبَيْعُ وَيُخَيَّرُ الْمَوْلَى بَيْنَ إِزَالَةِ الْحَبَابَةِ وَنَقْضِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ عَنِ الْغَرَمَاءِ يَنْدَفَعُ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُوزْ أَبُو حَنِيفَةَ رحمته الله لِلتَّهْمَةِ كَمَا فِي الْوَارِثِ، وَلَا تَهْمَةً فِيمَا إِذَا حَاطَ الْأَجْنَبِيُّ. (فَلَوْ بَاعَ بِالْأَكْثَرِ حَطَّ الْفَضْلُ، أَوْ نَقَضَ الْبَيْعُ) : أَيُّ يُؤْمَرُ السَّيِّدُ بِإِزَالَةِ الْحَبَابَةِ، أَوْ نَقْضِ الْبَيْعِ.

(١) أَيُّ إِنْ الْمَصْحُوحَ لِإِقْرَارِهِ هُوَ الْيَدُ؛ وَلِهَذَا لَا يَصَحُّ إِقْرَارُ الْمَازُونِ فِيمَا أَخَذَهُ الْمَوْلَى مِنْ يَدِهِ، وَالْيَدُ بَاقِيَةٌ حَقِيقَةٌ، وَشَرْطُ بَطْلَانِهَا بِالْحَجْرِ حَكْمًا فَرَاغُهَا عَنْ حَاجَتِهِ، وَإِقْرَارُهُ دَلِيلٌ تَحَقُّقُهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا انْتَرَعَهُ الْمَوْلَى مِنْ يَدِهِ قَبْلَ الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّ يَدَ الْمَوْلَى ثَابِتَةٌ حَقِيقَةٌ وَحَكْمًا، فَلَا تَبْطُلُ بِإِقْرَارِهِ. يُنْظَرُ: «الْهُدَايَةُ» (٤: ٧).

(٨-)

(٢) فِي قِ زِيَادَةٍ: يَقْضَى بِمَا فِي يَدِهِ.

(٣) فِي قِ زِيَادَةٍ: مَعَهُ.

وبطل ثمنه لو سلم مبيعه قبل قبضه، وله حبس مبيعه لثمنه، وصح إعتاقه مديوناً، وضمن السيد الأقل من دينه، وقيمته، وهو فضل دينه معتقاً، فإن بيع عبد ذو دين محبط برقبته، وغيبته المشتري أجاز الغريم بيعه وله ثمنه، أو ضمن المشتري أو البائع قيمته، فإن ضمنه، ورد عليه بعيب رجع البائع على الغريم بقيمته، وعاد حقه في العبد، فإن باعه سيده معلماً بدينه، فللغريم رد بيعه إن لم يصل ثمنه إليه، وإن وصل ولا محابة في البيع لا

(وبطل ثمنه لو سلم مبيعه قبل قبضه، وله حبس مبيعه لثمنه): أي للسيد ولاية حبس المبيع لقبض الثمن، فإن سلم المبيع قبل قبض الثمن، أبطل حقه في العين فلم يبق له حق إلا في الدين، والمولى لا يستوجب على عبده ديناً، فيبطل الثمن. (وصح إعتاقه مديوناً): أي صح إعتاق المولى العبد المأذون حال كونه مديوناً سواء كان الدين محبطاً أو لم يكن، لأن ملكه فيه باق، (وضمن السيد الأقل من دينه، وقيمته): أي إذا كان الدين أقل من القيمة يضمن الدين، إذ لا حق للغرماء إلا في الدين، وإن كان القيمة أقل من الدين يضمن القيمة؛ لأنه تعلق حقهم بالرقبة، وهو أتلفها، (وهو فضل دينه معتقاً): أي ضمن المأذون الذي عتق فضل دينه على القيمة. (فإن بيع عبد ذو دين^(١) محبط برقبته، وغيبته^(٢) المشتري أجاز الغريم بيعه^(٣) وله ثمنه، أو ضمن المشتري أو البائع قيمته، فإن ضمنه): أي البائع، (ورد عليه بعيب رجع البائع على الغريم بقيمته، وعاد حقه في العبد): أي رجع البائع على الغريم، وعاد حق الغريم في العبد.

(فإن باعه سيده معلماً بدينه، فللغريم رد بيعه إن لم يصل ثمنه إليه، وإن وصل ولا محابة في البيع لا)، وإنما قال: معلماً بدينه؛ لأن البائع إذا أعلم المشتري أن على العبد الدين، والمشتري رضي بذلك، توهيم أن ينفذ البيع برضا البائع والمشتري، فنقول: إن مع هذا يكون للغرماء ولاية رد البيع إذا لم يصل الثمن إليهم،

(١) معناه باعه بضمن لا يفي بديونهم بدون إذن الغرماء والدين حال. ينظر: «العناية» (٩: ٣٠٥).

(٢) قيد بقوله: وغيبته؛ لأن الغرماء إذا قدروا على العبد كان لهم أن يبطلوا البيع إن لم يقض المولى ديونهم، فإذا لم يقدروا على العبد إن شاء أجاز الغريم... الخ. ينظر: «البناءة» (٨: ٣٢٢).

(٣) أي إن شاء الغرماء أجازوا البيع وأخذوا من العبد وحيث لا يضمنون أحداً القيمة؛ لأن الحق لهم،

والإجازة اللاحقة كالإذن السابق. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٤٥٢ - ٤٥٣).

ولا يخاصم المشتري منكرأ دينه إن غاب بائعه، ولو اشترى عبداً، وباع ساكناً عن إذنه وحجره فهو مأذون، ولا يباع لدينه إلا إذا أقر سيده بإذنه.

الفصل في حكم تصرف الصبي

وتصرف الصبي إن نفع كالإسلام والائتباب، صح بلا إذن، وإن ضر كالطلاق والعناق لا وإن أذن به، وما نفع وضر كالبيع والشراء علق بإذن وليه

وإن وصل، فإن لم يكن في البيع محابة فلا، وإن كانت فإما أن ترفع المحابة، أو ينقض البيع.

(ولا يخاصم المشتري منكرأ دينه إن غاب بائعه^(١)): أي إذا كان البائع غائباً، والمشتري منكرأ للدين، فالدائن لا يخاصمه عند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله؛ لأنه ليس خصماً له، وعند أبي يوسف رحمته الله هو خصمه، ويقض للغريم بدينه، لأنه يدعي الملك لنفسه فيكون خصماً لكل من ينازعه، ولهما: أن الدعوى يتضمن فسخ العقد، وفي الفسخ قضاء على الغائب.

(ولو اشترى عبداً، وباع ساكناً عن إذنه وحجره فهو مأذون)، عبد قدّم مصرأ، وقال: أنا عبد فلان مأذون في التجارة، وبيع ويشترى فهو مأذون، وكذا إن سكت عن الإذن والحجر فإن تصرفه دليل على^(٢) إذنه، (ولا يباع لدينه إلا إذا أقر سيده بإذنه)؛ لأن المولى إذا لم يقر بالإذن، فالدائن لا يظهر في حقه، والمعاملون إنما تضرروا لأنهم اعتمدوا على ظاهر الحال، والمولى لم يفرهم.

الفصل في حكم تصرف الصبي

(وتصرف الصبي إن نفع كالإسلام والائتباب، صح بلا إذن، وإن ضر كالطلاق والعناق لا وإن أذن به، وما نفع وضر كالبيع والشراء علق بإذن وليه)؛ إكفاء بالأهلية القاصرة في النافع، واشترطاً للكاملة في الضار، ودفعاً للضرر بانضمام

(١) أما إذا غاب المشتري والبائع حاضر فلا خصومة بينهم وبين البائع في رقة العبد بلا خلاف، حتى يحضر المشتري؛ لأن الملك والبد للمشتري، وإبطال ذلك بدون حضوره لا يمكن فيه، فما لم يطل ملك المشتري لا يكون الرقة محلاً لحق الغرماء، إلا أن لهم أن يضموا البائع قيمته؛ لأن البيع والتسليم صار مفوتاً محل حقهم. ينظر: «الكفاية» (٨: ٢٣٧).

(٢) زيادة من أوم.

وشرطه: أن يعقل البيع سالباً للملك والشراء جالباً له. ووليته: أبوه، ثم وصيه، ثم جدّه ثم وصيه، ثم القاضي أو وصيه، ولو أقر بما معه من كسبه أو إرثه صح رأي الولي في المتردد بينهما، وعند الشافعي^(١) لا يصح تصرفه بإجازة الولي، وكذا لا يصح إسلامه.

(وشرطه: أن يعقل البيع سالباً للملك والشراء جالباً له.

ووليته: أبوه، ثم وصيه، ثم جدّه ثم وصيه، ثم القاضي أو وصيه): إنما قال: ثم وصيه في الأولين، وقال: أو وصيه في الأخير؛ لأن وصي الأب من استخلفه بعد موته في التصرف في مال ولديه، وأما الذي أذن له في التصرف حال حياته فوكيل لا وصي، وكذا في الجد، وأما وصي القاضي فهو الذي أمره بالتصرف في مال اليتيم، فهو يتصرف في حال حياة القاضي، وإنما سمي وصياً مع أن الإيصاء هو الاستخلاف بعد الموت؛ لأن هنا يصير خليفة للأب، كأن الأب جعله وصياً، فإن فعل القاضي يصير كفعله، فمعنى الكلام أن وليه أبوه، ثم وصيه بعد موته، ثم الجد إن لم يكن الأب، ولا وصيه ثم وصيه بعد موته، ثم القاضي أو وصيه، أيهما تصرف صح.

(ولو أقر بما معه من كسبه أو إرثه صح)، فإن المولى إذا أذن الصبي بالتجارة صح إقراره بكسبه؛ لأنه من تمام التجارة، إذ لو لم يصح إقراره لا يعامله الناس مع أن إقرار الولي لا يصح؛ لأنه إقرار على الغير، وإقرار الصبي إقرار على نفسه، والحجر ارتفع بالإذن فصار كالبالغ فصح إقراره بالإرث أيضاً في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة^(٢): أنه لا يصح في الإرث؛ لأنه إنما يصح في الكسب؛ لما ذكر أنه من توابع التجارة، ولا كذلك في الإرث. "والله أعلم".



(١) ينظر: «فتوحات الوهاب» (٣: ٣٣٦)، وغيره.

(٢) زيادة من ف.

كتاب الغصب

هو أخذ مالٍ مُتَقَوِّمٍ محترماً بلا إذنٍ مالِكِهِ، يزِيلُ يده، فاستخدامُ العبد، وحملُ الذَّابَّةِ غصبٌ، لا جلوسُهُ على البساطِ

كتاب الغصب

(هو أخذ مالٍ مُتَقَوِّمٍ محترماً بلا إذنٍ مالِكِهِ، يزِيلُ يده)، فالغصبُ لا يتحققُ في الميتة؛ لأنها ليست بمال، وكذا في الحرِّ، ولا في خمرِ المسلم؛ لأنها ليست بمُتَقَوِّمة، ولا في مالٍ الحربيِّ؛ لأنه ليس بمحترم. وقوله: بلا إذنٍ مالِكِهِ؛ احترازٌ عن الوديعة، وإنما قال: يزِيلُ يده؛ لأنَّ عند أصحابنا هو إزالة اليد المحققة بإثبات اليد المبطلة، وعند الشافعي^(١) هو إثبات اليد المبطلة، ولا يشترط إزالة اليد، قلنا: كلامنا في الفعل الذي هو سبب للضمان، وهو إزالة اليد.

ويتفرَّعُ على هذا مسائل كثيرة منها: إنَّ زوائد المغصوب لا تكون مضمونة عندنا، خلافاً^(٢) له؛ لأنَّ إثبات اليد متحققٌ بدون إزالة اليد. ومنها: الاختلافُ في غصبِ العقار^(٣)، وسيأتي^(٤).

ومنها: ما قال في المتن: (فاستخدامُ العبد، وحملُ الذَّابَّةِ^(٥) غصبٌ، لا جلوسُهُ على البساط)؛ إذ في الأولين نقلهما من مكان إلى مكان، وفي الآخر: البساطُ على حاله، ولم يفعل فيه شيئاً، يكونُ إزالةً لليد. وقد فُرِّعَ على هذا الاختلاف: تبعيدُ المالك عن المواشي حتى هلكت، وإمساكُ الغير حتى قلعَ الآخرُ ضره، وليسَ هذا التفريعُ بمستقيم؛ لأنَّ إثبات اليد لم يوجد في هاتين المسألتين، ثمَّ لا بدُّ أن يراذ على هذا

(١) ينظر: «تصحيح التنبيه» للتووي (ص ٧٩)، وغيره.

(٢) ينظر: «النكت» (ص ٥٩٥)، وغيرها.

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٦٠١)، وغيرها.

(٤) (ص ٤٥).

(٥) أي ولو مشتركة، وكذا ركوبها، فيضمنُ نصيبُ صاحبها، ولو ركب فنزل وتركها في مكانها لم يضمن؛ لأنَّ الغصبَ لم يتحقق بدون النقل. وينبغي أن يكون الاستخدامُ كذلك، لكن إذا تلفَ نفس الحمل والركوب يضمن، وإن لم يحملها، لوجود الإتلاف بفعله. ينظر: «رد المحتار» (٦: ١٧٨).

وحكمه: الإثم لمن علم، ورد العین قائمة، والغرم هالكة، ويجب المثل في المثلي: كالكيل، والموزون، والعددي المتقارب، فإن انقطع المثل فقيمه يوم مختصمان

التعريف، لا على سبيل الخفية ليخرج السرقة.

(وحكمه: الإثم لمن علم، ورد العین قائمة، والغرم هالكة، ويجب المثل في المثلي: كالكيل، والموزون، والعددي المتقارب)، اعلم أنه جعل هذه الأقسام الثلاث مثلياً مع أن كثيراً من الموزونات ليس بمثلي، بل من ذوات القيم كالقممة والقدر ونحوهما، فأقول: ليس المراد بالوزني مثلاً: ما يوزن عند البيع، بل ما يكون مقابلته بالثمن مبيناً على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصنعة، فإنه إذا قيل هذا الشيء قفيز بدرهم، أو من بدرهم، أو عشرة بدرهم، إنما يقال: إذا لم يكن فيه تفاوت، وإذا لم يكن فيه تفاوت كان مثلياً. وإنما قلنا: ولا يختلف بالصنعة؛ حتى لو اختلفت كالقممة والقدر لا يكون مثلياً، ثم ما لا يختلف بالصنعة:

١. إما غير مصنوع.

٢. وإما مصنوع لا يختلف كالدراهم والدنانير والفلوس، فكل ذلك مثلي.

وإذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات، فكل ما يقال: يباع من هذا الثوب ذراع بكذا، فهذا إنما يقال فيما لا يكون فيه تفاوت، وهو ما يجوز فيه السلم، فإنه يعرف ببيان طوله وعرضه ورقعته^(١)، وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم، ولا احتياج إلى ذلك، فما وجد له المثل في الأسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي، وما ليس كذلك فمن ذوات القيم، وما ذكر من الكيلي وأخواته فمبني على هذا.

(فإن انقطع المثل فقيمه يوم مختصمان)، هذا عند أبي حنيفة رحمته؛ لأن القيمة يجب يوم الخصومة، وعند محمد رحمته يجب يوم الانقطاع^(٢)؛ لأنه حينئذ ينتقل إلى القيمة، وعند أبي يوسف رحمته يوم تحقق السبب، وهو الغصب، فإنه إذا انقطع المثل

(١) رقعته: أي أصله وجوهره. ينظر: «الصحاح» (١: ٤٩٩).

(٢) وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وإن كان يوجد في البيوت. ينظر: «الشرنبلية» (٢).

وفي غير المثلي قيمته يوم غصبه كالعدي المتفاوت، فإن أدهى الهلاك حُبسَ حتى يُعلم أنه لو بقي لأظهر، ثم قضى عليه بالبدل. وشرطه: كون المَغصوبِ ثَقَلِيًّا، فلو غصبَ عقاراً وهلك في يده لم يضمن

التحق إلى ما لا مثل له، أقول: هذا أعدل^(١) إذ لم يبقَ شيءٌ من نوعه في يوم الخصومة، والقيمة تعتبر بكثرة الرغبات وقليتها، وفي المعلوم هذا متعذر أو متعسر، ويوم الانقطاع لا ضبط له، وأيضاً لم ينتقل إلى القيمة في هذا اليوم، إذ لم يوجد من المالك طلب، وأيضاً عند وجود المثل لم ينتقل إلى القيمة، وعند عدمه لا قيمة له.

(وفي غير المثلي قيمته يوم غصبه كالعدي المتفاوت): أي الشيء الذي يعد، ويكون أفرادُه متفاوتة، ولا يراد هاهنا ما يقابل بالثمن مبنياً على العدد: كالحِوانِ مثلاً، فإنه يعد عند البيع من غير أن يقال: يباع الغنم عشرة بكذا. فإن أدهى الهلاك حُبسَ حتى يُعلم أنه لو بقي لأظهر، ثم قضى عليه بالبدل^(٢).

وشرطه: كون المَغصوبِ ثَقَلِيًّا، فلو غصبَ عقاراً وهلك في يده لم يضمن)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله، وعند محمد رحمته الله والشافعي رحمته الله: يجري فيه الغصب، أمّا عند الشافعي رحمته الله؛ فلأنَّ حدَّ الغصب وهو إثبات اليد المبطلة يصدق عليه، وأمّا عند محمد رحمته الله؛ فلأنَّ الغصب وإن كان عنده ما ذكرنا، لكن إزالة اليد في العقار يكون بما يمكن فيه لا بالتقل، وهما قولان: إنَّ الغصب إثبات اليد بإزالة يد المالك بفعل في العين، وهو لا يتصور في العقار؛ لأنَّ يد المالك لا تزول إلا بإخراجه عنها، وهو فعل فيه لا في العقار، فصار كما إذا أبيع المالك عن المواشي.

(١) اختلف الترجيح، فقد رجح قول الإمام ضمناً بمشي المتون عليه، وصريحاً قال: القهستاني: وهو الأصح. كما في «الخزانة»، وهو الصحيح. كما في «التحفة»، وعند أبي يوسف يوم الغصب وهو أعدل الأقول كما قال التمرناشي، وهو المختار على ما قال صاحب «النهاية»، وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى. كما في «الذخيرة»، وبه أفتى كثير من المشايخ. ينظر: «رد المحتار» (٥: ١١٦).
(٢) أي ما انفق عليه من القيمة، أو أقام المالك بينة على ما يدعيه من القيمة. ينظر: «العناية» (٩: ٣٢٣).
(٣) ينظر: «النكت» (ص ٦٠١)، وغيرها.

وضمن ما نقص بفعله، كسكناء وزرعه، أو بإجارة عبد غصب، وتصدق بأجره، وأجر مستعاره، وبيع حصل بالتصرف في مودعه، أو مغبوبه متعيناً بالإشارة، أو بالشراء بدراهم الودیعة، أو الغصب، ونقدها، فإن أشار إليها ونقد غيرها، أو إلى غيرها وأطلق، ونقدها لا، وبه يُفتى

(وضمن ما نقص بفعله، كسكناء وزرعه، أو بإجارة عبد غصب): أي ضمن في^(١) العقار وغيره، أمّا في العقار كالسكنى، والزرع، وفي غير العقار كما إذا غصب عبداً فأجره فعمل، فعرض له مرض أو نخافة ضمن التقصان.

(وتصدق بأجره، وأجر مستعاره، وبيع حصل بالتصرف في مودعه، أو مغبوبه^(٢) متعيناً بالإشارة، أو بالشراء بدراهم الودیعة، أو الغصب، ونقدها، فإن أشار إليها ونقد غيرها، أو إلى غيرها وأطلق، ونقدها لا، وبه يُفتى): أي تصدق عند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله خلافاً لأبي يوسف رحمته الله بأجر عبد غصب، فأجر وأخذ الأجرة، فكذا بأجرة عبد مستعار قد أجره وأخذ أجره، وكذا تصدق ببيع حصل بالتصرف في المودع أو المغبوب إذا كان مما يتعين بالإشارة، وكذا تصدق ببيع حصل بالشراء بودیعة أو مغبوب لا يتعين بالإشارة إذا أشار إليها ونقدها، فقله: أو بالشراء عطفت على التصرف، أمّا إن أشار إليها، ونقد غيرها، أو أشار إلى غيرها ونقدها، أو أطلق ونقدها: أي لم يشتر إلى شيء بل قال: اشتريت ألف درهم ونقد من دراهم الغصب والودیعة، ففي جميع هذه الصور يطيب له الرّبح ولا يجب له التّصدق.

(١) زيادة من ب و ص و ف.

(٢) أي لو تصرف في المغبوب والودیعة بأن باعه وبيع فيه إذا كان ذلك متعيناً بالإشارة أو بالشراء بدراهم الودیعة أو بدراهم الغصب ونقدها، يتصدق ببيع حصل فيهما إذا كان مما يتعين بالإشارة، وإن كان لا يتعين فعلى أربعة أوجه:

١. فإن أشار إليها ونقدها فكذلك يتصدق.

٢. وإن أشار إليها ونقد غيرها.

٣. أو أشار إلى غيرها ونقدها.

أو أطلق ولم يشتر ونقدها، لا يتصدق في هذه الصور الثلاث الأخيرة عند الكرخي، قيل: وبه يفتى والخيار أنه لا يحمل مطلقاً. ينظر: «الملتقى» (ص ١٧٥).

فإن غَصَبَ وَغَيَّرَ فزَالَ اسْمُهُ وَأَعْظَمُ مَنَافِعِهِ ضَمِنَتْهُ وَمَلَكَهُ بِلَا حُلٍّ قَبْلَ أَدَاءِ بَدَلِهِ: كَذَبَحَ شَاةً وَطَبَخَهَا أَوْ شَيَّهَا، أَوْ طَحَنَ بُرًّا وَزَرَعَهُ، وَجَعَلَ حَدِيدًا سِيفًا، وَصُفْرًا إِنَاءً، وَالْبِنَاءَ عَلَى سَاجَةٍ وَلَيْنٍ، فَإِنْ ضَرَبَ الْحَجَرَيْنِ دَرْهَمًا وَدِينَارًا أَوْ إِنَاءً لَمْ يَمْلِكْهُ، وَهُوَ لِمَالِكِهِ بِلَا شَيْءٍ، فَإِنْ ذَبَحَ شَاةً غَيْرَهُ طَرَحَهَا الْمَالِكُ عَلَيْهِ، وَأَخَذَ قِيمَتَهَا، أَوْ أَخَذَهَا وَضَمِنَتْهُ نَقْصَانَهَا، وَكَذَا لَوْ خَرَقَ ثَوْبًا وَفَوَّتَ بَعْضَ الْعَيْنِ وَبَعْضَ نَفْعِهِ لَا كُلَّهُ، وَفِي خَرَقٍ يَسِيرٍ نَقْصَهُ وَلَمْ يَفُوتْ شَيْئًا مِنْهَا ضَمِنَ مَا نَقَصَ.

(فإن غَصَبَ وَغَيَّرَ فزَالَ اسْمُهُ وَأَعْظَمُ مَنَافِعِهِ ضَمِنَتْهُ وَمَلَكَهُ^(١) بِلَا حُلٍّ قَبْلَ أَدَاءِ بَدَلِهِ: كَذَبَحَ شَاةً وَطَبَخَهَا أَوْ شَيَّهَا، أَوْ طَحَنَ بُرًّا وَزَرَعَهُ، وَجَعَلَ حَدِيدًا سِيفًا، وَصُفْرًا إِنَاءً، وَالْبِنَاءَ عَلَى سَاجَةٍ وَلَيْنٍ)، السَّاجَةُ بِالْجِيمِ: خَشْبَةٌ مَنَحُوتَةٌ مَهْيَأَةٌ لِلْأَسَاسِ عَلَيْهَا، وَهَذَا عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ أَحْدَثَ صِنْعَةً مَتَقَوِّمَةً صَبَّرَ حَقَّ الْمَالِكِ هَالِكًا مِنْ وَجْهِهِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(٢) لَا يَنْقَطِعُ حَقُّ الْمَالِكِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ بَاقِيَةً وَلَا يَعْتَبَرُ فَعْلُ الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ مَحْظُورٌ، فَلَا يَصِيرُ سَبِيًّا لِلْمَلِكِ.

(فإن ضَرَبَ الْحَجَرَيْنِ دَرْهَمًا وَدِينَارًا أَوْ إِنَاءً لَمْ يَمْلِكْهُ، وَهُوَ لِمَالِكِهِ بِلَا شَيْءٍ)، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ^(٣)؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ بَاقِيَةً، وَمَعْنَاهُ الْأَصْلِيُّ: الثَّمَنِيَّةُ، وَكَوْنُهُ مُوزُونًا وَهُوَ بَاقِيٌ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الرِّبَا، وَعِنْدَهُمَا: يَصِيرَانِ لِلْغَاصِبِ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِهِمَا. (فإن ذَبَحَ شَاةً غَيْرَهُ طَرَحَهَا الْمَالِكُ عَلَيْهِ، وَأَخَذَ قِيمَتَهَا، أَوْ أَخَذَهَا وَضَمِنَتْهُ نَقْصَانَهَا^(٤)، وَكَذَا لَوْ خَرَقَ ثَوْبًا وَفَوَّتَ بَعْضَ الْعَيْنِ وَبَعْضَ نَفْعِهِ لَا كُلَّهُ)، حَتَّى لَوْ فَوَّتَ كُلُّ النَّفْعِ يَضْمِنُهُ كُلُّ الْقِيَمَةِ، (وَفِي خَرَقٍ^(٥) يَسِيرٍ نَقْصَهُ وَلَمْ يَفُوتْ شَيْئًا مِنْهَا ضَمِنَ مَا نَقَصَ).

(١) أَي زَالَ مَلِكُ الْمَقْصُوبِ مِنْهُ عَنهُ، وَمَلَكَهَا الْغَاصِبُ، حَتَّى لَوْ أَبَى الْمَالِكُ عَنْ أَخْذِ الْقِيَمَةِ وَأَرَادَ اللَّحْمَ مَشْرُوبًا فِي الشَّاةِ إِذَا ذَبَحَهَا الْغَاصِبُ وَطَبَخَهَا وَشَوَاهَا، لَمْ يَكُنْ لِلْمَالِكِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ زَالَ يَنْظُرُ: «الْعَنَاءَةُ» (٨: ٢٥٩).

(٢) يَنْظُرُ: «النَّكَتُ» (ص ٦٠٤)، وَغَيْرَهَا.

(٣) أَي إِنْ الْمَالِكُ غَيَّرَ إِنْ شَاءَ ضَمِنَتْهُ قِيمَتُهَا وَسَلِمَ الشَّاةُ إِلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا وَضَمِنَ نَقْصَانَهَا؛ لِأَنَّهُ اتَّخَذَ مِنْ وَجْهِهِ: لِقَوَاتِ بَعْضِ الْمَنَافِعِ كَالْحَمْلِ وَالْدَّرِّ وَالنَّسْلِ وَبَقَاءِ بَعْضِهَا وَهُوَ اللَّحْمُ. يَنْظُرُ: «دَرَرُ الْحُكَاةِ» (٢٦٥).

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ ف.

وَمَنْ بَنَى فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ، أَوْ غَرَسَ أَمْرًا بِالْقَلْعِ وَالرُّدَّةِ، وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَضْمَنَ لَهُ قِيَمَةَ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ أَمْرًا بِقَلْعِهِ إِنْ نَقَصَتْ بِهِ، فَتَقْوُمُ بِلا شَجَرٍ وَبِنَاءٍ، وَتَقْوُمُ مَعَ أَحَدِهِمَا مُسْتَحَقُّ الْقَلْعِ فَيَضْمَنُ الْفَضْلُ، فَإِنْ حُمِرَ الثُّوبُ، أَوْ صَفُرَ أَوْ لَتُ السُّوَيْقُ بِسَمْنٍ ضَمْنُهُ أبيض ومثل سويقه، أَوْ أَخَذَهُمَا وَغَرَمَ مَا زَادَ الصَّبِغَ وَالسَّمْنَ، فَإِنْ سَوَّدَ ضَمْنُهُ أبيض، أَوْ أَخَذَهُ وَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ

وَمَنْ بَنَى فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ، أَوْ غَرَسَ أَمْرًا بِالْقَلْعِ وَالرُّدَّةِ، هَذَا فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رضي الله عنه : إِنْ كَانَ قِيَمَةُ الْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الْأَرْضِ فَالْغَاصِبُ يَمْلِكُ الْأَرْضَ بِقِيَمَتِهَا، (وَلِلْمَالِكِ أَنْ يَضْمَنَ لَهُ قِيَمَةَ بِنَاءٍ أَوْ شَجَرٍ أَمْرًا بِقَلْعِهِ إِنْ نَقَصَتْ بِهِ) : أَيِ إِنْ نَقَصَتْ الْأَرْضُ بِالْقَلْعِ، ثُمَّ يَبَيِّنُ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ قِيَمَةِ ذَلِكَ فَقَالَ : (فَتَقْوُمُ بِلا شَجَرٍ وَبِنَاءٍ، وَتَقْوُمُ مَعَ أَحَدِهِمَا مُسْتَحَقُّ الْقَلْعِ فَيَضْمَنُ الْفَضْلُ)، قِيلَ : قِيَمَةُ الشَّجَرِ الْمُسْتَحَقُّ لِلْقَلْعِ أَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ مَقْلُوعًا، فَقِيَمَةُ الْمَقْلُوعِ إِذَا نَقَصَتْ مِنْهَا أَجْرَةُ الْقَلْعِ، فَالْبَاقِي قِيَمَةُ الشَّجَرِ الْمُسْتَحَقُّ الْقَلْعِ، فَإِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْأَرْضِ مِثْلَهُ، وَقِيَمَةُ الشَّجَرِ الْمَقْلُوعِ عَشْرَةَ، وَأَجْرَةُ الْقَلْعِ دَرَاهِمًا، بَقِيَ تِسْعَةُ دَرَاهِمٍ، فَالْأَرْضُ مَعَ هَذَا الشَّجَرِ تَقْوُمُ بِمِثْلِ تِسْعَةِ دَرَاهِمٍ، فَيَضْمَنُ الْمَالِكُ التَّسْعَةَ.

(فَإِنْ حُمِرَ الثُّوبُ، أَوْ صَفُرَ أَوْ لَتُ السُّوَيْقُ بِسَمْنٍ ضَمْنُهُ أبيض ومثل سويقه، أَوْ أَخَذَهُمَا وَغَرَمَ مَا زَادَ الصَّبِغَ وَالسَّمْنَ، فَإِنْ سَوَّدَ ضَمْنُهُ أبيض، أَوْ أَخَذَهُ وَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ)، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه، وَعِنْدَهُمَا : التَّسْوِيدُ كَالْتَّحْمِيرِ، قِيلَ : هَذَا الْاِخْتِلَافُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْعَصْرِ، فَلْيَنْظُرْ إِنْ نَقَصَهُ السَّوَادُ كَانَ نَقْصَانًا، وَإِنْ زَادَهُ يَعْدُ زِيَادَةً، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه (١) الْمَالِكُ يَمْسِكُ الثُّوبَ، وَيَأْمُرُ الْغَاصِبَ بِقَلْعِ الصَّبِغِ مَا أَمَكَّنَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ السَّوَادِ وَغَيْرِهِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ السُّوَيْقِ، فَإِنْ التَّمْيِيزُ غَيْرُ مُمْكِنٍ، لَهُ الْقِيَاسُ عَلَى قَلْعِ الْبِنَاءِ.

قلنا : فِي قَلْعِ الْبِنَاءِ لَا يَتَلَفُ مَالُ الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّ النُّقْضَ (٢) يَكُونُ لَهُ، وَهَذَا يَتَلَفُ، فِرْعَايَةُ الْجَانِبَيْنِ فِيمَا قَلْنَا، وَالسُّوَيْقُ مِثْلِي فَإِنْ طَرَحَهُ عَلَى الْغَاصِبِ يَأْخُذُ الْمِثْلَ بِخِلَافِ الثُّوبِ، فَيَأْخُذُ فِيهِ الْقِيَمَةَ.

(١) يَنْظُرُ : «النَّكَتُ» (ص ٦٠٤)، وَغَيْرَهَا.

(٢) النُّقْضُ : وَهُوَ بِالْكَسْرِ الْمَنْقُوضُ، يَعْنِي أَنَّ الْحَاصِلَ مِنَ الْبِنَاءِ الْمَنْقُوضِ كَالْخَشَبِ وَالْأَجْرِ لِلْغَاصِبِ. أَمَّا الصَّبِغُ فَيَتَلَاشَى، وَلَمْ يَحْصُلْ لِلْغَاصِبِ مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَمْ يُؤْمَرْ الْغَاصِبُ بِقَلْعِ صَبْغِهِ، كَيْلَا يَفُوتَ حَقُّهُ بِالْكَلْبَةِ. يَنْظُرُ : «حَاشِيَةُ الْجَلِيدِ» (ص ٥٥٦).

فصل في بيان مسائل تتصل بمسائل الغصب

ولو غُيبَ ما غصب وضمَّن المالك قيمته ملكه، وصُدِّقَ الغاصبُ في قيمته مع حلفه إن لم يَقم حجة الزيادة، فإن ظهر المفسوبُ وقيمتُه أكثر، وقد ضمَّن الغاصبُ بقوله، أخذه المالكُ وردَّ عوضه أو أمضى الضمان، وإن ضمَّن بقول مالكه، أو بمجته، أو بنكول غاصبه، فهو له ولا خيار للمالك، ونفذ بيع غاصب ضمَّن بعد بيعه لا إعتاق عبده ضمَّن بعده، وزوائد الغصب متصلة كالسمن، والحسن، ومنفصلة كالولد والثمر، لا تضمن إلا بالتعدي، أو بالمنع بعد الطلب

فصل في بيان مسائل تتصل بمسائل الغصب

(ولو غُيبَ ما غصب وضمَّن المالك قيمته ملكه)، خلافاً للشافعي^(١)؛ لأن الغصب لا يكون سبباً للملك، قلنا: إنما يملكه ضرورة أن المالك يملك بدله؛ لئلا يجمع البذل والمبدل في ملك شخص واحد بخلاف ما لا يقبل الملك كالمذَّبر.

(وصدِّقَ الغاصبُ في قيمته مع حلفه إن لم يَقم حجة الزيادة، فإن ظهر المفسوبُ^(٢) وقيمتُه أكثر، وقد ضمَّن الغاصبُ بقوله، أخذه المالكُ وردَّ عوضه أو أمضى الضمان، وإن ضمَّن بقول مالكه، أو بمجته، أو بنكول غاصبه، فهو له ولا خيار للمالك)؛ لأنه تمَّ ملكه؛ لأنَّ المالك رضي بذلك حيث ادَّعى عليه هذا المقدار.

(ونفذ بيع غاصب ضمَّن بعد بيعه لا إعتاق عبده^(٣) ضمَّن بعده)؛ لأنَّ الملك المستند كافر لنفاذ البيع لا الإعتاق.

(وزوائد الغصب متصلة كالسمن، والحسن، ومنفصلة كالولد والثمر، لا تضمن إلا بالتعدي، أو بالمنع بعد الطلب)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(٤) مضمونة، وقد مرَّ^(٥) أن هذا مبني على الاختلاف في حد الغصب.

(١) ينظر: «أسنى المطالب» (٢: ٣٤٨)، وغيره.

(٢) زيادة من أوب و م.

(٣) زيادة أوب و م.

(٤) ينظر: «النكت» (ص ٥٩٥)، وغيرها.

(٥) (٢: ٤٩).

وَضُمِّنَ نَقْصَانُ وَلَادَةٍ مَعَهُ، وَجَبَرَ بِوَلَدِهِ يَفِي بِهِ، فَلَوْ زَوَّيَ بِأَمَةٍ غَضِبَهَا فَرَدَّتْ حَامِلًا،
فَوَلَدَتْ، فَمَاتَتْ ضَمِّنَ قِيَمَتَهَا بِخِلَافِ الْحُرَّةِ، وَمَنَافِعُ مَا غَضِبَ سَكْنَهُ أَوْ عَطَّلَهَا،
وَإِتْلَافُ خَمْرِ الْمُسْلِمِ وَخِثْزِيرِهِ، وَإِنْ أَتْلَفَهُمَا لِلذَّمِّيِّ ضَمِّنَ

(وَضُمِّنَ نَقْصَانُ وَلَادَةٍ مَعَهُ، وَجَبَرَ بِوَلَدِهِ يَفِي بِهِ) ^(١)، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ
وَالشَّافِعِيِّ ^(٢) فَإِنَّ الْوَلَدَ مَلَكُهُ، فَلَا يَصْلُحُ جَابِرًا لِلْمَلِكَةِ، قُلْنَا: سَبِيهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ،
وَهُوَ الْوَلَادَةُ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يَعْدُ نَقْصَانًا.

(فَلَوْ زَوَّيَ بِأَمَةٍ غَضِبَهَا فَرَدَّتْ حَامِلًا، فَوَلَدَتْ، فَمَاتَتْ ضَمِّنَ قِيَمَتَهَا)، هَذَا
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ^(٣)، وَعِنْدَهُمَا: لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ وَقَعَ صَحِيحًا، وَقَدْ مَاتَتْ فِي يَدِ
الْمَالِكِ بِسَبَبِ حَادِثٍ فِي مَلِكِهِ، وَهُوَ الْوَلَادَةُ، وَلَهُ: أَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ سَبَبَ التَّلَفِ
حَصَلَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، (بِخِلَافِ الْحُرَّةِ)؛ لِأَنَّهَا لَا تَضْمَنُ بِالْغَضَبِ لِيَبْقَى الضَّمَانُ بَعْدَ
فُسَادِ الرَّدِّ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَى الْحُرَّةِ قَوْلُهُ: (وَمَنَافِعُ مَا غَضِبَ سَكْنَهُ أَوْ عَطَّلَهَا)، فَإِنَّهَا غَيْرُ
مَضْمُونَةٍ بِأَجْرِ عِنْدَنَا سِوَاءَ اسْتَوْفَى الْمَنَافِعَ، كَمَا إِذَا سَكَنَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، أَوْ عَطَّلَهَا،
وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ^(٤) مَضْمُونَةٌ بِأَجْرِ الْمَثَلِ فِي الصُّورَتَيْنِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ ^(٥) مَضْمُونَةٌ إِنْ
اسْتَوْفَى، لَا إِنْ عَطَّلَهَا، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى عَدَمِ تَقَوُّمِهَا عِنْدَنَا، وَإِنْ تَقَوُّمُهَا ضَرُورِيٌّ فِي
الْعَقْدِ.

(وَإِتْلَافُ خَمْرِ الْمُسْلِمِ وَخِثْزِيرِهِ، وَإِنْ أَتْلَفَهُمَا لِلذَّمِّيِّ ضَمِّنَ)، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ ^(٦)
^(٧)، فَإِنَّ الذَّمِّيَّ تَبِعَ الْمُسْلِمَ، فَلَا تَقُومُ فِي حَقِّهِ، وَلَنَا: أَنَّهُ مَتْرُوكٌ عَلَى اعْتِقَادِهِ.

(١) أَيِ مَا نَقَصَتْ الْجَارِيَةُ بِسَبَبِ الْوَلَادَةِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، فَهُوَ فِي ضَمَانِ الْغَاصِبِ، فَلَوْ غَضِبَهَا فَوَلَدَتْ
عِنْدَهُ، فَمَاتَ الْوَلَدُ فَعَلَيْهِ رَدُّ الْجَارِيَةِ وَرَدُّ نَقْصَانِ الْوَلَادَةِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهَا بِسَبَبِ الْوَلَادَةِ؛ لِأَنَّ الْجَارِيَةَ
بِالْغَضَبِ دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا، وَقَدْ فَاتَ جُزْءٌ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ فَاتَتْ كُلُّهَا، فَإِنْ رُدَّتْ
الْجَارِيَةُ وَالْوَلَدُ وَقَدْ نَقَصَتْ قِيَمَةُ الْجَارِيَةِ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ جَابِرَةً لِدَلَالَةِ النِّقْصَانِ، لَمْ يَصْحَبْ
الْغَاصِبُ شَيْئًا. يَنْظُرُ: «الْعِنَايَةُ» (٩: ٣٥١).

(٢) يَنْظُرُ: «النِّكَتُ» (ص ٥٩٧)، وَغَيْرُهَا.

(٣) يَنْظُرُ: «النِّكَتُ» (ص ٥٩٧)، وَغَيْرُهَا.

(٤) فِي «الْمُنْتَقَى» (٥: ٢٧٣): مَنْ غَضِبَ دَارَ فَلَمْ يَسْكُنْهَا حَتَّى انْهَدَمَتْ أَنَّهُ ضَامِنٌ لِقِيَمَتِهَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

(٥) يَنْظُرُ: «النِّكَتُ» (ص ٦٠٦)، وَغَيْرُهَا.

ولو غصبَ خمرَ مسلم فخلَّلها بما لا قيمة له أو جلدَ ميتة فديبغ به أخذهما المالكُ بلا شيء، ولو أتلَفَهُمَا ضَمِنَ، ولو خلَّلها بذِي قيمةٍ ملكةً ولا شيء عليه، فلو دَبِغَ به الجلد أخذهُ المالكُ وردَّ ما زاد الدَبِغُ فيه، ولو أتلَفَهُ لا يضمن

(ولو غصبَ خمرَ مسلم فخلَّلها بما لا قيمة له): كالثَّقَلِ من الظِّل إلى الشَّمْسِ، (أو جلدَ ميتة فديبغ به): أي بما لا قيمة له كالتراب والشَّمْسِ، (أخذهما المالكُ بلا شيء)، ولو أتلَفَهُمَا ضَمِنَ^(١)، ولو خلَّلها بذِي قيمةٍ: كالملح والخل، (ملكةً ولا شيء عليه)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما أخذها المالك، وأعطى ما زاد الملح، (فلو دَبِغَ به الجلد): أي بشيء له قيمة كالقرظ^(٢) والعَفَصِ^(٣)، (أخذهُ المالكُ وردَّ ما زاد الدَبِغُ فيه^(٤))، ولو أتلَفَهُ لا يضمن)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما يضمنُ الجلدَ مدبوغاً، ويعطيه المالكُ ما زاد الدَبَاغُ فيه.

فالحاصلُ أَنَّهُ إِذَا خُلِّلَ أو دَبِغَ بما لا قيمة له أخذهما المالكُ؛ لأنَّ الأصلَ حِفْظُهُ، وليس من الغاصبِ سوى العمل، ولا قيمة له، أمَّا إِذَا خُلِّلَ أو دَبِغَ بذِي قيمةٍ بصيرُ ملكاً للغاصبِ ترجيحاً للمال المتقوم على غير المتقوم، والفرقُ لأبي حنيفة رحمته الله بين الخلِّ والجلد: إِنَّ المالكَ يأخذُ الجلدَ، ولا يأخذُ الخلَّ؛ لأنَّ الجلدَ باقٍ لكن أزال عنه النَّجَاسَاتِ، والخمرُ غيرُ باقٍ، بل صارت حقيقةً أخرى، وإنَّما لا يضمنُ الجلدَ عند أبي حنيفة رحمته الله إِذَا أتلَفَهُ؛ لأنَّه غَصَبَ جلدًا غيرَ مدبوغٍ، ولا قيمة له، والضَّمانُ يتبعُ التَّقومَ، لكن العينَ إِذَا كانت باقية لا يشترط.

(١) أي لو أتلَفَ الغاصبُ الخلَّ الذي صيرَه من الخمرِ المفصوبِ والجلدَ المدبوغ الذي دَبِغَ بعد الغصبِ،

ضَمِنَ مثل الخلِّ؛ لأنَّه أتلَفَ مالاً متقوماً خالصاً للمالك مثلياً. ينظر: «حاشية الجلبلي» (ص ٥٥٧).

(٢) القرظ: ورقُ السَّلمِ يدبغُ به، وقيل: شجر عظام لها شوك غلاظ كشجر الجوز. ينظر: «المغرب» (ص ٣٧٩).

(٣) العَفَصُ: يدبغُ به، ويتخذ منه الحبر، مؤنَّثٌ وليس من كلام أهل البادية. ينظر: «مختار الصحاح» (ص

٤٤٢)، و«المصباح» (ص ٤١٨).

(٤) ساقطة من ج و ص و ف و ق.

وَضَمِنَ بِكَسْرِ مِعْزَفٍ، وَإِراقَةِ سَكْرٍ، وَمَنْصُفٍ، وَصَحَّ يِعْهَا، وَفِي أُمِّ وَلَدٍ غُصِبَتْ فَهَلَكَتْ لَا يَضْمَنُ بِخِلَافِ الْمُدْبِرَةِ. وَمَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ غَيْرِهِ، أَوْ رِباطَ دَابَّتِهِ، أَوْ فَتَحَ بَابَ اصْطِبْلِهَا، أَوْ قَفَصَ طَائِرَهُ فَذَهَبَتْ، أَوْ سَعَى إِلَى سُلْطَانٍ مَنْ يُوْذِيهِ، وَلَا يَدْفَعُ بِلَا رَفْعٍ، أَوْ مَنْ يَفْسُقُ، وَلَا يَمْتَنِعُ بِنَهْيِهِ، أَوْ قَالَ مَعَ سُلْطَانٍ قَدْ يُغْرَمُ وَقَدْ لَا يُغْرَمُ إِنَّهُ وَجَدَ مَالاً فَغَرَمَهُ شَيْئاً لَا يَضْمَنُ، وَلَوْ غَرَمَ الْبَيْتَةَ يَضْمَنُ، وَكَذَا لَوْ سَعَى بِغَيْرِ

(وَضَمِنَ بِكَسْرِ مِعْزَفٍ، وَإِراقَةِ سَكْرٍ، وَمَنْصُفٍ^(١)، وَصَحَّ يِعْهَا^(٢)).

المعزف: آلة اللهو كالطنبور^(٣) والمزمار^(٤) ونحوهما، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وعندهما لا يضمن، وعند أبي حنيفة رحمته إنما يضمن قيمته لغير اللهو، ففي الطنبور يضمن الخشب المنحوت، وأما طبل الغزاة والدَّف الذي يباح ضربه في العرس فمضمون بالاتفاق.

(وَفِي أُمِّ وَلَدٍ غُصِبَتْ فَهَلَكَتْ لَا يَضْمَنُ بِخِلَافِ الْمُدْبِرَةِ)، هذا عند أبي حنيفة رحمته فَإِنَّ الْمُدْبِرَ مَتَقَوِّمٌ عِنْدَهُ لَا أُمُّ الْوَلَدِ، وَعِنْدَهُمَا يَضْمَنُهُمَا لِتَقَوُّمِهِمَا.

(وَمَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ غَيْرِهِ، أَوْ رِباطَ دَابَّتِهِ، أَوْ فَتَحَ بَابَ اصْطِبْلِهَا، أَوْ قَفَصَ طَائِرَهُ فَذَهَبَتْ، أَوْ سَعَى إِلَى سُلْطَانٍ مَنْ يُوْذِيهِ، وَلَا يَدْفَعُ^(٥) بِلَا رَفْعٍ، أَوْ مَنْ يَفْسُقُ)، عَطَفَ عَلَى مَنْ يُوْذِيهِ، (وَلَا يَمْتَنِعُ بِنَهْيِهِ، أَوْ قَالَ مَعَ سُلْطَانٍ قَدْ يُغْرَمُ وَقَدْ لَا يُغْرَمُ^(٦)) إِنَّهُ وَجَدَ مَالاً فَغَرَمَهُ شَيْئاً لَا يَضْمَنُ، وَلَوْ غَرَمَ الْبَيْتَةَ يَضْمَنُ، وَكَذَا لَوْ سَعَى بِغَيْرِ

(١) المنصف: العصير الذي طبخ حتى ذهب نصفه وبقي نصفه. ينظر: «طلبية الطلبة» (ص ١٥٨)

(٢) لصلاحتها لما يحل به الانتفاع وإن صلحت بما لا يحل فصار كالأمة المغنية والحمامة الطيارة. وقال: لا

يجوز بيعها، وعليه الفتوى؛ لكثرة الفساد. ينظر: «الملتقى» (ص ١٧٧)، و«درر الحكام» (٢: ٢٦٩).

و«مجمع الأنهر» (ص ٤٦٩).

(٣) الطنبور: من آلات الملاهي وهو فنون يضمن الفناء فارسي مغرب وإثما ضم حنلاً على باب غصور

ينظر: «المصباح» (ص ٣٦٨).

(٤) المزمار: آلة الزمر. ينظر: «المصباح» (ص ٢٥٤).

(٥) أي لا يقدر دفع إيدائه إلا بالمرافعة إلى السلطان. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٥٨).

(٦) زيادة أوب و ص و م.

حق عند محمد ﷺ زجراً له، وبه يفتى.

حق عند محمد ﷺ زجراً له، وبه يفتى^(١)، وعند أبي حنيفة ﷺ وأبي يوسف ﷺ لا يضمن الساعي؛ لأنه توسط فعل فاعل مختار، وفي فتح باب^(٢) الإصطبل، والقفص، خلاف محمد ﷺ، لهما: توسط فعل المختار، وله: أن الطائر مجبول على النفاذ^(٣) والله أعلم^(٤).



(١) لكثرة الفساد. ينظر: «الدر المنثور» (٢: ٤٧١).

(٢) زيادة من أب و و م.

(٣) زيادة من ص.

كتاب الشفعة

هي مملُكٌ عقارٍ على مشتريه جبراً بمثل ثمنه، وتجبُ بعد البيع، وتستقرُ بالإشهاد، ومملُكٌ بالأخذِ بالتراضي، أو بقضاءِ القاضي بقدرِ رؤوسِ الشفعاءِ لا الملك، للخليطِ في نفسِ المبيعِ ثمَّ له في حقِّ المبيعِ : كالشُّربِ والطُّريقِ الخاصينِ كثيرٍ نهرٍ لا تجري فيه السُّننُ، وطريقٍ لا ينفذ، ثمَّ لجارٍ ملاصق، بابهُ في سكةٍ أخرى، كواضعِ جلعٍ على الحائطِ

كتاب الشفعة

(هي مملُكٌ عقارٍ على مشتريه جبراً بمثل ثمنه) : أي بمثلِ ثمنِ المشتري، وهو الثَّمَنُ الذي اشترى به، (وتجبُ بعد البيع)، المرادُ بالوجوبِ الثُّبُوت، (وتستقرُ بالإشهاد)، إذ حقُّ الشُّفعةِ قبلَ الإشهادِ متزلزلٌ؛ لأنَّه بحيث لو أُخِّرَ في الطُّلُبِ تبطل، فإذا أُشْهِدَ استقرَّ: أي لا تبطلُ بعد ذلك بالتأخير.

(ومملُكٌ بالأخذِ بالتراضي، أو بقضاءِ القاضي بقدرِ رؤوسِ الشفعاءِ لا الملك)^(١) : أي إنما يملكُ العقارُ إذا أخذَهُ الشُّفيعُ برضاه، وبرضا المشتري، وقوله : أو بقضاءِ القاضي؛ عطفٌ على الأخذِ لا على التراضي؛ لأنَّ القاضي إذا حَكَمَ يثبتُ الملكُ للشُّفيعِ قبلَ أخذه، (للخليطِ في نفسِ المبيعِ ثمَّ^(٢) له في حقِّ المبيعِ) : أي ثمَّ للشُّريكِ في حقِّ المبيعِ : (كالشُّربِ^(٣) والطُّريقِ الخاصينِ كثيرٍ نهرٍ لا تجري فيه السُّننُ، وطريقٍ لا ينفذ، ثمَّ لجارٍ ملاصق، بابهُ في سكةٍ أخرى، كواضعِ جلعٍ على الحائط) : إنما ذَكَرَ واضعُ الجذعِ ليعلمَ أنَّه جار، وليس بخليط، ولا يشترطُ للجارِ الملاصقِ وضعُ الجذعِ حتَّى لو لم يكنْ له شيءٌ على الحائطِ يكونُ جاراً ملاصقاً، وعند الشافعي^(٤) لا يثبتُ الشفعةُ للجارِ بل للأولَين.

(١) لاستواء الكلِّ؛ لوجود علته فيجب الاستواء في الحكم، وشمل ما لو كان المشتري أحدهم، وطلب معهم، فيحسب واحداً منهم، ويقسم المبيع بينهم. ينظر: «رد المحتار» (٥: ١٣٩).

(٢) لفظ: ثمَّ؛ يفيدُ ثبوتَ حقِّ الشفعةِ لكلِّ واحدٍ من هؤلاء، وأيضاً يفيدُ الترتيب. ينظر: «النهاية» (٤: ٢٤).

(٣) الشُّرب: النصيب من الماء. ينظر: «رد المحتار» (٥: ١٤٠).

(٤) ينظر: «النكت» (ص ٦١٤)، وغيرها.

باب طلب الشفعة

ويطلبها الشفيع في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها، كطلبت الشفعة ونحوه، وهو طلب موائبة، ثم يشهد عند العقار، أو على من معه من بائع أو مشتر، فيقول: اشترى فلان هذه الدار، وأنا شفيعها، وقد كنت طلبت الشفعة، وأطلبها الآن، فاشهدوا عليه، وهو طلب إسهاد

باب طلب الشفعة

(ويطلبها الشفيع في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها، كطلبت الشفعة ونحوه)، مثل: أنا طالب للشفعة، أو أطلبها، واعتبار مجلس العلم اختيار الكرخي عليه السلام، وعند بعض المشايخ عليه السلام ليس له خيار^(١) المجلس، حتى إن سكت أدنى سكوت تبطل شفيعته^(٢)، (وهو طلب موائبة)، إنما سمي بهذا ليدل على غاية التعجيل كان الشفيع يثب، ويطلب الشفعة.

(ثم يشهد عند العقار، أو على من معه^(٣) من بائع أو مشتر، فيقول: اشترى فلان هذه الدار، وأنا شفيعها، وقد كنت طلبت الشفعة، وأطلبها الآن، فاشهدوا عليه، وهو طلب إسهاد).

اعلم أن هذا الطلب إنما يجب عند التمكن من الإسهاد عند الدار وعند صاحب اليد حتى لو تمكن، ولم يشهد بطلت شفيعته، وفي «الدخيرة»: إذا كان الشفيع في طريق مكة فطلب طلب الموائبة، وعجز عن طلب الإسهاد عند الدار، أو عند صاحب اليد،

(١) زيادة من أوب و م.

(٢) اختلفوا في اختيارهما فما اختاره الكرخي وبعض مشايخ بخارا مشوا عليه في المتون، ويكون كمجلس المخيرة للتأمل، وهو الأصح. كما في «الدرر» (٢: ٢٠٩)، ورواية الأصل أنه يشترط على فور علمه بالبيع حتى لو سكت ساعة تبطل، وإليه ذهب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخارا، وعليه الفتوى كما في «الجواهر»، قال ابن عابدين في «رد المحتار» (٥: ١٤٣): وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر الرواية فيقدم على ترجيح المتون بمشيهم على خلافه؛ لأنه ضمني.

(٣) أي يشهد على البائع إن كان الدار في يده ولم تسلم إلى المشتري، فإنها إذا سلمت إليه لم يصح الإسهاد عليه؛ لخروجه عن أن يكون خصماً؛ إذ لا يد له ولا ملك، أو المشتري وإن لم يكن ذا يد؛ لأنه مالك. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٠٩).

ثم يطلب عند قاضي فيقول: اشترى فلان داراً كذا، وأنا شفيعها بدار كذا لي، فمرة يسلم إلي، وهو طلب تملك وخصومة، ويتأخيره لا تبطل الشفعة، وقال محمد رحمته إذا أخره شهراً بطلت، وبه يفتى. وإذا طلب: سأل القاضي الخصم عنها، فإن أقر بملك ما يشفع به، أو نكل عن الحلف على العلم بأنه مالك كذا، أو برهن الشفيع سألته عن الشراء، فإن أقر به أو نكل عن الحلف على الحاصل أو السبب، أو برهن الشفيع قضى له بها، وإن لم يحضر الثمن وقت الدعوى، وإذا قضى لزمه إحضاره، وللمشتري حبس الدار لقبض

بوكل وكيلاً إن وجد، وإن لم يجد يرسل رسولاً، أو كتاباً، فإن لم يجد فهو على شفيعه، فإذا حضر طلب، وإن وجد ولم يفعل بطلت شفيعته.

(ثم يطلب عند قاضي فيقول: اشترى فلان داراً كذا، وأنا شفيعها بدار كذا لي، فمرة يسلم إلي، وهو طلب تملك وخصومة، ويتأخيره لا تبطل الشفعة^(١))، وقال محمد رحمته إذا أخره شهراً بطلت، وبه يفتى^(٢).

وإذا طلب: سأل القاضي الخصم عنها^(٣): أي عن مالكية الشفيع الدار المشفوع بها، (فإن أقر بملك ما يشفع به، أو نكل عن الحلف على العلم بأنه مالك كذا، أو برهن الشفيع سألته عن الشراء، فإن أقر به أو نكل عن الحلف على الحاصل أو السبب)، اعلم أن ثبوت الشفعة إن كان متفقاً عليه يحلف على الحاصل بالله ما استحق هذا الشفيع الشفعة علي، وإن كان مختلفاً فيه كشفعة الجوار يحلف على السبب: بالله ما اشتريت هذه الدار؛ لأنه ربما يحلف على الحاصل بمذهب الشافعي رحمته، وقد سبق في «كتاب الدعوى»^(٤)، (أو برهن الشفيع قضى له بها، وإن لم يحضر الثمن وقت الدعوى، وإذا قضى لزمه إحضاره، وللمشتري حبس الدار لقبض

(١) وهو ظاهر الرواية، وفي «الهداية» (٤: ٢٨)، و«الملتقى» (ص ١٧٨)، و«الدر المختار» (٥: ١٤٤).

و«الغرر» (٢: ٢١٠)، و«تنوير الأبصار» (ص ٢٠٣): وعليه الفتوى.

(٢) قاله شيخ الإسلام وقاضي خان ومشي عليه المصنف والشارح في «النقاية» (ص ٢٥١)، و«الذخيرة»

و«المحيط»، و«الخلاصة»، و«المضمرات»، و«المفني»، وفي «الشرنبلالية» (٢: ٢١٠) عن «البرهان»

إنه أصبح ما يفتى به، وإليه مال ابن عابدين في «رد المختار» (٥: ١٤٤)، وأيده.

(٣) زيادة من أوب وم.

(٤) (٣: ١٩٢).

ثمنه ، فلو قيل للشفيع : أدّ الثمن فآخر لا تبطل شفعته والخصم البائع إن لم يسلم ، ولا يسمع البيّنة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ محضوره ، ويقضى للشفيع بالشفعة ، والعهد على البائع ، وللشفيع خيار الرؤية والعيب ، وإن شرط المشتري البراءة عنه ، وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن صدّق المشتري ، ولو برهنا فالشفيع أحقّ

ثمنه ، فلو قيل للشفيع : أدّ الثمن فآخر لا تبطل شفعته والخصم البائع إن لم يسلم : أي خصم الشفيع البائع إن لم يسلم المبيع إلى المشتري .

(ولا يسمع البيّنة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ محضوره) ، إنّما بشرط حضور البائع والمشتري^(١) ؛ لأنّ الملك له ، واليد للبائع ، فإذا سلّم إلى المشتري لا يشترط حضور البائع ؛ لأنّه صار أجنبياً ، (ويقضى للشفيع^(٢) بالشفعة ، والعهد على البائع^(٣)) ، حتى يجب تسليم الدّار على البائع ، وعند الاستحقاق يكون عهداً الثمن على البائع ، فيطلب منه .

(وللشفيع خيار الرؤية والعيب ، وإن شرط المشتري البراءة عنه ، وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن صدّق المشتري) : أي ...^(٤) مع الحلف ، لأنّ الشفيع يدّعي استحقاق الدّار عند نقد الأقل والمشتري ينكره .

(ولو برهنا ، فالشفيع أحقّ) ، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله ، وحجتهما ما ذكرنا ، وأيضاً : يمكن صدق البيّنتين بحريان العقد مرّتين ، فيأخذ الشفيع بالأقل^(٥) ، وعند أبي يوسف رحمته الله بيّنة المشتري أحقّ لأنها أكثر إثباتاً .

(١) زيادة من أ و م .

(٢) فلا بُدّ من اجتماعهما ؛ لأنّ القضاء على الغائب لا يجوز ؛ لأنّ أخذه من يد البائع يوجب فوات المبيع قبل القبض ، وفوائه قبل القبض يوجب الفسخ ؛ لكونه قبل تمامه ، كما إذا هلك قبل القبض ، ولا يجوز الفسخ عليهما إلا بحضورتهما ، بخلاف ما بعد القبض ، حيث لا يشترط حضور البائع ؛ لأنّ العقد قد انتهى بالتسليم وصار البائع أجنبياً عنهما . ينظر : «البحر الرائق» (٨ : ١٤٩) .

(٣) زيادة من أ و ب و م .

(٤) أي يجعل ما يترتب على البيع من الأحكام على البائع قبل تسليم المبيع إلى المشتري ، والعهد على المشتري لو كان ذلك بعد ؛ لأنّ البائع يصير أجنبياً . ينظر : «مجمع الأنهر» (ص ٤٧٦) .

(٥) في ف زيادة : إن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول قول الشفيع .

(٦) أي لا تنافي بين البيّنتين في حق الشفيع لاحتمال أنه اشترى مرّة بالأقل ومرّة بالأكثر ، وللشفيع أن يأخذ بأيهما شاء . ينظر : «فتح باب العناية» (٢ : ٣٩٥) .

وإن ادعى المشتري ثمنًا، وبائعه أقل منه بلا قبضه فالقول له، ومع قبضه المشتري، وأخذ في حط الكل بالكل، وفي الشراء بثمن مثلي بمثله، وفي غيره بالقيمة، وفي عقار بعقار أخذ كل بقيمة الآخر، وفي ثمن مؤجل بحال أو طلب في الحال وأخذ بعد الأجل، ولو سكت عنه، بطلت، وفي شراء ذمي بخمر أو خنزير، والشفيع ذمي بمثل الخمر وقيمة الخنزير، والشفيع المسلم بقيمة كل.

(وإن ادعى المشتري ثمنًا، وبائعه أقل منه بلا قبضه فالقول له): أي بلا قبض الثمن، فالقول للبائع، (ومع قبضه المشتري): أي مع قبض الثمن، فالقول للمشتري^(١)، (وأخذ في حط الكل بالكل^(٢))، مسألة حط البعض قد مرّت في «باب المراجعة»^(٣) بقوله: والشفيع يأخذ بالأقل في الفصلين.

(وفي الشراء بثمن مثلي بمثله، وفي غيره بالقيمة، وفي عقار بعقار أخذ كل بقيمة الآخر^(٤))، وفي ثمن مؤجل بحال أو طلب في الحال وأخذ بعد الأجل^(٥))، هذا عندنا، و«أما عند زفر^(٦) والشافعي^(٧) في قوله القديم، فله أن يأخذه في الحال بالثمن المؤجل، (ولو سكت عنه، بطلت): أي إن سكت عن الطلب، وصبر حتى يطلب عند الأجل بطلت شفيعته.

(وفي شراء ذمي بخمر أو خنزير، والشفيع ذمي بمثل الخمر وقيمة الخنزير، والشفيع المسلم بقيمة كل.

(١) وأخذ الشفيع العقار بقول البائع قبل قبض البائع الثمن، ويقول المشتري بعد قبض البائع الثمن. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٣٩٥).

(٢) أي إذا حط البائع عن المشتري كل الثمن يأخذ الشفيع بكل الثمن؛ لأنه لا يظهر في حقه فلا يلتحق بأصل العقد ولا بقي العقد بلا ثمن وهو فاسد لا باطل. ينظر: «رد المحتار» (٥: ١٤٦).

(٣) (٣: ٥٣).

(٤) يعني إذا بيع عقار بعقار يأخذ شفيع كل من العقارين كلاً منهما بقيمة الآخر؛ لأنه بدله، وهو من ذوات القيم. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢١١).

(٥) أي إذا كان العقار بثمن مؤجل خير الشفيع بين الأخذ في الحال، وبين طلب الشفعة في الحال. والأخذ بعد الأجل الذي وقع العقد عليه حتى لم يطلب في الحال بطلت شفيعته. ينظر: «الدر المنثور» (٤٧٨).

(٦) زيادة من أوب و م.

(٧) ينظر: «التبیه» (ص ٨٠)، وغيره.

وفي بناء المشتري وغرسه بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعين، كما في الغصب، وإن شاء كُلف المشتري قلعهما، ورجع الشفع بالثمن فقط إن بنى أو غرس، ثم استحق، وبكل الثمن إن خربت، أو جف الشجر، وأخذ العرص لا النقص بمصبتها إن هدم المشتري البناء، وفي شراء أرض مع ثمر نخيل فيها، أو لا ثمر عليها فأنمر معه أخذها بثمرها

وفي بناء المشتري وغرسه بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعين، كما في الغصب، «وإن شاء» كُلف المشتري قلعهما: أي أخذ الشفع فيما إذا بنى المشتري أو غرس بالثمن وقيمتها مقلوعين، أو كُلف المشتري قلع البناء أو الغرس، والمراد بقيمتها مقلوعين قيمتهما مستحقّي القلع، كما مر في «الغصب»^(١)، وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه لا يكلف بالقلع، بل يخير بين أن يأخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس، وبين أن يترك، وهو قول الشافعي^(٢)؛ لأن التكليف بالقلع من أحكام العدوان، والمشتري هنا محق في البناء، قلنا: بنى في موضع تعلق به حق متأكد من غير تسليط^(٣).

(ورجع الشفع بالثمن فقط إن بنى أو غرس، ثم استحق): أي إن أخذ الشفع بالشفعة وبنى أو غرس، ثم استحققت الأرض رجوع بالثمن فقط، ولا يرجع بقيمة البناء، أو الغرس على أحد بخلاف المشتري، فإنه يرجع بقيمة البناء أو الغرس على البائع؛ لأنه مُسلط من جهته بخلاف الشفع، فإنه أخذ جبراً.

(وبكل الثمن إن خربت، أو جف الشجر): أي اشترى داراً فخربت، أو بسناً فجف الشجر، فالشفع إن أراد أن يأخذ بالشفعة يأخذ بجميع الثمن.

(وأخذ العرص لا النقص بمصبتها إن هدم المشتري البناء)، إنما يأخذ بالحصّة؛ لأن المشتري قصد الإتلاف، وفي الأول تُلَف بأفة سماوية، ولا يأخذ النقص؛ لأنه ليس عقاراً، ولم يبق تبعاً.

(وفي شراء أرض مع ثمر نخيل فيها، أو لا ثمر عليها فأنمر معه أخذها بثمرها)

(١) زيادة من ق. وفي النسخ: أو.

(٢) (٤٨: ٤).

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٦٢٢)، وغيرها.

(٤) أي من جهة من له الحق، وهو الشفع هاهنا احتراز عن الموهوب له، والمشتري بالشراء العاصد، فإن باءهما حصل بتسليط الواهب والبائع ينظر: «دخيرة العقبى» (ص ٥٦٢).

ومحصتها من الثمن إن جدّه المشتري في الأول، وبالكُل في الثاني.

باب ما هي فيه أو لا، وما يبطلها

لفصل ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب

إنما تجب قصداً في عقارٍ مُلكٍ بعوضٍ هو مال، وإن لم يقسم كرحى وحمام ويثر

ومحصتها من الثمن إن جدّه المشتري في الأول، وبالكُل في الثاني، اشتري أرضاً وذكر ثمر التّخيل في البيع، إذ لا يدخل بدون الذكر، أو شري ولم يكن على الشجر ثمر فأثمر في يد المشتري، فالشفيع يأخذ الأرض^(١) مع الثمر في الفصلين، وإن جدّه المشتري، فالشفيع يأخذ الأرض بدون ثمر التّخيل، لكن في الفصل الأول يأخذ بحصة الأرض من الثمن، وفي الفصل الثاني يأخذ بكل الثمن؛ لأن الثمر لم يكن موجوداً وقت العقد فلا يقابله شيء من الثمن.

باب ما هي فيه أو لا، وما يبطلها

أي باب ما يكون فيه الشفعة أو لا يكون، وما يبطل الشفعة.

لفصل ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب

(إنما تجب قصداً^(٢) في عقارٍ^(٣) مُلكٍ بعوضٍ هو مال، وإن لم يقسم كرحى وحمام ويثر): أي الشفعة القصدية تختص بالعقار، بخلاف غير القصدية فإنها تثبت في غير العقار، فإن الشجر والثمر يؤخذان بالشفعة تبعاً للعقار، ثم لا بد أن يكون العقار ملك بعوض حتى لو ملك بهية لا تثبت الشفعة، ثم العوض لا بد أن يكون مالاً.

(١) زيادة من أ وب وم.

(٢) الشفعة على نوعين:

١. شفعة قصدية تختص بالعقار بلا واسطة.

٢. شفعة غير قصدية، وهو ما يكون بواسطة العقار، كما في الشجر، والشجر تبعاً للعقار: يعني بيت

الرحى مع الرحى، فيكون الشفعة قصدية في البيت، وغير قصدية في الرحى. ينظر: «حسن الدراية» ١: ٦٧.

(٣) العقار: وهو كل ما له أصل من دار أو ضيعة، والريع: الدار حيث كانت في المصر أو القرى ينظر:

«الكفاية» ٨: ٣٢٨.

لا في عرضٍ وفلنك وبناءٍ ومحلٌ بيعاً قصداً ، وإرثٌ وصدقةٌ وهبةٌ إلا بعوضٍ ، ودارٌ نسبتُ ، أو جعلتُ أجره أو بدلٌ خلعٍ أو عتيٍّ أو صلحٍ عن دمٍ عمدٍ ، أو مهرٍ وإن قولبٍ ببعضها مالٍ ، أو بيعتُ بخيارٍ البائع وما سقط خياره

حتى لو خولعَ على دارٍ لا تثبتُ الشفعةُ ، وإنما قال : وإن لم يقسم ؛ لأنَّ الشفعة لا تثبتُ عند الشافعي ^(١) فيما لا يقسم ، لأنَّ الشفعة لدفع مؤنة القسمة عنده ، وعندنا : لدفع ضرر الجوار.

(لا في عرضٍ ^(٢) وفلنك وبناءٍ ومحلٌ بيعاً قصداً) حتى إن بيعَ البناءُ والتَّخيلُ بتبعية الأرضِ تجبُ فيهما الشفعةُ ، (وإرثٌ وصدقةٌ وهبةٌ إلا بعوضٍ ^(٣) ، ودارٌ نسبتُ) ؛ لأنَّ في القسمة معنى الإفراز ^(٤) ، (أو جعلتُ أجره أو بدلٌ خلعٍ أو عتيٍّ أو صلحٍ عن دمٍ عمدٍ ، أو مهرٍ وإن قولبٍ ببعضها مالٍ) ، فمن قوله : أو جعلتُ أجره خلافُ الشافعي ^(٥) ؛ فإنَّ هذه الأعواضَ متقومةٌ عنده.

ولنا : أن تقومَ المنافع ضروريً ، فلا تظهرُ في حقِّ الشفعة ، وكذا الدَّم والعق ، وإذا قولبٍ ببعضها مالٌ كما إذا تزوجها على دارٍ على أن تردَّ عليه ألفاً ، فلا شفعة في جميع الدارِ عند أبي حنيفة ^(٦) ، وقالوا : تجبُ في حصَّةِ الألفِ إذ فيها مبادلةٌ ماليةٌ ، وهو يقول : معنى البيع تابعٌ فيه ؛ ولهذا ينعقدُ بلفظِ النِّكاح ، ولا يفسدُ بشرطِ النِّكاح ، ... ^(٧) ، ولا شفعة في الأصل ، فكذا في البيع.

(أو بيعتُ بخيارٍ البائع وما ^(٨) سقط خياره) حتى إذا سقط الخيارُ تثبتُ الشفعةُ ،

(١) ينظر : «النكت» (ص ٦١٨) ، وغيرها.

(٢) عرض : المتاع ، وكلُّ شئٍ فهو عرض إلا الدارهم والدنانير ، فإنَّهما عينا ، قال أبو عبيد ^(٣) :

العروض الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً. ينظر : «الصحاح» (٢ : ٩٨)

(٣) أي أن تكون الهبة بلا عوض مشروط في العقد مقبوض غير مشاع ، فإن هذه الهبة بيع انتهاءً فيعتبر

الطلب عند التقابض. ينظر : «الدر المنقذ» (٢ : ٤٨٠).

(٤) الشفعة لم تشرع إلا في المبادلة المطلقة. ينظر : «مجمع الأنهر» (ص ٤٨١).

(٥) ينظر : «النكت» (ص ٦١٩) ، وغيرها.

(٦) في زيادة : ولا شفعة بشرط النِّكاح.

(٧) في «الفرر» (٢ : ٢١٣) : ولم.

أو بيعاً فاسداً وما سقط حق فسخه، أو ردّ بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء بعدما سُلِّمت، وتجب بردّ بلا قضاء، وإقالة، وللعبد المأذون مديوناً في بيع سيّده، ولسيّده في مبيعه، ولمن شري أو اشترى له، لا لمن باع أو بيع له، أو ضمن الدرك (أو بيعاً فاسداً وما سقط حق^(١) فسخه)، فإنّه إذا بيع بيعاً فاسداً وسقط حق الفسخ بأن بنى المشتري فيها يثبت الشفعة، (أو ردّ بخيار رؤية أو شرط أو عيب بقضاء بعدما سُلِّمت): أي بيعت وسُلِّمت الشفعة، ثم ردّ البيع بخيار الرؤية ويقضاء القاضي فلا شفعة؛ لأنّه فسخ لا بيع.

(وتجب بردّ بلا قضاء، وإقالة): أي يثبت الشفعة في الردّ بالعيب بلا قضاء القاضي؛ لأنّه لما لم يجب الردّ فأخذهُ بالرضاء صار^(٢) كأنّه اشتراه، وكذا تجب الشفعة بالإقالة؛ لأنّ الإقالة بيع في حقّ الثالث، والشفيع ثالثهما.

(وللعبد المأذون مديوناً في بيع سيّده، ولسيّده في مبيعه): أي تجب الشفعة^(٣) للعبد المأذون حال كونه مديوناً ديناً محيطاً بربّيته وكسبه، فله^(٤) الشفعة فيما باع سيّده، وكذا للسيّد حقّ الشفعة فيما باع العبد المأذون المذكور بناءً على أنّ ما في يده ملك له.

(ولمن شري أو اشترى له، لا لمن باع أو بيع له، أو ضمن الدرك^(٥)): أي تجب الشفعة للمشتري سواء اشترى أصالة أو وكالة، وكذا تجب الشفعة لمن اشترى له: أي لمن وكلّ آخر بالشراء فاشترى لأجل الموكل، والموكل شفيع كان له الشفعة، وفائدته: أنّه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً، وللدار شريك آخر، فلهما الشفعة ولو كان هو شريكاً، وللدار جارٌ فلا شفعة للجار مع وجوده، ولا يكون للبائع شفعة سواء كان أصيلاً أو وكيلًا، وكذا لا شفعة لمن بيع له: أي إن وكلّ بالبيع، والموكل شفيع فلا شفعة له، وكذا إذا ضمن الدرك فبيع، وهو شفيع له، لا شفعة له؛ لأنّ الاستخلاص عليه^(٦).

(١) زيادة من أ.

(٢) زيادة من أ وب و ص و م.

(٣) زيادة من أ و م.

(٤) زيادة من أ و ص و م.

(٥) الدرك: ما يأخذه المشتري من البائع رهناً بالتمنّ خوفًا من استحقاق المبيع، ينظر: «مجمع الفقهاء» (ص ٢٠٨).

(٦) يعني إذا ضمن الشفيع الدرك عن البائع فلا شفعة له؛ لأنّ تمام المبيع إنّما كان من جهته فليس له أن ينقض ما تمّ من جهته، ينظر: «تكملة البحر» (٨: ١٦١).

ولا فيما بيع إلا ذراعاً من طول حد الشفع، أو شري سهماً منهما بثمان ثم باقية
إلا في السهم الأول، أو شري بثمان ثم دفع عنه ثوباً لا يأخذ إلا بالثمان، ولا يكره
حيلة إسقاط الشفعة والزكاة عند أبي يوسف رحمته، وبه يفتى في الشفعة وبضده في
الزكاة

(ولا فيما بيع إلا ذراعاً من طول حد الشفع)، هذا حيلة لإسقاط شفعة
الجوار، وهي أن تباع الدار إلا مقدار عرض ذراع، أو شبر، أو أصبع، وطوله تمام ما
يلاصق من الدار المبيعة دار الشفع؛ فإنه إذا لم يبع مالا يلاصق دار الشفع، لا يثبت
الشفعة.

(أو شري سهماً منهما بثمان ثم باقية إلا في السهم الأول)، هذه حيلة أخرى
لإسقاط شفعة الجوار، وهي أنه إذا أراد أن يشتري الدار بألف يشتري شيئاً قليلاً منها،
كسهم واحد من ألف سهم مثلاً، بألف إلا درهماً، ثم يشتري الباقي بدرهم، فالشفع
لا يأخذ الشفعة إلا في السهم الأول بثمانه، لا في الباقي لأن المشتري صار شريكاً وهو
أحق من الجار.

(أو شري بثمان ثم دفع عنه ثوباً "لا يأخذ" إلا بالثمان)، هذه حيلة أخرى
تعم الجوار وغيره، وهي ما إذا أريد بيع الدار بمئة فيشتري الدار بألف ثم يدفع ثوباً
يساوي مئة في مقابلة الألف، فالشفع لا يأخذه إلا بألف.

(ولا يكره حيلة إسقاط الشفعة والزكاة عند أبي يوسف رحمته، وبه يفتى في
الشفعة وبضده في الزكاة)، اعلم أن حيلة إسقاطهما لا يكره عند أبي يوسف رحمته،
ويكره عند محمد رحمته، ويفتى في الشفعة بقول أبي يوسف رحمته؛ لأنه منع عن وجوب
الحق لا إسقاط للحق الثابت، وهكذا يقول في الزكاة، لكن هذا في غاية الشناعة؛ لأنه
إيثار للبخل، وقطع رزق الفقراء الذي قدره الله تعالى في مال الأغنياء، والاختراط في
سلك الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله، والاستبشار بما
بشرهم الله تعالى.

وأقول: الشفعة إنما شرعت لدفع ضرر الجوار، فالمشتري إن كان ممن يتضرر به
الجيران لا يحل إسقاطها، وإن كان رجلاً صالحاً ينتفع به الجيران، والشفع منع لا
يحب جواره فحينئذ يحال في إسقاطها^(٣).

[فصل ما يبطل الشفعة]

ويبطلها ترك طلب الموائبة أو الإشهاد، وتسليمها بعد البيع فقط، ولو من الأب أو الوصي أو الوكيل، وصلحها منها على عوض ورد عوضه، وموت الشفيع لا المشتري، وبيع ما يشفع به قبل القضاء بها، فإن سمع شراءك فسلم فظهر شراء غيرك، أو بيعه بالف فسلم وكان بأقل أو

[فصل ما يبطل الشفعة]

(ويبطلها ترك طلب الموائبة أو الإشهاد، وتسليمها بعد البيع فقط): أي التسليم قبل البيع لا يبطلها^(١)، (ولو من الأب أو الوصي أو الوكيل): أي الوكيل بطلب الشفعة؛ فإن تسليم هؤلاء يبطل الشفعة عند أبي حنيفة رحمهم الله وأبي يوسف رحمهم الله خلافاً لمحمد رحمهم الله وزفر رحمهم الله، فإن هذا إبطال حق ثابت للصغير، وإنها شرعت لدفع الضرر، ولهما: أنه في معنى ترك الشراء.

(وصلحها منها على عوض ورد عوضه): أي الصلح على العوض يبطل الشفعة؛ لأنه تسليم، لكن الصلح غير جائز؛ لأنه مجرد حق التملك فيجب رد العوض. (وموت الشفيع لا المشتري)، فإن الشفيع إذا مات تبطل الشفعة، ولا تورث عنه خلافاً للشافعي^(٢) رحمهم الله؛ لأنها ليست بمال، وهذا إذا مات بعد البيع قبل القضاء، أما إذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمن أو بعده نصير للورثة.

(وبيع ما يشفع به قبل القضاء بها)؛ لزوال سبب الاستحقاق قبل التملك بخلاف ما إذا كان البيع بشرط الخيار.

(فإن سمع شراءك فسلم فظهر شراء غيرك، أو بيعه بالف فسلم وكان بأقل أو

(١) لأنه أسقطها قبل وجود سببها إن كان سببها البيع، وقبل وجود شرطه إن كان سببها اتصال الأملاك. والبيع شرطه. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٣٩٨).

(٢) ينظر: «التنبيه» (ص ٨١)، و«الفرر البهية» (٣: ٢٨٠)، و«تحفة المتهاج» (٦: ٨١)، وغيرها.

(٣) أي بلا خيار؛ لأن الشفيع لو باع ما يشفع به على أنه بالخيار لا تبطل شفيعته؛ لأن ملكه لم يزل لوجود سبب الشفعة، وهو الاتصال بملكه. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٣٩٩).

(٤) يعني قيل له: إن المشتري فلان فسلم، ثم ظهر أنه غيره، فله الشفعة؛ لخاوت الناس في الأخلاق. ينظر: «تكملة البحر» (٨: ١٦٣).

بكيلّي أو وزني أو عددي متقارب قيمته ألف أو أكثر فهي له، ويعرض كذلك لا، وشفع حصّة أحد المشتريين، لا أحد الباعة، والنصف مفرزاً بيع مشاعاً من دار فقسم

بكيلّي أو وزني أو عددي متقارب قيمته ألف أو أكثر فهي له، ويعرض كذلك لا: أي سمع البيع بألف فسلم وكان بأقل أو كان بكيلّي أو وزني أو عددي متقارب قيمته ألف أو أكثر، فالشفعة ثابتة له؛ لأن هذه الأشياء من ذوات الأمثال، فالشفيع يأخذ بها وربما يكون له الأخذ بهذه الأشياء أيسر، وإن كانت قيمتها أكثر من الألف فيكون له حق الشفعة، بخلاف ما إذا ظهر أن البيع كان بعرض قيمته ألف أو أكثر، فإنه^(١) لا يبقى له الشفعة؛ لأن الشفيع يأخذ هنا بالقيمة، فإن كانت قيمته ألفاً فقد سلم البيع به، وإن كانت قيمته أكثر، فتسليم البيع بألف تسليم المبيع بالأكثر بالطريق الأولى.

(وشفع حصّة أحد المشتريين، لا أحد الباعة): أي اشترى جماعة من واحد، فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم، وإن باع جماعة من واحد لا يأخذ حصّة أحد البائعين، "ويترك حصّة الباقية، بل إن شاء أخذ كلها"؛ لأن هنا يتفرق الصفقة على المشتري، وثمة لا يتفرق، وأيضاً يتحقق في الأول دفع ضرر الجار لا في الثاني.

(والنصف مفرزاً بيع مشاعاً من دار فقسم^(٣)): أي اشترى نصفاً مشاعاً من دار، فقسم البائع والمشتري، فالشفيع يأخذ النصف مفرزاً؛ لأن القسمة من تمام القبض.



(١) زيادة من أ.

(٢) زيادة من ف و م.

(٣) وإن وقع في غير جانبه؛ يعين اشترى رجل نصف دار غير مقسوم فقام المشتري البائع أخذ الشفع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمة. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٤٨٦).

كتاب القسمة

هي تعيين الحق الشائع، وغلب فيها الإفراز في المثلي، والمبادلة في غيره، فياخذ كل شريك حصته بغية صاحبه في الأول لا في الثاني، وإن أجز عليها في متحد الجنس فقط عند طلب أحدهم، وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقسم بلا أجر، وهو أحب، وإن نصب بأجر صبح، وهو على عدد الرؤوس، ويجب كونه عدلاً عالماً بها، ولا يعين واحد لها، ولا يشترك القسام

كتاب القسمة

(هي تعيين الحق الشائع، وغلب فيها الإفراز في المثلي، والمبادلة في غيره، فياخذ كل شريك حصته بغية صاحبه في الأول لا في الثاني، وإن^(١) أجز عليها في متحد الجنس فقط عند طلب أحدهم): أي المبادلة غالباً في غير المثلي، مع أنه يجبر على القسمة في غير المثلي إذا كان متحد الجنس، مع أن المبادلة لا يجري فيه الجبر، فإنه إنما يجبر عليها؛ لأن فيها معنى الإفراز مع أن الشريك يريد الانتفاع بخصته، فأوجب الجبر على أن المبادلة قد يجري فيها الجبر إذا تعلق حق الغير به، كما في قضاء الدين^(٢).
(وينصب قاسم يرزق من بيت المال ليقسم بلا أجر، وهو أحب، وإن نصب بأجر صبح، وهو على عدد الرؤوس)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: الأجر يجب على قذر الأنصاء؛ لأنه مؤنة الملك، له: أن الأجر مؤنة مقابل بالتمييز، وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في القليل، وقد ينعكس، فتعذر اعتباره فاعتبر أصل التمييز.
(ويجب كونه عدلاً عالماً بها، ولا يعين واحد لها)؛ لأن الأمر قد يضيئ على الناس، والأجر يصير غالباً، (ولا يشترك القسام): أي إن قسم واحد لا يكون الأجر مشتركاً بينهم، فإنه يفضي إلى غلاء الأجر^(٣).

(١) إن: زيادة من أوب وم.

(٢) يعني إن الديون يجبر على القضاء، والديون تقضى بأمثالها فصار ما يؤدي بدلاً عما في ذمته، وهذا جبر ظاهر في المبادلة قصداً، وقد جاز؛ فلأن يجوز بلا قصد إليه أولى؛ لأن المقصود الأصلي هاهنا انتفاع أحدهم بنصيبه على الخصوص دون الإيجاب على غيره. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٤).

(٣) بخلاف ما إذا لم يشتركوها، فإن كل قاسم يسارع حيثنزه إلى الأجر اليسير حذراً من الموت فيرخص الأجر. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٤٠٢).

وصحّت برضا الشركاء إلا عند صغر أحدهم، وقُسّم نقليّ يدعون إرثه بينهم، وعقار يدعون شراءه أو ملكة مطلقاً، فإن ادّعوا إرثه عن زيد لا حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته عند أبي حنيفة رحمته، ولا يقسم إن برهنّا أنّه معهما حتى يبرهنّا أنّه لهما، ولو برهنّا على الموت وعدد الورثة، وهو معهما، ومنهم طفل أو غائب قُسم

(وصحّت برضا الشركاء إلا عند صغر أحدهم) إذ حينئذ لا بُدّ من أمر القاضي. (وقُسّم نقليّ يدعون إرثه بينهم، وعقار يدعون شراءه أو ملكة مطلقاً، فإن ادّعوا إرثه عن زيد لا حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته عند أبي حنيفة رحمته)، حضر جماعة عند القاضي وطلبوا قسمة ما في أيديهم، فإن كان نقليّاً، فإن ادّعوا شراءه، أو ملكة مطلقاً، قُسّم لكن هذا غير مذكور في «المتن»، فإن ادّعوا إرثه عن زيد قُسّم أيضاً، وإن كان عقاراً، فإن ادّعوا شراءه أو ملكة مطلقاً قُسّم أيضاً، أمّا إذا ادّعوا إرثه عن زيد لا يُقَسّم عند أبي حنيفة رحمته حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة، وعندهما: يُقَسّم كما في الصّور الأخر.

له: أن ملك المورث باق بعد موته، فالقسمة قضاء على الميت فلا بُدّ من البيّنة بخلاف صورة الشراء؛ لأنّ الملك بعد الشراء غير باق للبائع، وبخلاف غير العقار إذا ادّعوا إرثه؛ لأنّ القسمة تفيد زيادة الحفظ، والعقار محصّن بنفسه، فلا احتياج إلى القسمة، فالمسألة التي لم تذكر في «المتن» فهم حكمها من قسمة الثّقلي الموروث، وكذا من قسمة العقار المشتري بالطريق الأولى؛ فلهذا لم يذكر.

(ولا يقسم^(١)) إن برهنّا أنّه معهما حتى يبرهنّا أنّه لهما، الضمير في أنّه يرجع إلى العقار، فقيل: هذا قول أبي حنيفة رحمته، والأصحّ أنّه قول الكل؛ لأنّهما إذا برهنّا أنّه معهما كان القسمة قسمة الحفظ^(٢)، والعقار غير محتاج إلى ذلك، فلا بُدّ من إقامة البيّنة على الملك.

(ولو برهنّا على الموت وعدد الورثة، وهو معهما، ومنهم طفل أو غائب قُسم

(١) زيادة من ف.

(٢) يعني إنّ القسمة نوعان:

الأول: قسمة بحق الملك لتكميل المنفعة، وبحق اليد لأجل الحفظ والصيانة.
الثانية: في العقار غير محتاج إليه؛ لأنه محفوظ بنفسه، فتعين قسمة الملك، وقسمة الملك تنفرد إلى قيام الملك، ولا ملك بدون البيّنة، فامتنع الجواز. ينظر: «العناية» (٩: ٤٣٢-٤٣٣).

ونصب مَنْ يقبضُ لهما، فإن برهنَ واحد، أو شروا وغاب أحدهم، أو كان مع الوارث: الطفل، أو الغائب، أو شيء منه لا، وقسم بطلب أحدهم إن انتفع كل بمصته، وبطلب ذي الكثير فقط إن لم ينتفع الآخر؛ لقلة حصته

ونصب مَنْ يقبضُ لهما: أي إن حضر وارثن، وبرهننا على الموت، وعدد الورثة. والعقارُ معهما، ومن الورثة طفل أو غائب قسم ونصب مَنْ يقبضُ للطفل أو الغائب. وعبرة «الهداية»: والدار في أيديهم^(١). فقيل: هذا سهو^(٢)، والصواب في أيديهما. حتى لو كان في أيديهم لكان البعض في يد الطفل، أو الغائب، وسيأتي أنه إن كان كذلك لا يقسم.

(فإن برهنَ واحد، أو شروا وغاب أحدهم، أو كان مع الوارث: الطفل، أو الغائب، أو شيء منه لا^(٣)): أي إن حضر واحد وأقام البيّنة لا يقسم إذ لا بد من اثنين؛ لأن الواحد لا يصلح مقاسماً ومقاسماً، ومخاصماً ومخاصماً، ولو كان مقام الإرث الشراء^(٤) «وغاب أحدهم» لا يقسم؛ لأن في الإرث ينتصب أحد الورثة خصماً عن الباقي، وإن كان في صورة الإرث العقار أو شيء منه في يد الغائب أو الطفل لا يقسم أيضاً؛ لأن القسمة تصير قضاءً على الغائب أو الطفل من غير خصم حاضر عنهما.

(وقسم بطلب أحدهم): أي أحد الشركاء، (إن انتفع كل بمصته، وبطلب ذي الكثير فقط إن لم ينتفع الآخر؛ لقلة حصته): أي لا يقسم بطلب ذي القليل^(٥)؛ لأنه لا فائدة له، فهو متعنت في طلب القسمة^(٦).

(١) انتهى من «الهداية» (٤: ٤٢).

(٢) والجواب: إنه أطلق الجمع وأراد المثنى بقرينة قوله: وارثن. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ٧٥).

(٣) أي كان العقار مع الوارث أو الصغير أو الغائب أو كان معه شيء من العقار لا يجوز القسمة؛ لأنه قضاء عليهما بإخراج شيء مما في أيديهما بلا خصم حاضر عنهما. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٤٢٢).

(٤) في أوم: شراء.

(٥) زيادة من أوب وم.

(٦) ذكره الخصاص، وقال في «الكافي»: ما ذكره الخصاص أصح، وفي «الذخيرة»: وعليه الفتوى. وقال في «الدر المختار» (٥: ١٦٥): وعليه مشى أصحاب المتون فعليه المول، وأيده ابن عابدين في «رد المختار» (٥: ١٦٥). وينظر: «الدرر» (٢: ٤٢٣).

(٧) والقاضي يجيب المتعنت بالرد، وتعدت الانتفاع بنصيبه لقلة نصيبه، لا لمعنى من جهة صاحب الكبير ينظر: «الكفاية» (٨: ٣٥٧).

ولا يقسم إلا بطلبهم إن تضرر كل للقلّة. وقسم عروض التحذ جنسها لا الجنس
والرقيق والجواهر والحمام إلا برضاهم، ودور مشتركة، أو دار وضيفة، أو دار
وحانوت قسم كل وحدها، ويصور القاسم ما يقسم ويعدله ويذرعه ويقوم بناءه
ويفرز كل قسم بطريقه وشربه، ويلقب الأقسام بالأول والثاني والثالث، ويكتب
أسماءهم ويقرع، والأول

وقيل^(١): على العكس؛ لأن صاحب الكثير يطلب ضرر صاحبه، وصاحب
القليل يرضى بضرره.

وقيل^(٢): يقسم بطلب كل واحد.

(ولا يقسم إلا بطلبهم إن تضرر كل للقلّة.)

وقسم عروض التحذ جنسها لا الجنس والرقيق والجواهر والحمام إلا
برضاهم، قالوا: يقسم الرقيق والجواهر بطلب البعض، كما يقسم الإبل وسائر
العروض، له: أن التفاوت فاحش في آدمي فصار كالأجناس المختلفة، وفي الجواهر
قد قيل: إذا اختلف الجنس لا يقسم.

(ودور مشتركة، أو دار وضيفة، أو دار وحانوت قسم كل وحدها): أي إذا
كانت الدور قريبة بأن كانت كلها في مصر واحد، قسم كل وحدها عند أبي حنيفة^(٣)
رضي الله عنه، وقالوا: يقسم بعضها في بعض، وإن كانت الدور بعيدة: أي في مصرين، فقولهما
كقول أبي حنيفة رضي الله عنه.

(ويصور^(٤) القاسم ما يقسم ويعدله ويذرعه ويقوم بناءه ويفرز كل قسم بطريقه
وشربه، ويلقب الأقسام بالأول والثاني والثالث، ويكتب أسماءهم ويقرع، والأول

(١) ذكره الجصاص. ينظر: «الدور» (٢: ٤٢٣).

(٢) ذكره الحاكم في «مختصره»، وقال في «الحانية»: وهو اختيار الإمام المعروف بخواهر زاده. وعليه
الفتوى. ينظر: «الدور» (٢: ٤٢٣)، و«الدر المختار» (٥: ١٦٥).

(٣) لأن الدور أجناس مختلفة؛ لاختلاف المقصود باعتبار المحال والجيران والقرب من المسجد. فكان اختلافاً
فاحشاً، فلا يمكن التعديل في القسمة، فلا يجوز جمع نصيب كل واحد في دار إلا بالتراضي بطريق
«تكملة البحر» (٨: ١٧٣).

(٤) أي يكتب على كاغذه: إن فلاناً نصيبه كذا، وفلاناً كذا؛ ليتمكن حفظه إذا أراد رفع ذلك الكاعد إلى
القاضي؛ ليتولى الإقراع بينهم بنفسه. ينظر: «العناية» (٩: ٤٤٠).

لمن خرج اسمه أولاً، والثاني لمن خرج ثانياً، ولا يُدْخِلُ الدَّراهم في القسمة إلا برضاهم، فإن وَقَعَ مَسِيلٌ قِسْمٍ أو طَرِيقُهُ في قِسْمٍ آخر بلا شرط فيها صُرِفَ إن أمكنَ وإلا فسخت، سَقَلَ ذو علو، وسَقَلَ وعلو مجردان قَوْمٌ كُلٌّ وحده، وقَسِمَ بها عند محمد ﷺ

لمن خرج اسمه أولاً، والثاني لمن خرج ثانياً: أي يُصَوِّرُ الدَّارَ المَقْسُومَةَ على قرطاس؛ ليرفع إلى القاضي، ويعدلها: أي يسويها على سهام القسمة، ويذرعها ويصوِّرُ الدَّرْعَانَ على ذلك القرطاس بقلم الجدول، فيكون كلُّ ذراعٍ في ذراعٍ بشكلٍ لبنة، ويُقَدَّرُ البيوتُ والصُّفَّةُ، وغيرهما بتلك الدَّرْعَانِ، ويقومُ البناءُ ويبدأ القسمة من أي طرفٍ شاء، فإن جَعَلَ الجانبَ الغربي أولاً يجعل ما يليه ثانياً، ثم ما يليه ثالثاً وهكذا، ويكتبُ أسماءَ أصحابِ السَّهَامِ إمَّا على القرعة أو غيرها، فمن خرج اسمه أولاً يعطى نصيبه من الجانبِ الغربي جملةً من العرصَةِ والبناء إلى أن يتمَّ نصيبه، ثم من خرج اسمه ثانياً يعطى نصيبه متصلاً بالأول، وهكذا إلى أن يتمَّ سواء كانت الأنصاء متساوية أو متفاوتة.

(ولا يُدْخِلُ الدَّراهم في القسمة إلا برضاهم): أي لا يدخل في قسمة العقار الدَّراهم إلا بالتراضي، حتَّى إذا كان أرضٌ وبناء يُقَسَّمُ بطريقِ القيمة عند أبي يوسف رحمه الله، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يُقَسَّمُ الأرضُ بالمساحة، فالذي وقع البناء في نصيبه يردُّ على الآخر دراهمٌ حتَّى يساويه، فيُدْخِلُ الدَّراهم ضرورة، وعن محمد رحمه الله أنه يردُّ على شريكه من العرصَةِ في مقابلة البناء، فإذا بقي فضلٌ ولا يمكنُ التَّسوية فحينئذٍ يردُّ الفضل دراهم؛ لأنَّ الضَّرورة في هذا القدر.

(فإن وَقَعَ مَسِيلٌ قِسْمٍ أو طَرِيقُهُ في قِسْمٍ آخر بلا شرطٍ فيها صُرِفَ إن أمكنَ وإلا فسخت^(١)).

سَقَلَ ذو علو، وسَقَلَ وعلو مجردان^(٢) قَوْمٌ كُلٌّ وحده، وقَسِمَ بها عند محمد ﷺ

(١) أي صرف لإمكان تحقق معنى القسمة، وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة من غير المضرة، وإن لم يكن صرفه فسخت القسمة، واستؤنفت على وجه يمكن لكل واحد أن يجعل لنفسه ميلاً وطريقاً، لأنها وقعت مختلة لبقاء الاختلاط وعدم حصول المقصود بها. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٤٠٦).

(٢) أي عن العلو والسفل. ينظر: «الغرر» (٢: ٤٢٥).

وبه يُقضى، فإن أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء، ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطاً لا يُصدق إلا بحجة، وشهادة القاسمين حجة فيها

وبه يُقضى^(١) : أي قسم بالقيمة عنده، وعند أبي حنيفة رحمته يقسم بالذراع كل ذراع من السفلى في مقابلة ذراعين من العلو، وعند أبي يوسف رحمته يقسم بالذراع أيضاً، لكن العلو والسفلى متساويان.

(فإن أقر أحد المتقاسمين بالاستيفاء، ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطاً لا يُصدق إلا بحجة)، قالوا: لأنه يدعي فسخ القسمة فلا يُصدق إلا بالبيّنة، قال في «الهداية»: ينبغي أن لا يقبل دعواه للتناقض^(٢). وفي «المبسوط»^(٣). وفي «فتاوى قاضي خان»^(٤) ما يؤيد هذا^(٥)، وجه رواية «المتن»؛ أنه اعتمد على فعل القاسم في إقراره باستيفاء حقه، ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله، فلا يؤخذ بذلك الإقرار عند ظهور الحق^(٦).

(وشهادة القاسمين حجة فيها)^(٧): أي في القسمة، هذا عند أبي حنيفة رحمته وأبي يوسف رحمته، وعند محمد رحمته، والشافعي^(٨) رحمته ليست بحجة، لأنها شهادة على فعل

(١) لأن السفلى يصلح لما لا يصلح له العلو كالبر والسرّاد والاصطبل وغير ذلك فصارا كالجنسين فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة. ينظر: «الدرر» (٢: ٤٢٥)، و«الدر المختار» (٥: ١٦٧)، و«الشرنبلية» (٢: ٤٢٥)، وغيرها.

(٢) انتهى من «الهداية» (٤: ٥٠).

(٣) «المبسوط» (١٥: ٦٧).

(٤) «فتاوى قاضي خان» (٣: ١٥٣).

(٥) أي قول صاحب «الهداية».

(٦) وفق في «الحامدية» بينهما توفيقاً حسناً يحمل ما في «المتن» على ما إذا باشر القسمة غيره، وما في «الحانية» و«المبسوط» على ما إذا باشر القسمة بنفسه. قال ابن عابدين في «رد المختار» (٥: ١٦٨): وظاهر كلام صدر الشريعة أنهما روايتان فلا حاجة إلى التوفيق، بل الأهم الترجيح، فنقول: عامة المتن على ما مشى عليه المصنف، وهي الموضوع لثقل المذهب، ولما عليه الفتوى. وعبارة «متن المواهب»: تقبل بينته، وقيل: لا. وفي «الاختيار»: وقيل: لا تقبل دعواه للتناقض، فأفاد عدم اعتماد الثانية.

(٧) يعني إذا أنكر بعض الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه، فشهد القاسمان أنه استوفى نصيبه، فتقبل شهادتهما سواء كان من جهة القاضي أو غيره. ينظر: «تكملة البحر» (٨: ١٧٦).

(٨) «النكت» (ص ٦١٠)، وغيرها.

وإن قال: قبضته ثم أخذ بعضه، حلف خصمه، وإن قال: قبل إقراره أصابني كذا ولم يسلم إلي، تحالفاً وفسخت، فإن استحق بعض حصته أحدهما شاع أو لا لم تفسخ، ورجع بقسطه في حصته شريكه، وتفسخ في بعض مشاع في الكل

أنفسهما، قلنا: لا بل شهادة على فعل غيرهما، وهو الاستيفاء.

(وإن قال: قبضته ثم أخذ بعضه، حلف خصمه): أي قال: قبضت حفي ولكن أخذ بعضه بعدما قبضته حلف خصمه.

(وإن قال: قبل إقراره^(١) أصابني كذا ولم يسلم إلي، تحالفاً وفسخت): لأن اختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة، فصار كالاختلاف في مقدار المبيع.

(فإن استحق بعض حصته أحدهما شاع أو لا لم تفسخ، ورجع بقسطه في حصته شريكه، وتفسخ في بعض مشاع في الكل)، اعلم أن الاستحقاق إما في بعض نصيب أحدهما:

فإن كان بعضاً شائعاً لا تفسخ عند أبي حنيفة رحمهما، وتفسخ عند أبي يوسف رحمهما، والأصح^(٢) أن محمداً مع أبي حنيفة رحمهما. وصورته: أنهما اقتسما داراً فوق النصف الغربي لأحدهما، فاستحق النصف الشائع من هذا النصف الغربي، فإذا لم تفسخ، فالمستحق منهم بالخيار: إن شاء نقض القسمة دفعاً لضرر التبعض، وإن شاء رجع على الآخر بالربع.

وإن كان بعضاً معيناً من نصيب أحدهما، فقد قيل: إنه على الاختلاف، والصحيح أنها لا تفسخ بالإجماع، بل يرجع بقسطه في حصته شريكه، كما إذا كانت الدار بينهما نصفين فقسمت، فاستحق من يدر أحدهما بيت هو خمسة أذرع رجع بنصف ما استحق في نصيب صاحبه. وإن كانت أثلاثاً ثلث لأحدهما، والثلثان للآخر، فاستحق من يدر صاحبه الثلث رجع بثلثي ما استحق^(٣) من صاحبه الثلثين، وإن استحق من يدر صاحبه الثلثين رجع بثلث ما استحق.

وإن استحق البعض من نصيب كل واحد، فإن كان شائعاً، فسخت القسمة، وإن كان معيناً لم يذكر هذه المسألة.

(١) أي بالاستيفاء. ينظر: «الدور» (٢: ٤٢٥).

(٢) ذكره أبو حفص، وهو الأصح، لما ذكر أبو سليمان قول محمد مع أبي يوسف رحمهما. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٤٠٦).

(٣) زيادة من ف.

وصحّت المهايأة، في سكون دار هذا بعضاً من دار وهذا بعضاً، وهذا علوها وهذا سفلها، أو خدمة عبد هذا يوماً وهذا يوماً: كسكني بيت صغير، وعبدني هذا هذا العبد، والآخر الآخر

فأقول: لا تفسخ القسمة، بل يُجْعَلُ هذا المستحق كأن لم يكن، فإن^(١) كان الباقي في يد كل واحدٍ منهما بقدر نصيبه، فلا رجوع لأحدهما على صاحبه، وإن نقص من نصيب أحدهما يرجع بالحصّة، كما إذا كانت الدار نصفين، والمستحق عشرة أذرع خمسة من نصيب هذا، وخمسة من نصيب ذلك، فلا رجوع لأحدهما على صاحبه، وإن كانت أربعة من هذا وستة من ذلك يرجع الثاني على الأول بذراع.

(وصحّت المهايأة): المهايأة مفاعلة من الهيئة، أو من التهيو، فكان أحدهما يهيء الدار؛ لانتفاع صاحبه، أو يتهاى للانتفاع به، كما إذا فرغ من انتفاع صاحبه.

(في سكون دار^(٢)) هذا بعضاً من دار وهذا بعضاً، وهذا علوها وهذا سفلها، أو^(٣) خدمة عبد هذا يوماً وهذا يوماً: أي خدمة عبد زيداً يوماً، وعمرواً يوماً، (كسكني بيت صغير): بأن يسكن فيه زيداً يوماً، وعمرواً يوماً.

(وعبدني هذا هذا العبد، والآخر الآخر): أي يخدم زيداً هذا العبد، ويخدم عمرواً العبد الآخر.



(١) في ص: وإن.

(٢) زيادة من ج و ق.

(٣) في ج و ص و ف و ق: و.

كتاب المزارعة

هي عقدُ الزُّرع ببعضِ الخارج، ولا تصحُّ عند أبي حنيفة رحمته الله، وصحَّت عندهما، وبه يفتى، بشرط: صلاحية الأرض للزُّرع. وأهلية العاقلين. وذكر المدة. وربُّ البذر. وجنسه. وقسط الآخر. والتخلية بين الأرض والعامل. والشركة في الخارج، فتبطل إن شرط؛ لأحدهما قَفْزَانُ مَسْمَاة، أو ما يخرجُ

كتاب المزارعة

(هي عقدُ الزُّرع ببعضِ الخارج، ولا تصحُّ عند أبي حنيفة رحمته الله)؛ لما روي عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «نَهَى عَنْ الْمَخَابِرَةِ»^(١)؛ ولأنَّهَا اسْتِجَارُ الْأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْ عَمَلِهِ، فَكَانَ فِي مَعْنَى قَفِيزِ الطَّحَّانِ، (وصحَّت عندهما، وبه يفتى)؛ لتعامل النَّاسِ، وللإحتياج بها، والقياس على المضاربة.

(بشرط:

١. صلاحية الأرض للزُّرع.

٢. وأهلية العاقلين.

٣. وذكر المدة.

٤. وربُّ البذر.

٥. وجنسه.

٦. وقسط الآخر^(٢).

٧. والتخلية بين الأرض والعامل^(٣).

٨. والشركة في الخارج، فتبطل إن شرط؛ لأحدهما قَفْزَانُ مَسْمَاة، أو ما يخرجُ

(١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في «صحيح البخاري» (٢: ٨٣٩)، و«صحيح مسلم» (٣: ١١٧٤)، وغيرهم.

(٢) أي نصيب من لا يذر؛ لأنه أجره عمله أو أرضه، فلا بد أن يكون معلوماً. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٦).

(٣) حتى إذا اشترط في العقد ما يتعذر به التخلية مثل علم رب الأرض والتخليل مع المزارع أو بيع العامل لا يجوز. ينظر: «المحيط» (ص ٦٤).

من موضع معين، وللآخر ما يخرج من موضع آخر، أو رَفَعَ ربُّ البذرِ بذره، أو رَفَعَ الخراج وتنصيف الباقي، أو الثَّينَ لأحدهما والحبُّ للآخر، أو تنصيف الحبِّ والثَّينَ لغيرِ ربِّ البذر، أو تنصيف الثَّينِ والحبِّ لأحدهما، فإن شرطَ تنصيفِ الحبِّ والثَّينِ لصاحبِ البذر، أو لم يتعرضِ للثَّينِ صحَّت، وكذا لو كانتِ الأرضُ والبذرُ لزيدٍ والبقرُ والعملُ لآخر، أو الأرضُ، أو العملُ له، والبقيةُ لآخر. وبطلت لو كانت الأرضُ والبقرُ لزيد، أو البذرُ والبقرُ له، والآخران للآخر، أو البذرُ له والباقي لآخر.

من موضع معين،^(١) وللآخر ما يخرج من موضع آخر^(٢)، أو رَفَعَ ربُّ البذرِ بذره، أو رَفَعَ الخراج وتنصيف الباقي^(٣)؛ هذا إذا كان الخراجُ خراجاً موطفاً، أمّا إذا كان الخراجُ خراجَ مقاسمةٍ كالربع والخمس لا يفسدُ العقد، كما شرطَ رفعُ العشر؛ لأنَّ هذا لا يؤدِّي إلى قطع الشَّرْكة.

(أو الثَّينَ لأحدهما والحبُّ للآخر)؛ لقطع الشَّرْكة فيما هو المقصود، (أو تنصيف الحبِّ والثَّينَ^(٤) لغيرِ ربِّ البذر)؛ لأنَّه خلافُ مقتضى العقد، (أو تنصيف الثَّينِ والحبِّ لأحدهما)؛ لقطع الشَّرْكة في^(٥) ما هو^(٦) المقصود، (فإن شرطَ تنصيفِ الحبِّ والثَّينِ لصاحبِ البذر، أو لم يتعرضِ للثَّينِ صحَّت)؛ لأنَّ في الأوَّلِ الشرطُ مقتضى العقد، فإنَّه نماءٌ ملكه، وفي الثاني الشَّرْكة فيما هو المقصود حاصله، وحينئذٍ الثَّينُ لصاحبِ البذر، وعند البعض^(٧) مشتركٌ تبعاً للحبِّ.

(وكذا لو كانتِ الأرضُ والبذرُ لزيدٍ والبقرُ والعملُ لآخر، أو الأرضُ، أو العملُ له، والبقيةُ لآخر.

وبطلت لو كانت الأرضُ والبقرُ لزيد، أو البذرُ والبقرُ له، والآخران للآخر، أو البذرُ له والباقي لآخر)، اعلم أنَّها بالتقسيم العقلي على سبعة أوجه؛ لأنَّه إمّا أن

(١) زيادة من ق.

(٢) رفع الثين عطفاً على تنصيف، وكذا قوله: والحبُّ لأحدهما. ينظر: «رد المختار» (٥: ١٧٦).

(٣) زيادة ص و ف و م.

(٤) وهم مشايخ بلخ، وما قاله صدر الشريعة هو ظاهر الرواية. ينظر: «الشرنبلالية» (٢: ٣٢٦)، و«رد

المختار» (٥: ١٧٦). وفي «الدر المختار» (٥: ١٧٦): وفي «شرح الوهبانية»: عن «القنية»: المزارع بالربع

لا يستحق من الثين شيئاً وبالثلث يستحق التنصيف.

وإذا صححت، فالخارج على الشرط، ولا شيء للعامل إن لم يخرج، ويُجبر من أبي
عن المضي إلا رب البذر، ومتى فسدت فالخارج لرب البذر، وللآخر أجر مثل
أرضه، أو عمله، ولا يزاو ما على شرط، ولو أبي رب البذر والأرض وقد كرب
العامل، فلا شيء له حكماً، ويسترضى ديانة. وتبطل بموت أحدهما، وتفسخ بدين
عوج إلى بيعها، فإن مضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل أجر مثل نصيبه من
الأرض حتى

يكون الواحد من أحدهما، والثلاثة من آخر، وهذا على أربعة أوجه، وهو إما أن
يكون الأرض، أو العمل، أو البذر، أو البقر من أحدهما، والباقي من الآخر،
والأولان جائزان، والثالث لا؛ لاحتمال الربا، والرابع غير مذكور في «الهداية»، وهو
أيضاً^(١) غير جائز؛ لأنه استتجار البقر بأجر مجهول.

وإما أن يكون اثنان من أحدهما، واثنان من الآخر، وهو على ثلاثة أوجه.
وذلك إما^(٢) أن يكون الأرض مع البذر، أو مع البقر، أو مع العمل من أحدهما،
والباقيان من الآخر، والأول جائز دون الآخرين، إذ لا مناسبة بين الأرض والعمل^(٣)،
وكذا بين الأرض والبقر، وعن أبي يوسف رحمه الله جواز هذا.

(وإذا صححت، فالخارج على الشرط، ولا شيء للعامل إن لم يخرج، ويُجبر
من أبي عن المضي إلا رب البذر)؛ لأن المضي عليه لا يخلو عن ضرر، وهو إهلاك
البذور، (ومتى فسدت فالخارج لرب البذر، وللآخر أجر مثل أرضه، أو عمله، ولا
يزاو ما على شرط)، وعند محمد رحمه الله بالغاً ما بلغ.
(ولو أبي رب البذر والأرض وقد كرب العامل، فلا شيء له حكماً،
ويسترضى ديانة).

وتبطل بموت أحدهما، وتفسخ بدين عوج إلى بيعها، هذا قبل أن يبت الزرع
لكن يجب ديانة أن يسترضى إذا عمل العامل، أما إذا نبت الزرع ولم يستحصد لا يباع
الأرض لتعلق حق المزارع.

(فإن مضت المدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض حتى

(١) زيادة من أب ووم.

(٢) زيادة من أوف ووم.

(٣) وقانون الفقهاء في معرفة التجانس والتناسب أن ما صدر فعله من القوى الحيوانية فهو جنس واحد.

كالعامل والثور، وما صدر من غيرها فهو جنس آخر، كالبذر والأرض. ينظر: «ذخيرة العقب» (ص

يدرك، ونفقة الزرع عليهما بالحصص، كأجر الحصّاد، والرّفاع، والدّوس، والتّذرية، فإن شرط على العامل فسدت، وعن أبي يوسف رحمته الله أنّه يصح، ولزمه للتعامل، قال الإمام السرخسي رحمته الله: هو الأصح في ديارنا

يدرك: أي أجر مثل ما فيه نصيبه^(١)، (ونفقة الزرع عليهما بالحصص)، مثل أجر السقي وغيره من العمل يكون عليهما بقدر الحصّة، (كأجر الحصّاد، والرّفاع)^(٢)، والدّوس^(٣)، والتّذرية^(٤)، فإنّه يكون^(٥) عليهما بقدر حصّة كلّ واحد منهما. (فإن شرط على العامل فسدت)؛ لأنّه شرط مخالف لمقتضى العقد، فإنّ الزرع إذ أدرك انتهى العقد، (وعن أبي يوسف رحمته الله أنّه يصح): أي يصح الشرط، (ولزمه للتعامل، قال الإمام السرخسي^(٦) رحمته الله: هو الأصح في ديارنا)^(٧)؛ لوقوع التعامل، فالخاصل أنّ كلّ عمل قبل الإدراك، فهو على العامل، وما بعده فعليهما بالحصص^(٨). والله أعلم^(٩).



(١) لأن المزارع استوفى منفعة بعض الأرض لتربية حصته فيها إلى وقت الإدراك. ينظر: «درر الحكام» (٢): (٣٢٧).

(٢) الرّفاع بفتح الراء المهملة وكسرهما: أن يحمل الزرع إلى البيدر. ينظر: «الشرنبلالية» (٢: ٣٢٧).

(٣) الدّوس: وطء الزرع لإخراج الحبوب من غلافها. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٦٧).

(٤) التذرية: تمييز الحب من التبن بالريح. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ٨٤).

(٥) زيادة من أ.

(٦) في «المبسوط» (٢٣: ٣٧).

(٧) في «التنوير» (ص ٢٠٨): وهو الأصح، وفي «الملتقى» (ص ١٨٣): وعليه الفتوى. ينظر: «الدر

المختار» (٥: ١٧٩).

(٨) زيادة من أ وب وم.

كتاب المساقاة

هي دفعُ الشَّجرِ إلى مَنْ يصلحُه لجزءٍ من ثمره، وهي كالْمزرعةِ حكماً، وخلافاً، وشروطاً، إلا المدة؛ فإنها تصحُّ بلا ذكرها، وتقعُ على أوَّلِ ثمرٍ يخرج، وإدراكِ بئرِ الرُّطبةِ كإدراكِ الثمر.

كتاب المساقاة

(هي دفعُ الشَّجرِ إلى مَنْ يصلحُه لجزءٍ من ثمره، وهي كالْمزرعةِ حكماً، وخلافاً، وشروطاً)، فإنَّ حكمَ المساقاةِ حكمُ المزارعةِ في أنَّ الفتوى على صحتها، وفي أنَّها باطلةٌ عند أبي حنيفة رحمته الله خلافاً لهما، وفي أنَّ شروطها كشروطها في كلِّ شرطٍ يمكنُ وجودها في المساقاة، كأهليَّةِ العاقدين، وبيانِ نصيبِ العامل، والتَّخليةِ بين الأشجارِ وبين العامل، والشَّركةِ في الخارج، فأما بيانُ البذرِ ونحوه، فلا يمكنُ في المساقاة، وعند الشَّافعي رحمته الله ^(١) المساقاة جائزة، والمزارعةُ إنَّما تجوزُ في ضِمَنِ المساقاة؛ لأنَّ الأصلَ هو المضاربة، والمساقاةُ أشبهه بها؛ لأنَّ الشَّركةَ في الرِّبحِ فقط، وفي المزارعةِ لا تجوزُ الشَّركةُ في مجرَّدِ الرِّبحِ، وهو ما زادَ على البذر.

(إلا المدة؛ فإنها تصحُّ بلا ذكرها)، استحساناً؛ فإنَّ لإدراكِ الثمرِ وقتاً معلوماً، (وتقعُ على أوَّلِ ثمرٍ يخرج، وإدراكِ بئرِ الرُّطبةِ ^(٢) كإدراكِ الثمر)، الرُّطبةُ بالقارسية: سيست تر، فإنه إذا دَفَعَ الرُّطبةُ مساقاةً لا يشترطُ بيان المدة، فيمتدُّ إلى إدراكِ بذرِ الرُّطبة؛ فإنه كإدراكِ الثمرِ في الشَّجر.

أقول: الغالبُ أنَّ البذرَ فيها غيرُ مقصود، بل يُحصَدُ في كلِّ سنةٍ ستُّ مرَّاتٍ أو أكثر، فإن أريدَ البذرُ يحصد مرَّةً، ويتركُ في المرَّةِ الثَّانيةِ إلى أن يُدركَ البذرُ فقيماً لا يؤخذُ البذرُ ينبغي أن يقعَ على السنة الأولى: أي على السنة التي تنتهي الرُّطبة فيها بعد العقد.

(١) ينظر: «التنبيه» (ص ٨٢)، وغيره.

(٢) الرُّطبةُ بالفتح: الاسفست، وفي (كتاب العشر): البقول غير الرطاب، فإنما يقول مثل الكراث. ونحو ذلك، والرطاب هو: القثاء، والبطيخ، والباذنجان وما يجري مجراه، والأوَّل هو المذكور فيه عندي من كتب اللغة فحسب. ينظر: «المغرب» (ص ١٩٠).

وذكر مدّة لا يخرج به الثمر فيها يفسدها، ومدّة قد يبلغ فيها وقد لا يصح، فلو خرج في وقت سمي فعلى الشرط، وإلا فللعامل أجر المثل، ونصح في الكرم، والشجر، والرطاب، وأصول الباذنجان، والنخل وإن كان فيه ثمر وإلا مدركا، كالمزارة، فإن مات أحدهما، أو مضت مدتها والثمر ني يقوم العامل عليه أو وارثه، وإن كره الدافع أو ورثه

(وذكر مدّة لا يخرج به الثمر فيها يفسدها، ومدّة قد يبلغ فيها وقد لا يصح^(١) : أي ذكر مدّة كذا يصح.

(فلو خرج في وقت سمي فعلى الشرط، وإلا فللعامل أجر المثل): أي ليعمل إلى إدراك الثمر.

(وتصح في الكرم، والشجر، والرطاب^(٢)، وأصول الباذنجان، والنخل وإن كان فيه ثمر وإلا مدركا، كالمزارة)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(٣) لا تصح إلا في الكرم والنخل، وإنما تصح فيهما بحديث خير^(٤)، وفي غيرهما بقي على القياس، وعندنا تصح في جميع ما ذكر لحاجة الناس، ثم إذا صحّت تصح وإن كان الثمر على الشجر إلا أن يكون الثمر مدركا؛ لأنه يحتاج إلى العمل قبل الإدراك لا بعده كالمزارة تصح إذا كان بقاء، ولا تصح إذا استحصد، لكن إجارة الأرض لا تصح إلا وأن تكون خالية عن زرع المالك.

(فإن مات أحدهما، أو مضت مدتها والثمر ني يقوم العامل عليه أو وارثه، وإن كره الدافع أو ورثه): أي مات العامل والثمر ني يقوم ورثة العامل عليه وإن كره

(١) أي ذكر مدة يتقن أنه لا يخرج الثمر فيها يفسد المساقاة؛ للتقن بفوات المقصود، وهو الشركة في الثمر بخلاف مدّة قد يخرج الثمر فيها، وقد لا يخرج؛ لعدم التقن بفوات المقصود. ينظر: «فتح باب العنابة» (٢: ٥٥٥).

(٢) الرطاب؛ البقول كالكرث والاسفناخ ونحوهما. ينظر: «مجمع النهر» (٢: ٥٠٥).

(٣) في «النتيه» (ص ٨٢): ويجوز على الكرم والنخل، وفيما سواهما من الأشجار قولان.

(٤) وهو عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يمتلوا من أموالهم ولرسول الله ﷺ شطر لمرها»، وفي لفظ: «إن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع» في «صحيح مسلم» (٣: ١١٨٦- ١١٨٧)، و«جامع الترمذي» (٣: ٦٦٦)، وغيرهما

ولا تفسخ إلا بعذر، وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل، أو سارقاً يخاف على سَعْفِهِ، أو ثمره عذر. ودفع قضاء مدة معلومة؛ ليفرس، ويكون الأرض والشجر بينهما لا يصح، والثمر والغرس لرب الأرض، وللآخر قيمة غرسه وأجر عمله

الدافع، وإن مات الدافع يقوم العامل كما كان، فإن كره ورثة الدافع استحساناً^(١) دفع للضرر.

(ولا تفسخ إلا بعذر، وكون العامل مريضاً لا يقدر على العمل، أو سارقاً يخاف على سَعْفِهِ^(٢)، أو ثمره عذر^(٣)).

ودفع قضاء^(٤) مدة معلومة؛ ليفرس، ويكون الأرض والشجر بينهما لا يصح؛ لا اشتراط الشركة فيما هو حاصل قبل الشركة، (والثمر والغرس لرب الأرض، وللآخر قيمة غرسه وأجر عمله)؛ لأنه في معنى قفيز الطحان؛ لأنه استجار ببعض ما يخرج من عمله، وهو نصف البستان، وإنما لا يكون الغرس لصاحبه؛ لأنه غرس برضاء ورضى صاحب الأرض، فصارت تبعاً للأرض، وحيلة الجواز أن يبيع نصف الأغراس بنصف الأرض، ويستأجر صاحب الأرض العامل ثلاث سنين مثلاً بشيء قليل؛ ليعمل في نصيبه. "والله وأعلم".



(١) والقياس أنه قد انتقضت المساقاة بينهما، وكان البسر بين ورثة صاحب الأرض وبين العامل أنصافاً إن شرطاً أنصافاً؛ لأن صاحب الأرض يستأجر العامل ببعض الخارج، والإجارة تنتقض بموت أحد المتعاقدين. ينظر: «العناية» (٩: ٤٨١).

(٢) السَعْف: ورق جريد النخل الذي يسوي منه الزُّمْل والمراوح، وعن الليث: أكثر ما يقال له: السَعْف إن يس، وإذا كانت رطبة فهي الشَّطْبَة، وقد يقال للجريد نفسه سَعْف الواحدة سعفة. ينظر: «المغرب» (ص ٢٢٥ - ٢٢٦).

(٣) خبر المبتدأ الذي هو كون العامل. ينظر: «فتح باب العناية» (٢: ٥٥٥).

(٤) أي أرضاً بيضاء غير مغروسة. ينظر: «فتح باب العناية» (٥: ٥٥٥).

(٥) زيادة من أوب و م.

كتاب الذبائح

حَرَمَ ذَبِيحَةً لَمْ تَذَكُّ، وَذَكَاءُ الضَّرُورَةِ جَرَحَ أَيْنَ كَانَ مِنَ الْبَدَنِ، وَالِاخْتِيَارُ ذَبَحَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَاللَّبَةِ، وَعَرَوْقُهُ: الْخَلْقُومُ، وَالْمَرِيءُ، وَالْوُدْجَانُ، فَلَمْ يَجْزُ فَوْقَ الْعَقْدَةِ

كتاب الذبائح

(حَرَمَ ذَبِيحَةً لَمْ تَذَكُّ)، أَرَادَ بِالذَّبِيحَةِ حَيَوَانًا مِنْ شَأْنِهِ الذَّبْحُ حَتَّى يُخْرَجَ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ شَأْنَيْهِمَا الذَّبْحُ، وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ لَا عَلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ، إِذْ لَوْ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ لَكَانَ الْمَعْنَى حَرَمَ مَذْبُوحٍ لَمْ يَذَكُّ: أَيِ لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، فَلَا يَتَنَاوَلُ حَرَمَةً مَا لَيْسَ بِمَذْبُوحٍ: كَالْمُتَرَدِّةِ، وَالنَّطِيحَةِ، وَنَحْوَهُمَا، وَلَا مَا إِذَا قُطِعَ مِنَ الْحَيَوَانِ الْحَيِّ عَضْوًا، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةِ، وَهُوَ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَذْبَحَ يَتَنَاوَلُ الصُّورَ الْمَذْكُورَةَ.

ثُمَّ فُسِّرَ التَّذَكُّ بِقَوْلِهِ: (وَذَكَاءُ الضَّرُورَةِ جَرَحَ أَيْنَ كَانَ مِنَ الْبَدَنِ، وَالِاخْتِيَارُ ذَبَحَ بَيْنَ الْخَلْقِ وَاللَّبَةِ)، اللَّبَةُ: الْمَنَعَرَةُ مِنَ الصَّدْرِ، (وَعَرَوْقُهُ: الْخَلْقُومُ، وَالْمَرِيءُ، وَالْوُدْجَانُ^(١)) الْخَلْقُومُ: مَجْرَى النَّفْسِ، وَالْمَرِيءُ: مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَفِي «الْهَدَايَةِ»^(٢) عَكْسُ هَذَا، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ الْكَاتِبِ أَوْ غَيْرِهِ، (فَلَمْ يَجْزُ فَوْقَ الْعَقْدَةِ) وَالْبَعْضُ^(٣) أَفْتُوا

(١) الْوُدْجَانُ: الْوُدْجُ وَالْوُدَاجُ: عَرَقٌ فِي الْعُنُقِ، وَهُمَا وَدْجَانُ؛ أَيِ عِرْقَانِ، تَحَرَّكَ فِيهِمَا الدَّمُ. يَنْظُرُ: «الْصَّحَاحُ» (٢: ٦٧٤)

(٢) عِبَارَةٌ «الْهَدَايَةِ» (٤: ٦٥): أَمَّا الْخَلْقُومُ فَيُخَالِفُ الْمَرِيءَ، فَإِنَّهُ مَجْرَى الْعَلْفِ وَالْمَاءِ وَالْمَرِيءُ مَجْرَى النَّفْسِ.

(٣) دَارُ اخْتِلَافٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ:

١. فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ مُطْلَقًا سِوَاهُ كَانَ الذَّهَبُ فِي وَسْطِهِ أَوْ أَعْلَاهُ أَوْ أَسْفَلَهُ، وَهُوَ رَوَايَةُ الرَّسْتَقْنِيِّ وَعَلَيْهِ مَشَى صَاحِبُ «دُرَرِ الْحِكَامِ» (٢: ٢٧٦) وَ«الْمُلْتَقَى» (٢: ٥١٠)، وَالْحَصَكْنِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ» (٥: ١٨٦).

٢. وَمِنْهُمْ مَنْ جَزَمَ أَنَّهُ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ تَحْتَ الْعَقْدَةِ، وَعَلَيْهِ مَشَى الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ وَابْنُ كَمَالٍ بَاشًا فِي «الْإِبْصَاحِ» (ق ١٥١/ب)، وَالزَّيْلَعِيُّ فِي «التَّبْيِينِ» (٥: ٢٩٠).

وَحَرَّرَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي «رَدِّ الْمُخْتَارِ» (٥: ١٨٧) الْمَسْأَلَةَ فَقَالَ: وَالتَّحْرِيرُ لِلْمَقَامِ أَنْ يَقَالَ: إِنْ كَانَ بِالذَّبْحِ فَوْقَ الْعَقْدَةِ حَصَلَ قَطْعُ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْعُرُوقِ، فَالْحَقُّ مَا قَالَهُ شَرَّاحُ «الْهَدَايَةِ» تَبَعًا لِلرَّسْتَقْنِيِّ، وَإِلَّا

وحلّ بقطع أي ثلاث منها، ويكلّ ما أفرى الأوداج، وأنهر الدّم ولو بلبطة ومروء، إلا سنّاً وظفراً قائمين، وندب إحداؤ شفرته قبل الإضحاع، وكثرة بعده، والجُرُّ برجلها إلى المذايح

بالجواز؛ لقوله ﷺ: «الذكاة بين اللبّة واللحين»^(١).

(وحلّ بقطع أي ثلاث منها)، إقامة للأكثر مقام الكلّ، (ويكلّ ما أفرى^(٢) الأوداج، وأنهر الدّم ولو بلبطة ومروء)، اللبّة: قشر القصب، والمروء: الحجر الذي فيه حدة.

(إلا سنّاً وظفراً قائمين)، أمّا إذا كان ملزومين تحلّ الذبيحة عندنا لكن يكره، وعند الشافعي^(٣) الذبيحة ميتة؛ لقوله ﷺ: «ما خلا الظفر والسنّ فإنّهما مدى الحبشة»^(٤)، ونحن نعمله على غير المتزوع، فإنّ الحبشة كانوا يفعلون ذلك.

(ونذب إحداؤ شفرته قبل الإضحاع، وكثرة بعده)؛ إرفاقاً بالمذبوح، (والجُرُّ برجلها إلى المذايح)، قوله: والجُرُّ: بالرفع عطفاً على الضمير في كثره، وهو جائز

فالحق خلافه إذا لم يوجد شرط الحل باتفاق أهل المذهب، ويظهر ذلك بالمشاهدة أو سؤال أهل الخبرة، فاغتنم هذا المقال ودع عنك الجدال.

(١) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤ : ١٨٥): غريب، وإنما في الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أورك يصيح في فجاج منى: ألا إن الذكاة في الخلق واللبة، قال ابن حجر في «الدراية» (٢ : ٢٠٧): إسناده واه، وقد أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٤ : ٢٥٥)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (٤ : ٤٩٥) عن عمر رضي الله عنه وعن ابن عباس رضي الله عنهما كذلك موقوفاً.

(٢) أي قطعها وشقها فأخرج ما فيها من دم. ينظر: «المغرب» (ص ٣٦٠).

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٢٣٧)، وغيرها.

(٤) ورد بالفاظ قريبة منها عن رافع بن خديج رضي الله عنه قلت يا رسول الله ﷺ: إنا لا نقرا العدو غداً وليست معي مدي قال ﷺ: «أعجل أو أرني ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر، وسأحدثك، أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة» في «صحيح البخاري» (٥ : ٢٠٩٦)، و«صحيح مسلم» (٣ : ١٠٥٣)، واللفظ له، و«سنن أبي داود» (٣ : ١٠٢)، وغيرها. وينظر: «نصب الراية» (٤ : ١٨٦).

لوجود الفصل ، (وذبحها من قفاها^(١) ، والشئخ) : أي الذبح الشديد حتى يبلغ الشئخ^(٢) ، وهو بالفارسية : حرام مغز ، (والسلخ قبل أن تبرد)^(٣) : أي يسكن عن الاضطراب.

(وشرط كون الذابح مسلماً ، أو كتابياً : ذمياً أو حريئاً)^(٤) : قال الله تعالى :

(١) الحل مع الكراهة في الذبح من الغناء مختص إذا بقيت حبة حتى يقطع العروق ، وإن مات قبل قطع العروق لا تؤكل ؛ لوجود الموت بلا ذكاة ؛ لأن الكراهة فيه زيادة الألم من غير حاجة فصار كما إذا جرحها ثم قطع الأوداج. ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٠).

(٢) وهو خيط أبيض في جوف عظم الرقبة ، وفيه إشارة إلى أن قطع الرأس مكروه بالأولى. ينظر : «الشرنبلالية» (١ : ٢٧٧).

(٣) وهنا بحث نفيس لشيخ الإسلام محمد تقي العثماني حفظه الله يتعلّق بطرق الذبح الآلي في الدجاج والبقر والغنم يحسن ذكره ، أما في الدجاج فإن فيه عدّة مأخذ من الناحية الشرعية :

١. غمس الدجاج قبل ذبحه في الماء البارد الذي فيه تيار من الكهرباء ، فإنه لا يؤمن منه أن يموت الدجاج بالكهرباء.

٢. تعذر التسمية على ما يذبح عن طريق السكين الدوار.

٣. الشبهة في قطع العروق في بعض الحالات.

ويمكن أن يختار الطريق الآلي للذبح الشرعي بطرق آتية :

١. أن يستغنى عن طريق استعمال التيار الكهربائي للتخدير ، أو يقع التأكد في خفة قوته بحيث لا يسبب موته قبل الذبح.

٢. أن يستعاض السكين الدوار بأشخاص يقومون ويذبحون بالتسمية عند الذبح.

٣. أن يكون الماء الذي غمر منه الدجاج بعد الذبح لا يبلغ إلى حد الغليان.

أما في البقر والغنم عليه مواخذتان :

الأولى : أن الطرق التي تستخدم للتخدير من إطلاق المسدس ، واستخدام الغاز من ثاني أكسيد الكربون ، والصدمة الكهربائية لا يؤمن معها من موت الحيوان قبل الذبح ، فيجب تعديل هذه الطرق إلى ما يقع التأكد من أنها ليست مؤلمة للحيوان ، ومن أنها لا تسبب موته.

والثانية : أن الذبح قد لا يقع عن طريق قطع العروق.

فإذا وجدت الطمأنينة بإبعاد هذين الاحتمالين جاز استخدام الطريق الآلي للذبح. ونعامة في

«بحوث في قضايا فقهية معاصرة» (ص ٤٤٣ - ٤٤٤).

(٤) المراد بأهل الكتاب اليهود والنصارى الذي يؤمنون بمقائدهم الأساسية ، وإن كانوا يؤمنون بالمعتقد الباطلة من التثليث والكفارة وغيرها. أما من لا يؤمن بالله ولا بالرسول والكتب السماوية ، فهو من الماديين ، وليس له حكم أهل الكتاب ، وإن كان اسمه مسجلاً كنصراني أو يهودي.

فحل ذبيحتهما ولو مجنوناً أو امرأة أو صبيّاً يعقل ويضبط، أو أqlف، أو أقرس لا ذبيحة وثني ومجوسي ومرتد وتارك التسمية عمداً

﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾^(١)؛ وذلك لأنهم يذكرون اسم الله تعالى عليها، (فحل ذبيحتهما ولو مجنوناً أو امرأة أو صبيّاً يعقل ويضبط)، حتى ولو كان المجنون أو الصبي بحيث لا يعقل ولا يضبط التسمية لا يحل ذبيحتهما، (أو أqlف، أو أقرس لا ذبيحة وثني ومجوسي ومرتد وتارك التسمية عمداً)، هذا عندنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(٢) خلافاً للشافعي^(٣)، وأقوى حجة قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ فُسْقًا أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(٤)، فيحمل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾^(٥) على ما أهلك لغير الله به بقرينة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾، وأيضاً إذا لم يوجد هذا في المحرم يكون حلالاً.

قلنا: لا ضرورة في الحمل فإذا لم يحمل فيكون ﴿قُلْ لَا أَجِدُ﴾ نازلاً قبل قوله^(٦): ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾؛ لئلا يلزم الكذب.

وعليه: فإن اللحم الذي جهل ذابحه في بلاد المسلمين، يحمل على كونه ذكياً بالطريقة الشرعية، ويحل أكله، إلا إذا ثبت أن ذابحه لم يذبحه بالطريقة الشرعية. والدليل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها في ذبائح الأعراب، وما يوجد في أسواق أهل الكتاب يعتبر من ذبائح أهل الكتاب، إلا إذا ثبت كون الذابح من غيرهم.

والنصارى اليوم خلعوا ربة التكليف في قضية الذبح وتركوا أحكام دينهم، فلا يلتزمون بالطرق المشروعة، فلا تحل ذبائحهم اليوم إلا إذا ثبت في لحم بعينه أنه ذكاه نصراني بالطريق المشروع. فلا يحل اللحم الذي يباع في أسواقهم ولا يعرف ذابحه.

وما يستورد من اللحوم من البلاد غير المسلمة لا يجوز أكلها، وإن كانت يوجد عليها التصريح بأنها مذبوحة على الطريقة الإسلامية، فإنه قد ثبت أن هذه الشهادات لا يوثق بها، والأصل في أمر اللحوم المنع. ينظر: «بحوث في قضايا فقهية معاصرة» (ص ٤٤٣ - ٤٤٤).

(١) من سورة المائدة، الآية (٥).

(٢) من سورة الأنعام، الآية (١٢١).

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٢٣٥).

(٤) من سورة الأنعام، الآية (١٤٥).

(٥) من سورة الأنعام، الآية (١٢١).

(٦) زيادة من أوم.

فإن تركها ناسياً حلّ لعذر النسيان، وكُره أن يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلاً لا عطفاً، كقوله: بسم الله اللهم تقبل من فلان، وحرم الذبيحة إن عطف نحو: بسم الله، واسم فلان، أو فلان، فإن فصل صورة ومعنى كاللُعاء قبل الإضجاع، وقبل التسمية لا بأس به. وحُبب نحر الإبل وكُره ذبحها، وفي البقر والغنم عكسه، ولزم ذبح صيد استأنس، وكفى جرح نعم ثوحش، أو سقط في بئر ولم يمكن

(فإن تركها ناسياً حلّ لعذر النسيان)، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾^(١)، فقوله ﷺ: «تسمية الله تعالى في قلب كل مسلم»^(٢) يحمل على حالة النسيان، وعند مالك^(٣) ﷺ: لا يحل في النسيان أيضاً.

(وكُره أن يذكر مع اسم الله تعالى غيره وصلاً لا عطفاً، كقوله: بسم الله اللهم تقبل من فلان)^(٤)، وحرم الذبيحة إن عطف نحو: بسم الله، واسم فلان، أو فلان): أي باسم الله وفلان، (فإن فصل صورة ومعنى كاللُعاء قبل الإضجاع، وقبل التسمية لا بأس به).

وحُبب نحر الإبل وكُره ذبحها، وفي البقر والغنم عكسه، هذا عندنا، وعند مالك^(٥) ﷺ إن ذبح الإبل أو نحر البقر والغنم لا يحل. (ولزم ذبح صيد استأنس، وكفى جرح نعم ثوحش، أو سقط في بئر ولم يمكن

(١) من سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

(٢) في «رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة» لابن قدامة (ص ٤٦)، بلفظ: «اسم الله في قلب كل مسلم».

(٣) المصروح به في كتب المالكية خلاف ذلك، ففي «مختصر خليل» (ص ٧٨): وتسمية إن ذكر. وينظر: «التاج والإكليل» (٤ : ٢٣٩)، و«منح الجليل» (٢ : ٤٣٠)، وغيرهما.

(٤) لأن الشربة لم توجد، فلم يكن الذبح لغير الله فلا يحرم، ولكن يكره؛ لوجود القرآن في الصورة فينزّه لكمال الاحتياط. ينظر: «فتح باب العناية» (٣ : ٦٢).

(٥) في كتب المالكية تفصيل، ففي «التاج والإكليل» (٤ : ٣٣٠): قال مالك: لا يذبح ما ينحر ولا ينحر ما يذبح خلا البقر، فإن النحر والذبح فيها جائز. واستحب مالك فيها الذبح قال مالك: والغنم تذبح ولا تنحر، والإبل تنحر ولا تذبح، فإن نحر الغنم أو ذبح الإبل من غير ضرورة لم تؤكل.

ذئبه، ولا يحلُ جنينُ ميتٍ وُجدَ في بطن أمه، ولا ذو ناب أو خلبٍ من سبعٍ أو طير، ولا الحشرات، والحمر الأهلية، والبغل، والخيول، والضبع، والزُّنُور، والسُّلحفاة، والأبقع الذي يأكلُ الجيف، والغِذاف، والفيل، واليربوع، وابن ذئبه^(١) (٢)، هذا عندنا، وعند مالك^(٣) لا يحلُ إلا بالذكاة الاختيارية.

(ولا يحلُ جنينُ ميتٍ وُجدَ في بطن أمه)، هذا عند أبي حنيفة^(٤)، وعندهما وعند الشافعي^(٥) إذا تمَّ خلقه أكل، وذكاة الأم ذكاة له، (ولا ذو ناب أو خلبٍ من سبعٍ أو طير، ولا الحشرات^(٦)، والحمر الأهلية، والبغل، والخيول، والضبع^(٧)، والزُّنُور^(٨)، والسُّلحفاة، والأبقع الذي يأكلُ الجيف، والغِذاف^(٩)، والفيل، واليربوع^(١٠)، وابن

(١) أي وعلم موته بالجرح أو أشكل؛ لأن الظاهر أن الموت منه وإن علم أنه لم يمُت من الجرح لا يؤكد. ينظر: «الشربلية» (١: ٢٨٠).

(٢) لأن ذكاة الاضطرار إنما يصار إليها عند المعجز عن ذكاة الاختيار، والعجز موجد في الثاني لا الأول. ينظر: «الدرر» (١: ٢٨٠).

(٣) ينظر: «شرح الخرشي» (٣: ٩)، و«حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٢: ١٠٣)، و«منع الجليل» (٢: ٤٢٠)، وغيرها.

(٤) ينظر: «النكت» (ص ٢٣٩)، وغيرها.

(٥) ينظر: «مواهب الجليل» (٣: ٢٢٠)، و«القواكه الدواني» (١: ٣٨٥)، وغيرها.

(٦) الضبع: حيوان قليل العدو، قبيح المنظر، ينهش القبور ويخرج الجيف، والعرب تزعم أنها لا تأكل إلا لحوم الشجعان. ينظر: «عجائب المخلوقات» (٢: ٢٣٤). «خريدة العجائب» (ص ٢٠٤).

(٧) الزُّنُور: وهو صنفان جبلي وسهلي يأوي الجبال وتعشش في الشجر، ولونه إلى السواد، ويتخذ بيوتاً من تراب كبيوت النحل، وغذاؤه من الثمار والأزهار، ويتميز ذكورها من إناثها بكبر الحقة، وسهلي لونه أحمر ويتخذ عشه تحت الأرض، ويخرج من التراب كما يفعل النمل، ويختفي في الشتاء، وقامه في «حياة الحيوان» (٢: ٩).

(٨) الغِذاف: وهو غراب القيد، وجمعه غِدْفان، وربما سموا النسر الكثير الريش غِذاف. قال ابن فارس الغداف: هو الغراب الضخم، وقال المبردي: هو غراب صغير أسود لونه كلون الرماد. ينظر: «حياة الحيوان» (٢: ١٧٢).

(٩) اليربوع: حيوان طويل الرجلين قصير البدن جداً وله ذنب كذنب الجرد لونه كلون الغزال، يسكن من الأرض؛ لتقوم رطوبتها له مقام الماء، وهو يحتر ويحمر. ينظر: «حياة الحيوان» (٢: ٤٠٨ - ٤٠٩).

عرس، ولا حيوان مائي سوى سمك لم يطف، والجريث، والمارماهي، وحل الجراذ وأنواع السمك بلا ذكاة، وغراب الزرع، والأرنب، والعقق معها

عرس^(١)، ولا حيوان مائي سوى سمك لم يطف، والجريث، والمارماهي، الثاب: بالفارسية: دندان نيش، وذو ناب: حيوان ينتهب بالثاب، وذو المخلب: طائر يختطف بالمخلب، وفي الحمر الأهلية خلاف مالك^(٢)، وفي الخيل خلافهما، وخلاف الشافعي^(٣)، ولنا: قوله تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾^(٤) الآية، وفي الضبع خلاف الشافعي^(٥)، وهو بالفارسية: كفتار، والسُّلحفاة: سنك بشت، والأبقع: كلاغ ييشه، والغذاف: كلاغ سياه بزرگ، واليربوع: موش دشتي، وهو حلال عند الشافعي^(٥)، وابن عرس: راسو.

قوله: لم يطف من الطفو، أي لم يعل على الماء ميتاً حتى، إن طفى الماء ميتاً حرم، والجريث: نوع من السمك، وهو غير المارماهي. كذا في «المغرب»^(٧).
(وحل الجراذ وأنواع السمك بلا ذكاة، وغراب الزرع، والأرنب، والعقق^(٨) معها): أي مع الذكاة.



(١) ابن عرس: وهو حيوان دقيق طويل، وهو عدو الفأر يدخل جحرها ويخرجها، ويحب الحلي والجواهر ويسرقها، ونماه في «عجائب المخلوقات» (٢: ٢١٤).

(٢) قال الباجي: في كراهة أكل لحوم الحمر الأهلية وحرمتها روايتان. ينظر: «التاج والإكليل» (٤: ٣٥٦)، وغيره.

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٢٤٨)، وغيرها.

(٤) من سورة النحل، الآية (٨).

(٥) ينظر: «النكت» (ص ٢٤٨)، وغيرها.

(٦) زيادة من أوب و م.

(٧) «المغرب» (ص ٧٩).

(٨) العقق: وهو طائر على قدر الحمامة، وهو على شكل الغراب وجناحه أكبر من جناحي الحمامة. وهو ذو لونين أبيض وأسود، طويل الذنب. ينظر: «حياة الحيوان» (٢: ١٤٨). «خريدة العجائب» (ص ٢٠٨).

كتاب الأضحية

هي شاة من فردٍ، وبقرة أو بعير منه إلى سبعة إن لم يكن لفردٍ أقل من سبع، ويُقسم اللحم وزناً لا جزافاً إلا إذا ضُمَّ معه من أكارجه أو جلده، وصحَّ اشتراك سبعة في بقره مشرئة لأضحية استحساناً، وإذا قبل الشراء أحب، ولا تحب إلا على من عليه الفطرة

كتاب الأضحية

(هي شاة من فردٍ، وبقرة أو بعير منه إلى سبعة إن لم يكن لفردٍ أقل من سبع)، حتى لو كان لأحد السبعة أقل من السبع لا يجوز عن أحد؛ لأنَّ وصف القرية لا يتجزئ، وعند مالك^(١) عن أهل بيت واحد وإن كانوا أكثر من سبعة، ولا يجوز عن أهل بيتين وإن كانوا أقل من سبعة.

(ويُقسم اللحم وزناً لا جزافاً إلا إذا ضُمَّ معه من أكارجه أو جلده): أي يكون مع اللحم أكارع أو جلد، ففي كل جانبٍ شيء من اللحم وشيء من الأكارع، أو يكون في كل جانبٍ شيء من اللحم، وبعض من^(٢) الجلد، أو يكون في جانبٍ لحم وأركاع، وفي آخر لحم وجلد، وإنما يجوز صرفاً للجنس إلى خلاف الجنس.

(وصحَّ اشتراك سبعة في بقره مشرئة لأضحية استحساناً)، وفي القياس لا يجوز، وهو قول زُفر^(٣)؛ لأنه أعدّها للقرية، فلا يجوز بيعها، وجه الاستحسان: قد يجد بقره سمينه، ولا يجد الشركاء وقت البيع، فالحاجة ماسة إلى هذا، (وإذا قبل الشراء أحب)، ذا إشارة إلى الاشتراك، وعن أبي حنيفة^(٤) يكره الاشتراك بعد الشراء. (ولا تحب إلا على من عليه الفطرة)، وقد مرَّ في الفطرة، وإنما تحب لقوله^(٥): «مَنْ وَجَدَ سَعَةً وَلَمْ يَضَحْ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّائَنَا»^(٦).

(١) ينظر: «المدة» (١: ٤٦٩)، «المتقى» (٣: ٩٦)، وغيرهما.

(٢) زيادة من ص وف.

(٣) من حديث أبي هريرة في «مسند أحمد» (٢: ٣٢١)، و«سنن ابن ماجه» (٢: ١٠٤٤)، و«سنن البيهقي الكبير» (٣: ٧٧)، و«سنن الدارقطني» (٤: ٢٨٥)، و«المستدرک» (٤: ٢٥٨)، قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ينظر: «نصب الراية» (٤: ٢٠٧)، و«الدراية» (٢: ٢١٣)، و«التحقيق» (٢: ١٦٠)، وغيرها.

لنفسه لا لطفه في ظاهر الرواية، بل يضحى عنه أبوه أو وصيه من ماله، وأكل منه الطفل، وما بقي يُبدل بما ينتفع بعينه، وأول وقتها بعد الصلاة إن ذبح في مصر، وبعد طلوع فجر يوم النحر إن ذبح في غيره، وآخره قبيل غروب اليوم الثالث

وعند الشافعي^(١) هي سنة (لنفسه لا لطفه في ظاهر الرواية)، وفي رواية الحسن^(٢) عن أبي حنيفة^(٣) تحب لطفه كما في الفطرة، قلنا: سبب الفطرة رأس يموته^(٤) ويلبي عليه^(٥)، (بل يضحى عنه أبوه أو وصيه من ماله)، هذا عند أبي حنيفة^(٦) وأبي يوسف^(٧)، وقال محمد^(٨) والشافعي^(٩) يضح عنه أبوه من مال نفسه لا من ماله.

(وأكل منه الطفل، وما بقي يُبدل بما ينتفع بعينه): كالثوب، والخف لا بما ينتفع به بالاستهلاك كالحب، ونحوه، وإنما يجوز أن يُبدل بذلك لا بهذا قياساً على الجلد، فإن الجلد يجوز أن ينتفع به بأن يتخذ جراباً، فإنه إذا بُدِّل بما ينتفع بعينه، فللبديل حكم المبدل، فهو كالانتفاع بعينه؛ لكن التبدل بالدرهم تمول، وما ينتفع به بالاستهلاك في حكم الدرهم، فإذا كان الحكم في الجلد هذا قاسوا عليه اللحم إذا كان للصبى ضرورة.

(وأول وقتها بعد الصلاة إن ذبح في مصر): أي بعد صلاة العيد يوم النحر، (وبعد طلوع فجر يوم النحر إن ذبح في غيره، وآخره قبيل غروب اليوم الثالث)، فالمعتبر في هذا المكان الفعل لا مكان من عليه، لكن الأضحية لا تحب على المسافر، كذا في «الهداية»^(١٠)، وعند مالك^(١١)، والشافعي^(١٢) لا تجوز بعد الصلاة قبل نحر الإمام، وتجوز عند الشافعي^(١٣) في أربعة أيام.

(١) ينظر: «النكت» (ص ٢١١)، وغيرها.

(٢) من مان يموت موتاً: إذا حمل مؤنثه، وقام بكفائته. ينظر: «الصحاح» (ص ٥٢١)

(٣) من الولاية، وهما موجودان في الصغير بخلاف الأضحية، فإنها عبادة وقرية محضة، والاصل فيها أن لا يجب على الغير بسبب الغير؛ ولهذا لا يجب عن عبده، وإن كان تجب عنه صدقة الفطر. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٧٣).

(٤) ينظر: «التبیه» (ص ٥٨)، وغيرها.

(٥) «الهداية» (٤ : ٧٠).

(٦) ينظر: «المدونة» (١ : ٤٨١)، وغيرها.

(٧) ينظر: «النكت» (ص ٢١٤)، وغيرها.

(٨) ينظر: «النكت» (ص ٢١٦)، وغيرها.

واعتبر الآخر للفقير وضده، والولادة والموت، وكره الذبيح ليلاً، فإن تركت، ومضت أيامها تصدقُ الناذرُ، وفقيرُ شراها للأضحية بها حيةً، والغني بقيمتها شراها أو لا، وصحَّ الجذعُ من الضأن، والثنيُ فصاعداً من الثلاثة، وهو ابنُ خمسٍ من الإبل وحولين من البقر وحول من الشاة

(واعتبر الآخر للفقير وضده، والولادة والموت): أي إذا كان غنياً في أوّل الأيام فقيراً في آخرها لا تُجبُ عليه، "وعلى العكس تجب"، وإن وُلِدَ في اليوم الآخر تُجبُ عليه، وإن مات فيه لا تُجبُ عليه.

(وكره الذبيح ليلاً^(١))، فإن تركت): أي التضحية، (ومضت أيامها تصدقُ الناذرُ، وفقيرُ شراها للأضحية بها حيةً، والغني بقيمتها شراها أو لا^(٢))، المراد أنه نذر أن يضحّي بهذه الشاة، فإنه حينئذٍ يتعلّق بالمحلّ، والفقير إنَّما يجبُ عليه بالشراء بنية الأضحية، فأما الغني فإلّا يجبُ يتعلّق بذمته شَرَى الشاة أو لا.

(وصحَّ الجذعُ من الضأن)، الجذعُ شاة لها ستة أشهر، والضأن ما تكون له إلبة، (والثنيُ فصاعداً من الثلاثة): أي من الشاة أعمّ من أن يكون ضاناً أو معزاً، ومن البقر ومن الإبل، (وهو ابنُ خمسٍ من الإبل وحولين من البقر وحول من الشاة)، قيل: الثنايا ابنُ حول، وابنُ ضعف، وابنُ خمسٍ من ذوي ظلف وخف^(٣).

(١) زيادة من أوم، وفي ف: وفي عكسه تجب.

(٢) المراد بها اللبثان المتوسطتان لا غير، إلا أن الذبيح في الليالي مكروه؛ لاحتمال الغلط في المذبح، أو في الشاة في أنّها له أو لغيره في ظلمة الليل. ينظر: «الهداية» (٤: ٧٣).

(٣) بيان المسألة: أي إن تركت حتى مضت أيام التضحية تصدق بالأضحية نفسها حية. من كان في ملكه شاة وقال لله علي أن أضحي بهذه الشاة تصدق بها، أيضاً فقير شري أضحية للتضحية فإنها تجب على الفقير بالشراء بنية التضحية، وتصدق بقيمة الأضحية من كان غنياً اشترى أو لم يشتر؛ لأنها واجبة على الغني، فإذا فات الوقت وجب عليه التصدق إخراجاً له عن العهدة كالجمعة تقضى بعد نواتها ظهراً، والصوم بعد المعز فدية. ينظر: «درر الحكام» (١: ٢٦٨ - ٢٦٩).

(٤) الثنايا جمع الثني، والمراد بابن حول يعني ابن سنة واحدة هو الغنم.

وابنُ ضعف: يعني مضاعف سنة واحدة وهو البقر.

وابنُ خمس: هو الإبل.

والظلف بكسر الظاء المعجمة وسكون اللام مختصُّ بالبقر والغنم.

كالجماء والخصي والثولاء دون العمياء، والعوراء، والعجفاء، والمرجاء التي لا تمشي إلى المنسك، ومقطوع يذها، أو رجلها، وما ذهب أكثر من ثلث أذنيها، أو ذنبها أو عينيها، أو إلبتها، فإن مات أحد سبعة، وقال: ورثته اذبحوها عنه وعنكم صبح: كبقرة عن أضحية ومنتعة وقران، وإن كان أحدهم كافراً، أو مريد اللحم لا، ويأكل منها ويؤكل ويهب من يشاء، وتُدبب التصدق بثلاثها وتركه الذي

(كالجماء والخصي والثولاء دون العمياء، والعوراء، والعجفاء، والمرجاء التي لا تمشي إلى المنسك^(١))، الجماء: التي لا قرن لها، والثولاء: المجنونة^(٢). والعوراء: ذات عين واحدة، وقد قيدت العجفاء: بأنها لا تنقى: أي ما يكون عجزها إلى حد لا يكون في عظامها نقي أي مخ.

(ومقطوع يذها، أو رجلها، وما ذهب أكثر من ثلث أذنيها، أو ذنبها أو عينيها، أو إلبتها)، هذه رواية «الجامع الصغير»^(٣)، وقيل: الثلث، وقيل: الربع، وعندهما إن بقي أكثر من النصف أجزاءه، ثم طريق معرفة ذهاب ثلث العين، أن تشد العين المأوفة، فيقرب إليها العلف إذا كانت جائعة، فينظر أنها من أي مكان رأت العلف، ثم تشد العين الصحيحة، ويقرب إليها العلف، فينظر أنها من أي مكان رأت العلف، فينظر إلى تفاوت ما بين المكانين، فإن كان ثلثاً، فقد ذهب الثلث، وهكذا.

(فإن مات أحد سبعة، وقال: ورثته اذبحوها عنه وعنكم صبح)، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يصح، وهو القياس؛ لأنه تبرع بالاتلاف، فلا يجوز عن الغير كالإعتاق عن الميت، وجه الاستحسان: أن القرية قد تقع عن الميت كالتصدق بخلاف الإعتاق، فإن فيه إلزام الولاء على الميت، (كبقرة عن أضحية ومنتعة وقران^(٤))، وإن كان أحدهم كافراً، أو مريد اللحم لا^(٥)؛ لأن البعض ليس بقرية وهي لا تنجز. (ويأكل منها ويؤكل ويهب من يشاء، وتُدبب التصدق بثلاثها وتركه الذي

والخنف مختص بالإبل، وهو بالفارسي: موزه اشتر، كآله عبارة عما يقوم مقام ظفروه. وفيه لف ونشر مرتب كما لا يخفى. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ٩٣).

(١) المنسك: المذبح. ينظر: «طلبة الطلبة» (ص ٢٩).

(٢) لأن العقل غير مقصود وإنما المقصود اللحم، وإنما يجوز إذا كانت سمينة ولم يكن بها ما يمنع الرعي. وإن كانت بخلاف ذلك لا يجزئه. ينظر: «حاشية اللكنوي على الجامع الصغير» (ص ٤٧٣).

(٣) «الجامع الصغير» (ص ٤٧٣).

(٤) لاتحاد المقصود وهو القرية وإن اختلفت جهاتها. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٧٧).

(٥) كان الأول يشعر إلى جواز طعام الفقراء، والثاني إلى الأغنياء كما لا يخفى. ينظر: «تخيرة العنق» (ص ٥٧٤).

عيال؛ توسعة عليهم، والذبيح بيده إن أحسن، وإلا أمر غيره، وكره إن ذبحها كتابي، ويتصدق بجلدها، أو يعمله آلة كجراب، أو خف، أو فرو، أو يبدله بما يتفنع به باقياً لا بما يتفنع به مستهلكاً كخل ومحوه، فإن بيع اللحم أو الجلد تصدق بشميه. ولو غلط اثنان، وذبح كل شاة صاحبه صبح بلا غرم، وصححت التضحية بشاة الغصب لا الوديعة، وضمنها

عيال؛ توسعة عليهم، والذبيح بيده إن أحسن، وإلا أمر غيره، وكره إن ذبحها كتابي، ويتصدق بجلدها، أو يعمله آلة كجراب، أو خف، أو فرو، أو يبدله بما يتفنع به باقياً لا بما يتفنع به مستهلكاً كخل ومحوه^(١)، فإن بيع اللحم أو الجلد تصدق بشميه. ولو غلط اثنان، وذبح كل شاة صاحبه صبح بلا غرم، وفي القياس أن لا يصح، ويضمن لأنه ذبح شاة غيره بغير أمره، وجه الاستحسان: أنها تعينت للأضحية، ودلالة الإذن حاصلة، فإن العادة جرت بالاستعانة بالغير في أمر الذبيح. (وصححت التضحية بشاة الغصب لا الوديعة، وضمنها)؛ لأن في الغصب يثبت الملك من وقت الغصب، وفي الوديعة يصير غاصباً بالذبح في غير الملك. أقول: بل يصير غاصباً بمقدمات الذبح كالإضجاع وشد الرجل، فيكون غاصباً قبل الذبح^(٢).



(١) أي يتفنع به مع بقاء ما يتفنع به استحساناً كقريال؛ لأن للبدل حكم المبدل، ولا يشتري به ما لا يتفنع به إلا بعد الاستهلاك كخل وشبهه، ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وعباله. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٢١).

(٢) قال صاحب «الدور» (١: ٢٧٢) بعد نقل كلام صدر الشريعة هذا: حقيقة الغصب كما تقرر في موضعه إزالة اليد المحقة بإثبات اليد المبطلة، وغاية ما يوجد في الإضجاع وشد الرجل إثبات اليد المبطلة، ولا يحصل به إزالة اليد المحقة وإنما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب إليه الجمهور. انتهى. وأجاب عنه صاحب «مجمع الأنهر» (٢: ٥٢٣): لكن الظاهر تحقق إزالة اليد المحقة بالإضجاع وشد الرجل للذبح فإنهما ليسا من أحكام الوديعة ولا من شأن المودع، تأمل.

كتاب الكراهية

ما كُرهَ حرامٌ عند محمد ﷺ ولم يلفظ به لعدم النصِّ القاطع، وعندهما إلى الحرام أقرب.

فصل في الأكل والشرب

الأكلُ فرضٌ إن دَفَعَ به هلاكه، وما جُوزَ عليه إن مكَّنَه من صلاته قائماً ومن صومِه، ومباحٌ إلى الشَّبع ليزيدَ قُوَّتُه، وحرامٌ فوقَه إلا لقصدِ قُوَّةِ صومِ الغد، أو لثلا يستحيي ضيفه، وكُرهَ لئِنْ الأثان، وبولُ الإبل

كتاب الكراهية

(ما كُرهَ حرامٌ عند محمد ﷺ ولم يلفظ به لعدم النصِّ^(١) القاطع)^(٢)، فنسبةُ المكروه إلى الحرام كنسبة الواجب إلى الفرض، (وعندهما إلى الحرام أقرب)، المكروه عند أبي حنيفة رحمته وأبي يوسف رحمته ليس بحرام، لكنَّه إلى الحرام أقرب^(٣)، وهذا هو المكروه كراهةً تحريم، وأمَّا المكروه كراهةً تنزيه فإلى الحلِّ أقرب.

فصل في الأكل والشرب

(الأكلُ فرضٌ إن دَفَعَ به هلاكه، وما جُوزَ عليه إن مكَّنَه من صلاته قائماً ومن صومِه، ومباحٌ إلى الشَّبع ليزيدَ قُوَّتُه، وحرامٌ فوقَه إلا لقصدِ قُوَّةِ صومِ الغد، أو لثلا يستحيي ضيفه، وكُرهَ لئِنْ الأثان، وبولُ الإبل)، أمَّا لئِنْ الأثان: فحكمه حُكْمُ لحمه، وأمَّا بولُ الإبل فحرامٌ عند أبي حنيفة رحمته، وعند أبي يوسف رحمته يَجِلُّ به التداوي لحديث العرينيين^(٤)، وعند محمد رحمته يَجِلُّ مطلقاً؛ لأنَّه لو كان حراماً لا يَجِلُّ به التداوي، قال رحمته:

(١) زيادة من ب و ج و م، وفي ج: نص.

(٢) فإذا استعمل الكراهة في كتبه أراد به الحرام. ينظر: «درر الحكام» (١: ٣٠٩).

(٣) لتعارض الأدلة فيه، وتغليب جانب الحرمة فيه فيلزمه تركه وتكلموا في المكروه، والصحيح ما قاله

الشيخان كما في «جواهر الفتاوى». ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٢٣).

(٤) عن أنس رحمته: (إن ناساً من عرينة قدموا على رسول الله ﷺ المدينة فاجتووها، فقال لهم رسول الله

ﷺ: إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ففعلوا فصحوا، ثم مالوا على

الرعاة فقتلوهم وارتدوا عن الإسلام وساقوا ذود رسول الله ﷺ فبلغ ذلك النبي ﷺ فبعث في إثرهم

فأبى بهم ففعلهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرَّة حتى ماتوا) في «صحيح البخاري»

(٦: ٢٤٩٥)، و«صحيح مسلم» (٣: ١٢٩٦)، واللفظ له، وغيرهما.

والأكلُ والشربُ والإدْهانُ والتطْيِبُ من إناء ذهبٍ وفضةٍ، وحَلٌّ من إناءِ رصاصٍ، وزجاجٍ، وبلُورٍ، وعقيقٍ، ومن إناءِ مفضَضٍ، وجلوسُهُ على مفضَضٍ مُتَقَباً موضعِ الفضةِ

«ما وضع شفاؤكم فيما حرم عليكم»^(١)، وأبو يوسف رحمته الله يقول: لا يبقى حينئذٍ حراماً للضرورة، وأبو حنيفة رحمته الله يقول: الأصلُ في البولِ الحرمة، وهو رحمته الله قد عَلِمَ شفاءَ العرنينَ وحياً، وأمّا في غيرهم، فالشفاء فيه غيرُ معلومٍ فلا يحلّ.

(والأكلُ والشربُ والإدْهانُ والتطْيِبُ من إناء ذهبٍ وفضةٍ): أي للرجال والنساء، قال رحمته الله: «إنما يُجرّجِر»^(٢) في بطنِهِ نارَ جهنّم»^(٣).

(وحلٌّ من إناءِ رصاصٍ، وزجاجٍ، وبلُورٍ)^(٤)، وعقيقٍ^(٥)، ومن إناءِ مفضَضٍ^(٦))، وعند الشافعي رحمته الله يُكرهه، (وجلوسُهُ على مفضَضٍ مُتَقَباً موضعِ الفضةِ)، فقلوه: وجلوسُهُ عَطَفَ على الضميرِ في حلّ، وهذا يجوزُ لوجودِ الفصلِ، فعند أبي حنيفة رحمته الله الأكلُ والشربُ من الإناءِ المفضَضِ، والجلوسُ على الكرسي، أو السرير، أو السرج، أو نحوه مفضَضاً إنَّما يحلُّ إذا كان مُتَقَباً موضعَ الفضةِ: أي لا يكون الفضةُ في موضعِ الفم، وفي موضعِ اليدِ عند الأخذ، وفي موضعِ الجلوسِ على الكرسي، وعند أبي يوسف رحمته الله يُكرهه مُطلقاً، ومحمد رحمته الله قد قيل: إنَّه مع أبي حنيفة رحمته الله، وقد قيل: إنَّه مع أبي يوسف رحمته الله.

(١) رواه موقوفاً على ابن مسعود رحمته الله البخاري في معلقات «صحيحه» (٥: ٢١٢٩)، والحاكم (٤: ٤٢٤)، ورفع البيهقي عن أم سلمة في «السنن الكبير» (١٠: ٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣: ٣٢٦)، وصححه ابن حبان. ينظر: «الخلاصة» (٢: ٣٢٠).

(٢) الجرّجزة الصوت: أي يرددها في جوفه مع صوت، وقيل: الجرّجزة الصب. ينظر: «طلبة الطلبة» (ص ٢٠).

(٣) من حديث أم سلمة في «صحيح البخاري» (٥: ٢١٣٣)، و«صحيح مسلم» (٣: ١٦٣٤)، وغيرهما.

(٤) بلور: حجرٌ معروف، وأحسنه ما يجلبُ من جزائر الزنج، وفيه لغتان كسر الباء مع فتح اللام مثل: سئور، وفتح الباء مع ضم اللام وهي مشددة فيهما مثل: سئور. ينظر: «المصباح» (ص ٦٠).

(٥) العقيق: حجر يعمل منه الفصوص. ينظر: «المصباح» (ص ٤٢٢).

(٦) أي مزوق ومرصع بالفضة. ينظر: «الدر المختار» (٦: ٣٤٣).

وقبل قول كافر قال: شريت اللحم من مسلم أو كتابي فحل، أو مجوسي فحرم، وقول فرد كافر، أو أنثى، أو فاسق، أو عبد، أو ضدها في المعاملات كشراء ذكراً، والتوكيل وقول العبد، والصبي في الهدية، والإذن، وشرط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة الماء، فيتيمم إن أخبر بها مسلم عدل ولو عبداً، ويتحرى في الفاسق والمستور، ثم يعمل بغالب رأيه، ولو أراق فتيماً في غلبة صدقه، وتوضاً فتيماً في كذبه فأحوط. ومقتدي دعي إلى وليمة فوجد ثمة لعباً أو غناء لا يقدر على منعه يخرج البتة، وغيره إن قعد وأكل جاز، ولا يحضر إن علم من قبل، وقال أبو حنيفة: ابتليت بهذا مرة فصبرت، وإذا قبل أن يقتدى به، ودل قوله على حرمة كل الملامى؛ لأن الابتلاء بالمحرم يكون

(وقبل قول كافر قال: شريت اللحم من مسلم أو كتابي فحل، أو مجوسي فحرم)، فإن قول الكافر مقبول في المعاملات؛ للحاجة إليه إذ المعاملات كثيرة الوقوع. (وقول فرد كافر، أو أنثى، أو فاسق، أو عبد، أو ضدها^(١)) في المعاملات كشراء ذكراً، والتوكيل)، كما إذا أخبرني وكيل فلان في بيع هذا يجوز الشراء منه، (وقول العبد، والصبي في الهدية، والإذن)، كما إذا جاء بهدية، وقال: أهدى فلان إليك هذه الهدية، يحل قبوله منه، أو قال: أنا مأذون في التجارة يقبل قوله. (وشرط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة الماء، فيتيمم إن أخبر بها مسلم عدل ولو عبداً، ويتحرى في الفاسق والمستور، ثم يعمل بغالب رأيه^(٢)، ولو أراق فتيماً في غلبة صدقه، وتوضاً فتيماً في كذبه فأحوط. ومقتدي دعي إلى وليمة فوجد ثمة لعباً أو غناء لا يقدر على منعه يخرج البتة، وغيره إن قعد وأكل جاز، ولا يحضر إن علم من قبل^(٣)، وقال أبو حنيفة: ابتليت بهذا مرة فصبرت، وإذا قبل أن يقتدى به، ودل قوله على حرمة كل الملامى؛ لأن الابتلاء بالمحرم يكون).

(١) أي ضد هذه الجماعة من مسلم أو ذكر أو عدل أو حر. ينظر: «شرح ابن ملك» (٢٨٦/ب).

(٢) فإن غلب على ظنه صدقه تيمم ولم يتوضأ به أو كذبه توضأ به، أما في السعة والاحتياط. فالأفضل أن

يتيمم بعد الوضوء. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٢٢٠).

(٣) سواء كان ممن يقتدى به أو لا؛ لأن حق الدعوة إنما يلزمه بعد الحضور لا قبله. ينظر: «الدر المختار» (٥: ٢٢٢).

فصل في اللبس

لا يلبس رجل حريراً إلا قدر أربعة أصابع، ويتوسدّه ويفترشه

اعلم أنّه لا يخلو أنّه إن علّم قبل الحضور أنّ هناك لهواً لا يجوز الحضور، وإن لم يعلم قبل الحضور لكن هُجِم بعده، فإن كان قادراً على المنع يمنع، وإن لم يكن قادراً. فإن كان الرجل مقتدياً يخرج؛ لئلا يقتدي الناس به، وإن لم يكن مقتدياً، فإن قعد وأكل جاز؛ لأنّ إجابة الدعوة سنة فلا تترك بسبب بدعة كصلاة الجنازة تحضرها النياحة، قال أبو حنيفة رحمته الله: ابتليتُ بها مرة فصبرت، قالوا: قوله: ابتليتُ، يدلُّ على الحرمة، ويمكن أن يقال: الصبرُ على الحرام لإقامة السنة لا يجوز، والصبرُ الذي قال أبو حنيفة رحمته الله أن يكون جالساً معرضاً عن ذلك اللّهُو منكرأ له، غير مشغول ولا متلذّذاً به.

فصل في اللبس

(لا يلبس رجل حريراً إلا قدر أربعة أصابع): أي في العرض، أراد مقدار العلم، وروي أنّه رحمته الله: «لبس جُبّة مكفوفة بالحرير»^(١)، وعند أبي حنيفة رحمته الله: لا فرق بين حالة الحرب وغيره، وعندهما: يحلُّ في الحرب ضرورة، قلنا: الضرورة تندفع بما لحمته^(٢) إبريسم، وسداه^(٣) غيره، (ويتوسدّه ويفترشه)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لما روي أنّه رحمته الله: «جلس على مرفقة من حرير»^(٤)، وقالوا: يكره.

(١) من حديث أسماء في «السنن الصغرى للبيهقي» (١: ٢٣٠)، و«شرح معاني الآثار» (٤: ٢٤٥)، و«معاصر المختصر» (٢: ٢٨٧)، وفي مسلم (٣: ١٦٤١): عن أسماء قالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجت إلي جبة طيالة كسروانية لها لينة ديباج وفرجيها مكفوفين بالديباج، فقالت: هذه كانت عند عائشة حتى قبضت، فلما قبضت قبضتها، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فنحن نعملها للمرضى يستشفون بها.

(٢) لَحْمَةُ الثوب: بالفتح ما ينسج عرضاً والضم لغة، وقال الكسائي: بالفتح لا غير واقتصر عليه ثعلب. ينظر: «المصباح» (ص ٥٥١).

(٣) السدى وزان الحصى من الثوب خلاف اللحمة وهو ما يمدُّ طولاً في النسج. ينظر: «المصباح» (ص ٢٧١).

(٤) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ٢٢٧): غريب جداً، وروي أنّه كان على بساط ابن عباس رضي الله عنه مرفقة حرير.

ويلبس ما سداه إبريسم ولحمته غيره، وعكسه في الحرب فقط، ولا يتحلّى بذهب أو فضة إلا بخاتم، ومنطقة، وحلية سيف منها، ويسمار ذهب لثقب فصر، وحلّ للمرأة كلها. ولا يتختم بالحجر والحديد والصفر، وتركه لغير الحاكم أحب، ولا يشد سئه بذهب بل بفضة، وكرة إلباس الصبي ذهباً أو حريراً، لا خرقة لوضوء أو غطاء، ولا الرتم

(ويلبس ما سداه إبريسم ولحمته غيره^(١))، وعكسه في الحرب فقط). إنما اعتبروا في المخلوط اللحمية حتى لو كانت من الإبريسم لا يحلّ، وإن كانت من غيره يحلّ اعتباراً للعلّة القريبة.

(ولا يتحلّى بذهب أو فضة إلا بخاتم، ومنطقة^(٢))، وحلية سيف منها، ويسمار ذهب لثقب فصر^(٣))، وحلّ للمرأة كلها.

ولا يتختم بالحجر والحديد والصفر، لكن يجوز إن كان الحلقة من الفضة، والفصر من الحجر، (وتركه لغير الحاكم أحب): أي ترك التّختم لغير السلطان والقاضي أحب لكونه زينة، والسلطان والقاضي يحتاج إلى الختم.

(ولا يشد سئه بذهب بل بفضة)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، (وكرة إلباس الصبي ذهباً أو حريراً)، كما أن شرب الخمر حرام، فكذا إشربها حرام.

(لا خرقة لوضوء أو غطاء)^(٤))، عند البعض يكره ذلك؛ لأنه نوع نجس لكن الصحيح أنها إذا كانت للحاجة لا يكره، وإن كانت للتكبر يكره، (ولا الرتم): هو الخيط الذي يعقد على الإصبع لتذكر الشيء، فعقده لا يكره؛ لأنه ليس بعث؛ لأن فيه

(١) أي غير الإبريسم سواء كان مغلولاً أو غالباً أو مساوياً للحرير كالقطن والكتان والصوف يعني في الحرب وغيره؛ لأن الثوب يصير بالنسج، والنسج باللحمة فهي معتبرة؛ لكونها علة قريبة. فيصاف الحكم من الحل والحرمة إليها دون السدى، فيكون العبرة لما يظهر دون ما يخفى. وقيل: لا يلبس إلا إذا غلب اللحم على الحرير والصحيح الأول وهذا بالإجماع. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٣٥).

(٢) الطّاق والمُتَطَّق كل ما تشد به وسطك، والمنطقة اسم خاص، وموضع المنطقة الزناير فوق ثيابهم ينظر: «المغرب» (ص ٤٦٨).

(٣) لأنه تابع كالعلم، ولا يعد لباساً له. ينظر: «الدر المنثور» (٢: ٥٣٦).

(٤) لأن المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان مناديل الوضوء والخراف للمخاط وصح العرق. وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، ولو حملها بلا حاجة يكره. ينظر: «الدر» (١: ٢١٣).

فصل في النظر واللمس والوطء

وينظر الرجل من الرجل سوى ما بين سرّيه إلى تحت ركبتيه، ومن عريمه وأمنه الحلال إلى فرجهما، ومن عريمه إلى الرأس والوجه والصدر والساق والعضد إن أمن شهوته وإلا فلا، ولا إلى الظهر والبطن والفخذ كأمة غيره، وما حلّ نظراً منهما، حلّ مساً، وله مس ذلك إن أراد شراءها وإن خاف شهوته، وأمة بلغت لا تعرض في إزار واحد، ومن الأجنبية إلى وجهها وكفيها فقط، وكذا السيدة

غرضاً صحيحاً وهو التذكّر، إنّما ذكر هذا؛ لأن من عادة بعض الناس شدّ الخيوط على بعض الأعضاء، وكذا السلاسل وغيرها، وذلك مكروه؛ لأنّه محض عبث، فقال: إنّ الرّم ليس من هذا القبيل.

فصل في النظر واللمس والوطء

(وينظر الرجل من الرجل سوى ما بين سرّيه إلى تحت ركبتيه)، السرة ليست بعورة عندنا، والركبة عورة، وعند الشافعي^(١) على العكس. ومن عريمه وأمنه الحلال إلى فرجهما، ومن عريمه إلى الرأس والوجه والصدر والساق والعضد إن أمن شهوته وإلا فلا، ولا إلى الظهر والبطن والفخذ كأمة غيره^(٢) فإنّ حكم أمة الغير حكم المحرم لضرورة رؤيتها في ثياب المهنة. وما حلّ نظراً منهما، حلّ مساً، وله مس ذلك إن أراد شراءها وإن خاف شهوته، وأمة بلغت لا تعرض في إزار واحد، ومن الأجنبية إلى وجهها وكفيها فقط، هذا في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة^(٣): أنّه يحلّ النظر إلى قدمها، وقد مرّ في (كتاب الصلاة)^(٤): أنّ القدم ليست بعورة، قلنا: في الصلاة ضرورة، وليس في نظر الأجنبي إلى القدم ضرورة بخلاف الوجه والكف، (وكذا السيدة)، فإنّها في النظر إلى قدميها كالأجنبية.

(١) في «الفرق البهية» (١: ٣٤٧): والسرة والركبة ليستا بعورة يجب ستر بعضهما ليحصل سترهما. وفي

«تحفة المحتاج» (٨: ١٩٨): ويحلّ نظر رجل إلى رجل إلا ما بين سرة وركبة ونفسهما.

(٢) العبارة في ق: ومن محرمه إلى رأسها ووجهها وصدرها وساقها وعضدها إن أمن شهوته وإلا فلا، لا إلى ظهرها وبطنها وفخذها كأمة غيره.

(٣) (١: ١١٤).

فإن خاف لا ينظر إلى وجهها إلا لحاجة كقاضٍ يحكم، وشاهدٍ يشهد عليها، ومن يريد نكاح امرأة أو شراء أمة، ورجلٌ يداويها، فينظر إلى موضع مرضها بقدر الضرورة. وتنظر المرأة من المرأة كالرجل من الرجل، وكذا من الرجل إن أمنت شهوتها، والخصي والمجبوب والمختن في النظر إلى الأجنبية كالفحل. ويعزل عن أمته بلا إذنهما، وعن عرسه به.

(فإن خاف): أي الشهوة، (لا ينظر إلى وجهها إلا لحاجة كقاضٍ يحكم، وشاهدٍ يشهد عليها، ومن يريد نكاح امرأة أو شراء أمة، ورجلٌ يداويها). فإن هؤلاء يحمل لهم النظر مع خوف الشهوة للحاجة، (فينظر إلى موضع مرضها بقدر الضرورة).

وتنظر المرأة من المرأة كالرجل من الرجل، وكذا من الرجل إن أمنت شهوتها، والخصي والمجبوب والمختن في النظر إلى الأجنبية كالفحل. ويعزل عن أمته بلا إذنهما، وعن عرسه به، العزل: أن يطاق إذا قُرب إلى الإنزال أخرج ذكره^(١)، ولا يُنزل في الفرج^(٢).

(١) زيادة من أ.

(٢) حكم إسقاط الحمل: قال في «النهر»: يباح إسقاط الحمل ما لم يتخلق منه شيء. ولن يكون ذلك إلا بعد مئة وعشرين يوماً، وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخليق نفخ الروح وإلا فهو غلط: لأن التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة. وإطلاقهم يفيد عدم توقف جواز إسقاطها قبل المدة المذكورة على إذن الزوج. وفي (كراهة) «الحائية»: ولا أقول بالحلل إذ الحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه: لأنه أصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزاء فلا أقل من أن يلحقها إثم هنا إذا سقط بغير عذرها. قال ابن وهبان: ومن الأعذار أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لأبي الصبي ما يستأجر به القطر وبخاف هلاكه. ونقل عن «الذخيرة»: لو أرادت الإلقاء قبل مضي زمن ينفخ فيه الروح هل يباح لها ذلك أم لا؟ اختلفوا فيه: وكان الفقيه علي بن موسى يقول: إنه يكره، فإن الماء بعدما وقع في الرحم مائه الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في «الظهيرية»، قال ابن وهبان: فأباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر، أو أنها لا تأثم إثم القتل. وبما في «الذخيرة» تبين أنهم ما أرادوا بالتحقيق إلا نفخ الروح، وأن قاضي خان مسبوق بما مر من التفقه. والله تعالى الموفق انتهى كلام «النهر».

أخذ في «النهر» من هذا وما قدمه الشارح عن «الحائية» والكمال أنه يجوز لها سد فم رحمها كما فعله النساء مخالفاً لما بحثه في «البحر» من أنه ينبغي أن يكون حراماً بغير إذن الزوج قياساً على عزله بغير إذنهما. قلت: لكن في البرازية أن له منع امرأته عن العزل.

قال ابن عابدين في «رد المحتار» (٣: ١٧٦): نعم النظر إلى فساد الزمان يفيد الجول من الجانبين فما في «البحر» مبني على ما هو أصل المذهب، وما في «النهر» على ما قاله المشايخ والله الموفق.

الفصل في الاستبراء وغيرها

وَمَنْ مَلَكَ أُمَةً بِشَرَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ وَلَوْ بَكَراً وَمَشْرُوءَةً مِنْ امْرَأَةٍ أَوْ عَبْدٍ أَوْ عَمْرَمَهَا، أَوْ مِنْ مَالٍ صَبِيٍّ، حَرَّمَ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا وَدَوَاعِيهِ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ بِمَحِيضَةٍ فَيَمْنُ تَحِيضُ، وَيَشْهَرُ فِي ذَوَاتِ شَهْرٍ، وَيُوضَعُ الْحَمْلُ فِي الْحَامِلِ

الفصل في الاستبراء وغيرها

(وَمَنْ مَلَكَ أُمَةً بِشَرَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ): كَالْوَصِيَّةِ وَالْإِرْثِ وَنَحْوَهُمَا، (وَلَوْ بَكَراً وَمَشْرُوءَةً مِنْ امْرَأَةٍ، أَوْ عَبْدٍ أَوْ عَمْرَمَهَا): أَيِ مُحَرَّمِ الْأُمَّةِ، لَكِنْ غَيْرُ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ لَهَا، حَتَّى لَا تَعْتَقَ الْأُمَةُ عَلَيْهِ، (أَوْ مِنْ مَالٍ صَبِيٍّ): أَيِ إِنْ^(١) كَانَتِ الْأُمَةُ مِنْ مَالٍ صَبِيٍّ، (حَرَّمَ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا وَدَوَاعِيهِ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ بِمَحِيضَةٍ فَيَمْنُ تَحِيضُ، وَيَشْهَرُ فِي ذَوَاتِ شَهْرٍ، وَيُوضَعُ الْحَمْلُ فِي الْحَامِلِ)، فَإِنَّ الْحِكْمَةَ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ تَعَرُّفُ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ صَيَانَةً لِلْمَاءِ الْمُحْتَرَمِ عَنِ الْإِخْتِلَاطِ، وَذَلِكَ عِنْدَ^(٢) أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَقِيقَةُ الشُّغْلِ»^(٣) «بِمَاءٍ مُحَرَّمٍ»، أَوْ تَوْهُمِ الشُّغْلِ بِمَاءٍ مُحْتَرَمٍ، لَكِنَّهُ أَمْرٌ خَفِيٌّ، فَادِيرُ الْحُكْمِ عَلَى أَمْرٍ ظَاهِرٍ، وَهُوَ اسْتِحْدَاثُ الْمَلِكِ، وَإِنْ كَانَ عَدَمُ وَطْءِ الْمَوْلَى مَعْلُوماً كَمَا فِي الْأُمُورِ الَّتِي عَدَّهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ: وَلَوْ بَكَراً... إِلَى آخِرِهِ.

فَإِنَّ الْحِكْمَةَ تَرَاعَى فِي الْجَنْسِ لَا فِي كُلِّ فَرْدٍ، وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْحِكْمَةَ لَا تَرَاعَى فِي كُلِّ فَرْدٍ، لَكِنْ تَرَاعَى فِي الْأَنْوَاعِ الْمَضْبُوطَةِ، فَإِنْ كَانَتِ الْأُمَةُ بَكَراً أَوْ مَشْرُوءَةً مِمَّنْ لَا يَثْبُتُ نَسَبٌ وَلَدَهَا مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ ثَابِتَ النَّسَبِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الشُّغْلِ بِالْمَاءِ الْمُحْتَرَمِ مُتَيَقِّنٌ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالنَّصْرِ لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ: «أَلَا لَا تَوَطَّؤُوا الْحَبَالَى حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ، وَلَا الْحَيَالَى حَتَّى يَسْتَبْرَأْنَ بِمَحِيضَةٍ»^(٤)، فَإِنَّ السَّبَايَا لَا تَخْلُو

(١) زيادة من ب وف.

(٢) زيادة من ق.

(٣) زيادة من ف.

(٤) من حديث عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَصَابَا سَبَايَا يَوْمَ أَوْطَاسٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا بَطَأَ رَجُلٌ حَامِلاً حَتَّى تَضَعُ حَمْلَهَا، وَلَا غَيْرَ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً» فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٤: ١١٢)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَ«سُنَنِ الدَّارِمِيِّ» (٢: ٢٢٤)، وَ«الْمُسْتَدْرَكُ» (٢: ٢١٢)، وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ.

ولم تكف حيضة ملكها فيها، ولا التي قبل القبض، ولا ولادة كذلك، وتجب في شراء أمة إلا شقصاً هو له، لا عند عود الأبهة، ورد المصوبة، والمستأجرة، وفك المرهونة، ورخص حيلة إسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمته خلافاً لمحمد رحمته، وأخذ بالأول إن علم عدم وطء بائعها في ذلك الطهر، وبالثاني إن قربها: وهي إن لم تكن تحته حرّة أن ينكحها، ثم يشتريها

من أن يكون فيها بكرة، ومسيسة من امرأة ونحو ذلك، ومع هذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم حكماً عاماً فلا يختص بالحكمة، كما أنه تعالى بين الحكمة في حرمة الخمر بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ﴾^(١) الآية، فلا يمكن أن يقول أحد إنني أشربها بحيث لا يقع العداوة، ولا يصدني عن الصلاة، فإذا كانت المصلحة غالبية في تحريمه، فالشرع يحرم على العموم؛ لما أن في التخصيص ما لا يخفى من الخبط، ونجاسر الناس بحيث ترتفع الحكمة، فإذا ثبت الحكم في السبي على العموم ثبت في سائر أسباب الملك كذلك قياساً، فإن العلة معلومة، ثم تأيد ذلك بالإجماع.

(ولم تكف حيضة ملكها فيها، ولا التي قبل القبض): "أي ولا الحيضة التي وجدت بعد سبب من أسباب الملك قبل القبض"، (ولا ولادة كذلك، وتجب في شراء أمة إلا شقصاً هو له)^(٢)؛ لأن الملك ثم له، والحكم يضاف إلى العلة القريبة، (لا عند عود الأبهة، ورد المصوبة، والمستأجرة، وفك المرهونة)؛ لأنه لم يوجد استحداث الملك.

(ورخص حيلة إسقاط الاستبراء عند أبي يوسف رحمته خلافاً لمحمد رحمته، وأخذ بالأول إن علم عدم وطء بائعها في ذلك الطهر، وبالثاني إن قربها: وهي إن لم تكن تحته حرّة أن ينكحها، ثم يشتريها)، إذ بالنكاح لا يجب الاستبراء، ثم إذا اشترى زوجته لا يجب أيضاً.

(١) من سورة المائدة، الآية (٩١) ونماها: ﴿يَتَنَكَّمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْعَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾.

(٢) زيادة من ب.

(٣) أي الشقص للمشتري، يعني يجب الاستبراء في الجارية للمشتري فيها شقص فاشترى الباقي؛ لأن حدوث ملك آخر يثبت ملك الرقبة، يعني يكون بعد ملك جميع رقبته، وملك بعض الرقبة بمنزلة بعض العلة وثبوت الحكم يكون عند كمال العلة. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٢٨٨/ب).

وإن كانت أن يُنكحها البائع قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه من يوثق به ثم يشتري ويقبض، فيطلق الزوج، ومن فعل بشهوة إحدى دواعي الوطء بأمته، لا تجتمعان نكاحاً، حرّم عليه وطؤهما بدواعيه حتى يحرم أحديهما، وكثرة تقبيل الرجل وعناقته في إزار واحد، وجاز مع قميص ومصافحته.

(وإن كانت أن يُنكحها البائع قبل الشراء أو المشتري قبل قبضه من يوثق به ثم يشتري ويقبض، فيطلق الزوج): أي إن كانت تحت حرة، فالخيلة أن يُنكحها البائع قبل شراء المشتري رجلاً عليه اعتماد أن يطلقها، ثم يشتري المشتري، ثم يطلق الزوج، فإنه لا يجب الاستبراء؛ لأنه اشترى منكوحة الغير، ولا يحل وطؤها، فلا استبراء، فإذا طلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري، وحينئذ لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء، أو يُنكحها المشتري قبل القبض ذلك الرجل، ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج، فإن الاستبراء يجب بعد القبض، وحينئذ لا يحل الوطء، وإذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك.

(ومن فعل بشهوة إحدى دواعي الوطء بأمته، لا تجتمعان نكاحاً، حرّم عليه وطؤهما بدواعيه حتى يحرم أحديهما)، دواعي الوطء هي القبلة، والمس بشهوة، والنظر إلى فرجها بشهوة، فإن لدواعي الوطء حكم الوطء^(١)، وتحريم أحدهما يكون بإزالة الملك كلاً أو بعضاً أو بإنكاحها.

(وكثرة تقبيل الرجل^(٢) وعناقته في إزار واحد، وجاز مع قميص ومصافحته)، عطف على الضمير في جاز، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: لا بأس بهما في إزار واحد، وأما مع القميص فلا بأس بالإجماع، والخلاف فيما يكون للمحبة، وأما بالشهوة فلا شك في الحرمة إجماعاً.

(١) لأن النص مطلق فيتناولها، أو لأن الداعي إلى الوطء بمنزلة في التحريم ينظر: «فتح باب العناية» (٣).

(٢).

(٢) في فمه أو شيء منه. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٢٠).

[فصل في البيع]

وكثرة بيع العذرة خالصة، وصع في الصحيح غلظة كبيع السرقة، والانتفاع بمخلوطتها لا بمخالصتها، وجاز أخذ دين على كافر من ثمن خمر باعة بخلاف المسلم، وتحلية المصحف، ودخول الدمي المسجد، وعبادته، وخصاء البهائم، وإنزاع الحمير على الخيل، والحقنة، ورزق القاضي

[فصل في البيع]

(وكثرة بيع العذرة^(١) خالصة^(٢))، وصع في الصحيح غلظة كبيع السرقة، والانتفاع بمخلوطتها لا بمخالصتها، فإن بيع السرقة جائز عندنا، وعند الشافعي^(٣) لا يجوز.

(وجاز أخذ دين على كافر من ثمن خمر باعة بخلاف المسلم): أي بخلاف دين على المسلم، فإنه لا يؤخذ من ثمن خمر باعة المسلم؛ لأن بيعه باطل، فالثمن الذي أخذه حرام.

(وتحلية المصحف)، بالرفع عطف على أخذ دين، (ودخول الدمي المسجد)، هذا عندنا، وعند مالك^(٤) والشافعي^(٥) لا يكره؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾^(٦)، قلنا: لا يراد نهي الكفار عن هذا؛ لأن قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾، لا يوجب الحرمة بعد عامهم هذا، بل المراد بشارة المسلمين بأن الكفار لا يتمكنون من الدخول بعد عامهم هذا.

(١) العذرة: الفائض رجيع الإنسان. ينظر: «الدر المنثور» (٢: ٥٤٦).

(٢) لأن المادة لم تجر بالانتفاع بها وإنما ينتفع بها برماد أو تراب غالب عليها بالإلقاء في الأرض فحينئذ

يجوز بيعها. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٤٦).

(٣) ينظر: «النكت» (ص ٣٨٠)، وغيرها.

(٤) ينظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٢: ٤٦٩)، و«بلغة السالك» (١: ١٧٨)، وغيرها.

(٥) عند الشافعي لا يكره دخول الكافر المسجد خاص بالمسجد الحرام فقط. ينظر: «الأم» (١: ٧١).

(٦) «أحكام القرآن» للشافعي (١: ٨٤)، و«أسنى المطالب» (١: ١٨٥)، وغيرها.

(٦) من سورة التوبة، الآية (٢٨).

وعبادته، وخصاء البهائم، وإنزاء الحمير على الخيل، والحقنة، ورزق القاضي، وسفر الأمة وأم الولد بلا محرم، وشراء ما لا بُدُّ للطفل منه، وبيعُه لأخٍ وعمٍّ وأمٍّ، وملتقطٌ هو في حجرهم، وإجارته لأُمِّه فقط، وبيعُ العصيرِ ممن يتخذُ خمرًا، وحملُ خمرٍ ذميٍّ بأجر، وإجارة بيتٍ بالسَّوادِ ليتخذَ بيتَ نارٍ أو كنيسةً أو بيعة، أو يباعَ فيه الخمر، وفي سوادنا لا يُمَكَّنون منها في الأصح، وبيعُ بناءِ بيوتِ مكة، وتقييدُ العبد، وقبولُ هديتهِ تاجرًا، وإجابةُ دعوته، واستعارةُ دابَّته

(وعبادته، وخصاء البهائم، وإنزاء الحمير على الخيل، والحقنة، ورزق القاضي): أي من بيتِ المال، فإنَّ القضاء وإن كان عبادةً ولا أجرٌ على العبادة، فهذا يجوز؛ لأنَّ في المنع الامتناع عن القضاء، (وسفرُ الأمة وأمِّ الولدِ بلا محرم)، فإنَّ من أعضاءهما في الأركابِ كمنسٍ أعضاء المحارم.

(وشراء ما لا بُدُّ للطفل منه، وبيعُه لأخٍ وعمٍّ وأمٍّ، وملتقطٌ هو في حجرهم، وإجارته لأُمِّه فقط)، فإنَّ الأمَّ تملكُ إتلافَ منافعِهِ بالاستخدام، ولا كذلك غيرها. (وبيعُ العصيرِ ممن يتخذُ خمرًا)، فإنَّ المعصية لا تقومُ بعينِ العصير، بخلافِ بيعِ السِّلَاحِ ممن يعلمُ أنَّه من أهلِ الفتنة، فإنَّ المعصية تقومُ بعينه.

(وحملُ خمرٍ ذميٍّ بأجر)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: لا يجوز، ولا يحلُّ له الأجر، (وإجارة بيتٍ بالسَّوادِ ليتخذَ بيتَ نارٍ أو كنيسةً أو بيعة، أو يباعَ فيه الخمر)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله لتحلُّلِ فعلِ الفاعلِ المختار، وقالوا: لا يجوز، وأنما قيَّدَ بالسَّوادِ؛ لأنَّه لا يجوزُ في الأمصارِ اتفاقًا، (وفي سوادنا لا يُمَكَّنون منها في الأصح)، فإنَّ ما قال أبو حنيفة رحمته الله يختصُّ بسوادِ الكوفة؛ فإنَّ أكثرَ أهلها ذميٌّ، فأما في سوادنا، فأعلامُ الإسلامِ فيه ظاهرة.

(وبيعُ بناءِ بيوتِ مكة، وتقييدُ العبد، وقبولُ هديتهِ تاجرًا، وإجابةُ دعوته، واستعارةُ دابَّته)، وفي القياسِ لا يجوز، وجهُ الاستحسان: أنَّه رحمته الله قبلَ هديته^(١)

(١) حديث هدية بريرة رضي الله عنها سبق تخريجه، وأما حديث هدية سلمان رحمته الله، فهو مذكور ضمن قصة إسلامه الطويلة المشهور، ومنها: «فوضعت بين يديه: أي رسول الله رحمته الله. فقال: ما هذا قلت: هدية. فقال بيده: باسم الله خذوا فأكلوا وأكلوا معه، وقمت إلى خلفه فوضع رداءه، فإذا خاتم النبوة كأنه بيضاء قلت أشهد أنك رسول الله» في «صحيح ابن حبان» (١٦: ٦٥)، و«المستدرک» (٣: ٦٩٦)، و«سنن الدارمي» (١: ٤٦)، و«سنن البيهقي الكبير» (٧: ٣٩)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٧: ٤٤١)، و«مسند البزار» (٧: ٤٦٥)، و«مسند أحمد» (٥: ٤٤٢)، وغيرها.

وكُرِهَ كَسْوَةُ ثَوْبًا، وإهداؤه التَّقْدِينَ، واستخدامُ الخَصِي، وإقراضُ بَقَالٍ شيئاً يأخذ منه ما شاء، واللَّعِبُ بالشُّطرنجِ والتَّرْدِ وكلُّهُ لهُ، وجعلُ الثَّل في عُنُقِ عبده، وبيعُ أرضٍ مَكَّةَ وإجارتها، وقولُهُ في دعائه: بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَبِحَقِّ رَسَلِكَ وَأَنْبِيَائِكَ

سَلْمَانَ^(١) وَبِريرة^(٢) ﷺ.

(وكُرِهَ كَسْوَةُ ثَوْبًا، وإهداؤه التَّقْدِينَ): أي كُرِهَ أَنْ يَكْسُوَ الْعَبْدُ غَيْرَهُ ثَوْبًا، وَأَنْ يَهْدِيَهُ التَّقْدِينَ، (وإستخدامُ الخَصِي)، فَإِنَّهُ حَثٌّ عَلَى خِصَاءِ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ، (وَإقراضُ بَقَالٍ شيئاً يأخذ منه ما شاء)، فَإِنَّهُ قَرْضٌ جَرَّ نَفْعًا^(٣).

(وَاللَّعِبُ بِالشُّطْرَنْجِ وَالتَّرْدِ وَكُلُّهُ لهُ)، هَذَا عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(٤) ﷺ: يَبَاحُ لَعِبُ الشُّطْرَنْجِ؛ إِذْ فِيهِ تَشْجِيزُ الْخَاطِرِ لَكِنْ بِشَرَطٍ أَنْ لَا تَفُوتَهُ الصَّلَاةُ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ مِيسِرٌ، قُلْنَا: هُوَ مِظَنَّةُ فَوْتِ الصَّلَاةِ، وَتَضْيِيعُ الْعَمْرِ، وَاسْتِيلَاءُ الْفِكْرِ الْبَاطِلِ، حَتَّى لَا يَحْسُ بِالْجُوعِ وَالْعَطَشِ فَكَيْفَ بغيرهما.

(وَجَعَلَ الثَّلَّ فِي عُنُقِ عَبْدِهِ، وَبِيعَ أَرْضَ مَكَّةَ وَإِجَارَتَهَا)، هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ؛ لِأَنَّ مَكَّةَ حَرَامٌ، وَعِنْدَهُمَا: يَجُوزُ لِأَنَّ أَرْضَهَا مَمْلُوكَةٌ.

(وَقَوْلُهُ فِي دَعَائِهِ: بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَبِحَقِّ رَسَلِكَ وَأَنْبِيَائِكَ)؛ لِأَنَّهُ يَوْمُهُ تَعْلُقُ عِزُّهُ بِالْعَرْشِ، وَلَا حَقَّ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ﷺ: يَجُوزُ

(١) وَهُوَ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ، كَانَ بِلَادَ فَارَسٍ مَجُوسِيًّا، ثُمَّ صَحِبَ الرِّهَابَانَ مِنَ النَّصَارَى، فَانْتَقَلَ مِنْ رَاهِبٍ إِلَى رَاهِبٍ، حَتَّى وَصَلَ إِلَى بِلَادِ الشَّامِ، وَسَمِعَ هُنَاكَ خَيْرَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَوَصَلَ إِلَيْهِ وَأَسْلَمَ، وَشَهِدَ مَعَهُ غَزْوَةَ الْخَنْدَقِ، وَمَا بَعْدَهَا، تَوَفَّى سَنَةَ (خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ) فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ، وَعَمْرُهُ كَانَ (مِثْنِينَ وَخَمْسِينَ)، وَقِيلَ: (ثَلَاثِينَ وَخَمْسِينَ). يُنْظَرُ: «الْإِصَابَةُ» (٣: ١٤١). «التَّقْرِيبُ» (ص ١٨٦).

(٢) وَهِيَ بَرِيرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ مَوْلَاةُ عَائِشَةَ ﷺ، كَانَتْ مَوْلَاةً لِبَعْضِ بَنِي هَلَالٍ، فَكَاتَبُوهَا ثُمَّ يَبْعُوهَا مِنْ عَائِشَةَ، فَاشْتَرَتْهَا وَأَعْتَقَتْهَا، وَكَانَ اسْمُ زَوْجِهَا مَفِئَةً، فَخَبَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخِيَارِ الْعِتْقِ فَاخْتَارَتْ فِرَاقَهُ، عَاشَتْ إِلَى خِلَافَةِ يُزَيْدٍ. يُنْظَرُ: «تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللِّقَاتِ» (٢: ٣٣٢). «التَّقْرِيبُ» (٦٦٢).

(٣) وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَوْدِعَهُ دِرَاهِمَ يَأْخُذُ مِنْهُ مَا شَاءَ جِزَاءً فَجِزَاءً، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقَرْضٍ حَتَّى لَوْ هَلَكَ لَا شَيْءَ عَلَى الْآخِذِ. يُنْظَرُ: «دُرَرُ الْحُكَامِ» (١: ٣٢١).

(٤) عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ﷺ يَكْرَهُ لَعِبَ الشُّطْرَنْجِ فَإِذَا اقْتَرَنَ بِهِ قِمَارٌ أَوْ فَحْشٌ أَوْ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، وَتَكَرَّرَ فَحْرَامٌ. يُنْظَرُ: «رَوْضُ الطَّالِبِ» (٤: ٣٤٣)، وَ«نَحْفَةُ الْمُحْتَاجِ» (١٠: ٢١٦).

وتعشير المصحف ونقطة إلا للمعجم، فإنه حسن لهم، واحتكار قوت البشر والبهايم في بلد يضر بأهله، لا

الأول للدعاء المأثور^(١).

(وتعشير^(٢) المصحف ونقطة إلا للمعجم، فإنه حسن لهم^(٣)، واحتكار قوت البشر والبهايم في بلد يضر بأهله)، التخصيص بالقوت قول أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله : كل ما أضر بالعامّة حسّه فهو احتكار، وعن محمد رحمه الله : لا احتكار في الثياب، ومدة الحبس قيل : مقدرة بأربعين يوماً، وقيل : بالشهر، وهذا في حق المعاقبة في الدنيا، لكن يائس وإن قلت المدة، ويجب أن يأمره القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله، فإن لم يفعل عزّره، والصحيح أن القاضي يبيع إن امتنع اتفاقاً، (لا

(١) عن قبلة بنت مخزومة رضي الله عنها كانت إذا أخذت حظها من المضجع بعد العتمة، قالت : بسم الله وأترك كل على الله، وضعت جنبي لربي واستغفرو لذنبي، حتى تقولها مراراً، ثم تقول : أعوذ بالله وبكلماته التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شرّ ما يُنزل من السماء وما يعرج فيها، وشرّ ما يُنزل في الأرض وشرّ ما يخرج منها، وشرّ فتن النهار وشرّ طوارق الليل إلا طارقاً يطرق بخير، آمنت بالله واعتصمت به، الحمد لله الذي استسلم لقدرته كل شيء، والحمد لله الذي ذل لعزّته كل شيء، والحمد لله الذي تواضع لعظمته كل شيء، والحمد لله الذي خضع للملكه كل شيء، اللهم اني أسألك بمعاقد العزّ من عرشك، ومنتهى الرحمة من كتابك وجدك الأعلى واسمك الأكبر وكلماتك التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر أن تنظر إلينا نظرة مرحومة، لا تدع لنا ذنباً إلا غفرته، ولا فقراً إلا جبرته ولا عدواً إلا أهلكته ولا عرياناً إلا كسوته ولا ديناً إلا قضيته، ولا أمراً لنا فيه صلاح في الدنيا والآخرة إلا أعطيتناه بأرحم الراحمين آمنت بالله، واعتصمت به ثم تقول : سبحان الله ثلاثاً وثلاثين والله أكبر ثلاثاً وثلاثين، والحمد لله أربعاً وثلاثين، ثم تقول يا بني هذه رأس الخاتمة إن بنت رسول الله ﷺ أنه تستخدمه، فقال : ألا أدلك على خير من خادم، قالت : بلى فأمرها بهذه المنة عند المضجع بعد العتمة. في «المعجم الكبير» (٢٥ : ١٢)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠ : ١٢٥) : إسناده حسن.

(٢) التعشير : أن يجعل على كل عشر آيات من القرآن العظيم علامة. ينظر : «مجمع الأنهر» (٢ : ٥٥٤).

(٣) ومشى في «الكنز» (ص ١٦٨)، و«التنوير» (ص ٢١٤) على عدم الكراهة مطلقاً، أي إظهار إعرابه وبه يحصل الفرق جداً خصوصاً للمعجم فيستحسن، وعلى هذا لا بأس بكتابة أسامي السور وعدّ الأبي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة. ينظر : «الدر المختار» (٦ : ٣٨٦).

غلة أرضه، ومجلوبه من بلد آخر، ولا يسعّر حاكم إلا إذا تعدى الأرباب عن القيمة فاحشاً فيسعّر بمشورة أهل الرأي

غلة أرضه، ومجلوبه من بلد آخر^(١)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وعند أبي يوسف رحمته: كل ذلك يكره، وعند محمد رحمته: كل ما يجلب منه إلى المصر غالباً، فهو حكم المصر.

(ولا يسعّر حاكم إلا إذا تعدى الأرباب عن القيمة فاحشاً فيسعّر بمشورة أهل الرأي).



(١) لأنه خالص حقه ولم يتعلق به حق العامة. ينظر: «درر الحكام» (١: ٣٢٢).

كتاب إحياء الموات

هي أرض بلا نفع لانقطاع مائها أو غلبته عليها أو نحوهما، عادية أو مملوكة في الإسلام لا يعرف مالکها بعيدة عن العامر، لا يسمع صوت من أقصاها، ومن أحيا ملكه إن أذن له الإمام ولو ذمياً وإلا فلا، ولم يجر إحياء ما عدل عنه الماء وجاز عوده، فإن لم يجر جاز، ومن حَجَرَ أرضاً ولم يعمرها ثلاث حجج دفعها الإمام إلى غيره

كتاب إحياء الموات

(هي أرض بلا نفع لانقطاع مائها أو غلبته عليها أو نحوهما)، كما إذا نزلت أو صارت سبخة^(١)، (عادية^(٢)) أو مملوكة في الإسلام لا يعرف مالکها بعيدة عن العامر^(٣)، لا يسمع صوت من أقصاها: وعند محمد ﷺ ما كان مملوكاً لمسلم أو ذمياً لا يكون مواتاً، فإذا لم يعرف مالکها كان لعامة المسلمين، ولو ظهر مالکها نزل إليه ويضمن نقصان الأرض، والبعيد عن العامر شرطه أبو يوسف ﷺ خلافاً لمحمد ﷺ. (ومن أحيا ملكه إن أذن له الإمام ولو ذمياً وإلا فلا): أي إن لم يأذن الإمام لا يملكه، هذا عند أبي حنيفة ﷺ، وهما لم يشترطا إذن الإمام، (ولم يجر إحياء ما عدل عنه الماء وجاز عوده^(٤))، فإن لم يجر جاز: أي إن لم يجر عود الماء جاز إحياءه. (ومن حَجَرَ أرضاً ولم يعمرها ثلاث حجج دفعها الإمام إلى غيره)، التحجير في الأصل وضع الأحجار؛ ليعلم الناس أنه أخذها، ثم سمي به^(٥) الإعلام الذي لا

(١) سبخة: أي مالحة. ينظر: «المصباح» (ص ٢٦٣).

(٢) عادية: ليس المراد به ما يقتضيه ظاهر لفظه من أن يكون منسوباً إلى عاد؛ لأنه لم يملك جميع أراضي الموات، بل المراد أنها متقدمة الخراب، كأنها قريب في عهد عاد، وفي العادات الظاهرة ما يوصف بغول مضى الزمان عليه ينسب إلى عاد، فمعناه ما تقدم خرابه. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٥٨٦).

(٣) أي البلد والقرية، فإن العامر بمعنى الممور؛ لأن الظاهر أن ما يكون قريباً من القرية لا ينقطع احتياج أهلها إليه كرعى مواشيهم وطرح حصاندهم. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٥٧).

(٤) أي لا يجوز محل عدل عنه ماء الفرات ونحوها واحتمل عوده إليه، فإن لم يحتمل جاز؛ لأنه كالموات إذا لم يكن حريماً لعامر. ينظر: «الدر المنثور» (٢: ٥٨٨).

(٥) زيادة من م.

ومن حفر بئراً في مواتٍ بالإذن فله حرمتها للعطن والناضح أربعون ذراعاً من كل جانبٍ في الأصح، وللعين خمسمئة كذلك، ومنع غيره من الحفر فيه لا فيما وراء، وله الحرم من ثلاثة جوانب، وللقناة حريمٌ بقدر ما يصلحها، ولا حريمٌ لنهرٍ في أرضٍ غيره إلا بحجة، فمُسْتَأْة بين نهرٍ رجلٍ وأرضٍ الآخر، وليست مع أحدٍ لصاحب الأرض

يكون بوضع الأحجار، وقيل: اشتقاقه من الحجر بالسكون، فإن كرتها وسقاها فهو إحياءٌ عند محمد ﷺ، وإن فعل أحدهما فهو تحجير.

(ومن حفر بئراً في مواتٍ بالإذن فله حرمتها للعطن والناضح أربعون ذراعاً من كل جانبٍ في الأصح)، بشرُ العطنِ البئرُ التي يناحُ الأبلُ حولها ويسقى، وبئرُ الناضحِ البئرُ التي يُسْتَخْرَجُ ماؤها بسيرِ البعيرِ ونحوه، وعندهما: حرمتها ستون ذراعاً، وإنما قال في الأصح: لأنه قيل: الحرم أربعون ذراعاً من كل الجوانب، وذراعُ العامة ستة قبضات، وعند الحساب كذلك، فإنهم قدروه بأربع وعشرين إصباعاً، كل أصبع ست شعيرات مضمومة بطون بعضها ببطون البعض^(١).
(وللعين خمسمئة كذلك): أي من كل جانب.

(ومنع غيره من الحفر فيه لا فيما وراء، وله الحرم من ثلاثة جوانب): أي للذي حفر من انتهى حريم الأول دون الأول.

(وللقناة حريمٌ بقدر ما يصلحها)^(٢) هذا عند أبي حنيفة ﷺ، وقيل: إذا لم يخرج الماء فهو كالنهر، فلا حريم له، وعند ظهور الماء كالعين، فله الحرم خمسمئة ذراع. (ولا حريمٌ لنهرٍ في أرضٍ غيره إلا بحجة)^(٣)، هذا عند أبي حنيفة ﷺ، وعندهما: له مُسْتَأْة النهرِ يمشي عليها ويلقي عليها الطين، وكذا في أرض موات، (فمُسْتَأْة بين نهرٍ رجلٍ وأرضٍ الآخر، وليست مع أحدٍ لصاحب الأرض): أي إن

(١) وتقديرها كالآتي: الشعيرة: ٠.٣٣٣ سم، والأصبع: ٦ شعيرات $\times ٠.٣٣٣$ سم = ٢ سم، فالذراع: ٢٤

أصبع $\times ٢$ سم = ٤٨ سم. كما مر سابقاً، ينظر: «المقادير الشرعية» (ص ٢٠٨).

(٢) أي القناة مجرى الماء تحت الأرض ولم يقدر حريمه بشيء يمكن ضبطه، وعن محمد: أنه بمنزلة البئر في استحفاظ الحرم، وقيل: هذا عندهما، وعند أبي حنيفة ﷺ: لا حريم له ما لم يظهر على وجه

الأرض. ينظر: «درر الحكام» (١: ٣٠٧).

(٣) النهر: مجرى كبير لا يحتاج إلى الكري في كل حين، فصورة المسألة: أن من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند الإمام إلا أن يقيم بينة على ثبوت الحرم له. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٦٠).

فصل في الشرب

الشرب: نصيب الماء، والشفة شرب بني آدم والبهائم، ولكل حقها في كل ماء لم يمرز بإناء، وسقي أرضه من البحر ونهر عظيم كدجلة ونحوها، وشق نهر لأرض منها أو لنصب الرحي إن لم يضر بالعامة، وإن ضر فلا. لا سقي دوابه إن خيف تخريب النهر لكثرتها وأرضه، وشجرة من نهر غيره وقناته وبثه إلا بإذنه، وله سقي شجر أو خضر في داره حملاً بجراره في الأصح. وكري نهر لم يملك من بيت المال، فإن لم يكن فيه شيء فعلى العامة، وكري نهر ملك على أهله من أعلاه لا على أهل الشفة، ومن جاوز من أرضه قد برئ

لم يكن لأحدهما عليها غرس أو طين ملقى فهي لصاحب الأرض عند أبي حنيفة. وإن كان فصاحب الشغل هو صاحب اليد، وعند أبي يوسف لله حرمة مقدار نصف بطن النهر من كل جانب، وعند محمد لله مقدار بطن النهر من كل جانب.

فصل في الشرب

(الشرب: نصيب الماء، والشفة شرب بني آدم والبهائم، ولكل^(١) حقها في كل ماء لم يمرز بإناء، وسقي أرضه من البحر ونهر عظيم كدجلة ونحوها، وشق نهر لأرضه منها^(٢) أو لنصب الرحي إن لم يضر بالعامة،^(٣) وإن ضر فلا^(٤). لا سقي دوابه إن خيف تخريب النهر لكثرتها وأرضه، بالجر عطف على دوابه، وشجرة من نهر غيره وقناته وبثه إلا بإذنه، وله سقي شجر أو خضر في داره حملاً بجراره في الأصح^(٥). وكري نهر لم يملك من بيت المال، فإن لم يكن فيه شيء فعلى العامة): يجر الإمام الناس على كربه، (وكري نهر ملك على أهله من أعلاه لا على أهل الشفة، ومن جاوز من أرضه قد برئ): أي كل شريك جاوز الذين يكرون النهر عن

(١) أي ولكل واحد من بني آدم والبهائم. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٢٩٢/ ١ - ب).

(٢) أي من البحر والنهر. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٢٩٢/ ب).

(٣) زيادة من ت.

(٤) لما قال بعض مشايخ بلخ ليس له ذلك إلا بإذن صاحب الماء كما ليس له سقي شجرة أو خصرة في غير

داره، وقال شمس الأئمة السرخسي: إنه لا يمنع من هذا المقدار، واختار المصنف ما قال السرخسي

لأن الناس يتوسعون فيه ويمدون المنع من الدماء. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٦٣).

وصح دعوى الشرب بلا أرض، فإن اختصم قوم في شرب بينهم قسم بقدر أراضيهم، ومُنِعَ الأعلى منهم من سكر النهر وإن لم يشرب بدونه إلا برضاهم، وكلُّ منهم من شقَّ نهر منه، ونصب رحي أو دالية أو جسر عليه بلا إذن شريكه، إلا رحي وُضِعَ في ملكه، ولا يضرُّ بالنهر ولا بالماء، ومن توسيع فم النهر، ومن القسمة بالأيام وقد كانت بالكوى، ومن سوق شربه إلى أرض له أخرى ليس لها منه شرب

أرضه لم يكن عليه كرى باقي النهر، وهذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وقالوا: عليهم كرى من أوله إلى آخره ^(١).

(وصح دعوى الشرب بلا أرض)، هذا استحسان؛ لأنه قد يملك بدون الأرض إرثاً، وقد يباع الأرض ويبقى الشرب للبائع.

(فإن اختصم قوم في شرب بينهم قسم بقدر أراضيهم، ومُنِعَ الأعلى منهم من سكر النهر وإن لم يشرب بدونه إلا برضاهم ^(٢))، وكلُّ منهم من شقَّ نهر منه، ونصب رحي أو دالية أو جسر عليه بلا إذن شريكه، إلا رحي وُضِعَ في ملكه، بأن يكون بطن النهر وحافته ملكاً له، وللآخر حق التسييل، (ولا يضرُّ بالنهر ولا بالماء، ومن توسيع فم النهر، ومن القسمة بالأيام وقد كانت بالكوى)، الكوى جمع الكوة، وهي روزن ^(٣) البيت، ثم استعيرت للثقب التي تثقب في الخشب؛ ليجري الماء فيه إلى المزارع أو الجداول، وإنما يمنع؛ لأنَّ القديم يترك على قدمه ^(٤)، (ومن سوق شربه إلى أرض له أخرى ليس لها منه شرب)؛ لأنه إذا تقادم العهد يستدلُّ به على أنه حق تلك الأرض.

(١) صورة المسألة: لو كان الشركاء في النهر عشرة فعلى كلِّ عشر المونة، فإذا جاوزوا أرض رجل منهم فهي على التسعة الباقين اتساعاً؛ لعدم نفع الأول فيما بعد أرضه، وهكذا فمن الآخر أكثرهم غرامة؛ لأنه لا ينتفع إلا إذا وصل الكرى إلى أرضه ودونه في الغرامة من قبله إلى الأول، والفتوى على قول الإمام. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٢٨٤).

(٢) يعني إن كان الأعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك؛ لأن فيه إبطال حق الباقي فإن تراضوا على أن يسكر الأعلى حتى يشرب بحصته أو اصطالحوا على أن يسكر كل رجل منهم في نوبته جاز؛ لأن الحق لهم. ينظر: «درر الحكام» (١: ٣٠٨).

(٣) رزون: وهو الكوة، فارسي معرب. ينظر: «طلبية الطلبة» (ص ١٣٦).

(٤) بيانها: ليس لواحد منهم أن يقسم بالأيام ولا مناصفة مع أن القسمة قد كانت من القديم بالكوى، وكذا لا يجوز أن يقسم بالكوى وقد كانت بالأيام؛ لأن القديم يترك على قدمه إلا أن يرعى الكل. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٦٦).

والشربُ يورثُ ويوصى بالانتفاع، ولا يباع، ولا يؤجر، ولا يوهب، ولا يتصدق به، ولا يجعل مهرأ، وبدل الصلح. ولا يضمنُ مَنْ ملأ أرضه فتزت أرضُ جاره، أو غرقت، ولا مَنْ سقى من شربٍ غيره.

(والشربُ يورثُ ويوصى بالانتفاع، ولا يباع، ولا يؤجر، ولا يوهب، ولا يتصدق به، ولا يجعل مهرأ، وبدل الصلح.

ولا يضمنُ مَنْ ملأ أرضه فتزت أرضُ جاره، أو غرقت، ولا مَنْ سقى من شربٍ غيره)، وهو قولُ الإمام المعروف بِخُواهر زَاذَه^(١) رحمته، وفي «الجامع الصغير» للبيزْدَوِي رحمته: أَنه يضمن. «والله أعلم».



(١) وهو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري القُدَيْدِي الحنفي، المعروف بِكُر خُواهر زَاذَه، قال الذهبي: شيخ الطائفة بما وراء النهر، برع في المذهب، وفاق الأقران، وطريقته أبسط طريقة الأصحاب، وكان يحفظها. من مؤلفاته: «المختصر»، و«التجيس»، و«المبسوط»، (ت ٤٨٣هـ). ينظر: «المعبر» (٣: ٣٠٢). «الجواهر المضية» (٣: ١٤١). «الفوائد» (ص ٢٧٠).

(٢) زيادة من ب وم.

كتاب الأشربة

حَرَمَ الخمرُ: وهي التي من ماء العنب إذا غُلِيَ واشتدَّ وقذفَ بالزبد وإن قُلْتَ

كتاب الأشربة

(حَرَمَ الخمرُ: وهي التي من ماء العنب إذا^(١) غُلِيَ واشتدَّ وقذفَ بالزبد وإن قُلْتَ)، هذا الاسمُ خصَّ هذا الشرابَ بإجماع أهل اللغة^(٢)، ولا نقول: إن كلَّ مسكرٍ خمر؛ لاشتقاقه من مخامرة العقل، فإنَّ اللغةَ لا يجري فيها القياس، فلا يُسمَّى الدنَّ قارورة؛ لقرار الماء فيه، ورعاية الوضع الأول ليست لصحة الإطلاق بل لترجيح الوضع، وقد حققناه في «التفقيح»^(٣)، وقذفُ الزبد قولُ أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: إذا اشتدَّ صار مسكراً، لا يشترطُ قذفُ الزبد، ثمَّ عيَّنَّا حرامَ وإن قُلْتَ.

ومن الناس^(٤) مَنْ قال: السكرُ منها حرام، وهذا مدفوعٌ بأنَّ الله تعالى سمَّاها رجساً، وعليه انعقدَ إجماعُ الأمة، ثمَّ يكفرُ مستحلُّها، وسقطَ تقوُّمها لا مالبثها عنها، وبحرمُ الانتفاعِ بها، ويحدُّ شارِبها وإن لم يسكر، ولا يؤثِّرُ فيها الطبخ، ويجوزُ تخليلها خلافاً للشافعي^(٥) رحمته الله.

(١) زيادة من ب.

(٢) ينظر: «اللسان» (٢: ١٢٥٩).

(٣) إذ قال في «التفقيح»، وشرح «التوضيح» (١: ١٣٤): إن الواضع قد لا يعتبر فيه المناسبة كالجدار والحجر، وقد يعتبر فيه كالقارورة والخمر، واعتبار المعنى الأول في الوضع الثاني لبيان المناسبة والأولوية لا لصحة الإطلاق، وإلا يلزم أن يسمى الدنَّ قارورة؛ فلهذا السرُّ لا يجري القياس في اللغة فلا يقال: إن سائر الأشربة خمر لمعنى مخامرة العقل، فإن معنى المخامرة ليس مراعى في الخمر لصحة إطلاق الخمر على كلِّ ما يوجد فيه المخامرة، بل لأجل المناسبة الأولوية ليضع الواضع لهذا المعنى لفظاً مناسباً له. فاحفظ هذا البحث فإنه بحث شريف بديع لم نزل أقدام من سوغ القياس في اللغة إلا لغفلة عنه.

(٤) قبل يريد به مالكاً رحمته الله والشافعي رحمته الله. ينظر: «العناية» (١٠: ٩٠).

(٥) ينظر: «النكت» (٣: ٥٢٤)، وغيرها.

كالطلاء وهو ماء عنب قد طُبِخَ فذهبَ أقلُّ من ثلثيه، وغلظاً لمجاسةً، ونقيعُ التمر، ونقيعُ الزبيب نيين، إذا غلت واشتدت

هذه عشرة أحكام^(١).

(كما الطلاء وهو ماء عنب قد طُبِخَ فذهبَ أقلُّ من ثلثيه، وغلظاً لمجاسة^(٢)، ونقيعُ التمر): أي السكر، (ونقيعُ الزبيب نيين، إذا غلت واشتدت)، الضميرُ يرجعُ إلى الطلاء ونقيع التمر ونقيع الزبيب، وعند الأوزاعي^(٣) الطلاء: وهو الباذق^(٤) مباح.

(١) مراده أن الكلام على الخمر في عشرة مواضع، وهي:

الأول: بيان مائيتها وهي النبيء من ماء العنب إذا صار مسكراً.

والثاني: أريد به بيان الحكم؛ إذ هو اللائق بمنصب الرسالة.

والثالث: إن عنبها حرام غير معلول بالسكر ولا موقوف عليه.

والرابع: إنها نجسة نجاسة غليظة كالبول لثبوتها بالدلائل القطعية.

والخامس: إنه يكفر مستحلها لإنكاره القطعي.

والسادس: لسقوط تقومها في حق المسلم حتى لا يضمن متلفها وغاصبها، ولا يجوز بيعها؛ لأن

الله تعالى لما نجسها فقد أهانها والتقوم يشعر بعزتها.

والسابع: حرمة الانتفاع بها؛ لأن الانتفاع بالنجس حرام، ولأنه واجب الاجتناب، وفي الانتفاع به

اقتراب.

والثامن: أن يحذر شاربيها وإن لم يسكر منها.

والتاسع: أن الطبخ لا يؤثر فيها؛ لأنه للمنع من ثبوت الحرمة لا لرفعها بعد ثبوتها إلا أنه لا يحذر فيه

ما لم يسكره منه.

والعاشر: جواز تخليلها، ينظر: «الهداية» (٤: ١٠٩ - ١١٠).

(٢) أي الخمر وما ذهب من ثلثيه.

(٣) وهو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمِد الأوزاعي، أبو عمرو، نسبة إلى الأوزع، وهي بطن من ذي

الكَلَّاح من اليمن، وقيل: الأوزع قرية من دمشق على طريق باب الفراءيس، ولم يكن منهم، وإنما نزل

فيهم فنسب إليهم، وقيل غير ذلك، وهو إمام أهل الشام، وكان يسكن بيروت، ويقدر ما سئل عنه

بسمعين ألف مسألة أجاب عليها، وكانت الفتيا بالاندلس تدور على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام (٨٨-

١٥٧هـ). ينظر: «وفيات الأعيان» (٣: ١٢٧ - ١٢٨). «مرآة الجنان» (١: ٢٥١). «الأعلام» (٤: ٩٤).

(٤) الباذق: ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخ فصار شديداً، وهو مسكر. ينظر: «المصباح» (ص ٤١).

وحرمة الخمر أقوى، فيكفر مستحلها فقط. وحل المثلث العني مشتدًا، ونبذ التمر والزبيب مطبوخاً أدنى طبخة وإن اشتد إذا شرب ما لم يسكر بلا هو وطرب، والخليطان، ونبذ العسل والتين والبر والشعير والذرة وإن لم يطبخ بلا هو ولا طرب

وكذا نقيع الزبيب، وعند شريك بن عبد الله^(١): السكر مباح؛ لقوله تعالى: ﴿تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾^(٢)، وأعلم أن هذه الأشربة إنما تحرم عند أبي حنيفة رحمته إذا غلت واشتدت وقذفت بالزبد، وعندهما: يكفي الاشتداد كما في الخمر.

(وحرمة الخمر أقوى، فيكفر مستحلها فقط.)

وحل المثلث العني مشتدًا: أي بطبخ ماء العنب حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه، ثم يوضع حتى يغلي ويشتد ويقذف بالزبد، وكذا إن صب فيه الماء حتى يرق بعدما ذهب ثلثاه، ثم يطبخ أدنى طبخة، ثم يترك إلى أن يغلي ويشتد ويقذف بالزبد، وإنما حل المثلث عند أبي حنيفة رحمته وأبي يوسف رحمتهما خلافاً لمحمد ومالك^(٣) والشافعي^(٤)، ونبذ التمر والزبيب مطبوخاً أدنى طبخة وإن اشتد إذا شرب ما لم يسكر بلا هو وطرب: أي إنما يحل هذه الأشربة إذا شرب ما لم يسكر، أما القدح الأخير^(٥)، وهو المسكر حرام اتفاقاً، وشرطه أن يشرب لا لقصد اللهو والطرب، بل لقصد التقوى. (والخليطان): وهو أن يجمع بين ماء التمر والزبيب ويطبخ أدنى طبخة، ويترك إلى أن يغلي ويشتد، يحل بلا هو وطرب.

(ونبذ العسل والتين والبر والشعير والذرة وإن لم يطبخ بلا هو ولا طرب،

(١) وهو شريك بن عبد الله الثخمي الكوفي، أبو عبد الله، القاضي بواسط ثم الكوفة، قال ابن المبارك: هو أعلم في حديث بلده من سفيان الثوري، قال ابن حجر: صدوق بخطي كثيراً، تغير حفظه منذ ولّي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً شديداً على أهل البدع، (ت ١٧٨/٧ هـ) ينظر: «المعبر» (١: ٢٧٠). «التقريب» (ص ٢٠٧).

(٢) من سورة النحل، الآية (٦٧).

(٣) ينظر: «منح الجليل» (٢: ٤٥٥)، وغيره.

(٤) ينظر: «أسنى المطالب» (١: ١٠)، و«حاشيتنا قلوبنا وعميرة» (٤: ٢٠٣)، وغيرهما.

(٥) أي يجرم القدر المسكر منه، وهو الذي يعلم يقيناً أو بغالب الرأي أنه يسكره، فالحرام: هو القدح الأخير الذي يحصل السكر بشربه. ينظر: «رد المحتار» (٦: ٤٥٣).

وخلُّ الخمر ولو بعلاج والانتبأ في الدباء والحتم والمزفت والنقير، وكرة شرب دُرْدِي الخمر، والامتشاط به، ولا يحدُّ شاربُهُ بلا سكر

وخلُّ الخمر^(١) ولو بعلاج: أي بإلقاء شيء فيه، وهذا احترازٌ عن قول الشافعي^(٢) **وخلُّ الخمر**، فإنَّ التخليل إذا كان بإلقاء شيء لا يخلُّ الخلُّ قولاً واحداً، وإن كان بغير إلقاء شيء ففيه قولان له.

(٣) ... والانتبأ في الدباء والحتم والمزفت والنقير، الدباء: القرع، والحتم: الجرّة الخضراء، والمزفت: الظرف المطلي بالزفت؛ أي القير، والنقير: الظرف الذي يكون من الخشب المنقور.

اعلم أنَّ هذه الظروف كانت مختصةً بالخمر، فإذا حرمت الخمر حرم النبي ﷺ استعمال هذه الظروف، إمّا لأنَّ في استعمالها تشبهاً بشرب الخمر، وإمّا لأنَّ هذه الظروف كان فيها أثر الخمر، فلمّا مضت مدّة أباح النبي ﷺ استعمال هذه الظروف، فإنَّ أثر الخمر قد زال عنها، وأيضاً في ابتداء تحريم شيء يبالغ ويشدّد لتركه الناس مرةً، فإذا ترك الناس واستقرَّ الأمر يزول ذلك التشديد بعد حصول المقصود.

(وكرة شرب دُرْدِي^(٤) الخمر، والامتشاط به)، المراد بالكراهة الحرمة؛ لأنَّ فيه أجزاء الخمر، إلا أنَّه ذكر لفظ الكراهة لا الحرمة؛ لعدم النصِّ القاطع فيه، (ولا يحدُّ شاربُهُ بلا سكر)، فإنَّ في الخمر إمّا يحدُّ بشرب القليل؛ لأنَّ قليل الخمر يدعو إلى الكثير، ولا كذلك في الدُرْدِي فاعتبر حقيقة السكر.



(١) أي حل الخل الذي يتحوّل الخمر إليه. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٨٨).

(٢) ينظر: «روضة الطالب» (١: ١٨)، و«التنبيه» (ص ١٧)، وغيرهما.

(٣) في ق زيادة: فيكفر مستحلها.

(٤) دُرْدِي: أي المَكْر. ينظر: «المصباح» (ص ٣٢٤).

كتاب الصيد

يجل صيد كل ذي ناب وذو غلب من كلب أو باز ونحوهما، بشرط: عليهما، وجرحهما: أي موضع منه، وإرسال مسلم أو كتابي إياهما مسمياً على ممتنع متوحش يؤكل

كتاب الصيد

(يجل صيد كل ذي ناب وذو^(١) غلب من كلب أو باز ونحوهما)، قد مر في (الذباح)^(٢) معنى ذي الناب وذو الغلب، ثم أعلم أن الخنزير مستثنى؛ لأنه نجس العين، وأبو يوسف رحمه الله استثنى الأسد؛ لعلو همته، والدب؛ لحساسته، والبعض الحق الحداة^(٣) به؛ لحساسته، والظاهر أنه لا يحتاج إلى الاستثناء؛ فإن الأسد والدب لا يصيران معلمين لعلو الهمة والحساسة، فلم يوجد شرط حل الصيد (بشرط: عليهما^(٤))، وجرحهما^(٥): أي موضع منه، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله، وعن أبي يوسف رحمه الله: أنه لا يشترط الجرح، (وإرسال مسلم أو كتابي إياهما مسمياً): أي لا يترك التسمية عامداً، (على ممتنع متوحش يؤكل)، يشترط في الصيد أن يكون ممتنعاً بالقوائم أو الجناحين، فالصيد الذي استأنس ممتنع غير متوحش، والصيد الواقع في الشبكة والساقط في البئر والذي أئخنه متوحش غير ممتنع لخروجه عن حيز الامتناع^(٦).

(١) ذي: زيادة من ب و م.

(٢) (٤: ٨٧).

(٣) حداة: بالكسر: وهي طائر من الجوارح، وهو أحسن الطير، يغلبه أكثر الطيور، وينقض على الجُرْثَان والدواجن، والغراب يسرق بيض الحداة ويترك مكانه بيضه فالحدأة تحضنها، فإذا فرخت فالحدأة الذكر تعجب من ذلك، ولا يزال يزعم ويضرب الأنثى حتى يقتلها، ينظر: «حياة الحيوان» (١: ٢٢٩)، و«عجائب المخلوقات» (٢: ٢٥٩)، و«المعجم الوسيط» (ص ١٥٩).

(٤) أي علم ذي ناب وذو ميخلب بأخذ الصيد؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ﴾. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٨١).

(٥) لتحقق الذكاة الاضطرارية. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٨٢).

(٦) فلا يجري عليه الحكم المذكور من الذبح الاضطراري. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٧٥).

وأن لا يشارك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده، ولا يطول وقفته بعد إرساله، ويُعلم المعلم بترك أكل الكلب ثلاث مرّات، ورجوع البازي بدعائه، فإن أكل منه البازي أكل، لا إن أكل الكلب، ولا ما أكل منه بعد تركه ثلاث مرّات، ولا ما صاد بعده حتى يتعلم، وقبله وبقي في ملكه، ومن شرط الحل بالرمي التسمية، والجرح، وأن لا يقعد عن طلبه لو غاب متحاملًا سهمه. فإن أدركه المرسل أو الرامي حيًّا ذكاه.

(وأن لا يشارك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده)، مثل كلب غير معلم، أو كلب مجوسي، أو كلب لم يرسل للصيد، أو أرسل وترك التسمية عمدًا، (ولا يطول وقفته بعد إرساله)، فإنّه إن طال وقفته بعد الإرسال لم يكن الاصطياد مضافًا إلى الإرسال، بخلاف ما إذا كمن الفهد، فإنّ هذا حيلة في الاصطياد، فيكون مضافًا إلى الإرسال.

(ويُعلم المعلم بترك أكل الكلب ثلاث مرّات^(١))، ورجوع البازي بدعائه، فإن أكل منه البازي أكل، لا إن أكل الكلب، ولا ما أكل منه بعد تركه ثلاث مرّات، ولا ما صاد بعده حتى يتعلم، وقبله وبقي في ملكه): أي لا يحل ما صاد الكلب بعدما أكل حتى يتعلم: أي يترك الأكل ثلاث مرّات، ولا يحل ما صاد قبل الأكل إذا بقي في ملكه، فإنّ الكلب إذا أكل علم أنّه لم يكن كلبًا معلّمًا، وكل ما صاد قبل ذلك الأكل فهو صيد كلب جاهل، فيحرم إذا بقي في ملك الصياد.

(ومن شرط الحل بالرمي التسمية): أي لا يتركها عامدًا، (والجرح، وأن لا يقعد عن طلبه لو غاب متحاملًا سهمه): أي رمى فغاب عن بصره متحاملًا سهمه، فأدركه ميتًا، فإن لم يقعد عن طلبه حلّ أكله؛ لأنّ هذا ليس في وسعه، وإن قعد عن طلبه يحرم؛ لأنّ في وسعه أن يطلبه، وقد قال ﷺ: «لعلّ هوامّ الأرض قتلتها»^(٢). (فإن أدركه المرسل أو الرامي حيًّا ذكاه)، المراد أنّه أدركه حيًّا، وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح يجب التذكية، حتى لو ترك التذكية يحرم، وقد قال في «المقن»:

(١) وإنما قدر بثلاث مرّات؛ لأنه ربّما يترك الأكل لشبعه، فقدّر له مدّة ضربت للاختبار كما في مدّة الحيار ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٨٣).

(٢) من حديث أبي رزين وعائشة في «المعجم الكبير» (١٩: ٢١٤)، وفي لفظ مسلم (٣: ١٥٣٢): عن أبي ثعلبة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدركه فكله ما لم يبق». وينظر «نصب الراية» (٤: ٣١٤)، و«الدراية» (٢: ٢٥٥).

فإن تركها عمداً فمات أو أرسل مجوسي كلبه، فزجره مسلم فأنزجر، أو قتله معراض بعرضه، أو رمى صيداً فوق في ماء، أو على سطح أو جبل فتردى منه إلى الأرض حرم، أو أرسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فأنزجر، أو لم يرسله أحد، فزجره مسلم فأنزجر.

فإن تركها عمداً المراد به: أنه ترك التذكية مع القدرة عليها، أما إن لم يتمكن من التذكية ففي «المتن» إشارة إلى حله كما روي عن أبي حنيفة رحمته الله، وكذا عن أبي يوسف رحمته الله وهو قول الشافعي رحمته الله، وفي ظاهر الرواية: أنه يحرم وإن كان حياته مثل حياة المذبوح فلا اعتبار لها، فلا يجب التذكية، أما في المتردية وأخواتها، وفي الشاة التي مرضت فالفتوى على أن الحياة وإن قلت معتبرة، حتى لو ذكأها وفيها حياة قليلة يحل لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾^(١).

(فإن تركها): أي التذكية، (عمداً فمات أو أرسل مجوسي كلبه، فزجره مسلم فأنزجر): أي أغراه بالصياع فاشتد^(٢)، (أو قتله معراض بعرضه)، المعراض السهم الذي لا ريش له، سمّي معراضاً؛ لأنه يصيب الشيء بعرضه، فلو كان في رأسه حدة فأصاب بحدته يحل، أو بندقية^(٣) ثقيلة ذات حدة، إنما قال هذا؛ لأنه يحتمل أن يكون قد قتله بثقله، حتى لو كان خفيفاً به حدة يحل لتعين أن الموت بالجرح، (أو رمى صيداً فوق في ماء)، فإنه يحتمل أن الماء قتله فيحرم، (أو على سطح أو جبل فتردى منه إلى الأرض حرم)؛ لأن الاحتراز عن مثل هذا ممكن، فإن وقع على الأرض ابتداءً فإن الاحتراز عن مثل هذا غير ممكن، فيحل.

(أو أرسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فأنزجر، أو لم يرسله أحد، فزجره مسلم فأنزجر)، اعلم أنه إذا اجتمع الإرسال والزجر: أي السوق، فالاعتبار للإرسال، فإن كان الإرسال من المجوسي والزجر من المسلم حرم، وإن كان على

(١) ينظر: «النكت» (٢: ٢٣٣)، وغيرها.

(٢) المائة، (٣).

(٣) إذا المراد بالزجر: الإغراء بالصياع عليه، وبالإنزجاء يحصل زيادة الطلب للصيد. ينظر: «تكملة البحر» (٨: ٢٥٥).

(٤) البندق: ما يعمل من الطين ويرمى به، الواحدة منها بندق، وجمع الجمع البنادق. ينظر: «المصباح» (ص ٣٩).

أو أخذ غير ما أرسل عليه أكل، كصيد رمى فقطع عضو أكل منه لا العضو، وإن قطع أثلاثاً وأكثره مع عجزه، أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قد بنصفين أكل كله، فإن رمى صيداً فرماه آخر فقتله فهو للأول وحرم، وضمن الثاني له قيمته مجروحاً إن كان الأول أثمته، وإلا فللثاني وحل.

العكس حل، وإن لم يوجد الإرسال ووجد الزجر يعتبر الزجر، فإن كان من المسلم حل، وإن كان من المجوسي حرم.

(أو أخذ غير ما أرسل عليه أكل)، هذا عندنا، فإنه لا يمكن التعليم بحيث يأخذ ما عيته، وعند مالك^(١) لا يؤكل، وإن أرسله فقتل صيداً ثم قتل صيداً آخر أكلا، كما لو رمى سهماً إلى صيد فأصابه وأصاب آخر، وكذا لو أرسل على صيود كثيرة، وسئ مرة واحدة، بخلاف ذبح الشاتين بتسمية واحدة.

(كصيد رمى فقطع عضو أكل^(٢) منه لا العضو)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(٣) أكلاً جميعاً، لنا قوله^(٤): «ما أبين من الحي فهو ميت»، (وإن قطع أثلاثاً وأكثره مع عجزه): أي قطعه قطعتين، بحيث يكون الثلث في طرف الرأس، والثلثان في طرف العجز، (أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قد بنصفين أكل كله)، لأن في هذه الصور لا يمكن حياته فوق حياة المذبوح، فلم يتأوله قوله^(٥): «ما أبين من الحي فهو ميت»، بخلاف ما إذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لإمكان الحياة في الثلثين فوق حياة المذبوح، وبخلاف ما إذا قطع أقل من نصف الرأس لإمكان الحياة^(٦) في الثلثين فوق حياة المذبوح.

(فإن رمى صيداً فرماه آخر فقتله فهو للأول وحرم^(٧))، وضمن الثاني له قيمته مجروحاً إن كان الأول أثمته، وإلا فللثاني وحل: أي رمى صيداً فرماه آخر فقتله،

(١) ينظر: «المدونة» (١: ٥٣٤)، و«مواعظ الجليل» (٣: ٢١٦)، وغيرهما.

(٢) زيادة من أ.

(٣) ينظر: «اللمعة» (٢: ٢٣٣)، وغيرها.

(٤) من حديث أبي واقد الليثي وابن عمر والحذري وقيم الداري في «جامع الترمذي» (٤: ٧٤)، وقال:

حديث حسن غريب، و«صحيح ابن خزيمة» (٤: ٣٠٠)، و«سنن الدارمي» (٢: ٢٨)، ولفظه: «ما

قطع من بهيمة حية فهو ميتة»، وينظر: «نصب الراية» (٤: ٣١٧)، و«الدرية» (٢: ٢٥٦).

(٥) زيادة من ف.

(٦) لاحتمال موته بالرمي الثاني، وهو ليس بذكاة له؛ لوجود القدرة على الذكاة الاختيارية. ينظر: «فتح

باب الضأفة» (٣: ٨٨).

وبصاد ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل

فإن كان الأول أخرجته عن حيز الامتناع فهو ملك للأول، ويكون حراماً؛ لأن ذكاته
 ذكاة اختيارية، فيحرم حيث قتله بالرمي، وإذا كان ملكاً للأول وحرم برمي الثاني
 فالثاني يضمن قيمته حال كونه مجروحاً برمي الأول، وإن لم يكن الأول أخرجته عن
 حيز الامتناع فهو ملك للثاني؛ لأنه قد صاده، ويكون حلالاً؛ لأن ذكاته اضطرارية.
 (وبصاد ما يؤكل لحمه، وما لا يؤكل)، فما لا يؤكل لحمه فبالاصطيد يطهر
 لحمه وجلده.



كتاب الرهن

هو حبسُ الشيء بحق يمكن أخذه منه كالدين، وينعقد بإيجاب وقبول غير لازم، فللراهن تسليمه والرجوع عنه، فإذا سلم قبض محوزاً، مفرغاً، متميزاً لزماً، والتخليّة قبض فيه كما في البيع

كتاب الرهن

(هو حبسُ الشيء بحق يمكن أخذه منه كالدين)، فإن الدين يمكن أخذه من المرهون بأن يباع المرهون بخلاف العين، فإن الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل صورتها من شيء آخر.

(وينعقد بإيجاب وقبول غير لازم): أي ينعقد حال كونه غير لازم، (فللراهن تسليمه والرجوع عنه)^(١): أي تسليم الرهن بمعنى المرهون، والرجوع عن الرهن بمعنى العقد، (فإذا سلم قبض محوزاً): أي مقسوماً غير شائع، (مفرغاً): أي غير مشغول بحق الراهن، حتى لا يجوز رهن الأرض بدون النخل، والشجر بدون الثمر، ودار فيها متاع الراهن بدون المتاع، (متميزاً لزماً): أي إن كان متصلاً بحق الراهن خلقة كالثمر على الشجر يجب أن يميز ويفصل عنه، فالمفرغ يتعلق بالمحل، فيجب فراغه عما حل فيه كالثمر^(٢)، وهو ليس بمرهون سواء كان اتصاله به خلقة أو مجاورة، والتميز يتعلق بالحال في المحل، فيجب انفصاله عن محل غير مرهون إذا كان اتصاله به خلقة، حتى لو كان اتصاله بالمجاورة لا يضر كرهن المتاع الذي في بيت الراهن.

(والتخليّة قبض فيه كما في البيع)، التخليّة أن يضعه الراهن في موضع يتمكن المرتهن من أخذه، هذا في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف رحمته الله لا يثبت في المنقول إلا بالنقل؛ لأنه قبض موجب للضمان بمنزلة الغصب، وعند مالك رحمته الله يلزم بدون القبض.

(١) أي قبض القبض، لأن القبض شرط لزوم. ينظر: «الهداية» (٤: ١٢٦).

(٢) أي بإذن الراهن صريحاً أو ما جرى مجراه في المجلس ويعد بنفسه أو بنائبه كآب ووصي وعدل ينظر: «رد المحتار» (٥: ٣٠٨).

(٣) زيادة في ب و م.

(٤) ينظر: «الشرح الصغير»، و«حاشية الصاوي» عليه (٣: ٣١٣)، وغيرهما.

وضمن بأقل من قيمته ومن الدين، فلو هلك وهما سواء سقط دينه، وإن كانت قيمته أكثر، فالفضل أمانة، وفي أقل سقط من دينه بقدرها، ورجع المرتهن بالفضل، وللمرتهن طلب دينه من راهنه، وحبسه به، وحبس رهنه بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه أو يبرئه

(وضمن بأقل من قيمته ومن الدين)، اعلم أن هذا تركيب مشكل غفل الناس عن إشكاله، وهو أنه يتوهم أن كلمة: من؛ هي التي تستعمل مع أفعال التفضيل. وليس كذلك؛ لأنه إن أريد أنه مضمون بأقل من كل واحد فهذا غير مراد، وإن أريد أنه مضمون بأقل من المجموع أو بأقل من أحدهما إن كان الواو بمعنى: أو؛ فهذا شيء مجهول غير مفيد، بل المراد أنه مضمون بما هو الأقل، فإن كان الدين أقل من القيمة فهو مضمون بالدين، وإن كانت القيمة أقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون: من؛ للبيان، تقديره: أنه مضمون بما هو أقل من الآخر الذي هو القيمة تارة، والدين أخرى، ثم إذا عُلِمَ الحكم فيما إذا كانت القيمة أكثر، وهو أنه مضمون بالدين، والفضل أمانة، فهم الحكم في صورة المساواة أنه يكون مضموناً بالدين.

(فلو هلك وهما سواء سقط دينه، وإن كانت قيمته أكثر، فالفضل أمانة، وفي أقل سقط من دينه بقدرها، ورجع المرتهن بالفضل)، فالحاصل أن يد المرتهن على الرهن يد استيفاء؛ لأنه وثيقة لجانب الاستيفاء؛ لتكون موصلة إليه، فيكون استيفاء من وجه، ويتقرب بالهلاك، فإذا كان الدين أقل من القيمة فقد استوفى الدين، والفضل أمانة، وإن كانت القيمة أقل يكون مستوفياً بقدر المائنة، وهي القيمة، فيرجع بالفضل. هذا عندنا، وعند مالك^(١) هو مضمون بالقيمة، وعند الشافعي^(٢) هو غير مضمون، بل هو أمانة.

(وللمرتهن طلب دينه من راهنه)، فإنه لا يسقط بالرهن طلب الدين. (وحبسه به): أي حبس الرهن بالدين، (وحبس رهنه بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه أو يبرئه)، فإنه لا يبطل إلا بالرد على الراهن على وجه الفسخ؛ لأنه يبقى مضموناً ما بقي القبض والدين.

(١) ينظر: «المدينة» (٤: ١٥١)، و«مختصر خليل» (ص ١٨٣)، وغيرهما.

(٢) ينظر: «النكت» (٢: ٤٣٥)، وغيرهما.

لا الانتفاع به باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا إجارة ولا إعاره، وهو متعدّد لو فعل، ولا يبطل الرهن به، وإذا طلب دينه أمر بإحضار رهنه، فإن أحضره سلّم كل دينه أولاً، ثم رهنه، وإن طلب في غير بلد العقد إن لم يكن للرهن مؤنة حبل، وإن كان سلّم دينه بلا إحضار رهنه، ولا يكلف مرتهن طلب دينه بإحضار رهن وضع عند عدل، ولا ثمن رهن باع المرتهن بأمره حتى يقبضه، ولا مرتهن معه رهن تمكينه من بيعه حتى يقضي دينه، ولا من قضى بعض دينه تسليم بعض رهنه، حتى يقبض البقية

(لا الانتفاع به باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا إجارة ولا إعاره، وهو متعدّد لو فعل^(١)، ولا يبطل الرهن به) : أي بالتعدّي.

(وإذا طلب دينه أمر بإحضار رهنه، فإن أحضره سلّم كل دينه أولاً، ثم رهنه، وإن طلب في غير بلد العقد إن لم يكن للرهن مؤنة حبل، وإن كان سلّم دينه بلا إحضار رهنه)، إنما يسلم الدين أولاً لتعيين حق المرتهن كما ذكرنا في البيع أن الثمن يسلم أولاً لهذا المعنى، وقوله : وإن طلب، متصل بما سبق، وهو قوله : أمر بإحضار رهنه : أي يؤمر بإحضار الرهن، وإن كان طلب الدين في غير بلد العقد، وهذا الحكم وهو الأمر بإحضار الرهن في غير بلد العقد إنما يثبت إن لم يكن للرهن مؤنة الحبل، حتى إن كان للرهن مؤنة الحبل سلّم دينه بلا إحضار الرهن.

(ولا يكلف مرتهن طلب دينه بإحضار رهن وضع عند عدل، ولا ثمن رهن باع المرتهن بأمره حتى يقبضه) : أي لأن أمر الراهن المرتهن ببيع رهنه فباعه، فإن لم يقبض الثمن لا يكلف بإحضار الثمن إذا طلب دينه، وإن قبض الثمن يكلف بإحضاره. (ولا مرتهن معه رهن تمكينه من بيعه حتى يقضي دينه) : أي لا يكلف مرتهن معه رهن أن يكتن الراهن من بيع الرهن، ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف المذكور مغنياً إلى قضاء الدين.

(ولا من قضى بعض دينه تسليم بعض رهنه، حتى يقبض البقية) : أي لا يكلف مرتهن قضى بعض دينه تسليم بعض رهنه، ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف المذكور مغنياً إلى قبض بقية الدين.

(١) فلو هلك به ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته : لأن الزيادة على مقدار الدين أمانة كما مرّ والأمانات تضمن بالتعدّي. ينظر : « ذخيرة العقبى » (ص ٥٩٤).

وله حفظه بنفسه وعياله، وضمين بحفظه بغيرهم، وإيداعه وتعديه، وجعله خاتم الرهن في خنصره لا يجعله في إصبع آخر، وعليه مؤنة حفظه وردّه إلى يده، أو ردّ جزء منه، كأجرة بيت حفظه وحافظه، فأمّا جعل الأبق ومداواة الجرح فمقسم على المضمون والأمانة، وعلى الراهن مؤنّ تقيته وإصلاح منافعه كنفقة ربه وكسوته، وأجر راعيه، وظئر ولد الرهن، وسقي البستان والقيام بأموره.

باب ما يصح رهنه والرهن به وما لا يصح

لا يصح رهن مشاع وثمر على نخل دونه، وزرع أرض ونخل أرض دونها، وكذا عكسها

(وله حفظه بنفسه وعياله): كالزوجة والولد والخدام الذين في عياله، (وضمين بحفظه بغيرهم، وإيداعه وتعديه، وجعله خاتم الرهن في خنصره لا يجعله في إصبع آخر)، فإنّ جعله في الخنصر استعمالاً، وجعله في إصبع آخر لا لعدم العادة، بل هو من باب الحفظ.

(وعليه مؤنة حفظه وردّه إلى يده، أو ردّ جزء منه، كأجرة بيت حفظه وحافظه، فأمّا جعل الأبق ومداواة الجرح فمقسم على المضمون والأمانة): أي على المرتهن مؤنة الحفظ كأجرة بيت الحفظ وأجرة الحافظ، وكذا مؤنة ردّه إلى يده المرتهن إن خرج من يده، كجعل الأبق، فهو على المرتهن إذا كان قيمة الرهن مثل الدين، وكذا مؤنة ردّ جزء من الرهن إلى يده المرتهن، كمداواة الجرح إذا كان قيمته مثل الدين.

أمّا إذا كان قيمته أكثر منه فيقسم على المضمون والأمانة، فما هو مضمون فعلي المرتهن، وما هو أمانة فعلي الراهن، وهذا بخلاف أجرة بيت الحفظ، فإنّ تمامه على المرتهن، وإن كان قيمة المرهون أكثر من الدين؛ لأنّ وجوب ذلك بسبب الحبس، وحقّ الحبس في الكل ثابت له.

(وعلى الراهن مؤنّ تقيته وإصلاح منافعه كنفقة ربه وكسوته، وأجر راعيه، وظئر ولد الرهن، وسقي البستان والقيام بأموره).

باب ما يصح رهنه والرهن به وما لا يصح

(لا يصح رهن مشاع وثمر على نخل دونه، وزرع أرض ونخل أرض دونها): لعدم كونه متميزاً، (وكذا عكسها): أي لا يصح رهن نخل بدون نخل،

ورهن الحر والمدبر والمكاتب وأم الولد، ولا بالأمانات، ولا بالدرك، ولا بعين مضمونة بغيرها: كمبيع في يد البائع، ولا بالكفالة بالنفس وبالقصاص بالنفس وما دونها، وبالشفعة، وبأجرة الناحية والمغنية، وبالعبد الجاني أو المديون

وأرض بدون زرع أو غل؛ لعدم كونه مفرغاً، فلا يتم القبض، وعن أبي حنيفة رحمه الله إن رهن الأرض بدون الشجر جائز؛ لأن الشجر اسم للنابت، فيكون استثناء الأشجار بمواضعها فيجوز؛ لأن الاتصال حينئذ يكون اتصالاً مجاورة، ولو رهن النخل بمواضعها جاز أيضاً؛ لأن الاتصال حينئذ اتصالاً مجاورة، (ورهن الحر والمدبر والمكاتب وأم الولد).

ثم لما ذكر ما لا يجوز رهته أراد أن يذكر ما لا يجوز الرهن به، فقال: (ولا بالأمانات): كالوديعة، والمستعار، ومال المضاربة، والشركة، (ولا بالدرك)، صورته: باع زيد من عمرو داراً فرهن بكره عند المشتري شيئاً بما يدركه في هذا البيع، وكذا لو رهن شيئاً بما ذاب له على فلان لا يجوز، ولو كفّل بهذا يجوز.

(ولا بعين مضمونة بغيرها)، المراد أن لا تكون مضمونة بالمثل أو بالقيمة: (كمبيع في يد البائع): أي باع شيئاً ولم يسلمه فرهن به شيئاً لا يجوز؛ لأنه إذا هلك العين لم يضمن البائع شيئاً، لكنه يسقط الثمن، وهو حق البائع.

(ولا بالكفالة بالنفس وبالقصاص بالنفس وما دونها، وبالشفعة): أي كفّل بنفس رجل فرهن بها شيئاً ليسلمه، وإذا وجب عليه القصاص فرهن شيئاً لئلا يمتنع عن القصاص لا يجوز، وكذا إذا رهن البائع أو المشتري شيئاً عند الشفيع ليسلم الدار بالشفعة لا يجوز لعدم الدين في هذه الصور^(١).

(وبأجرة الناحية والمغنية^(٢))، وبالعبد الجاني أو المديون، فإنه غير مضمون على المولى، فإنه لو هلك لا يكون على المولى شيء، فإذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللرهن أن يأخذ المرهون من المرتهن، ولو هلك المرهون في يد المرتهن قبل طلب الرهن هلك بلا شيء؛ لأنه لا حكم للباطل، فبقي القبض بإذن المالك.

(١) فإنه لا يجوز أخذ الرهن من المشتري الذي وجب عليه تسليم المبيع من أجل الشفعة؛ لأن المبيع غير مضمون عليه. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٣١٧).

(٢) لبطان الإجارة فلم يكن الرهن مضموناً إذ لا يقابله شيء مضمون. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٣١٧).

ولا رهن خمر وأرتهانها من مسلم أو ذمي للمسلم، ولا يضمن له مرتهنها ذمياً، وفي عكسه الضمان، وصحّ بعين مضمونة بالمثل أو بالقيمة؛ كالمغصوب وبديل الخلع، والمهر، وبديل الصلح عن دم عمد، وبالدّين ولو موعوداً، بأن رهن ليقرضه كذا، فهلكه في يد المرتهن عليه بما وعده، ويرأس مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه، فإن هلك في المجلس فقد أخذ، وإن افترقا قبل نقدٍ وهلك بطلاً

(ولا رهن خمر وأرتهانها من مسلم أو ذمي للمسلم): أي لا يجوز للمسلم أن يرهن خمراً ويرتهنها من مسلم أو ذمي، (ولا يضمن له مرتهنها ذمياً، وفي عكسه الضمان)^(١): أي إن رهن المسلم من ذمي خمراً فهلك في يد الذمي لا يضمن للمسلم شيئاً، وإن رهن الذمي من المسلم خمراً فهلك في يد المسلم للذمي؛ لأنها مال متقوم في حقّ الذمي دون المسلم وصحّ.

(وصحّ بعين مضمونة بالمثل أو بالقيمة؛ كالمغصوب وبديل الخلع، والمهر، وبديل الصلح عن دم عمد)، فإن هذه الأشياء إذا كانت قائمة بحبّ عينها، وإن هلكت بحبّ المثل أو القيمة، فيصحّ الرهن بها، (وبالدّين ولو موعوداً، بأن رهن ليقرضه كذا، فهلكه في يد المرتهن عليه بما وعده)^(٢): أي إن هلك في يد المرتهن فللرّاهن على المرتهن المقدار الذي وعد إقراضه، فهلكه: بالرفع مبتدأ، وفي يد المرتهن: صفته، وعليه: خبره، واعلم أنّ الرهن إنّما يكون مضموناً بالدّين الموعود إذا كان الدّين مساوياً للقيمة أو أقلّ، أمّا إذا كان أكثر فلا يكون مضموناً بالدّين بل بالقيمة، وإنّما لم يذكر هذا القسم؛ لأنّ الظاهر أن لا يكون الدّين أكثر من قيمة الرهن، وإن كان على سبيل الندرة فحكمه يعلم بما سبق، فاعتمد على ذلك.

(ويرأس مال السلم وثمن الصرف والمسلم فيه، فإن هلك في المجلس فقد أخذ، وإن افترقا قبل نقدٍ وهلك بطلاً): أي إذا رهن برأس مال السلم أو ثمن الصرف، فإن هلك الرهن قبل الافتراق فالمرتهن قد استوفى حقه، وإن افترقا قبل نقدٍ

(١) أي إذا كان الرّاهن ذمياً والمرتهن مسلم فهلك في يد المرتهن يضمن المسلم الخمر للذمي؛ لأنها مال متقوم في حقه فتصير الخمر مضمونة على المسلم للذمي بأقل من قيمتها ومن الدّين كما يضعها بالغصب. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٩٤).

(٢) صورته: رهن ليقرضه ألف درهم وهلك الرهن في يد المرتهن فهلكه على المرتهن بمقابلة الألف الموعود فيجب عليه تسليم الألف إلى الرّاهن. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٥٢ - ٢٥٣).

ورهن المسلم فيه رهنً يبدله إذا فسخ، لو هلك رهنته بعد الفسخ هلك به، وبدين عليه عبد طفله، وبثمن عبد أو خل أو ذكبة إن ظهر العبد حرّاً، والخل خمرّاً، والذكبة ميتة

المرهون به وقبل هلاك المرهون بطل السلم والصرف، وهذا التفصيل لا يتأتى في الرهن بالمسلم فيه، فيصح مطلقاً، فإن هلك الرهن بصير مستوفياً للمسلم فيه، فلا يبقى السلم.

(ورهن المسلم فيه رهنً يبدله إذا فسخ): أي إذا كان الشيء مرهوناً بالمسلم فيه، ثم فسخا عقد السلم فهو رهن بالبدل: أي يكون لرب السلم أن يحبس الرهن حتى يقبض رأس المال.

(لو^(١) هلك رهنته بعد الفسخ...^(٢) هلك به): أي إذا رهن المسلم إليه عند رب السلم شيئاً بالمسلم فيه، ثم فسخا عقد السلم فهلك الرهن في يد رب السلم فهلكه يكون بالمسلم فيه: أي يكون على رب السلم أن يؤدي إلى المسلم إليه مقدار الطعام المسلم فيه؛ لأنه إذا هلك الرهن صار كأن رب السلم استوفى حق^(٣) المسلم فيه؛ لأن يد المرتهن على الرهن يد استيفاء، فيتقرر بالهلاك، فصار كأن رب السلم استوفى المسلم فيه، ثم فسخا العقد، فعلى رب السلم أداء المسلم فيه إلى المسلم إليه.

(وبدين عليه عبد طفله): "عطف على رأس المال": أي صح الرهن بدين على الأب عبد طفله، هذا عندنا، وعند أبي يوسف^(٤) وزفر^(٥) لا يصح، وهو القياس اعتباراً بحقيقة الإيفاء^(٦)، وجه الاستحسان: أن في حقيقة الإيفاء إزالة ملك الصغير بلا عوض في الحال، وفي هذا نصب حافظ لماله مع بقاء ملكه^(٧).

(وبثمن عبد أو خل أو ذكبة إن ظهر العبد حرّاً، والخل خمرّاً، والذكبة ميتة): أي اشترى عبداً أو خلاً أو شاة مذبوحة، ورهن بثمن المشتري، وهو عشرة دراهم مثلاً

(١) زيادة من أ.

(٢) في م زيادة: المسلم فيه.

(٣) زيادة من أ.

(٤) زيادة من ب و م.

(٥) يعني ليس للأب أن يؤدي دينه من الصغير، فكذا ليس له أن يدفع مال الصغير بجهة الإيفاء؛ لأن الرهن محبوس بجهة الإيفاء. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ١٢٧).

(٦) أي إن قيام المرتهن بحفظه أبلغ خوفاً من الغرامة ولو هلك يهلك مضموناً والوديعة تهلك أمانة والوصي كالأب. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٥٣).

ويبدل صلح عن إنكار إن أقر أن لا دين، ورهن الحجرين والمكيل والموزون، فإن رهنه بمنسبه فهلكته بمثله قدرأ من دينه، ولا عبرة للجودة

شيئاً، ثم ظهر العبد حرّاً، والخلّ خمرّاً، والشاة ميتة فالرهن مضمون؛ أي إن هلك وقيمتة عشرة دراهم أو أكثر فعلى المرتهن عشرة دراهم يؤديها إلى الراهن، وإن كانت قيمته أقل فعليه القيمة؛ لأن رهنه بدين واجب ظاهرّاً.

(ويبدل صلح عن إنكار إن أقر أن لا دين)، صالح مع إنكار ورهن يبدل الصلح شيئاً، ثم تصادقا على أن لا دين، فالرهن مضمون كما ذكر.

(ورهن الحجرين والمكيل والموزون، فإن رهنه بمنسبه فهلكته بمثله قدرأ من دينه، ولا عبرة للجودة)، قوله: قدرأ؛ تميّز من مثله؛ أي يعتبر المماثلة في القدر، وهو الوزن والكيل بلا اعتبار الجودة، وعندهما: يعتبر القيمة فيقوم بخلاف الجنس، ويكون رهناً مكانه، فإن رهن إبريق فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم، فهلك فعند أبي حنيفة هلك بالدين، وعندهما إن كان قيمته مثل وزنه أو أكثر فكذا، وإن كان قيمته أقل وهي ثمانية مثلاً يشتري بثمانية دراهم ذهب؛ ليكون رهناً مكانه.

فإن قيل: في هذا التركيب، وهو قوله: فهلكته بمثله قدرأ من دينه؛ نظر؛ لأن الدين إذا كان خمسة عشر ووزنه عشرة وقد هلك، فقد هلك بعشرة دراهم من الدين، فعلى المديون خمسة، فيكون: من؛ للتبعيض، فلا يتناول ما إذا كان وزنه عشرة والدين عشرة؛ لأن التبعض غير ممكن، ولا يكون للبيان هنا؛ لأنه لما أريد به التبعض في صورة لا يكون للبيان في صورة أخرى؛ لأن المشترك لا عموم له، ولا يتناول أيضاً: ما^(١) إذا كان وزنه خمسة عشر والدين عشرة؛ لأنه يصير معناه أن هلاكه بمقدار خمسة عشر من الدين، وهو عشرة، فهذا غير مستقيم.

قلنا: ليس غرضه بيان أنه بأي شيء مضمون في كل صورة، بل الغرض أنه هالك باعتبار الوزن لا باعتبار القيمة، فتقديره: أنه هالك بمثله وزناً من الدين إذا كان الدين زائداً، فإذا عُلِمَ الحكم في هذه الصورة يُعْلَمَ في صورة المساواة، وفي صورة أن يكون الوزن زائداً على الدين، لما عرف أن الفضل أمانة.

(١) زيادة من ب و ص و ف.

وَمَنْ شَرَى شَيْئاً عَلَى أَنْ يَرَهْنَ شَيْئاً، أَوْ يُعْطَى كَفَيْلاً بَعَيْنَهُمَا مِنْ ثَمَنِهْ وَأَبَى صَحَّ
استحساناً، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْوَفَاءِ، وَلِلْبَائِعِ فَسْخُهُ إِلَّا إِذَا سَلَّمَ ثَمَنَهُ حَالاً، أَوْ قِيمَةَ
الرَّهْنِ رَهْناً، فَإِنْ قَالَ لِبَائِعِهِ: أَمْسِكْ هَذَا حَتَّى أُعْطِيَ ثَمَنَكَ فَهُوَ رَهْنٌ، وَإِنْ رَهْنَ
عَيْنًا مِنْ رَجُلَيْنِ بَدَيْنَ لِكُلٍّ مِنْهُمَا صَحَّ، وَكُلُّهُ رَهْنٌ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا، وَإِذَا تَهَايْنَا فَكُلُّ
فِي نَوَيْتِهِ كَالْعَدْلِ فِي حَقِّ الْآخَرِ، وَلَوْ هَلَكَ ضَمِنَ كُلُّ

(وَمَنْ شَرَى شَيْئاً^(١) عَلَى أَنْ يَرَهْنَ شَيْئاً، أَوْ يُعْطَى كَفَيْلاً بَعَيْنَهُمَا مِنْ ثَمَنِهْ
وَأَبَى^(٢) صَحَّ استحساناً)، وَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يُجُوزُ؛ لِأَنَّهُ صَفَقَةٌ فِي صَفَقَةٍ، وَجِهَ
الاستحسان: أَنَّهُ شَرْطٌ مَلَأْتُمْ؛ لِأَنَّ الْكِفَالَ وَالرَّهْنَ لِلِاسْتِثْنَاءِ^(٣)، وَالِاسْتِثْنَاءُ مَلَأْتُمْ
لِلرَّجُوبِ، وَإِنَّمَا قَالَ بَعَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الرَّهْنُ أَوْ الْكَفِيلُ مَعْيَنًا يَفْسُدُ الْبَيْعُ، (وَلَا
يُجْبَرُ عَلَى الْوَفَاءِ)، هَذَا عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ لَا جَبْرَ عَلَى التَّبَرُّعَاتِ، وَعِنْدَ زَفَرٍ^(٤) يُجْبَرُ؛ لِأَنَّ
الرَّهْنَ إِذَا شَرَطَ فِي الْبَيْعِ صَارَ حَقًّا مِنْ حَقُوقِهِ كَالْوَكَالَةِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الرَّهْنِ، (وَلِلْبَائِعِ
فَسْخُهُ إِلَّا إِذَا سَلَّمَ ثَمَنَهُ حَالاً، أَوْ قِيمَةَ الرَّهْنِ رَهْناً)، إِذْ عِنْدَنَا لَمَّا صَحَّ الشَّرْطُ فَإِنَّهُ
وَصِفٌ مَرْغُوبٌ فِيهِ^(٥) فَيَقْوَاهُ يَكُونُ لِلْبَائِعِ حَقُّ الْفَسْخِ.

(فَإِنْ قَالَ لِبَائِعِهِ: أَمْسِكْ هَذَا حَتَّى أُعْطِيَ ثَمَنَكَ فَهُوَ رَهْنٌ): أَيُّ أُعْطِيَ
الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ شَيْئاً غَيْرَ مَبِيعِهِ، وَقَالَ: أَمْسِكْ هَذَا حَتَّى أُعْطِيَ ثَمَنَكَ يَكُونُ رَهْناً؛ لِأَنَّهُ
تَلَفَّظَ بِمَا يَنْبَغِي عَنِ الرَّهْنِ، وَالْعَبْرَةُ لِلْمَعَانِي، وَعِنْدَ زَفَرٍ^(٦) لَا يَكُونُ رَهْناً.

(وَإِنْ رَهْنَ عَيْنًا مِنْ رَجُلَيْنِ بَدَيْنَ لِكُلٍّ مِنْهُمَا صَحَّ، وَكُلُّهُ رَهْنٌ مِنْ كُلِّ
مِنْهُمَا): أَيُّ يَصِيرُ كُلُّهُ مَحْبُوساً بَدَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ، لَا أَنَّ نَصْفَهُ يَكُونُ رَهْناً عِنْدَ هَذَا،
وَنَصْفُهُ عِنْدَ ذَلِكَ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْهَبَةِ مِنْ رَجُلَيْنِ، حَيْثُ لَا يَصْحُحُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ^(٧)،
فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَا يَقْبَلُ الْوَصْفَ بِالتَّجْزِئِ بِخِلَافِ الْهَبَةِ.

(وَإِذَا تَهَايْنَا فَكُلُّ فِي نَوَيْتِهِ كَالْعَدْلِ فِي حَقِّ الْآخَرِ^(٨))، وَلَوْ هَلَكَ ضَمِنَ كُلُّ

(١) زيادة من أ. ب.

(٢) أي للمشتري أن يرهن ما سماه أي يعطي كفيلاً سماً. ينظر: «الدرر» (٢: ٢٥٣).

(٣) زيادة من ص.

(٤) زيادة من ف.

(٥) يعني إذا تهاينا رهناً فأمسك هذا يوماً والآخر يوماً، فإن كل واحدٍ منهما في اليوم الذي أمسكه كالعَدْلِ

في حق الآخر. ينظر: «شرح ابن ملك» (٢٩٩/ب).

حصته، فإن قضي دين أحدهما، فكله رهن للآخر، وإن رهن رجل رهنًا بدين عليهما صح بكل الدين، ومسكه إلى قبض الكل، وبطل حجة كل منهما أنه رهن هذا منه وقبضه، ولو مات رهنه والرهن معهما، فبرهن كل كذلك كان مع كل نصفه رهنًا بحقه.

باب الرهن عند عدل

يتم الرهن بقبض عدل شرط وضعه عنده

حصته، فإن عند الهالك يصير كل مستوفياً حصته، والإستيفاء مما يتجزئ، (فإن قضي دين أحدهما، فكله رهن للآخر)؛ لما مر أن كله رهن عند كل واحد.

(وإن رهن رجل رهنًا بدين عليهما صح بكل الدين، ومسكه إلى قبض الكل)، وإنما صح هذا؛ لأن قبض الرهن وقع في الكل بلا شيوخ.

(وبطل حجة كل منهما أنه رهن هذا منه وقبضه)، هذه مسألة مبتدأة لا تعلق لها بما سبق، وصورتها: أن كل واحد من الرجلين ادعى أن زيدا رهن هذا العبد من هذا المدعي وسلمه إليه، وأقام على ذلك بيّنة تبطل حجة كل واحد؛ لأنه لا يمكن القضاء لكل واحد منهما، ولا لأحدهما؛ لعدم أولويته، ولا إلى القضاء لكل بالنصف للشيوخ^(١).

(ولو مات رهنه والرهن معهما، فبرهن كل كذلك كان مع كل نصفه رهنًا بحقه)، هذا قول أبي حنيفة رحمته ومحمد رحمته وهو إستحسان، وعند أبي يوسف رحمته هذا باطل، وهو القياس كما في الحياة، وجه الاستحسان: أن حكمه في الحياة هو^(٢) الحبس، والشيوخ يضره، وبعد المات الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوخ لا يضره^(٣).

باب الرهن عند عدل

يتم الرهن بقبض عدل شرط وضعه عنده، هذا عندنا، وقال مالك رحمته: لا

(١) لأنه يؤدي إلى الشيوخ فتعذر العمل بهما، وتعين التهاثر. ينظر: «الدرر» (٢: ٢٥٤).

(٢) زيادة من ب، وفي م: وهو.

(٣) إذ بعد المات ليس له الحكم إلا الاستيفاء بأن يبيعه في الدين شاع أو لم يشع. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٥٩٩).

(٤) ينظر: «الشرح الصغير» (٣: ٣١٣)، و«شرح كفاية الطالب» (٢: ٢٧٢)، و«الفواكه الدواني» (٢: ١٦٥)، وغيرهم.

ولا أخذ لأحدهما منه، وضمن بدفعه إلى أحدهما، وهلكه معه هلك رهن، فإن وكل العدل أو غيره ببيعه إذا حل أجله صح، فإن شرط في الرهن لا ينزل بالعزل، ولا يموت الراهن أو المرتهن، بل يموت الوكيل، له بيعه بغية ورثته، ولا يبيع الراهن أو المرتهن إلا برضا الآخر. فإن حل أجله وراهنه غائب أجبر الوكيل على بيعه، كوكيل بالخصومة غاب موكله وأباها

يجوز؛ لأن يده يد المالك؛ ولهذا يرجع عليه عند الاستحقاق، فأنعدم القبض، قلنا؛ يده على الصورة^(١) يد المالك، وفي المالية يد المرتهن؛ لأن يده يد ضمان، والمضمون المالية، فنزل منزلة شخصين، (ولا أخذ لأحدهما منه، وضمن بدفعه إلى أحدهما، وهلكه معه هلك رهن، فإن وكل العدل أو غيره ببيعه إذا حل أجله صح، فإن شرط): أي التوكيل، (في الرهن لا ينزل بالعزل^(٢))، ولا يموت الراهن أو المرتهن، بل يموت الوكيل، سواء كان الوكيل المرتهن أو العدل أو غيرهما، وإذا مات الوكيل لا يقوم وارثه أو وصيه مقامه عندنا، وعند أبي يوسف رحمته إن وصي الوكيل يملك بيعه، (وله بيعه بغية ورثته): أي للوكيل بيع المرهون بغية ورثة الراهن.

(ولا يبيع الراهن أو المرتهن إلا برضا الآخر): أي لا يكون للراهن بيع الرهن إلا برضاء المرتهن، وأيضاً لا يكون للمرتهن بيع الرهن إلا برضاء الراهن، بأن وكله أو باعه، فأجاز الراهن بيعه^(٣).

(فإن حل أجله وراهنه غائب أجبر الوكيل على بيعه، كوكيل بالخصومة غاب موكله وأباها)، فإن الوكيل يجبر على الخصومة، فالحاصل أن الوكيل لا يجبر على التصرف، إلا أن في هذه الصورة إذا غاب الراهن وأبى الوكيل عن البيع، فإن المرتهن يتضرر، فيجبر الوكيل على البيع، كما يجبر على الخصومة إذا غاب الموكل، فإن الموكل

(١) يعني أن قبض العدل كقبض المرتهن، فيتم به الرهن، وهذا لأن اليد في (باب الرهن) على الصورة أمانة، وعلى المعنى مضمون. ينظر: «الكفاية» (٩: ١٠١).

(٢) لأنها لما شرطت في ضمن عقد الرهن صار وصفاً من أوصافه وحققاً من حقوقه، ألا ترى أنه لزيادة الوثيقة، فيلزم بلزوم أصله؛ ولأنه تعلق به حق المرتهن، وفي العزل إتواء حقه، وصار كالتوكيل بالخصومة بطلب المدعي. ينظر: «الهداية» (٤: ١٤٦).

(٣) أي يوقف على إجازة الراهن فإن أجازته صح، ويكون الثمن رهناً وإن لم يجز لا يجوز البيع، وله أن يطله ويعيده رهناً. ينظر: «الفتاوى الكاملية» (ص ٢٤٤).

وكذا يجبر لو شرط بعد الرهن في الأصح، فإن باعته العدل فالثمن رهن، فهلكه كهلكه، فإن أوفى ثمنه المرتهن فاستحق، ففي الهالك ضمن المستحق الرهن قيمته وصح البيع والقبض، أو العدل ثم هو الرهن وصحاً، أو المرتهن ثمنه وهو له ورجع المرتهن على راهنه بدينه، وفي القائم أخذه من مشتريه، ورجع هو على العدل بثمنه، ثم هو على الرهن به، وصح القبض ثم هو على الرهن بدينه اعتمد عليه وغاب، فلو لم يخاصم يتضرر الموكل ويضيع حقه، فيجبر الوكيل على الخصومة.

(وكذا يجبر^(١) لو شرط بعد الرهن في الأصح)، اعلم أن في الجبر قولين: أحدهما: إن الجبر إنما يثبت إذا كانت الوكالة لازمة، وهي أن تكون في ضمن عقد الرهن، فإذا كان بعده لا يجبر. والآخر: إن الجبر بناء على أن حق المرتهن يضيع، فيجبر الوكيل بالخصومة إذا غاب الموكل، وإنما كان هذا القول أصح؛ لأن عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول، خصوصاً إذا وجد دليل آخر.

(فإن باعته العدل فالثمن رهن، فهلكه كهلكه، فإن أوفى ثمنه المرتهن فاستحق): أي الرهن، (ففي الهالك): أي إذا هلك الرهن في يد المشتري، (ضمن المستحق الرهن قيمته وصح البيع والقبض، أو العدل ثم هو الرهن وصحاً، أو المرتهن ثمنه وهو له ورجع المرتهن على راهنه بدينه): أي المستحق إنما أن يضمن الرهن قيمة الرهن؛ لأنه غاصب، وحينئذ صح البيع وقبض الثمن؛ لأن الرهن ملكه بأداء الضمان، وإما أن يضمن العدل القيمة؛ لأنه متعد بالبيع والتسليم، وحينئذ العدل بالخيار، إما أن يضمن الرهن القيمة، وحينئذ صح البيع وقبض الثمن، وإما أن يضمن المرتهن الثمن الذي أذاه إليه، وهو له؛ أي ذلك الثمن يكون للعدل، فيرجع المرتهن على راهنه بدينه.

(وفي القائم أخذه): أي المستحق المرهون، (من مشتريه، ورجع هو على العدل بثمنه، ثم هو على الرهن به، وصح القبض): أي على المرتهن بثمنه، (ثم هو على الرهن بدينه): أي العدل بالخيار، إما أن يرجع على الرهن بالثمن، وحينئذ صح قبض المرتهن الثمن، وإما أن يرجع على المرتهن، ثم المرتهن يرجع على الرهن بدينه.

(١) زيادة من ب و ف و م.

وإن لم يشترط التوكيل في الرهن رجع العدل على الراهن فقط، قبض المرتهن ثمنه أو لا، فإن هلك الرهن مع المرتهن فاستحق وضمن الراهن قيمته هلك بدينه، وإن ضمن المرتهن رجع على الراهن بقيمته وبدينه

(وإن لم يشترط التوكيل في الرهن رجع العدل على الراهن فقط، قبض المرتهن ثمنه أو لا): أي ما ذكر من خيار العدل بين تضمين الراهن أو المرتهن إنما يكون إذا كانت الوكالة مشروطة في عقد الرهن، فإنه حينئذ تعلق حق المرتهن بالوكالة، فللعدل تضمين المرتهن؛ لأنه باعته لحقه، أما إذا لم تكن مشروطة في الرهن تكون كالوكالة المفردة، فإنه إذا باع الوكيل وأدى الثمن إلى آخر بأمر الموكل، ثم لحقه عهدة لا يرجع على القايض، فهأ هنا لا يرجع إلا على الراهن سواء قبض المرتهن الثمن أو لم يقبض، وصورة ما لم يقبض أن العدل باع الرهن بأمر الراهن، وضاع الثمن في يد العدل بلا تعديده، ثم استحق المرهون، فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن.

(فإن هلك الرهن مع المرتهن فاستحق وضمن الراهن قيمته هلك بدينه): أي يكون مستوفياً دينه، (وإن ضمن المرتهن رجع على الراهن بقيمته وبدينه): أي المستحق بالخيار بين تضمين الراهن أو المرتهن، فإن ضمن الراهن ملكه بأداء الضمان، فصح الرهن، وإن ضمن المرتهن يرجع على الراهن بالقيمة؛ لأنه مغرور من جهة الراهن وبالدين؛ لأنه انتقض قبضه فيعود حقه كما كان، قيل عليه^(١): لما كان قرار الضمان على الراهن والملك في المضمون يثبت لمن عليه قرار الضمان، فتبين أنه رهن ملك نفسه.

(١) هذا طعن أبي خازم، وحاصله: أنه لما رجع بضمان القيمة على الراهن استقر الضمان عليه والملك في المضمون يقع لمن يستقر عليه الضمان، فإذا استقر الملك للراهن تبين أنه رهن ملك نفسه فصار كما لو ضمن المستحق الراهن ابتداءً.

والجواب عنه: إن المرتهن يرجع بالضمان على الراهن بسبب الفرور، والفرور إنما يحصل بالتسليم إلى المرتهن فإنما يملك العين من هذا الوقت وعقد الرهن سابق عليه، فلا يكون رهنًا ملك نفسه، فأما المستحق إنما يضمن الراهن باعتبار قبضه السابق لا لتسليمه فيملكه من ذلك الوقت وعقد الرهن كان بعده أو بالانتقال من المرتهن إليه كما في الوكيل بالشراء كأنه اشتراه من المستحق ثم باع من الراهن، وهذا لأن المرتهن غاصب في حق المستحق فإذا ضمن يملك المضمون ضرورة ولكن لما كان قرار الضمان على الراهن ينتقل إليه من جهة المرتهن، والمرتحن يملكه من وقت القبض؛ لأنه بالقبض صار غاصباً فيملكه الراهن بعده من جهته فيكون ملك الراهن متأخرًا عن عقد الرهن. والله أعلم بظن «الكفاية» (٩: ١١٠).

باب التصرف والجنائية في الرهن

وَقَفَّ بَيْعُ الرَّاهِنِ رَهْنَهُ، فَإِنْ أَجَازَ مَرْتَهْنُهُ أَوْ قَضَى دَيْنَهُ نَفَذَ، وَصَارَ ثَمَنُهُ رَهْنًا وَإِنْ لَمْ يَجْزُ وَفَسَخَ لَا يَنْفَسَخُ فِي الْأَصَحِّ، وَصَبَّرَ الْمُشْتَرِي إِلَى فِكِّ الرِّهْنِ، أَوْ رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي لِيَفْسَخَ، وَصَحَّ إِعْتَاقُهُ وَتَدْبِيرُهُ وَاسْتِيلَاذُهُ رَهْنَهُ، فَإِنْ فَعَلَهَا غَنِيًّا فَقِي دَيْنَهُ حَالًا أَخَذَ دَيْنَهُ، وَفِي مُؤَجِّلِهِ قِيمَتُهُ لِلرَّهْنِ بِدَلِهِ إِلَى عَمَلٍ أَجَلُهُ، وَإِنْ فَعَلَهَا مُغْنِيرًا فَقِي الْعَتَقَ سَعَى الْعَبْدُ فِي أَقَلِّ مِنْ قِيمَتِهِ وَمِنْ دَيْنِهِ، وَرَجَعَ

باب التصرف والجنائية في الرهن

(وَقَفَّ بَيْعُ الرَّاهِنِ رَهْنَهُ، فَإِنْ أَجَازَ مَرْتَهْنُهُ أَوْ قَضَى دَيْنَهُ نَفَذَ^(١))، وَصَارَ ثَمَنُهُ رَهْنًا وَإِنْ لَمْ يَجْزُ وَفَسَخَ لَا يَنْفَسَخُ فِي الْأَصَحِّ، وَصَبَّرَ الْمُشْتَرِي إِلَى فِكِّ الرِّهْنِ، أَوْ رَفَعَ إِلَى الْقَاضِي لِيَفْسَخَ).
اعلم أن المرتهن إذا فسَخَ يَنْفَسَخُ فِي رِوَايَةٍ^(٢)، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَنْفَسَخُ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْحَبْسِ لَا يَبْطُلُ بِإِنْعِقَادِ هَذَا الْعَقْدِ، فَبَقِيَ مَوْقُوفًا، فَالْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ صَبَرَ إِلَى فِكِّ الرِّهْنِ، أَوْ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي؛ لِيَفْسَخَ الْبَيْعَ.
(وَصَحَّ إِعْتَاقُهُ وَتَدْبِيرُهُ وَاسْتِيلَاذُهُ رَهْنَهُ، فَإِنْ فَعَلَهَا غَنِيًّا فَقِي دَيْنَهُ حَالًا أَخَذَ دَيْنَهُ^(٣))، وَفِي مُؤَجِّلِهِ قِيمَتُهُ لِلرَّهْنِ بِدَلِهِ إِلَى عَمَلٍ أَجَلُهُ): أَيُّ أَخَذَ قِيمَتَهُ لِأَجَلٍ أَنْ يَكُونَ رَهْنًا عَوَضًا عَنِ الْمَرْهُونِ إِلَى زَمَانِ حُلُولِ الْأَجَلِ، وَفَائِدَتُهُ تَظْهَرُ إِذَا كَانَتِ الْقِيَمَةُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ الدَّيْنِ، كَمَا إِذَا كَانَتِ الْقِيَمَةُ دِرَاهِمَ، وَالدَّيْنُ كُرْبُورٌ وَلَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى أَدَاءِ الدَّيْنِ فِي الْحَالِ، فَيَكُونُ الدِّرَاهِمُ رَهْنًا إِلَى مَحَلِّ الْأَجَلِ.
(وَإِنْ فَعَلَهَا مُغْنِيرًا فَقِي الْعَتَقَ سَعَى الْعَبْدُ فِي أَقَلِّ مِنْ قِيمَتِهِ وَمِنْ دَيْنِهِ، وَرَجَعَ

(١) لأن المانع من النفاذ قد زال بالإجازة. ينظر: «شرح ابن ملك» (ق ٣٠١/ب).

(٢) وهي رواية محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن أنه يفسخ، والأصح أنه لا يفسخ فبقي موقوفًا. ينظر:

«شرح ابن ملك» (ق ٣٠١/ب).

(٣) يعني إذا كان الدين حالًا طالب المرتهن الراهن بعد العتق بالدين إذا كان موسرًا؛ لأنه إذا طوّل بالرهن كان له أن يأخذه بدينه إذا كان من جنس حقه، فيكون إيفاءً واستيفاءً، فلا فائدة فيه. ينظر: «حسن

الدراية» (٤: ١٣٥).

على سيده غنياً، وفي اختياره سعى في كل الدين ولا رجوع، وإتلافه رهته كإعتاقه غنياً، وأجني أثلفه ضمته مرتهته وكان رهناً معه. ورهن أعاره مرتهته رهنه أو أحدهما بأذن صاحبه آخر سقط ضمانه، فهلكه مع مستعيره هلك بلا شيء، ولكل منهما أن يردّه رهناً، فإن مات الرهن قبل ردّه فالمرتهن أحق به من الغرماء، ومرتهن أذن باستعمال رهنه أو استعاره من رهنه لعمل، إن هلك قبل عمله أو بعده ضمن كالرهن، ولو هلك حال عمله لا

على سيده غنياً، وفي اختياره سعى في كل الدين ولا رجوع، فإن الرهن إذا أعتق وهو معسر، فإن كان الدين أقل من القيمة سعى العبد في الدين، وإن كانت القيمة أقل سعى في القيمة؛ لأنه إنما يسعى لأنه لما تعدّر للمرتهن استيفاء حقه من الرهن، يأخذه ممن ينتفع بالعقد والعبد إنما ينتفع بمقدار ماليته، ثم يرجع بما سعى على السيد إذا أيسر سيده؛ لأنه قضى دينه، وهو مضطر فيه بحكم الشرع، فيرجع عليه بما تحمّل عنه، وفي التدبير والإستيلاد سعى في كل الدين؛ لأن كسب المدبر والمستولد ملك المولى، فيسعيان في كل دينه، ولا رجوع.

(وإتلافه رهته كإعتاقه غنياً): أي إن أثلف الرهن الرهن فكما أعتقه غنياً؛ أي إن كان الدين حالاً أخذه منه الدين، وإن كان مؤجلاً أخذه قيمته؛ ليكون رهناً إلى زمان حلول الأجل.

(وأجني أثلفه ضمته مرتهته وكان): أي الضمان (رهناً معه). ورهن أعاره مرتهته رهنه أو أحدهما بأذن صاحبه آخر سقط ضمانه، فهلكه مع مستعيره هلك بلا شيء، ولكل منهما أن يردّه رهناً، فإن مات الرهن قبل ردّه فالمرتهن أحق به من الغرماء؛ لأن حكم الرهن باق فيه؛ لأن يد العارية ليست بلازمة، وكونه غير مضمون لا يدل على أنه غير مرهون، فإن ولد الرهن مرهون غير مضمون.

(ومرتهن أذن باستعمال رهنه أو استعاره من رهنه لعمل، إن هلك قبل عمله أو بعده ضمن كالرهن، ولو هلك حال عمله لا^(١)).

(١) لأن حكم الرهن باق فيه إذ يد العارية ليست بلازمة وكونه غير مضمون لا يدل على أنه غير مرهون، فإن ولد المرهون مرهون، وليس بمضمون بالهلاك، فظهر منه أن الضمان ليس من لوازم الرهن من كل وجه. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٠٦).

وصح استعارة شيء ليرهن، فيرهن بما شاء، وإن قيّد بقيّد بما عيّن من قدر وجنس ومرتهن وبلد، فإن خالف ضمّن المعير مستعيره، ويتم رهته بينه وبين مرتهنه، أو إياه، ورجع هو بما ضمّن ويدينه على راهنه، فإن وافق وهلك مع مرتهنه فقد أخذ كل دينه إن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر، وضمّن مستعيره قدر دين أوفاه منه لا القيمة، أو بعض دينه إن كانت أقل وباقى دينه على راهنه، ولا يمتنع المرتهن إذا قضى المعير دينه، وفك رهنه

وصح استعارة شيء ليرهن، فيرهن بما شاء، وإن قيّد بقيّد بما عيّن من قدر وجنس ومرتهن وبلد، فإن خالف ضمّن المعير مستعيره، ويتم رهته بينه وبين مرتهنه، أو إياه: الضمير راجع إلى المرتهن^(١)، وهو معطوف على المستعير، (ورجع هو بما ضمّن ويدينه على راهنه، فإن وافق^(٢) وهلك مع مرتهنه فقد أخذ كل دينه إن كانت قيمته مثل الدين أو أكثر، وضمّن مستعيره قدر دين أوفاه منه لا القيمة، أو بعض دينه إن كانت أقل وباقى دينه على راهنه): أي إن وافق وهلك الرهن مع المرتهن، فإن كانت قيمته عشرة والدين عشرة، فقد أخذ المرتهن كل الدين، ويضمّن المستعير الدين الذي أوفاه وهو عشرة للمعير، وإن كانت قيمته خمسة عشر والدين عشرة، فقد أخذ المرتهن كل الدين، فيضمّن المستعير الدين الذي أوفاه: أي العشرة، ولا يضمّن القيمة؛ لأنه قد وافق فليس يمتنع، وإن كانت القيمة عشرة والدين خمسة عشر فقد أخذ المرتهن بعض الدين وهو عشرة، وباقى الدين على الرهن، ويضمّن المستعير قدر ما أوفاه من الدين وهو العشرة.

(ولا يمتنع المرتهن إذا قضى المعير دينه، وفك رهنه)^(٣): أي^(٤) إذ هو يسمى في

(١) أي ضمّن المرتهن؛ لأنه أيضاً متعدّ فصار الرهن كالفاسب والمرتهن كفاسب الفاسب. ينظر: «درر الحكام» (ص ٢٥٨).

(٢) بأن رهته بمقدار ما أمره به. ينظر: «درر الحكام» (ص ٢٥٨).

(٣) حاصله: إن أراد المعير المالك أن يفتك المستعار بغير رضا الرهن، فليس للمرتهن أن يمتنع إذا قضى المعسر دينه؛ لأنه غير متبرّع في انفكاكه، بل له حقّ وملك في الرهن حيث يخلص ملكه؛ ولهذا يرجع على الرهن بما أدى المعير، فأجبر المرتهن على الدفع، بخلاف الأجنيب إذا قضى بالدين؛ لأنه متبرّع، إذ هو لا يسمى في تخليص ملكه، ولا في تفرغ ذمته، فكان لرب الدين أن لا يقبله. ينظر: «الهداية» (٤: ١٤٩).

(٤) زيادة من ف.

ويرجع على الرّاهن بما أدى، فلو هلك مع الرّاهن قبل رهنيه أو بعد فكّه لا يضمن، وإن استخدمته أو ركبه من قبل، وجناية الرّاهن على الرّهن مضمونة، وجناية المرتهن عليه تسقط من دينه بقدرها، وجناية الرّهن عليهما، وعلى مالهما هدر، ومن رهن عبداً يعدل ألفاً بألفٍ موجلي فصارت قيمته مئة فقتله رجل، وغرم مئة، وحلّ أجله قبض مرتته المئة من حقّه وسقط باقيه، وإن باعه بأمره، وقبض ثمنه رجع بما بقي

تخليص ملكه، (ويرجع على الرّاهن بما أدى)؛ لأنّه غير متبرّع كما ذكرنا. (فلو هلك مع الرّاهن قبل رهنيه أو بعد فكّه لا يضمن، وإن استخدمته أو ركبه من قبل)؛ لأنّه أمينٌ خالف ثمّ عاد إلى الوفاق فلا يضمن، خلافاً للشّافعي^(١) . (وجناية الرّاهن على الرّهن مضمونة^(٢))، وجناية المرتهن عليه تسقط من دينه بقدرها، وجناية الرّهن عليهما، وعلى مالهما هدر)، هذا عند أبي حنيفة^{رحمته}، وقالوا: جناية الرّهن على المرتهن معتبرة؛ لأنّها حصلت على غير ملكه، وفي الاعتبار فائدة: وهي الدّفع بالجناية إلى المرتهن، فإن شاء الرّاهن والمرتهن أبطلا الرّهن ودفع بالجناية إلى المرتهن، فإن قال المرتهن: لا أطلب الجناية، فهو رهنٌ على حاله، وله: إن الجناية حصلت في ضمان المرتهن، فعليه تخليصه فلا يفيد وجوب الضّمان له مع وجوب التّخليص عليه.

(ومن رهن عبداً يعدل ألفاً بألفٍ موجلي فصارت قيمته مئة فقتله رجل، وغرم مئة، وحلّ أجله قبض مرتته المئة من حقّه وسقط باقيه)؛ لأنّ نقصان السّعر لا يوجب سقوط الدّين عندنا، خلافاً لفر^{رحمته}، فإذا كان الدّين باقياً، ويد المرتهن يد الاستيفاء فيصير مستوفياً للكلّ من الابتداء.

(وإن باعه بأمره، وقبض ثمنه رجع بما بقي): أي إن باعه المرتهن بأمر الرّاهن بالمئة، بعد أن صار قيمته مئة، وقبض ثمنه، رجع بما بقي؛ لأنّ الدّين لم يسقط بنقصان السّعر؛ لأنّ نقصان السّعر ليس هلاكاً؛ لاحتمال العود على ما كان، وإذا كان الدّين باقياً، وقد أمر الرّاهن أن يبيعه بمئة يكون الباقي في ذمّته.

(١) ينظر: «النكت» (٢: ٥٨٥)، وغيرها.

(٢) لأنّه نفوت حقّ لازم محترم، وتعلّق مثله بالمال يجعل المالك كالأجنبي في حقّ الضمان، كتملّك حقّ

الورثة بمال المريض مرض الموت بمنع نفاذ تبرّعه فيما وراء الثلث. ينظر: «الهداية» (٤: ١٥٠)

وإن قتلَهُ عبْدٌ يعدلُ مئةَ فدفعَ به فكُ بكلِّ دينه، فإن جنى الرُّهنُ خطاً فداءَ مرتته، ولم يرجع، فإن أبى دفعَةُ الرُّاهنِ أو فداء، وسقطَ الدين، ولو ماتَ الرُّاهنُ باعَ وصيةَ رهنه، وقضى دينه، فإن لم يكن له وصيٌ نُصِبَ وصيٌّ يبيعه

(وإن قتلَهُ عبْدٌ يعدلُ مئةَ فدفعَ به فكُ بكلِّ دينه)^(١)، هذا عند أبي حنيفة رحمته وأبي يوسف رحمته، وعند محمد رحمته : هو بالخيار إن شاء فكهُ، وإن شاء سَلَمَ العبدَ المدفوعَ إلى المرتهنِ بماله، وعند زفر رحمته : يصيرُ رهنًا بمئة ؛ لأنَّهُ بقيَ الخلفُ بقدرِ العُشرِ، فيبقى الدينُ بقدره. قلنا لزفر رحمته : إنَّ العبدَ الثاني قائمُ مقامِ الأولِ فصارَ كما كان الأولُ قائماً وتراجعَ سعرُهُ.

ثمَّ لمحمد رحمته : أنَّ المرهونَ تغيَّرَ في ضمانِ المرتهنِ، فيخيَّرُ الرُّاهنُ كالمبيعِ إذا قُتِلَ قبلَ القبضِ^(٢)، ولهما : أنَّ التَّغيُّرَ لم يظهرْ في حقِّ العبدِ لقيامِ الثاني مقامه.

(فإن جنى الرُّهنُ خطاً فداءَ مرتته، ولم يرجع) : أي على الرُّاهنِ ؛ لأنَّ الجنايةَ حصلتْ في ضمانِ المرتهنِ، ولا يملكُ الدَّفعُ ؛ لأنَّ المرتهنَ غيرُ مالك، (فإن أبى دفعَةُ الرُّاهنِ أو فداء، وسقطَ الدين) : أي إن أبى المرتهنُ أن يفديَهُ قيل للرُّاهنِ : ادفع العبدَ، أو افدِ عنه، وأياً فعلَ سقطَ الدين. واعلم أنَّ الدينَ إنَّما يسقطُ بتمامه إذا كانَ الدينُ أقلَّ من قيمةِ الرُّهنِ أو مساوياً، أمَّا إذا كانَ أكثرَ يسقطُ من الدينِ مقدارُ قيمةِ العبدِ، ولا يسقطُ الباقي، لكن لم يذكرْ في «المتن» هذا ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أن لا يكونَ الدينُ أكثرَ من قيمةِ الرُّهنِ.

(ولو ماتَ الرُّاهنُ باعَ وصيةَ رهنه، وقضى دينه)، هذه مسألةٌ مبتدأةٌ لا تعلقُ لها بمسألةِ الجنايةِ، أي إذا ماتَ الرُّاهنُ فوصيُّ البيعِ الرُّهنَ بإذنِ المرتهنِ ويقضي دينه، كما إذا كانَ الرُّاهنُ حيّاً فلهُ البيعُ بإذنِ المرتهنِ كذا هاهنا، (فإن لم يكن له وصيٌّ نُصِبَ وصيٌّ يبيعه).

(١) أي دفع العبد الجاني مقام العبد المقتول بسبب قتله افنكه الراهن بكل دينه ؛ لقيام الثاني مقام الأول لحماً ودماً. ينظر : «الدر المنثور» (٢ : ٦٠٩).

(٢) أي قتله عبد ودفع مكانه، وإنَّما قيَّد فيه بالقتل ؛ لأنَّ سعره لو نقصَ ممَّا كان عليه وقت البيع لا خيار للمشتري، بل يأخذه من غير خيار، أمَّا لو قتله عبد فدفع مكانه يتخيَّر المشتري بين أن يأخذ المدفوع بكل الثمن، وبين أن يفسخ البيع ؛ لتغيُّر المبيع. ينظر : «الكفاية» (٩ : ١٢٤ - ١٢٥).

فصل في المتفرقات^(١)

عصير قيمته عشرة رهن بها فتخمر وتحلل، وهو يعدلها بقي رهنأ بها، وشاة قيمتها عشرة رهنأ بها، فماتت فديع جلدتها، فعدل درهمأ، فهو رهن به. وغناء الرهن كولدو ولبيو وصوفو وثمره لراهته، وهو رهن مع أصله، ويهلك بلا شيء، فإن هلك أصله وبقي هو فك بقسطه يقسم الدين على قيمته يوم فكه، وقيمة أصله يوم قبضه، وتسقط حصة أصله، وفك بقسطه. والزيادة في الرهن تصح، وفي الدين لا

فصل في المتفرقات^(٢)

(عصير قيمته عشرة رهن بها فتخمر وتحلل، وهو يعدلها) : أي الخل يعدل عشرة، (بقي رهنأ بها)، فالخصل أن ما هو محل للبيع محل للرهن، وما ليس محل للبيع ليس محل للرهن، والخمر ليس محل للبيع ابتداءً، لكن محل له بقاء^(٣)، فكذا الرهن.

(وشاة قيمتها عشرة رهنأ بها، فماتت فديع جلدتها، فعدل درهمأ، فهو رهن به.

وغناء الرهن كولدو ولبيو وصوفو وثمره لراهته، وهو رهن مع أصله، ويهلك بلا شيء)، فإنه لم يدخل تحت العقد مقصوداً، (فإن هلك أصله وبقي هو فك بقسطه يقسم الدين على قيمته يوم فكه، وقيمة أصله يوم قبضه، وتسقط حصة أصله، وفك بقسطه) كما إذا كان الدين عشرة، وقيمة الأصل يوم القبض عشرة، وقيمة الثمن يوم الفك خمسة، فثلثا العشرة حصة الأصل فيسقط، وثلث العشرة حصة الثمن، فيفك به.

(والزيادة في الرهن تصح، وفي الدين لا) هذا عند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله، وعند أبي يوسف رحمته الله يجوز الزيادة في الدين أيضاً، فإن الدين بمنزلة الثمن، والزيادة في الثمن تجوز، قلنا: الزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن، وعند زفر رحمته الله والشافعي رحمته الله:

(١) زيادة من ب و م.

(٢) زيادة من ب و م.

(٣) حتى أن من اشترى عصيراً فتخمر قبل القبض يبقى العقد إلا أن يتخير في البيع لتغير وصف البيع بمنزلة ما إذا تعيب، وإنما قلنا بقاء العقد؛ لأن الخمر مال إلا أنه ليس بمنقوض، فبالنظر إلى جهة المائنة يقتضي الحلية، وبالنظر إلى أنه ليس بمنقوض يقتضي انعدام الحلية، فعملنا بالشبهين، قلنا بأنه ليس بمحل ابتداءً، وأنه محل بقاء، ولم نقل بالعكس؛ لأن ما يكون محلاً للابتداء فهو محل للبقاء، فإن البقاء أسهل من الابتداء، فلا يمكن اعتبار الشبهين. ينظر: «الكفاية» (٩: ١٢٨ - ١٢٩).

فإن رهن عبداً يعدل ألفاً باللف، فدفعت عبداً كذلك رهناً بدله الأول فهو رهن، حتى يرده إلى رايته، ومرتهنه أمين في الآخر حتى يجعله مكان الأول، ولو أبرأ المرتهن رايته عن دينه، أو وهبه منه فهلك الرهن هلك بلا شيء، ولو قبض المرتهن دينه أو بعضه من رايته أو غيره أو شري بالدين عيناً أو صالح عنه على شيء أو أحال الرهن مرتهنه بدينه على آخر، ثم هلك رهته معه هلك بالدين، ورد ما قبض إلى من أدى، وبطلت الحوالة. وكذا لو تصادقا على أن لا دين ثم هلك هلك بالدين

لا تجوز في شيء منهما، كما لا تجوز في المبيع والثمن عندهما، وقد مر في «اليوع»^(١).

(فإن رهن عبداً يعدل ألفاً باللف، فدفعت عبداً كذلك رهناً بدله الأول فهو رهن): أي الأول رهن، (حتى يرده إلى رايته، ومرتهنه أمين في الآخر حتى يجعله مكان الأول^(٢))، بأن يرده الأول إلى الرهن، فحينئذ يصير الثاني مضموناً.

(ولو أبرأ المرتهن رايته عن دينه، أو وهبه منه فهلك الرهن): أي في يد المرتهن، (هلك بلا شيء) وهذا استحسان^(٣)، وفي القياس هلك بالدين وهو قول زفر رحمه الله. (ولو قبض المرتهن دينه أو بعضه من رايته أو غيره أو شري بالدين عيناً أو صالح عنه على شيء أو أحال الرهن مرتهنه بدينه على آخر، ثم هلك رهته معه هلك بالدين، ورد ما قبض إلى من أدى، وبطلت الحوالة.

وكذا لو تصادقا على أن لا دين ثم هلك هلك بالدين)، حكم هذه المسائل مبني على أن يد المرتهن يد استيفاء، يتقرر ذلك بالهلاك، فإذا هلك تبين أن الاستيفاء وقع مكرراً فيرد ما قبض إلى من أدى، فإن أدى المديون يرد إليه، وإن أدى غيره يرد إلى

(١) (٣: ٥٢).

(٢) لأن الأول إنما دخل في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيان، فلا يخرج عن الضمان إلا بتقص القبض، ما دام الدين باقياً، وإذا بقي الأول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه؛ لأنهما رضا بدخول أحدهما فيه، لا بدخولهما، فإذا رد الأول دخل الثاني في ضمانه. ينظر: «الهداية» (٤: ١٥٧).

(٣) وهو إن ضمان الرهن باعتبار القبض والدين، لأنه ضمان استيفاء، وإذا لا يتحقق إلا باعتبار الدين وبالإبراء لم يبق أحدهما وهو الدين، والحكم الثابت بعلّة ذات وصفين يزول بزوال أحدهما؛ ولهذا لو رد الرهن سقط الضمان لعدم القبض وإن بقي الدين فكذا إذا برأ عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وإن بقي القبض. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٢٦١).

ذلك الغير، وإن أحوال تبطل الحوالة، وفي صورة التصديق وجود الدين محتمل^(١).
 إذا عرفت هذا؛ فزفر^{رحمته} قاسم المسألة الخلافية على هذه الصورة، ووجه
 الاستحسان هو الفرق بينهما، وهو أن الهلاك بالدين يقتضي وجود الدين، وبالإبراء
 والجهة لا يبقى الدين أصلاً، بخلاف الاستيفاء، فإن بالاستيفاء لا ينعدم الدين، بل يثبت
 لكل منهما على الآخر دين، فيسقط الطلب لعدم الفائدة^(٢). والله أعلم بالصواب.



(١) لتوهم وجوب الدين بالتصادق على قيامه، يعني بعد التصديق على عدمه؛ لجواز أن يتذكرا وجوبه بعد
 التصديق على انتفائه، فتكون الجهة باقية، وضمان الرهن يتحقق بتوهم الوجوب، بخلاف الإبراء، فإنه
 لم يبق الدين فيه ولا جهته. ينظر: «الغاية» (٩: ١٣٦) و«الكفاية» (٩: ١٣٦).
 (٢) زيادة من ج.

كتاب الجنائيات

القتلُ العَمْدُ: ضربةٌ قصداً بما يفرّقُ الأجزاءَ كسلاحٍ ومعدٍّ من خشبٍ أو حجرٍ أو لينةٍ ونارٍ، وبِهِ يَأْتُم، ويجبُ القَوْدُ عينا لا الكَفَّارة، وشبه العمدِ: ضربةٌ قصداً بغيرِ ما ذكر

كتاب الجنائيات

اعلمُ أنَّ القتلَ على خمسةِ أنواعٍ: عمدٍ، وشبهِ عمدٍ، وخطأً، وجارٍ مجرى الخطأ، والقتلُ بسببٍ، فبيّن هذه الأنواعَ بأحكامها فقال:

١. (القتلُ العَمْدُ: ضربةٌ قصداً بما يفرّقُ الأجزاءَ كسلاحٍ ومعدٍّ من خشبٍ أو حجرٍ أو لينةٍ^(١) ونارٍ)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما وعند الشافعي رحمته الله: ضربةٌ قصداً بما لا يطيقه البنية^(٢)، حتى إن ضربه بحجرٍ عظيمٍ أو خشبٍ عظيمٍ، فهو عمدٌ، (وبِهِ يَأْتُم، ويجبُ القَوْدُ عينا)، هذا عندنا خلافاً للشافعي رحمته الله، فإنَّ القَوْدَ غيرُ متعيّنٍ عنده، بل الوليُّ يختارُ بينَ القَوْدِ وأخذِ الدية. لنا: أنَّ المالَ إنّما يجبُ في الخطأ ضرورةً صيانةً للدم عن الهدر، إذ لا مماثلةَ بينه وبين النفس، ففي العمدِ لا يجبُ مع احتمالِ المثلِ صورةٌ ومعنى، (لا الكَفَّارة)، خلافاً للشافعي رحمته الله، وهو يقول: لَمَّا وجبت في الخطأ، فأولي أن تُجيبَ في العمدِ، ونحن نقول: لا يلزمُ من كونِ الكَفَّارة سائرةً للخطأ كونُها سائرةً للعمدِ، وهو كبيرةٌ محضة^(٣).

٢. (وشبهِ العمدِ: ضربةٌ قصداً بغيرِ ما ذكر): كالعصا والسوط، أو الحجرِ الصّغيرِ، وأمّا الضربُ بالحجرِ العظيمِ، والخشبِ العظيمِ فمن شبهِ العمدِ أيضاً عند

(١) لينة: قشرُ القصب، ويجوزُ الذبحُ بها. ينظر: «المغرب» (ص ٤٣٤).

(٢) ينظر: «النكت» (٣: ٣٤٢)، وغيرها.

(٣) البنية: البدن، بنى الطعامُ بدنه: سمنه، ولحمه: أنبته. ينظر: «القاموس» (٤: ٣٠٧). و«رد المحتار» (٦: ٥٢٨).

(٤) ينظر: «النكت» (٣: ٣٤٦)، وغيرها.

(٥) ينظر: «روض الطالب»، وشرحه «أسنى المطالب» (٤: ٣)، وغيرها.

(٦) بيانه: أن الكفارة فيما كان دائراً بين الخطر والإباحة والقتل كبيرة محضة لا تليق أن تكون الكفارة سائرة له لوجود معنى العبادة فيها. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦١٦). «المحيط» (ص ١٢٧ - ٢١٨).

وفيه الإثم والكفارة، ودية مغلظة على العاقلة بلا قود. وهو فيما دون النفس عمد، وفي الخطأ، ولو على عبد قصداً: كرميه مسلماً ظننه صيداً أو حريئاً، أو فعلاً: كرميه غرضاً فأصاب آدمياً، وما جرى مجراه: كنائم سقط على آخر فقتله كفارة ودية على عاقلته. وفي القتل بسبب كتفيه بوضع حجر، وحفر بئر في غير ملكه دية على العاقلة بلا كفارة ولا إرث إلا هنا

أبي حنيفة رحمته الله، خلافاً لغيره، (وفيه الإثم والكفارة، ودية مغلظة على العاقلة). سياطي تفسير الدية المغلظة^(١)، وتفسير العاقلة^(٢) إن شاء الله تعالى، (بلا قود).

وهو فيما دون النفس عمد: أي ضربه قصداً بغير ما ذكر فيما دون النفس عمداً موجب للقصاص، فليس فيما دون النفس شبه عمد.

٣. (وفي الخطأ، ولو على عبد)، إنما قال هذا لدفع توهم أن العبد مال، وضمان الأموال لا يكون على العاقلة، فمع ذلك إذا كان قتله خطأ تكون الدية على العاقلة، (قصداً: كرميه مسلماً ظننه صيداً أو حريئاً، أو فعلاً: كرميه غرضاً فأصاب آدمياً، الخطأ ضربان: خطأ في القصد، وخطأ في الفعل.

فالخطأ في الفعل: أن يقصد فعلاً فصدر منه فعل آخر، كما إذا رمى الغرض فأخطأ فأصاب غيره.

والخطأ في القصد: أن لا يكون الخطأ في الفعل، وإنما يكون الخطأ في قصده، بأنه قصد بهذا الفعل حريئاً، لكن أخطأ في ذلك القصد حيث لم يكن ما قصده حريئاً، وليس في الخطأ إثم القتل، بل إثم ترك الاحتياط، فإن شرع الكفارة دليل الإثم.

٤. (وما جرى مجراه: كنائم سقط على آخر فقتله): أي قتل نائم سقط على آخر فتلّف ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه، (كفارة ودية على عاقلته.

٥. وفي القتل بسبب كتفيه): أي كإتلافه (بوضع حجر، وحفر بئر في غير ملكه ودية على العاقلة بلا كفارة ولا إرث إلا هنا)، هذا عندنا، وعند الشافعي رحمته الله: تجب الكفارة، ويثبت به حرمان الميراث إلحاقاً بالخطأ، قلنا: القتل معدوم حقيقة، وألحق بالخطأ في حق الضمان، ففي غيره بقي على أصله.

(١) (٤: ١٦٠).

(٢) (٤: ١٨٦).

(٣) ينظر: «أسنى المطالب» (٣: ١٧)، و«تحفة المحتاج» (٦: ٤١٧)، وغيرهما.

باب ما يوجب القود وما لا يوجب

هو يجبُ بقتل ما حَقِنَ دمهُ أبداً عمداً، فيقتلُ الحرُّ بالحرِّ وبالعبد، والمسلمُ بالذمي لا مما يستأمن بل هو بئذٍ، والعاقلُ بالمجنون، والبالغُ بالصبي، والصحيحُ بالأعمى والزَّيْنِ وناقصِ الأطراف، والرَّجُلُ بالمرأة، والفرعُ بأصلٍ لا بعكسه. ولا سيِّدٌ بعبيده، ومدبِّره، ومكائبه، وعبيدِ ولده، وعبيدِ بعضه له، ولا بعبيدِ الرهنِ حتى يجتمع عاقداه، وبمكاتبِ قتلِ عمداً عن وفاء، ووارثٍ وسيِّدٍ وإن اجتمعا

باب ما يوجب القود وما لا يوجب

(هو يجبُ بقتل ما حَقِنَ دمهُ أبداً عمداً) : أي ما حَفِظَ دمهُ أبداً، وهو المسلمُ والذميُّ، وأبداً : احترازٌ عن المستأمن، فَإِنَّ حَقْنَ دمهِ مؤقتٌ إلى رجوعه. (فيقتلُ الحرُّ بالحرِّ وبالعبد)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(١) لا يقتلُ الحرُّ بالعبد؛ لقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾^(٢)، ولنا: أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، وقوله: الحرُّ بالحرِّ؛ لا يدلُّ على التَّفْهِي فيما عداه على أصلنا، على أَنَّهُ إِنْ دَلَّ بِحُجَّتِهِ أَنْ لَا يَقْتُلَ الْعَبْدُ بِالْحُرِّ؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾، (والمسلمُ بالذمي) : هذا عندنا، خلافاً للشافعي^(٣)، (لا هما بمستأمن بل هو بئذٍ) : أي يقتلُ المستأمنُ بمثله، وهو المستأمن، (والعاقلُ بالمجنون، والبالغُ بالصبي، والصحيحُ بالأعمى والزَّيْنِ وناقصِ الأطراف، والرَّجُلُ بالمرأة، والفرعُ بأصلٍ لا بعكسه.

ولا سيِّدٌ بعبيده، ومدبِّره، ومكائبه، وعبيدِ ولده، وعبيدِ بعضه له، ولا بعبيدِ الرهنِ حتى يجتمع عاقداه) ؛ لأنَّ المرتَهَنَ لَا مَلِكَ لَهُ فَلَا يَلِيهِ، وَالرَّاهَنُ لَوْ تَوَلَّاهُ لَبَطَلَ حَقُّ الْمُرْتَهَنِ فِي الدِّينِ، فَيَشْتَرِطُ إِجْمَاعُهُمَا؛ لِيَسْقُطَ حَقُّ الْمُرْتَهَنِ بِرِضَاهُ.

(وبمكاتبِ قتلِ عمداً عن وفاء، ووارثٍ وسيِّدٍ وإن اجتمعا) ؛ لَأَنَّهُ ظَهَرَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي مَوْتِهِ حُرّاً أَوْ رَقِيقاً، فَإِنْ مَاتَ حُرّاً فَالْوَلِيُّ هُوَ الْوَارِثُ، وَإِنْ مَاتَ رَقِيقاً فَالْوَلِيُّ هُوَ الْمَوْلَى، فَاشْتَبَهَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ فَلَا يَقْتَصُّ قَاتِلَهُ وَإِنْ اجْتَمَعَ الْوَارِثُ

(١) ينظر: «النكت» (٣: ٣٢٩)، وغيرها.

(٢) من سورة البقرة، الآية (١٧٨).

(٣) ينظر: «النكت» (٣: ٣٣٦)، وغيرها.

فإن لم يدغ وارثاً غير سيده أو تركه ولا وفاء أقاد سيده، ويسقط قود ورثه على أبيه، ولا يقاد إلا بالسيف

والمولى، (فإن لم يدغ وارثاً غير سيده أو تركه ولا وفاء أقاد سيده)^(١)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله خلافاً لمحمد رحمته الله، وإن لم يترك وفاء قاذ السيد أيضاً؛ لأنه متعين.

(ويسقط قود ورثه على أبيه): أي إذا قتل الأب شخصاً^(٢)، وولي القصاص ابن القاتل يسقط القصاص لحرمة الأبوة.

(ولا يقاد إلا بالسيف)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(٣) رحمته الله يفعل به مثل ما فعل، فإن مات فيها، وإلا تجز رقبته تحقيقاً للتسوية، ولنا: قوله رحمته الله: «لا قود إلا بالسيف»^(٤)، وأيضاً يحتمل أن لا يموت فيحتاج إلى جز الرقبة، فلا تسوية.

(١) صوّرت هذه المسألة بأربع صور:

الأولى: أنه قتل عبداً وترك مالا يفي ببذل الكتابة وورثاً حراً وسيداً، فحكمها عدم القصاص عند الجميع، وإن اتفق الوارث والسيد على القصاص بناءً على أنه مما يندره بالشبهات.
والثانية: أنه ترك وفاء ولم يترك وارثاً سوى سيده، فحكمها القصاص عندهما، بناءً على ثبوت حق الاستيفاء للمولى، وقال محمد رحمته الله: لا أرى فيها قصاصاً؛ لاشتباه سبب استيفائه، فإنه الولاء إن مات حراً والملك إن مات عبداً، فاندرد به.

والثالثة: أنه لم يترك وفاء، وله ورثة أحرار، فحكمها وجوب القصاص للمولى عندهم جميعاً؛ لأنه عبد لا تنسخ الكتابة بالموت لا عن وفاء، وقد أورد المصنف رحمته الله هذه الثلاثة على الترتيب، ولم يذكر الرابعة التي هي أنه ما ترك وفاء ولا وارثاً سوى المولى أصلاً، أو ترك ورثة أرقاء، فإن حكمها يفهم بطريق الأولوية من الثالثة، فإنه لما كان مجرد عدم ترك الوفاء مع وجود وارث آخر سبباً لانقضاء الكتابة وجوب القصاص للمولى فيها، فعند عدم الوارث سواء أولى. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٢-٦٠٣).

(٢) أي إذا قتل الأب شخصاً كاماً ابنه مثلاً، أقول: لعل وجه التخصيص بالأب والابن؛ لورود النص على لفظه، وإلا فالحال في الأم والأجداد والجدات من الطرفين، وأولاد الأولاد ذكوراً كانوا أو إناثاً كذلك، فإن النص الوارد فيهما نص فيهم دلالة. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ١٤٥).

(٣) ينظر: «روض الطالب» وشرحه «أسنى المطالب» (٤: ٣٩)، وغيرهما.

(٤) روي مرسلًا عن الحسن رحمته الله، ومرفوعاً عن أبي هريرة والنعمان بن بشير في «ابن ماجه» (٢: ٨٨٩)، و«مسند الزوار» (٩: ١١٥)، و«المعجم الكبير» (١٠: ٨٩)، و«شرح معاني الآثار» (٣: ١٨٣)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥: ٨٣٢)، و«سنن البيهقي الكبير» (٨: ٦٢)، و«سنن الدارقطني» (٣: ٨٧)، وأسانيد فيها ضعف إلا أن بعضها بعضه بعض. ينظر: «الدراية» (٢: ٢٦٥)، و«الخلاصة» (٢: ٢٦٥).

ويُقْبَدُ أبو المعتوه قاطعُ يده، وقَاتِلُ قريبه، ويصالحُ ولا يعفو، وللوصي الصلحُ فقط والصبيُّ كالمعتوه، والقاضي كالأب، هو الصحيح، ويستوفي الكبيرُ قبلَ كِبَرِ الصغيرِ قَوْدًا لهما، ويُقْتَصُّ في جرحٍ ثبتَ عياناً أو بحجة، وجُعِلَ المجرُوحُ ذا فراشٍ حتى مات، وفي

(ويُقْبَدُ أبو المعتوه قاطعُ يده، وقَاتِلُ قريبه، ويصالحُ ولا يعفو^(١))، وللوصي الصلحُ فقط: أي ليس له العفو ولا القتل، إذ ليس له الولاية على نفسه بل على ماله، والقتلُ قصاصٌ من باب الولاية على النفس، وليس له ولايةُ القصاص في الأطراف، (والصبيُّ كالمعتوه، والقاضي كالأب، هو الصحيح)^(٢)، حتى يكونَ لأبيه روصيه ما يكونُ لأب المعتوه ووصيه، والقاضي بمنزلة الأب.

(ويستوفي الكبيرُ قبلَ كِبَرِ الصغيرِ قَوْدًا لهما)، هذا عند أبي حنيفة رحمهم الله، وقال^(٣): ليسَ للكبيرِ ولايةُ القصاص حتى يدركَ الصغيرُ البلوغ؛ لأنه حقٌّ مشتركٌ كما إذا كان بين الكبيرين وأحدهما غائب، له: أنه حقٌّ لا يتجزأ؛ لثبوتِهِ بسببه لا يتجزأ، وهو القرابة فيثبت لكلٍّ كمالاً كما في ولاية الإنكاح، واحتمالُ العفو عن الصغيرِ منقطعٌ بخلافِ الكبيرين.

(ويُقْتَصُّ في جرحٍ ثبتَ عياناً أو بحجة، وجُعِلَ المجرُوحُ ذا فراشٍ حتى مات، وفي

(١) يعني إذا قطع رجل يد المعتوه عمداً أو قتل قريبه كوله فولي أبا المعتوه، يقتص من جانب المعتوه؛ لأنه من الولاية على النفس، شرع لأمر راجع إلى النفس، وهي تشفي الصدر فليبه كالإنكاح، ولأبي المعتوه أن يصالح القاطع على مال قدر الدية أو أكثر؛ لأنه أنظر في حق المعتوه، ولو صالح على أقل منه لا يجوز فتجب دية كاملة، وليس له ولاية العفو؛ لأنه إبطال لحقه بلا عوض. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٢٠).

(٢) وهو احتراز عما روي عن محمد أن القاضي لا يستوفي القصاص لا في النفس ولا فيما دون النفس ولا أن يصالح. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٢١).

(٣) الخلاف مختص بما ليس من أولياء القتل كبير له ولاية للصغير، أما إذا كان الكبير ولياً للصغير، فمن له التصرف في ماله كالأب والجد، يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير بإجماع أصحابنا. سواء كانت الولاية لهما بالملك بأن يكون المقتول عبداً مشتركاً بين الأب والابن، أو بالقرابة، وإن كان الكبير ولياً لا بقدر على التصرف في ماله كالأخ، فعلى الخلاف المذكور، وإن كان اجنبياً عن الصغير لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل. ينظر: «التيبين» (٦: ١٠٩).

قتلٌ مَجدٌ مرّ، لا في قتلٍ بظهره أو عوده، أو مثقل، أو خثق، أو تغريق، أو سوط والى في ضربه فمات، ولا في قتلٍ مسلم مسلماً ظنّه مشركاً عند التقاء الصّنفين، بل يكفر ويدي، وفي موتٍ بفعل نفسه وزيد وسبع وحية ثلث الدية على زيد، ويجب قتلٌ من شهّر سيفاً على المسلمين، ولا شيء بقتله

قتلٌ مَجدٌ مرّ^(١)، لا في قتلٍ بظهره أو عوده^(٢)، أو مثقل، أو خثق، أو تغريق، أو سوط والى في ضربه فمات، المرّ بالفارسية كلند، وإن أصابه بظهره فلا قصاص عند أبي حنيفة رحمته، وعنه وجوب القصاص نظراً إلى الآلة، وعنه: أنّه يجب إذا جرح، وعندهما وعند الشافعي رحمته: يجب وإن أصابه بعود المرّ، فإن كان مما يطيقه الإنسان فلا قصاص بالاتفاق، وإن كان مما لا يطيقه ففيه خلاف كما مرّ، وفي الخثق والتغريق لا قصاص عند أبي حنيفة رحمته خلافاً لغيره، وفي موالاة السوط لا قصاص خلافاً للشافعي^(٣) رحمته.
(ولا في قتلٍ مسلم مسلماً ظنّه مشركاً عند التقاء الصّنفين، بل يكفر ويدي) أي يعطي الدية.

(وفي موتٍ بفعل نفسه وزيد وسبع وحية ثلث الدية على زيد)؛ لآلة مات بثلاثة أفعال، ففعل السبع والحية جنس واحد لكونه هدرًا مطلقاً، وفعل نفسه جنس آخر، وهو أنّه هدر في الدنيا لا في الآخرة، وفعل زيد جنس آخر، فيجب ثلث الدية. أقول: يجب أن ينظر إلى ما هو مؤثّر في الموت، وينظر إلى اتّحاده وتعدّده، فالسبع والحية اثنان، ولا اعتبار في ذلك لكونهما هدرًا.

(ويجب قتلٌ من شهّر سيفاً على المسلمين، ولا شيء بقتله)، فإن قلت: لمّا قال يجب قتلٌ من شهّر، فما الاحتياج إلى قوله: لا شيء بقتله، قلت: يحتمل أن يجب قتله دفعاً للشر، ومع ذلك يجب بقتله شيء.

(١) المرّ: هو خشبة طويلة في رأسها حديدة عريضة من فوقها خشبة عريضة، يضع الرجل رجله عليها ويجفّرها الأرض. ينظر: «الرمز» (٢: ٣٠٣)

(٢) يعني من ضرب رجلاً بمرّ فقتل فإن أصابه بعمده وجرحه فعليه القصاص؛ لأن الحديد إذا لم يجرح له يكن عاملاً بمعناه الموضوع، وهو تغريق الأجزاء فصار كالحجر العظيم وإن أصاب العود أو ظهر الحديد فعليه الدية... ونماه في «شرح ابن ملك» (ق ٣٠٥ ب).

(٣) ينظر: «فتوحات الوهاب» (٥: ٢٥)، وغيرها.

ولا في مَنْ شَهَرَ سلاحاً على رجلٍ ليلاً أو نهاراً في مصرٍ وغيره، أو شَهَرَ عليه عصاً ليلاً في مصر أو نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه، ولا على مَنْ تبع سارقاً المخرج سرقته ليلاً فقتله، وقُتِلَ بِقَتْلِ مَنْ شَهَرَ عصاً نهاراً في مصر، ويقتل مَنْ شَهَرَ سيفاً فضرب ولم يقتل فرجع فقتله آخر، ويجب الدية بقتل مجنون أو صبي شَهَرَ سيفاً على رجل فقتله هو، عمداً في ماله

(ولا في مَنْ شَهَرَ سلاحاً على رجلٍ ليلاً أو نهاراً في مصر وغيره، أو شَهَرَ عليه عصاً ليلاً في مصر أو نهاراً في غيره فقتله المشهور عليه)، السلاح إذا شَهَرَ فلا شيء يقتله مطلقاً؛ لأنه غير ملبث، والعصا إذا شَهَرَ ليلاً في مصر أو نهاراً في غيره فلا شيء يقتله أيضاً؛ لأنه وإن كان ملبثاً ففي الليل في المصر لا يلحقه الغوث، وكذا في النهار في غير المصر.

(ولا على مَنْ تبع سارقاً المخرج سرقته ليلاً فقتله)، هذا إذا لم يتمكن من الاسترداد إلا بالقتل؛ لقوله ﷺ: «قاتل دون مالك»^(١)، وكذا إذا قتل قبل الأخذ، إذا قصد أخذ ماله، ولا يتمكن من دفعه إلا بالقتل، وكذا إذا دخل رجل دار رجلٍ بالسلاح، فغلب على ظن صاحب الدار أنه جاء لقتله يحل قتلُه.

(وقُتِلَ بِقَتْلِ مَنْ شَهَرَ عصاً نهاراً في مصر)، فإن العصا ملبث، والظاهر لحوق الغوث نهاراً في المصر، فلا يفضي إلى القتل غالباً خلافاً لهما.

(ويقتل مَنْ شَهَرَ سيفاً فضرب ولم يقتل فرجع فقتله آخر)، فإنه إذا ضرب ولم يقتل ورجع، عادت عصمته، فإذا قتله آخر فقد قتل معصوماً، فعليه القصاص^(٢).

(ويجب الدية بقتل مجنون أو صبي شَهَرَ سيفاً على رجلٍ فقتله هو): أي المشهور عليه، (عمداً في ماله): أي يجب الدية في ماله؛ لأن العاقلة لا تتحمل العمد،

(١) من حديث أبي هريرة والمخارق بهذا اللفظ في «سنن النسائي الكبير» (٢: ٣٠٧)، و«المجتبى» (٧: ١١٣)، و«المعجم الكبير» (٢٠: ٣١٣)، ولفظ: «من قتل دون ماله فهو شهيد» في «صحيح مسلم» (١: ١٢٤)، و«صحيح البخاري» (٢: ٨٧٧)، وينظر: «نصب الراية» (٤: ٣٤٨) و«الدراية» (٢: ٢٦٨).

(٢) هذا إذا ضرب الأول، وكف عن الضرب على وجه لا يريد ضربه ثانياً؛ لأنه لما شَهَرَ حل دمه دفعا لشربه، فلما لم يقتل كف عنه، اندفع شربه، وعادت عصمته، فإذا قتله فقد قتل شخصاً معصوماً من غير دفع ضرر، فلزمه القصاص. ينظر: «الكفاية» (٩: ١٦٧).

والقيمة في قتل جمل صال عليه.

باب القود فيما دون النفس

هو فيما يمكن حفظ المائلة فقط، فيقتصر قاطع اليد عمداً من المفصل، وإن كانت يده أكبر مما قطع كالرجل، ومارن الأنف، والأذن والعين إذا ضربت فلذهب ضوؤها، وهي قائمة فيجعل على وجهه قطن رطب، ويقابل عينه بمراة عماء، ولو قلعت لا، وكل شجة تراعى فيها المائلة، ولا قود في عظم إلا في السن فيقلع إن قلعت، وتبرد إن كسرت، ولا بين رجل وامرأة، وبين حر وعبد، وبين عبدتين في الطرف

(والقيمة): أي يجب القيمة، (في قتل جمل صال عليه)، هذا عندنا؛ لأنه قتل شخصاً معصوماً، وأتلف مالا معصوماً؛ لأن فعل الصبي والمجنون والدابة لا يسقط العصمة، وإنما لا يجب القصاص لوجود المبيح وهو دفع الشر، وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه يجب الضمان في الدابة لا في الصبي والمجنون؛ لأن عصمتهم لحقهما، فتسقط بفعلهما، وعصمة الدابة لحق صاحبها فلا يسقط بفعلهما، وعند الشافعي رحمته الله: لا يجب الضمان في شيء أصلاً؛ لأنه قتل لدفع الشر كما في العاقل البالغ.

باب القود فيما دون النفس

(هو فيما يمكن حفظ المائلة فقط، فيقتصر قاطع اليد عمداً من المفصل)، إنما قال: من المفصل، احترازاً عما إذا قطع من نصف الساعد، أو من نصف الساق إذ لا يمكن حفظ المائلة، (وإن كانت يده أكبر مما قطع كالرجل، ومارن الأنف)، فإن الرجل إذا قطعت من المفصل يجب القصاص، وفي مارن الأنف يجب القصاص لا في قصبة الأنف؛ لأنه لا يمكن فيها حفظ المائلة.

(والأذن والعين إذا ضربت فلذهب ضوؤها، وهي قائمة فيجعل على وجهه قطن رطب، ويقابل عينه بمراة عماء، ولو قلعت لا) إذ في القلع لا يمكن رعاية المائلة. (وكل شجة تراعى فيها المائلة): كالموضحة: وهي أن يظهر العظم (ولا قود في عظم إلا في السن فيقلع إن قلعت، وتبرد إن كسرت، ولا بين رجل وامرأة، وبين حر وعبد، وبين عبدتين في الطرف)، هذا عندنا، وعند الشافعي رحمته الله:

(١) ينظر: «نهاية المحتاج» (٨: ٤١٧)، و«أمنى الطالب» (٤: ٢٣)، و«تحفة المحتاج» (٨: ٤١٤)، وغيرها.

ولا في قطع يده من نصف الساعد، وجائفة برأت، واللسان والدكر إلا أن يقطع الحشفة، وطرف المسلم والذمي سواء، وخير المجني عليه إن كانت يده القاطع شلاء، أو ناقصة بأصبع، أو الشجة لا تستوعب ما بين قرني الشاج، واستوعب ما بين قرني المشجوج.

افصل

ويسقط القود بموت القاتل، وبغفر الأولياء، وبصلحهم على مال قل أو جل
يجب القصاص إلا إذا قطع الحر طرف العبد؛ فإنه لا قصاص عنده أيضاً، وإنما لا يجري القصاص عندنا؛ لأن الأطراف يسلك بها مسلك الأموال فتندم المائلة بالتفاوت في القيمة.

(ولا في قطع يده من نصف الساعد، وجائفة برأت)، فإن الجائفة إذا برأت لا يجري فيها القصاص؛ لأن البرء فيها نادر، فالظاهر أن الثاني يفضي إلى الهلاك، أما إذا لم تبرأ، فإن كانت سارية يجب القصاص، فإن لم تسر بعد لا يقتصر إلى أن يظهر الحال من البرء والسراية، (واللسان والدكر إلا أن يقطع الحشفة)، هذا عندنا؛ لأن الانقباض والانبساط يجري فيهما فلا تراعى المائلة، وعن أبي يوسف رحمته : إن كان القطع من الأصل يقتصر.

(وطرف المسلم والذمي سواء، وخير المجني عليه إن كانت يده القاطع شلاء، أو ناقصة بأصبع، أو الشجة لا تستوعب ما بين قرني الشاج، واستوعب ما بين قرني المشجوج) : أي شج رجل رجلاً موضحة حتى وجب القصاص، والشجة طولها مقدار شبر، والرأس المشجوج صغير استوعب الشجة ما بين قرنيه، ورأس الشاج عظيم لا تستوعب الشجة وهي شبر ما بين قرنيه فالشبر الذي لحق المشجوج أكثر مما يلحق الشاج، فالمشجوج بالخيار إن شاء اقتصر، وإن شاء أخذ الأرض^(١).

افصل

(ويسقط القود بموت القاتل، وبغفر الأولياء، وبصلحهم على مال قل أو جل،

(١) في عكسه يُخَيَّر أيضاً؛ لأنه يُتَعَدَّى الاستيفاء كمالاً للتعدي إلى غير حقه، وكذا إذا كانت الشجة في طول الرأس وهي تأخذ من جهته إلى قفاه، ولا تبلغ إلى قفا الشاج، فهو بالخيار؛ لأن المعنى لا يختلف. ينظر: «الهداية» (٤ : ١٦٧).

ويجبُ حالاً، ويصلحُ أحدهم ويعفوه، ولَمَنْ بقي حصته من الدية، فإنَّ صالحَ بآلف وكيلَ سيّدٍ عبدٍ وحرٍّ قتلًا فالصلحُ عن دمهما بآلف بنصف، ويقتلُ جمعٌ بفرد، وبالعكسِ اكتفاءً إن حضرَ وليُّهم، وإن حضرَ واحدٌ قتلَ له، وسقطَ حقُّ البقية، ولا يقطعُ يدانِ بيدٍ، وإن أمراً سكيناً على يدي فقطعت، وضمنا ديتهما

ويجبُ حالاً: أي إن لم يذكرَ الحلولُ والتأجيلُ يجبُ حالاً، ولا يكونُ كالديةِ موجباً. (ويصلحُ أحدهم ويعفوه^(١))، ولَمَنْ بقي حصته من الدية: أي لَمَنْ بقي من الورثة، فإنَّ القصاصَ والديةَ حقٌّ لجميعِ الورثة عندنا، خلافاً لمالكٍ رحمته الله والشافعي^(٢) رحمته الله في الزوجين.

(فإنَّ صالحَ بآلف وكيلَ سيّدٍ عبدٍ وحرٍّ قتلًا فالصلحُ عن دمهما بآلف بنصف): أي إن كان القاتلُ حرّاً وعبدًا، فأمرَ الحرُّ ومولى العبدِ رجلاً بأن يصالحَ من دمهما على ألفٍ ففعل، فالألفُ على الحرِّ والمولى نصفان.

(ويقتلُ جمعٌ بفرد، وبالعكسِ اكتفاءً إن حضرَ وليُّهم): أي يقتلُ فردٌ بجمع، ويكتفى بقتله، ولا شيءَ لأوليائهم غيرَ ذلك خلافاً للشافعي^(٣) رحمته الله فإنَّ عنده يقتلُ للأولِ ويجبُ للباقيين المال، وإن لم يذَرِ الأولُ قتلَ لهم جميعاً، وقَسَمَ الديات بينهم، وقيل: يقرعُ فيقتلُ مَنْ خرجتْ قرعته، (وإن حضرَ واحدٌ قتلَ له، وسقطَ حقُّ البقية): أي إن حضرَ وليٌّ واحدٌ قتلَ له، وسقطَ حقُّ الباقيين عندنا.

(ولا يقطعُ يدانِ بيدٍ، وإن أمراً سكيناً على يدي فقطعت، وضمنا ديتهما)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(٤) رحمته الله: إذا أخذَ رجلانِ سكيناً وأمراً على يدٍ آخرٍ تقطعُ يدهما

(١) لأن كلَّ واحدٍ منهم يتمكّن من التصرف في نصيبه استيفاءً وإسقاطاً بالعفو أو الصلح؛ لأنه تصرف في خالص حقه ومن ضرورة سقوط حقِّ البعض في القصاص سقوط حقِّ الباقيين فيه؛ لأنه لا يتجزئ. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٢٧).

(٢) في «أسنى المطالب» و«حواشيه» للرملي (٤: ٣٥): إن الدية تثبت حقاً لجميعِ الورثة، فكذا القصاص.

(٣) في «الفرق البهية شرح البهجة المرضية» (٥: ٤٦): لو قتل واحد جماعة فإن كان مرتباً قتل أولهم وللباقيين الديات، أو معاً، أو أشكل الحال قدم بالقرعة، وهي واجبة فلو عملاً عليه أولياء القتل وقتلوا جميعاً وقع القتل عن جميعهم موزعاً عليهم، فيرجعُ كلُّ منهم بقسطه من الدية فإن كانوا ثلاثة رجع كلُّ منهم بثلثي الدية، وقيل: يقرع بينهم ويجعل القتل واقعاً عن من خرجت له القرعة وللباقيين الديات. وقيل: يكتفى بالقتل عن جميعهم ولا رجوع بشي.

(٤) ينظر: «الأم» (٧: ١٩١)، وغيرها.

فإن قطع رجل يميني رجلين فلهما يمينه، ودية يدي فإن حضر أحدهما وقطع، فبالآخر الدية، ويقاد عبد أقر يقود، ومن رمى رجلاً عمداً فنقله إلى آخر فماتاً، يُقتل للأول، وعلى عاقلته الدية للثاني.

[فصل في الضلعين]

ومن قطع يد رجل ثم قتله أخاه بهما في عمدتين، ومختلفين برأ بينهما أو لا، وخطاين بينهما برء، وكفت دية إن لم يبرأ بين هذين

اعتباراً بالنفس، ولنا: أن الانقطاع وقع باعتمادهما، والمحل متجزئ، فيضاف إلى كل واحد البعض بخلاف النفس، فإن زهوق الروح غير متجزئ.

(فإن قطع رجل يميني رجلين فلهما يمينه، ودية يدي فإن حضر أحدهما وقطع، فبالآخر الدية)، هذا عندنا سواء قطعهما على التعاقب أو معاً، وعند الشافعي: في التعاقب يقطع بالأول، وفي القرآن يقرع.

(ويقاد عبد أقر يقود)، هذا عندنا؛ لأنه غير متهم فيه؛ لأنه مضربه؛ ولأنه مبقى على أصل الحرية في حق الدم، وعند زفر: لا يصح إقراره كما في المال للملاقاة حق المولى.

(ومن رمى رجلاً عمداً فنقله إلى آخر فماتاً، يُقتل للأول، وعلى عاقلته الدية للثاني)؛ لأن الأول عمد، والثاني خطأ^(١).

[فصل في الضلعين]

(ومن قطع يد رجل ثم قتله أخاه بهما في عمدتين، ومختلفين برأ بينهما أو لا، وخطاين بينهما برء، وكفت دية إن لم يبرأ بين هذين)، هذه ثمانية مسائل؛ لأن القطع إما عمداً أو خطأ، ثم القتل كذلك، صار أربعة، ثم إما أن يكون بينهما برء أو لا يكون، صار ثمانية.

(١) أي أحد نوعي الخطأ، كأنه رمى إلى صيد فأصاب آدمياً والفعل يتعدّد بتعدّد الأثر؛ لأن الرمي الواحد جاز أن يتعدّد بتعدّد آثاره؛ فإن الإنسان إذا أرسل سهماً يسمى رمياً، وإذا فرق جلد حيوان ولم يمت يسمى جرحاً، وإذا أصاب ومات يُسمى قتلاً، وإذا أصاب كوزاً وفرق تركبه يسمى كسراً، وإذا نقل السهم إلى غير الرمي إليه صار بمنزلة فعل آخر، ولو فيه عظمى، فيجب الدية. ينظر: «الهداية» (٤: ١٦٩)، «الكفاية» (٩: ١٨٢).

كما في ضرب مئة سوط برأ من تسعين ومات من عشرة، ونحب حكومة عدل في مئة سوط جرحته وبقي أثرها

١. فإن كان كل واحد عمداً، فإن كان برء بينهما يقتص بالقطع ثم بالقتل، وإن لم يبرأ فكذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأن القطع ثم القتل هو المثل صورة ومعنى، وعندهما: يقتل ولا يقطع، فدخل جزاء القطع في جزاء القتل، وتحقيق هذا في أصول الفقه^(١) في الأداء والقضاء.

٢. وإن كان كل منهما خطأ، فإن كان برء بينهما أخذ بهما: أي يجب دية القطع والقتل، وإن لم يبرأ بينهما كفت دية القتل؛ لأن دية القطع إنما يجب عند استحكام أثر الفعل، وهو أن يعلم عدم السراية، والفرق بين هذه الصورة وبين عمدين لا برء بينهما، أن الدية مثل غير معقول، فالأصل عدم وجوبها بخلاف القصاص؛ فإنه مثل معقول.

٣. وإن قطع عمداً ثم قتل خطأ، سواء برء بينهما أو لم يبرأ أخذ بالقتل والقطع: أي يقتص للقطع وتؤخذ دية النفس.

٤. وإن قطع خطأ ثم قتل عمداً، سواء برء بينهما أو لا، تؤخذ الدية للقطع، ويقتص للقتل، لاختلاف الجنائيتين؛ لأن أحدهما عمد، والآخر خطأ.

(كما في ضرب مئة سوط برأ من تسعين^(٢) ومات من عشرة)، فإنه يكتفي بدية واحدة؛ لأنه لما برأ من تسعين لم يبق معتبرة إلا في حق التعزير، وكذا كل جراحه^(٣) اندملت، ولم يبق لها أثر على أصل أبي حنيفة رحمته الله، وعن أبي يوسف رحمته الله؛ في مثله حكومة عدل، وعن محمد رحمته الله؛ أجره الطيب، (ونحب حكومة عدل في مئة سوط جرحته وبقي أثرها): سيأتي في «كتاب الدييات» تفسير حكومة العدل^(٤).

(١) قال الشارح في «التوضيح» (١: ٣٢٥ - ٣٢٦): والقضاء بمثل معقول، إما كامل كالمثل صورة ومعنى، وإما قاصر كالقيمة إذا انقطع المثل، أو لا مثل له؛ لأن الحق في الصورة، وقد فات للعجز، فبقي المعنى، فلا يجب القاصر إلا عند العجز عن الكامل، ففي قطع اليد ثم القتل خير الولي بين القطع ثم القتل، وهو مثل كامل، وبين القتل فقط، وهو قاصر. وعندهما: لا يقطع.

(٢) يعني ضربه تسعين في موضع، وعشرة في موضع آخر فبرأ موضع التسعين وسرى العشرة ومات فيه. ينظر: «الكفاية» (٩: ١٨٥).

(٣) يعني مثل أن كانت شجة فالتحمت، ونبت الشعر، فإنها لا تبقى معتبرة لا في حق الأرض، ولا في حق حكومة عدل. ينظر: «العناية» (٩: ١٨٥).

(٤) (١: ١٦٣).

وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ فَعَفَا عَنِ الْقَطْعِ، فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ لَهُ قَاطِعُهُ دِيَّتَهُ، وَلَوْ عَفَا عَنِ
الْجَنَائِيَةِ أَوْ عَنِ الْقَطْعِ وَمَا يَحْدُثُ مِنْهُ، فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ وَالْخَطَا مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ،
وَالْعَمْدُ مِنْ كُلِّهِ، وَكَذَا الشُّجَّةُ، فَإِنْ قَطَعْتَ امْرَأَةً يَدَ رَجُلٍ فَتَكَحَّهَا عَلَى يَدِهِ، ثُمَّ
مَاتَ يَجِبُ مَهْرُ مِثْلِهَا، وَدِيَّةُ يَدِهِ فِي مَالِهَا إِنْ تَعَمَّدَتْ، وَعَلَى عَاقِلَتِهَا إِنْ أَخْطَأَتْ

(وَمَنْ قَطَعَ^(١) يَدَ رَجُلٍ^(٢) فَعَفَا عَنِ الْقَطْعِ، فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ لَهُ قَاطِعُهُ دِيَّتَهُ)،
هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: لا يجب شيء؛ لأنَّ العفو عن القطع عفو عن موجب،
وهو القطع إن لم يسر، والقتل إن سرى، له: أنه عفى عن القطع، فإذا سرى عليم أنه
كان قتلاً لا قطعاً، وإنما لا يجب القصاصُ بشبهة العفو.

(ولو عفا عن الجنائية أو عن القطع وما يحدث منه، فهو عفو عن النفس
والخطأ من ثلث ماله، والعمد من كله): أي إذا كانت الجنائية خطأ، وقد عفا عنها
فهو عفو عن الدية، فيعتبر من الثلث؛ لأنَّ الدية مالٌ فحقُّ الورثة يتعلَّقُ بها، فالعفو
وصيةٌ فيصحُّ من الثلث، وأمَّا العمدُ فموجبُ القودِّ وهو ليسَ بمالٍ فلم يتعلَّقْ به حقُّ
الورثة فيصحُّ العفو عنه على الكمال، فإن قلت: القودُّ إنما يجبُ بعد الموتِ تشفياً
لصدور الأولياء، فينبغي أن لا يصحَّ عفو المقتول، قلت: السببُ انعقد في حقه فيعتبر،
وسأتي كيفية وجوب القودِّ^(٣)، (وكذا الشُّجَّة): أي لو كانت مقامَ القطع الشُّجَّة، فهي
على الخلاف المذكور.

(فإن قطعت امرأة يد رجل فتكحها على يده، ثم مات^(٤) يجب مهر مثلها،
وديئة يده في مالها إن تعمدت، وعلى عاقلتها إن أخطأت): أي إن قطعت امرأة يدَ
رجلٍ عمدًا فتكحها على يده فهو نكاحٌ:

١. إمَّا على الموجب الأصلي للقطع العمد وهو القصاصُ في الطرف، فهو لا
يصلحُ مهراً، فيجبُ مهرُ المثل، وعليها الدية في مالها.

(١) زيادة من ب.

(٢) (٤: ١٤٣).

(٣) قيد بالموت في وجوب مهر المثل؛ لأنه لو لم يمِت فتزوجها على اليدِ صحَّت التسمية، ويصير أرض
ذلك، وهو خمسة آلاف درهمٍ مهراً لها بالإجماع، سواء كان القطع عمداً أو خطأ تزوجها على
القطع، أو على القطع وما يحدث عنه أو على الجنائية؛ لأنه لما برأ تبين أن موجبها الأرض دون
القصاص؛ لأنَّ القصاص لا يجري في الأطراف بين الرجل والمرأة، والأرض يصلحُ صداقاً ينظر:
«الكفاية» (٩: ١٨٩).

فإن نكحها على اليد وما يحدث منها أو على الجنابة ثم مات، ففي العمد مهر المثل، وفي الخطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها، والباقي وصية لهم، فإن خرج من الثلث سقط، وإلا سقط ثلث المال، فإن مات المقتص له بقطع، قتل المقتص منه، وضمن دية النفس من قطع قوداً فسرى

٢. وإما على ما هو واجب بهذا القطع وهو الدية، فإنه لا قصاص بين الرجل والمرأة في الطرف، ثم إذا سرى، ظهر أن اليد غير واجبة فيجب مهر المثل، وإن قطعت خطأ يجب مهر المثل أيضاً لهذا، ودية النفس على العاقلة فلا مقاصاة هاهنا بخلاف العمد. (فإن نكحها على اليد وما يحدث منها أو على الجنابة ثم مات، ففي العمد مهر المثل، وفي الخطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها، والباقي وصية لهم، فإن خرج من الثلث سقط، وإلا سقط ثلث المال)، إنما يجب مهر المثل في العمد؛ لأن هذا تزوج على القصاص، وهو لا يصلح مهراً فيجب مهر المثل، ولا شيء عليها بسبب القتل؛ لأن الواجب القصاص، وقد أسقطه.

وإن كان خطأ يرفع عن العاقلة مهر مثلها؛ لأن هذا تزوج على الدية، وهي تصلح مهراً، فإن كان مهر المثل مساوياً للدية، ولا مال له سوى هذا، فلا شيء على العاقلة؛ لأن التزوج من الحوائج الأصلية فيعتبر من جميع المال، وإن كان مهر المثل أكثر لا يجب الزيادة؛ لأنها رضية بأقل من مهر المثل، وإن كان مهر المثل أقل فالزيادة وصية للعاقلة، ونصح لأنهم ليسوا بقتلة، وتعتبر من الثلث، فإن خرجت من الثلث سقطت، وإلا يسقط مقدار ثلث المال، وهذا الفرق بين التزوج على اليد وبين التزوج على الجنابة على قول أبي حنيفة رحمته الله، وأما عندهما فالحكم في التزوج على اليد كما ذكرنا في هذه المسألة، وهي التزوج على الجنابة.

(فإن مات المقتص له بقطع، قتل المقتص منه): أي من قطع يده فاقترض له من اليد ثم مات، فإنه يقتل المقتص منه، وعند أبي يوسف رحمته الله: لا يقتل؛ لأنه لما أقدم على القطع قصاصاً أبرأه عملاً وراءه، قلنا: استيفاء القطع لا يوجب سقوط القود، كمن له القود إذا قطع يد من عليه القود^(١).

(وضمن دية النفس من قطع قوداً فسرى): أي من له القصاص في الطرف

(١) أي بد القاتل، وإما أقدم على القطع ظناً منه أن حقه فيه، وبعد السراية تبين أن حقه في القود، فلم يكن مبرراً عنه بدون العلم به. ينظر: «الهداية» (٤: ١٧٢).

وارشُ اليد من قطع يد من له عليه قودُ نفس فعفا عنه.

باب الشهادة في القتل واعتبار حالته

القودُ يثبتُ بدأ للورثة لا إراثاً، فلا يصيرُ أحدهم خصماً عن البقية

فاستوفاه فسرى إلى النفسِ يضمنُ ديةَ النفسِ عند أبي حنيفة رحمته؛ لأنَّ حقَّه في القطع، وقد قتل، وعندهما ^(١) لا يضمنُ شيئاً؛ لأنَّه استوفى حقَّه وهو القطع، ولا يمكنه التقييد بوصفِ السلامة، لما فيه من سدِّ بابِ القصاص، والاحترازِ عن السَّراية ليس في وسعه.

(وارشُ اليد من قطع يد من له عليه قودُ نفس فعفا عنه): أي قطع وليُّ القاتلِ يدَ القاتلِ، ثمَّ عفا عن القتلِ ضمنَ ديةَ اليدِ عند أبي حنيفة رحمته؛ لأنَّه استوفى غيرَ حقِّه لكن لا يجبُ القصاصُ للشبهة، وعندهما: لا يضمنُ شيئاً؛ لأنَّه استحقَّ إتلافَ النفسِ بجميعِ أجزائه فأتلفَ البعض، فإذا عفا، فهو عفوٌ عمَّا وراءَ هذا البعض فلا يضمنُ شيئاً.

باب الشهادة في القتل واعتبار حالته

(القودُ يثبتُ بدأ للورثة لا إراثاً)، اعلمُ أنَّ القصاصَ يثبتُ للورثة ابتداءً عند أبي حنيفة رحمته؛ لأنَّه يثبتُ بعد الموت، والميتُ ليس أهلاً لأن يملك شيئاً إلا ما له إليه حاجة كالمال مثلاً، فطريقُ ثبوتهِ الخلافة، وعندهما: طريقُ ثبوتهِ الورثة، والفرقُ بينهما أنَّ الورثة تستدعي سبقَ ملكِ المورث، ثمَّ الانتقالُ منه إلى الوارث، والخلافة لا تستدعي ذلك، فالمرادُ بالخلافة هنا أن يقومَ شخصٌ مقامَ غيره في إقامة فعله، ففي القتل إذا اعتدى القاتلُ على المقتول فالحقُّ أن يعتدي المقتولُ بمثل ما اعتدى عليه، لكنَّه عاجزٌ عن إقامته، فالورثة قاموا مقامه من غير أن المقتولَ ملكه، ثمَّ انتقلَ منه إلى الورثة.

ثمَّ إذا ثبتَ هذا الأصلُ فرَّعَ عليه قوله: (فلا يصيرُ أحدهم خصماً عن البقية)، اعلمُ أنَّ كلَّ ما يملكه الورثة بطريقِ الورثة، فأحدهم خصمٌ عن الباقيين: أي قائمٌ مقامَ الباقيين في الخصومة حتى إن ادَّعى أحدُ الورثة شيئاً من التركة على أحد، وأقامَ بينةً يثبتُ حقَّ الجميع، فلا يحتاجُ الباقيون إلى تجديدِ الدَّعوى، وكذا إذا ادَّعى أحدٌ على أحد الورثة شيئاً من التركة، وأقامَ البيِّنة عليه يثبتُ على الجميع، حتى لا يحتاجُ المدَّعي إلى أن يدَّعي على كلِّ واحد، وما يملكه الورثة لا بطريقِ الورثة لا يصيرُ أحدهم خصماً عن الباقيين.

(١) في «البرهان»: وهو الأظهر. ينظر: «الشرنبلالية» (٢: ٩٩).

فلو أقام حجة بقتل أبيه غائباً أخوه فحضر بعيدها، وفي الخطأ والذين لا، فلو برهن القاتل على عفو الغائب، فالحاضر خصم، وسقط القود، وكذا لو قُتل عبد بين رجلين أحدهما غائب، فإن شهد ولياً قود بعفو أخيهما بطلت، وهي عفو منهما، فإن صدقهما القاتل وحده، فلكلّ منهم ثلث الدية، وإن كذبهما فلا شيء لهما، وللآخر ثلث الدية، وإن صدقهما الأخ فقط فله الثلث

ففرغ على هذا قوله: (فلو أقام حجة بقتل أبيه غائباً أخوه فحضر بعيدها): أي فلو أقام أحد الورثة بيّنة وأخوه غائب أن فلاناً قتل أباه عمداً يريد القصاص، ثم حضر أخوه يحتاج إلى إعادة إقامة البيّنة عند أبي حنيفة رحمته الله خلافاً لهما. (وفي الخطأ والذين لا): أي إذا كان القاتل خطأ لا يحتاج إلى إعادة البيّنة؛ لأن موجب المال، وطريق ثبوت الميراث، وفي الذين إذا أقام أحد الورثة البيّنة أن لأبيه على فلان كذا، فحضر أخوه لا يحتاج إلى إقامة البيّنة.

(فلو برهن القاتل على عفو الغائب، فالحاضر خصم، وسقط القود): أي إذا كان بعض الورثة غائباً، والبعض حاضراً، فأقام القاتل البيّنة على الحاضر أن الغائب قد عفى، فالحاضر خصم؛ لأنه يدعي على الحاضر سقوط حقّه في القصاص، وانتقاله إلى مال، فيكون خصماً.

(وكذا لو قُتل عبد بين رجلين أحدهما غائب): أي عبد مشترك بين رجلين، أحدهما غائب، قتل عمداً، فادّعى القاتل على الحاضر أن الغائب قد عفى، فالحاضر خصم وسقط عنه القود لما ذكرنا^(١).

(فإن شهد ولياً قود بعفو أخيهما بطلت، وهي): أي الشهادة، (عفو منهما، فإن صدقهما القاتل وحده، فلكلّ منهم ثلث الدية، وإن كذبهما فلا شيء لهما، وللآخر ثلث الدية، وإن صدقهما الأخ فقط فله الثلث)، هكذا ذكر في «الهداية»^(٢) وفيه نوع نظر؛ لأنه إن أريد بالشهادة حقيقتها، فهي لا تكون بدوّن الدعوى، والمدّعي هو القاتل، فكيف يكون تكذيب القاتل من أقسام هذه المسألة، وإن أريد بالشهادة مجرد الإخبار لا يصح الحكم بالبطلان مطلقاً، إذ هو مخصوص بما إذا كذبهما، ومن الأقسام ما إذا صدقهما الأخ، وحينئذ لا يبطل الإخبار.

(١) أي في المسألة التي سبقتها.

(٢) «الهداية» (٤ : ١٧٤).

وإن اختلف شاهد القتل في زمانه أو مكانه أو آله، أو قال شاهد: قتل بعضا، وقال الآخر: جهلت آلة قتله، لغت، وإن شهدا بقتله، وقالوا: جهلنا آله نجب الدية وأيضاً الأقسام أربعة ولم يذكر إلا الثلاثة، فالحق أن يقال: فإن أخبر ولياً قود بعفو أخيهما، فهو عفو للقصاص منهما:

١. فإن صدقهما القاتل والأخ فلا شيء له، ولهما ثلث الدية.

٢. وإن كذباهما فلا شيء للمخبرين ولأخيهما ثلث الدية.

٣. وإن صدقهما القاتل وحده فلكل منهما ثلث الدية.

٤. وإن صدقهما الأخ فقط فله ثلث الدية.

أما الأول؛ وهو تصديقهما فظاهر.

وأما الثاني: وهو تكذيبهما؛ فلأن إخبارهما بعفو الأخ إقرار بأن لا حق لهما في القصاص، فلا قصاص لهما، ولا مال لتكذيب القاتل والأخ، ثم للأخ ثلث الدية؛ لأن حق المخبرين لما سقط في القصاص سقط حق الأخ لعدم تجزئه، وانتقل إلى المال، إذ لم يثبت عفو؛ لأن إخبار المخبرين بعفو لم يصح؛ لأنهما يجزان به نفعاً، وهو انتقال حقهما إلى المال.

وأما الثالث؛ وهو تصديق القاتل فقط، فإن للأخ ثلث الدية لما ذكرنا^(١)، وكذا لكل من المخبرين، بتصديق القاتل؛ لأن حقهما انتقل إلى المال.

وأما الرابع؛ وهو تصديق الأخ فقط فهو الاستحسان، والقياس أن لا يكون على القاتل شيء؛ لأن ما ادعاه المخبران على القاتل لم يثبت لإنكاره، وما أقر به القاتل للأخ يبطل بتكذيبه، وجه الاستحسان: أن القاتل بتكذيبه المخبرين أقر بأن لأخيهما ثلث الدية لزعمه أن القصاص سقط بدعواهما العفو على الأخ، وانقلب نصيب الأخ مالا، والأخ لما صدق المخبرين في العفو فقد زعم أن نصيبهما انقلب مالا، فصار مقراً لهما، بما أقر به القاتل، ووجهها المذكور في «الهداية»^(٢).

(وإن اختلف شاهد القتل في زمانه أو مكانه أو آله، أو قال شاهد: قتل بعضا وقال الآخر: جهلت آلة قتله، لغت، وإن شهدا بقتله، وقالوا: جهلنا آله نجب الدية)،

(١) إشارة إلى قوله: قبيل هذا؛ لأن حق المخبرين لما سقط في القصاص سقط حق الأخ؛ لعدم تجزئه إلى

آخره. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٠٧).

(٢) «الهداية» (٤: ١٧٤).

وإن أقر كل من رجلين بقتل زيد، وقال الولي: قتلناه، فله قتلهما، ولو قامت بينة بقتل زيد عمرو، وأخرى بقتل بكر إياه، وأدعى الولي قتلها لفتا، والعبرة لحالة الرمي لا للوصول فتجب الدية على من رمى مسلماً فارتد فوصل، والقيمة لسيد عبد رمي إليه فاعتقه فوصل، والجزاء على محرم رمى صيداً فحل فوصل لا على حلال رماه فأحرّم فوصل، ولا يضمن من رمى مقضياً عليه برجم فرجع شاهد فوصل، وحل صيد رماء مسلم فتمجس

القياس أن لا يجب شيء؛ لأن حكم القتل يختلف باختلاف الآلة، ووجه الاستحسان: أنهم شهدوا بمطلق القتل، والمطلق ليس بمجمل^(١) فيثبت أقل موجه وهو الدية، ونجب في ماله؛ لأن الأصل في القتل العمد فلا يتحمّله العاقلة.

(وإن أقر كل من رجلين بقتل زيد، وقال الولي: قتلناه، فله قتلها، ولو قامت بينة بقتل زيد عمرو، وأخرى بقتل بكر إياه، وأدعى الولي قتلها لفتا)؛ لأن في الثاني تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد له، وهذا يبطل شهادته؛ لأن التكذيب تفسيق، وفي الأول تكذيب المقر له المقر في بعض ما أقرب به وهو انفراده في القتل، وهذا لا يبطل الإقرار^(٢).

(والعبرة لحالة الرمي لا للوصول فتجب الدية على من رمى مسلماً فارتد فوصل)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: لا يجب شيء إذ بالارتداد سقطت قومه فصار مبرئاً للرّامي عن موجه، كما إذا أبرأه بعد الجرح قبل الموت، له: أن الرمي إليه حالة الرمي متقوم، (والقيمة لسيد عبد رمي إليه فاعتقه فوصل)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله، وقال محمد رحمته الله: فضل ما بين قيمته مرمياً إلى غير مرمي، والجزاء على محرم رمى صيداً فحل فوصل لا على حلال رماه فأحرّم فوصل، ولا يضمن من رمى مقضياً عليه برجم فرجع شاهد فوصل وحل صيد رماء مسلم فتمجس

(١) فإن المطلق ممكن العمل، ألا ترى أن الله تعالى أوجب الكفارة بتحرير رقبة مطلقة، ووجب العمل به، ولو كان مجعلاً لما وجب العمل به، كذا ذكره الإمام الكسائي رحمته الله ينظر: «الكفاية» (٩: ١٩٨ - ١٩٩).

(٢) بيانه: إن الإقرار والشهادة يتناول كل واحد منهما وجود كل القتل ووجوب التقصاص، وقد حصل التكذيب في الإقرار من المقر له، وهو الولي، وفي الشهادة من المشهود له، وهو الولي أيضاً، غير أن تكذيب المقر له المقر في بعض ما أقرب به لا يبطل إقراره في الباقي، وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته أصلاً؛ لأن التكذيب تفسيق، وفسق الشاهد يمنع القبول، وأما فسق المقر لا يمنع صحة الإقرار. ينظر: «الهداية» (٤: ١٧٥).

- نعوذ بالله - فوصل، لا ما رماه مجوسي فأسلم فوصل.

نعوذ بالله فوصل، لا ما رماه مجوسي فأسلم فوصل؛ لأنَّ المعتبر حالة الرمي^(١).

(١) ويدخل في الجنائيات حوادث المرور، وقد أفاض في تفصيله قواعد الشارح العلامة محمد تقي الدين العثماني حفظه الله في «بحوث في قضايا فقهية معاصرة» (ص ٣١٠ - ٣١٩)، فأوجز بعض ما قال. فأقول: ضوابط الضمان المتعلقة بحوادث السير مستخلصة من كتب الفقهاء:

١. إذا كان المباشر هو السبب الوحيد في الإتلاف، فهو ضامن سواء كان متعدداً، أو غير متعدداً، بمعنى أنه لم يفعل فعلاً محظوراً في نفسه.

٢. إذا اجتمع المباشر والسبب، وليس أحداً منهما متعدداً بالمعنى المذكور فالضمان على المباشر.

٣. إذا اجتمع المباشر والسبب، والمباشر متعدد والسبب غير متعدد، فالضمان على المباشر.

٤. إذا اجتمع المباشر والسبب، وكل واحد منهما متعدداً، فالضمان على المباشر.

٥. إذا اجتمع المباشر والسبب، والسبب متعدداً، والمباشر غير متعدداً، فالضمان على السبب.

فالأصل أن سائق السيارة مسؤول عن كل ما يحدث بسيارته خلال تسييره إياها، وذلك لأن السيارة آلة في يده، وهو يقدر على ضبطها، فكل ما ينشأ عن السيارة، فإنه مسؤول عنه، وهناك فرقاً بين الدابة والسيارة من حيث إن الدابة متحركة بنفسها بخلاف السيارة.

وعليه فالأصل أن السائق ضامن لكل ضرر ينشأ من عجلاتها أو مقدمتها أو خلفها أو من أحد جانبيها؛ لأن السيارة آلة محضة في يد السائق، فتنسب مباشرة الأضرار إليه. فإن كان متعدداً بمخالفة قواعد المرور كان يسوق بسرعة غير معتادة، فلا خفاء في كونه ضامناً؛ لأن الضرر نشأ بتعديده، والمتعدي ضامن في كل حال.

أما إذا لم يكن متعدداً في السير، بأن ساق سيارته ملتزماً بجميع قواعد المرور، فإنه يضمن الضرر الذي يباشره، ويجب لتضمينه أن تصح نسبة المباشرة إليه بدون مزاحم على وجه معقول، على هذا الأساس لا يضمن في الصور الآتية:

١. إذا كان السائق يسوق سيارته ملتزماً بجميع قواعد المرور، ولكن دفع شخص رجلاً آخر أمام سيارته فجأة بحيث لم يمكن له أن يوقف السيارة قبل أن تدهسه.

٢. إذا أوقف السائق سيارته أمام إشارة المرور منتظراً إشارة فتح الطريق فصدمته سيارة من خلفه ودفعته إلى الأمام فصدمت سيارته أحداً، فليس الضمان على سائق السيارة الأمامية، بل الضمان على سائق السيارة التي صدمتها من خلفها؛ لأنه لا تصح نسبة المباشرة إلى السيارة الأمامية، فإنها مدفوعة بمنزلة الآلة للسيارة الخلفية.

٣. إذا كانت السيارة سليمة قبل السير بها، وكان السائق يتعدها تعهداً معروفاً، ثم طرأ عليها خلل مفاجئ في جهاز من أجهزتها، حتى خرجت السيارة من قدرة السائق ومكنته من ضبطها، فصدمت إنساناً.

٤. إذا ساق إنسان سيارة في شارع عام ملتزماً السرعة المقررة، ومتبعاً خط السير حسب النظام، ومتنبهاً في سوقه حسب قواعد السير، فقفز رجل أمامه فجأة؛ إذ كان يقرب منها بحيث لا يمكن للسيارة في سيرها المعتاد في مثل ذلك المكان أن تتوقف بالفرملة، وكان قفزه لا يتوقع مسبقاً لدى سائق متنبص بمخاط، فصدمته السيارة رغم قيام السائق بما وجب عليه من الفرملة ونحوها.

كتاب الدييات

الدِّيةُ من الذهب ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم، ومن الإبل مئة، وهذه في شبه العمدِ أرباع: من بنتٍ مخاض، وبنتٍ لبون، وحقّة، وجذعة، وهي المغلظة، وفي الخطأ أخماسٌ منهما، ومن ابن مخاض

كتاب الدييات

(الدِّيةُ من الذهب ألف دينار، ومن الورق عشرة آلاف درهم، ومن الإبل مئة، وهذه في شبه العمدِ أرباع: من بنتٍ مخاض، وبنتٍ لبون، وحقّة، وجذعة، وهي المغلظة، وفي الخطأ أخماسٌ منهما، ومن ابن مخاض)، الدِّيةُ عند أبي حنيفة رحمته الله لا تكونُ إلا من هذه الأموال الثلاثة، وقالوا: منها، ومن البقر مئتا بقرة، ومن الغنم ألف شاة، ومن الحِلل مئتا حلّة، كلُّ حلّة ثوبان؛ لأنَّ عمرَ رحمته الله جعلَ على أهل كلِّ مالٍ منها. وله: إنَّ هذه الأشياءَ مجهولة، فلا يصحُّ بها التقدير، ولم يردَّ فيها أثرٌ مشهورٌ بخلافِ الإبل، وعند الشافعي رحمته الله (١): من الورق اثنا عشر ألف درهم.

ثمَّ الدِّيةُ المغلظةُ عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله: خمسٌ وعشرون بنتَ مخاض: وهي التي تَمَّتَ عليها حول، وخمسٌ وعشرون بنتَ لبون: وهي التي تَمَّتَ عليها حولان، وخمسٌ وعشرون حقّة: وهي التي تَمَّتَ عليها ثلاثُ سنين، وخمسٌ وعشرون جذعة: وهي التي تَمَّتَ عليها أربعُ سنين، وعند محمد رحمته الله والشافعي رحمته الله (٢): ثلاثون حقّة، وثلاثون جذعة، وأربعون ثبّة كلّها خليفاتٌ في بطونها أولادها، الثبّة: التي تَمَّتَ عليها خمسُ سنين، والخليفة: التي في بطنها ولدٌ مضى عليه ستّة أشهر، والتّغليظُ مختلفٌ فيه بين الصحابة رحمهم الله، ونحن أخذنا بقول ابن مسعود رحمته الله.

ودية الخطأ عندنا عشرون ابنَ مخاض: وهو ذكرٌ تَمَّتَ عليه حول، ومن الأصناف الأربعة المذكورة عشرون عشرون، وعند الشافعي رحمته الله (٣): عشرون ابنَ لبون مكانَ ابن مخاض.

(١) ينظر: «النكت» (٣: ٣٧١ - ٣٧٤)، وهذا هو قول الشافعي في مذهبه القديم، وأما في الجديد فقال: قيمة الإبل بالغة ما بلغت.

(٢) ينظر: «النكت» (٣: ٣٧٠)، وغيرها.

(٣) ينظر: «النكت» (٣: ٣٧١)، وغيرها.

وكفارتهما عتق مؤمن، فإن عجز عنه صام شهرين ولاءً، ولا إطعام فيها، وصح
رضيع أحد أبويه مسلم، لا الجنين. وللمرأة نصف ما للرجل في دية النفس وما
دونها، وللأسي ما للمسلم، وفي النفس، والأنف، والذكر، والحشفة، والعقل،
والشم، والذوق، والسمع، والبصر، واللسان إن منع التطق أو أداء أكثر الحروف،
ولحية خلقت فلم تنبت، وشعر الرأس الدية، كما في اثنين مما في البدن اثنان، وفي
أحدهما نصفها، وكما في أشعار العينين

(وكفارتهما عتق مؤمن، فإن عجز عنه صام شهرين ولاءً، ولا إطعام فيها)؛
لأنه لم يرد به النص، (وصح رضيع أحد أبويه مسلم)؛ لأنه يكون مؤمناً بالتبعية،
(لا الجنين).

وللمرأة نصف ما للرجل في دية النفس وما دونها، هذا عندنا، وعند
الشافعي^(١) دون الثلث لا ينصف.

(وللأسي ما للمسلم)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(٢) دية اليهودي
والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمان مئة درهم، وعند مالك^(٣) دية
اليهودي والنصراني نصف دية المسلم، ودية المسلم عنده اثنا عشر ألف درهم.

(وفي النفس، والأنف، والذكر، والحشفة، والعقل، والشم، والذوق،
والسمع، والبصر، واللسان إن منع التطق أو أداء أكثر الحروف، ولحية خلقت فلم
تنبت، وشعر الرأس الدية)؛ أي الدية الكاملة، وعند مالك^(٤) والشافعي^(٥)؛
يجب في اللحية وشعر الرأس حكومة العدل.

(كما في اثنين مما في البدن اثنان، وفي أحدهما نصفها، وكما في أشعار العينين،

(١) في «الأم» (٦ : ١١٢)، و«أسنن الطالب» (٤ : ٤٨)، و«المحلي» (٤ : ١٣٣)؛ دية المرأة نفساً وجرحاً
نصف دية الرجل.

(٢) ينظر: «روض الطالب» (٤ : ٤٨)، و«نهاية المحتاج» (٧ : ٣٢٠)، وغيرها.

(٣) ينظر: «المنتقى» (٧ : ٩٧)، و«التاج والإكليل» (٨ : ٣٣٣)، و«منح الجليل» (٩ : ٩٦)، وغيرها.

(٤) ينظر: «حاشية الصاوي» (٤ : ٣٥٢)، «الشرح الصغير» (٤ : ٣٥٣)، و«التاج والإكليل» (٨ : ٣١٦)،
وغیرها.

(٥) في «النكت» (٣ : ٣٧٩)؛ لا تحب الدية في إتلاف الشهور.

(٦) الأشعار: جمع شعر؛ وهو طرف الجفن الذي ينبت عليه الشعر، وهو الهدب. ينظر: «الصحيح» (١ :

وفي أحدها ريعها، وفي كل أصبع يد أو رجل عشرها، وفي كل مفصل من أصبع فيها مفاصل ثلاث عشرها، وفيما فيه مفصلان نصف عشرها، كما في كل سن، وكل عضو ذهب نفعه بضرب فقيه ديثه كيد شلت، وعين عميت.

الفصل في أحكام الشجاج

ولا قود في الشجاج إلا في الموضحة عمداً، وفيها خطأ نصف عشر الدية.

وفي أحدها ريعها، وفي كل أصبع يد أو رجل عشرها، وفي كل مفصل من أصبع فيها مفاصل ثلاث عشرها، وفيما فيه مفصلان نصف عشرها، كما في كل سن، فإن فيها نصف العشر لما كان عدد الأسنان اثنين وثلاثين، فينبغي أن يجب في كل سن ربع ثمن الدية، فما الحكمة في وجوب نصف العشر.

فيخطر بيالي: أن عدد الأسنان وإن كان اثنين وثلاثين، فالأربعة الأخيرة وهي أسنان الحلم قد لا تنبت لبعض الناس، وقد تنبت لبعض الناس منها بعضها، وللبعض كلها، فالعدد المتوسط للأسنان ثلاثون، ثم للأسنان منفعتان الزينة والمضغ، فإذا سقط سن يبطل منفعتها بالكلية، ونصف منفعة السن التي تقابلها، وهو منفعة المضغ، وإن كان النصف الآخر وهو الزينة باقية، وإذا كان العدد المتوسط ثلاثين، فمنفعة السن الواحدة ثلاث العشر، ونصف المنفعة سدس العشر، ومجموعهما نصف العشر، والله أعلم بالحقيقة.

(وكل عضو ذهب نفعه بضرب فقيه ديثه كيد شلت، وعين عميت.

الفصل في أحكام الشجاج

ولا قود في الشجاج إلا في الموضحة عمداً؛ لأنه لا يمكن حفظ المماثلة في غير الموضحة، وفيها يمكن، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقال محمد رحمته: يجب القصاص فيما قبل الموضحة^(١)، بأن يسير^(٢) غورها بمسبار، ثم يتخذ حديدة بقدر ذلك، ويقطع بها مقدار ما قطع، وهي ما يوضح العظم: أي يظهره، (وفيها خطأ نصف عشر الدية.

(١) وهو ظاهر الرواية إذ يجب القصاص فيما دون الموضحة، وهو الأصح كما في «الدرر» (٢: ١٠٥)، وما ذكر في «المتن» رواية الحسن عن الإمام، وعليه المتون. ينظر: «الدر المنثور» (٢: ٦٤٢)،

(٢) من سيرت الجرح أسير: إذا نظرت ما غوره، والمسبار: بالكسر ما يقدر به قدر غور الجرح. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ١٦٥).

وفي الهاشمة: عشرها، والمنقلة: عشرها ونصف عشرها، والآمة والجائفة ثلثها، وفي جائفة نفدت ثلثاها، والحارصة، والدائمة، والدامية، والباضعة، والمتلاحة السيمحاق حكومة عدل، فيقوم عبداً بلا هذا الأثر، ثم معه، فقدر التفاوت بين القيمتين من الدية هو هي، وبه يفتى، وفي أصابع يدي بلا كف ومعها نصف الدية، ومع نصف الساعد دية وحكومة عدل

وفي الهاشمة: عشرها): وهي التي تكسر العظم.
(والمنقلة: عشرها ونصف عشرها): وهي التي تحول العظم بعد الكسر.
(والآمة والجائفة ثلثها): الآمة: التي تصل إلى أم الدماغ، وهي الجلدة التي فيها الدماغ، والجائفة: الجراحة التي وصلت إلى الجوف.
(وفي جائفة نفدت ثلثاها): لأنها بمنزلة الجائفتين.

(والحارصة، والدائمة، والدامية، والباضعة، والمتلاحة السيمحاق حكومة عدل): أي ما يحرص الجلد: أي يחדشه، ويظهر الدّم ولا يسيلُهُ كالدمع من العين^(١)، وما يسيل الدّم، وما ييضع الجلد: أي يقطعه، وما يأخذ في اللحم، وما يصل إلى السحاق، أي: جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس.
ثم فسّر حكومة العدل بقوله: (فيقوم عبداً بلا هذا الأثر، ثم معه، فقدر التفاوت بين القيمتين من الدية هو هي)، هو: يرجع إلى قدر التفاوت. وهي: ترجع إلى حكومة العدل، فيفرض أن هذا الحرّ عبداً، وقيمتُهُ بلا هذا الأثر ألف درهم، ومع هذا الأثر تسعمئة درهم، فالتفاوت بينهما مئة درهم، وهو عشر الألف، فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة آلاف درهم، فعشرها ألف درهم، فهو حكومة العدل، (وبه يفتى)، احتراز عما قال الكرخي^(٢): إنه ينظر مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية.

(وفي أصابع يدي بلا كف ومعها نصف الدية): أي في خمس أصابع نصف الدية سواء قطعها مع الكف أو بدونها، فإن الكف تابع لها، (ومع نصف الساعد نصف دية وحكومة عدل)، فإن الذراع ليست تبعاً، وفي رواية عن أبي يوسف^(٣):

(١) وبعبارة أخرى: الدائمة: هي التي تخرج من الجروح ما يشبه الدمع، يعني تظهر الدمع ولا تسيل بل يجمع في موضع الجراحة كالدمع في العين. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٤٣).

وفي كف فيها أصبع عشرها، وإن كانت أصبعان فخمسةا، ولا شيء في الكف، وفي أصبع زائدة، وعين صبي، وذكره، ولسانه، لو لم يعلم الصحة بما دل على نظره، وتحريك ذكره، وكلامه حكومة عدل، ودخل أرض موضحة أذهبت عقله أو شعر رأسه في الدية، وإن ذهب سمعه، أو بصره، أو نطقه لا

أن ما زاد على أصابع اليد والرجل إلى المنكب وإلى الفخذ، فهو تبع؛ لأن الشرع أوجب في اليد الواحدة نصف الدية، واليد اسم هذه الجارحة إلى المنكب.

(وفي كف فيها أصبع عشرها، وإن كانت أصبعان فخمسةا، ولا شيء في الكف)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: ينظر إلى إرش الكف والأصبع فيكون عليه الأكثر، ويدخل القليل في الكثير، وإن كانت ثلاثة أصابع يجب إرش الأصابع، ولا شيء في الكف بالإجماع؛ لأن الأكثر حكم الكل، فاستتبع الكف.

(وفي أصبع زائدة، وعين صبي، وذكره، ولسانه، لو لم يعلم الصحة بما دل على نظره، وتحريك ذكره، وكلامه حكومة عدل)، هذا عندنا^(١)، وعند الشافعي^(٢) رحمته: يجب دية كاملة؛ لأن الغالب الصحة، أما إن عليم صحة هذه الأعضاء، فالواجب الدية الكاملة اتفاقاً.

(ودخل أرض موضحة أذهبت عقله أو شعر رأسه في الدية^(٣))، وإن ذهب سمعه، أو بصره، أو نطقه لا)، هذا عندنا، وعند زفر رحمته: لا يدخل في ذهاب العقل والشعر أيضاً؛ لأن كل واحد جناية على حدة، قلنا: الرأس محل العقل والشعر، فالجنايات كلها على الرأس، فيدخل بعض الدية في الكل، والرأس ليس محلاً للسمع والبصر، فالجناية عليهما لا تستتبع الموضحة.

(١) لأن المقصود من هذه الأعضاء المنفعة، فإذا لم تعلم صحتها لم يجب الأرض كاملاً؛ لأنه لا يجب بالشك، والظاهر لا يصلح حجة للإلزام بخلاف المارن والأذن الشاخصة من الصبي؛ لأن المقصود منها الجمال، وقد قوته على الكمال. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٣٦٢).

(٢) ينظر: «النكت» (٣: ٣٨١)، وغيرها.

(٣) يعني إذا شج رجلاً موضحة فذهب عقله أو شعر رأسه ولم يثبت دخل أرض الموضحة في الدية؛ لأن فوات العقل يبطل منفعة جميع الأعضاء إذ لا ينتفع بدونه، فصار كما إذا أوضحه فمات، وأرض الموضحة يجب بفوات جزء من الشعر حتى لو نبت الشعر سقط أرضها، والدية وجبت بفوات الشعر، وقد تعلقاً جميعاً بسبب واحد، وهو فوات الشعر، فيدخل الجزء في الكل كمن قطع أصبع رجل مثلت به يده. ينظر: «درر الحكام» (٢: ١٠٦).

ولا قَوَدَ إن ذهبَ عيناه، بلر الدِّيَّةُ فيهما، ولا بقطع أصبعٍ شلُّ جازِهِ، وفي أصبعٍ قُطِعَ مَفْصَلُهُ الأَعْلَى، وشُلُّ ما بَقِيَ، بل دِيَّةُ المَفْصَلِ، والحَكُومَةُ فيما بَقِيَ، ولا بكسرِ نصفٍ من أسودٍ باقِها، بل كلُّ دِيَّةِ السَّنِّ. ويجبُ الأرضُ على مَنْ أَقَادَ سَنَّهُ ثُمَّ نَبَتَ، أو قَلَعَهَا فَرَدَّتْ إلى مكانها، ونبتَ عليه اللَّحْمُ، لا إن قُلِعَتْ فَنَبَتَ أخرى، أو التَحَمَّتْ شَجَّةً أو جُرْحَ بضربٍ ولم يبقَ أثرُهُ.

(ولا قَوَدَ إن ذهبَ عيناه، بلر الدِّيَّةُ فيهما): أي في المَوْضِحةِ والعَيْنِ الدِّيَّةِ. وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: في المَوْضِحةِ القصاصِ، وفي العَيْنِ الدِّيَّةِ، (ولا بقطع أصبعٍ شلُّ جازِهِ)، هذا عند أبي حنيفة ^(١) رحمته الله، وعندهما وعند زفر رحمته الله: يقتصُّ من الأول، وفي الثاني أرشُها، (و^(٢) في أصبعٍ قُطِعَ مَفْصَلُهُ الأَعْلَى، وشُلُّ ما بَقِيَ، بل دِيَّةُ المَفْصَلِ، والحَكُومَةُ فيما بَقِيَ، ولا بكسرِ نصفٍ من أسودٍ باقِها، بل كلُّ دِيَّةِ السَّنِّ).

ويجبُ الأرضُ على مَنْ أَقَادَ سَنَّهُ ثُمَّ نَبَتَ: أي نبتَ سَنُّ مَنْ أَقَادَ فَعُلِمَ أَنَّهُ أَقَادَ بغيرِ حقٍّ، وكانَ واجباً أن يَسْتَأْذِنَ حَوْلَهُ، ثُمَّ يَقْتَصُّ، ولما كانَ بغيرِ حقٍّ يَنْبَغِي أن يجبَ القصاصُ، لكن سقطَ للشُّبْهَةِ فيجبُ الأرضُ، (أو قَلَعَهَا فَرَدَّتْ إلى مكانها، ونبتَ عليه اللَّحْمُ): أي يجبُ الأرضُ على مَنْ قَلَعَ سَنَّهُ غَيْرُهُ فَرَدَّ صَاحِبُ السَّنِّ سَنَّهُ إلى مكانها، فَنَبَتَ عليها اللَّحْمُ، وإِنَّمَا يجبُ الأرضُ؛ لأنَّ نَبَاتَ اللَّحْمِ لا اعتباره؛ لأنَّ العروقَ لا تعود.

(لا إن قُلِعَتْ فَنَبَتَ أخرى)، فَإِنَّهُ لا يجبُ الأرضُ على القالِعِ عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأنَّ الجَنَايَةَ انْعَدَمَتْ مَعْنَى، كما إذا قَلَعَ سَنُّ صَبِيٍّ فَنَبَتَ أخرى لا يجبُ الأرضُ بالإجماع، وعندهما: يجبُ الأرضُ؛ لأنَّ الجَنَايَةَ قد تَحَقَّقَتْ، والحَادِثَةُ نِعْمَةٌ مُبْتَدَأَةٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى.

(أو التَحَمَّتْ شَجَّةً أو جُرْحَ بضربٍ ولم يبقَ أثرُهُ)، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ الأرضُ عند أبي حنيفة رحمته الله لزوالِ الشَّيْنِ المَوْجِبِ، وعند أبي يوسف رحمته الله: عليه أرشُ الأَلَمِ، وهو حَكُومَةُ العَدْلِ، قِيلَ يَنْظَرُ إِنَّ الإنسانَ بِكُمْ يَجْرَحُ نَفْسَهُ مِثْلَ هَذِهِ الجِرَاحَةِ فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَخْرُجُ نَفْسَهُ وَيَأْخُذُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئاً، وعند محمد رحمته الله: تَجِبُ أَجْرَةُ الطَّيِّبِ وَغَمُّ الدُّوَاءِ.

(١) لأن القصاص غير واجب لعدم المماثلة؛ لأن قطع الثاني على وجه يوجب شل الآخر غير ممكن

ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٤٦).

(٢) زيادة من أوب وم.

ولا يقاد جرح إلا بعد برء، وعمد الصبي والمجنون خطأ، وعلى عاقلته الدية، ولا كفارة فيه، ولا حرمان إرث.

[فصل في الجنين]

ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنيناً نجب غرة خمسمئة درهم على عاقلته إن ألفت ميتاً، ودية إن ألفت حياً فمات، وغرة ودية إن كان ميتاً فماتت الأم، ودية الأم فقط إن ماتت فالقت ميتاً

(ولا يقاد جرح إلا بعد برء)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(١) يقتصر في الحال كما في القصاص في النفس.

(وعمد الصبي والمجنون خطأ، وعلى عاقلته الدية، ولا كفارة فيه، ولا حرمان إرث.

[فصل في الجنين]

ومن ضرب بطن امرأة فالقت جنيناً نجب غرة خمسمئة درهم على عاقلته إن ألفت ميتاً، ودية إن ألفت^(٢) حياً فمات: أي نجب الدية الكاملة إن ألفت حياً فمات؛ لأن موته بسبب الضرب، وأعلم أن الغرة عندنا نجب في سنة، فإنه ﴿جعل الغرة على العاقل في سنة﴾^(٣)، وأيضاً هي بدل العضو من وجه، وما كان بدل العضو نجب في سنة إن كان ثلث الدية، أو أقل إلى نصف العشر، وعند الشافعي^(٤) نجب الغرة في ثلاث سنين كالدية.

(وغرة ودية إن كان ميتاً فماتت الأم^(٥))، ودية الأم فقط إن ماتت فالقت ميتاً؛ لأنه لا يمكن أن يكون موته بسبب اختناق بعد موتها^(٦)، وعند الشافعي^(٧) نجب الغرة أيضاً.

(١) ينظر: «الأم» (٦: ١٢١)، و«روض الطالب» وشرحه «أسنى المطالب» (٤: ٨٧)، وغيرها.

(٢) زيادة من ج.

(٣) قال الزيلعي في «نصب الراية» (٤: ٣٨٣)، وابن حجر في «الدراية» (٢: ٢٨٢): غريب.

(٤) ينظر: «الأم» (٦: ١٢١)، وغيرها.

(٥) أي إن ألفت ميتاً سواء كان الجنين ذكراً أو أنثى وماتت الأم فغرة للجنين، ودية للأم؛ لأنه جنى جانبين فيجب عليه موبههما. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٤٩).

(٦) لأن موت الأم أحد سببي موته؛ لأنه يحتق بموتها إذ تنفسه بتنفسها فلا يجب الضمان بالشك. ينظر: «الهداية» (٤: ١٩٠).

(٧) ينظر: «الفرق البهية» (٥: ٢٣)، وغيره.

ودبئان إن ماتت فالقت حياً فمات، وما يجب في الجنين لورثته سوى ضاربه، وفي جنين الأمة نصف عشر قيمته في الذكر، وعشر قيمته في الأنثى، فإن ضربت فاعتق سيدها حملها فالقتة فمات يجب قيمته حياً لا دية، ولا كفارة في الجنين

(ودبئان^(١)) إن ماتت فالقت حياً فمات، وما يجب في الجنين لورثته سوى ضاربه: أي إن كان الضارب وارثاً للجنين لا يكون له شيء مما وجب، إذ لا ميراث للقاتل.

(وفي جنين الأمة نصف عشر قيمته في الذكر، وعشر قيمته في الأنثى)، اعلم أن الجنين إذا كان حراً يجب فيه خمسمئة درهم سواء كان ذكراً أو أنثى، إذ لا تفاوت في الجنين بين الذكر والأنثى، وهي نصف عشر من دية الذكر، وعشر من دية الأنثى، فإذا كان رقيقاً يجب أن تكون نصف عشر قيمته على تقدير ذكوريته، وعشر قيمته على تقدير أنوثته؛ لأن دية الرقيق قيمته فيما يقدر من دية الحر يقدر من قيمة الرقيق.

فإن قلت: يلزم أن يكون الواجب في الأنثى أكثر من الواجب في الذكر.

قلت: لا يلزم؛ لأن في العادة قيمة الغلام زائدة على قيمته الجارية بكثير، حتى إن قومت جارية ألف درهم يقوم الغلام الذي مثلها في الحسن بألفي درهم، فنصف قيمة الجنين إن كان ذكراً لا يكون أقل من قيمته إن كان أنثى، وعند أبي يوسف عليه السلام يجب النقض لو انتقصت الأم بالقائها، كما في البهائم، فإن الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده، وعند الشافعي^(٢) عليه السلام يجب عشر قيمة الأم.

(فإن ضربت فاعتق سيدها حملها فالقتة فمات يجب قيمته حياً لا دية)؛ لأن قتل بالضرب السابق، وقد كان في حالة الرق^(٣).

(ولا كفارة في الجنين)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(٤) عليه السلام نجب.

(١) أي دية الأم ودية الجنين؛ لأنه قتلها فصار كما إذا قتله حياً وماتاً. ينظر: «درر الحكام» (٢: ١٠٨).

(٢) ينظر: «أسنى المطالب» (٢: ١٧٣)، و«فتوحات الوهاب» (٥: ١٠١)، غيرهما.

(٣) فلذلك نجب القيمة دون الدية وتجب قيمته حياً، لأنه بالضرب صار قاتلاً يئاه وهو حي ينظر:

«الهداية» (٤: ١٩٠).

(٤) ينظر: «التنبيه» (ص ١٤١)، وغيره.

وما استبان بعض خلقه كالثام فيما ذكر. وضمن العروة عاقلة امرأة أسقطت ميتاً عمداً بدواء أو فعل بلا إذن زوجها فإن أذن لا.

باب ما يحدث في الطريق

من أحدث في طريق العامة كنيفاً أو ميزاباً أو جُرُصناً أو دُكَّاناً وسبغ ذلك إن لم يضرَّ بالناس، ولكل نقضه، وفي غير نافله لا يسعه بلا إذن الشركاء، وإن لم يضر. وضمن عاقلة دية من مات بسقوطها، كما لو وضع حجراً، أو حفراً بئراً في

(وما استبان بعض خلقه كالثام فيما ذكر^(١)).

وضمن العروة عاقلة امرأة أسقطت ميتاً عمداً بدواء أو فعل بلا إذن زوجها فإن أذن لا، اعلم أنها تجب على عاقلة المرأة في سنة واحدة، وإن لم تكن لها عاقلة تجب في مالها في سنة أيضاً.

باب ما يحدث في الطريق

(من أحدث في طريق العامة كنيفاً أو ميزاباً أو جُرُصناً^(٢) أو دُكَّاناً وسبغ ذلك إن لم يضرَّ بالناس)، الكنيف: المستراح، والميزاب: مجرى الماء، والجُرُصن: البرج، وقيل: مجرى ماء يركب في الحائط، وعن البردوي^{رحمته}: جذع يخرج من الحائط لينى عليه، (ولكل نقضه): أي في صورة لم يضر، فالحاصل أنه إن أضرَّ بالناس لا يجوز له أن يفعل، وإن لم يضرَّ بهم يجوز، لكن مع ذلك يكون لكل واحد نقضه؛ لأنه تصرف في الحق المشترك، فلكل نقضه كما في الملك المشترك مع أنه لم يضر، (وفي غير نافله لا يسعه بلا إذن الشركاء، وإن لم يضر.

وضمن عاقلة دية من مات بسقوطها، كما لو وضع حجراً، أو حفراً بئراً في

(١) أي الجنين الذي استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع ما ذكر من الأحكام. ينظر «المجمع الأبهري» (٢: ٦٥٠).

(٢) جُرُصناً: ليس بعربي أصلي، واختلف فيه، فذكروا ما ذكر الشارح^{رحمته}، وقيل: هو الممر على العلو، وهو مثل الرف، وقيل: هو الخشبة الموضوعة على جداري السطحين، ليتمكن من المرور، وقيل: هو الذي يعمل قدام الطاقة لتوضع عليه كيزان ونحوها. ينظر: «المغرب» (ص ٨٠). «رد المحتار» (٦: ٥٩٢).

الطريق، فتَلَفَ به نفس، فإن تَلَفَ به بهيمة ضَمِنَ هو إن لم يَأْذَنَ به الإمام، فإن أذِنَ أو مات واقع في بئر طريق جوعاً، أو غمّاً فلا، ومَنْ نَحَى حجراً وضَعَهُ آخر، فعطِبَ به رجل ضَمِنَ، كَمَنْ حَمَلَ شيئاً في الطريق فسَقَطَ منه على آخر، أو دخل بمحصِر، أو قنديل، أو حصاة في مسجدٍ غيره، أو جلس فيه غير مصلٍّ، فعطِبَ به أحد، لا مَنْ سَقَطَ منه رداء لَبَسَهُ، أو أدخل هذه الأشياء في مسجدٍ حيَّه أو جلس فيه مصلِّياً

الطريق، فتَلَفَ به نفس، فإن تَلَفَ به بهيمة ضَمِنَ هو إن لم يَأْذَنَ به الإمام، فإن الضَّمَانَ في جميع ما ذَكَرَ بإحداث شيء في طريق العامة إنما يكون إذا لم يَأْذَنَ به الإمام، (فإن أذِنَ أو مات واقع في بئر طريق جوعاً، أو غمّاً فلا)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعند أبي يوسف رحمته الله : إن مات غمّاً يجب الضَّمَانُ ؛ لأنَّ الغمَّ بسبب الوقوع، المراد بالغمِّ هاهنا : الاختناق من هواء البئر.

(ومَنْ نَحَى ^(١) حجراً وضَعَهُ آخر، فعطِبَ به رجل ضَمِنَ) ؛ لأنَّ فعل الأوَّل انفسخ بفعل الثاني، فالضَّمَانُ على الثاني، (كَمَنْ حَمَلَ شيئاً في الطريق فسَقَطَ منه على آخر، أو دخل بمحصِر، أو قنديل، أو حصاة في مسجدٍ غيره، أو جلس فيه ^(٢) غير مصلٍّ، فعطِبَ به أحد)، نحو إن سَقَطَ الحَصِيرُ أو القنديلُ على أحد، أو سَقَطَ الظرفُ الذي فيه الحصاة على أحد، أو كان جالساً غير مصلٍّ فسَقَطَ عليه أعمى ضَمِنَ. (لا مَنْ سَقَطَ منه رداء لَبَسَهُ، أو أدخل هذه الأشياء ^(٣) في مسجدٍ حيَّه أو جلس فيه مصلِّياً)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما : لا يضمنُ بإدخال هذه الأشياء في المسجدِ سواء كان مسجدَ حيَّه أو ^(٤) غير مسجد حيَّه ؛ لأنَّ القربة لا تنقيدُ بشرط السلامة. له : أنَّ تدبير المسجدِ لأهلِهِ دونَ غيرهم، ففعلُ الغيرِ مباحٌ فيكونُ مقيداً بشرط السلامة، وعندهما : الجالسُ في المسجدِ لا يضمنُ، سواء جلس للصلاة أو غير الصلاة.

(١) أي أبعد عن الطريق الحجر الذي وضعه غيره. ينظر : «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٠).

(٢) الحاصل أنَّ الجالسَ في المسجدِ عثر به رجل فعطِبَ فإن كان الجالسُ في الصلاة لم يضمن. ولا يضمن، سواء كان جالساً في مسجد حيَّه أو غيره. وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وأما عندهما لا يضمن مطلقاً، سواء كان في الصلاة أو لا. ينظر : «حسن الدراية» (٤ : ١٧٣).

(٣) زيادة من أوم.

(٤) في أوب وم : غيره.

[فصل في الحائض المائل]

ورب حائض مالة إلى طريق العامة، وطلب نقضه مسلم أو ذمي ممن يملك نقضه كالرأهن بفك رهينه، وأب الطفل، والوصي، والمكاتب، والعبد التاجر، فلم ينقض في مدة يمكن نقضه ضمن مالا تلف به، وعاقلة النفس

فالحاصل أن الجالس للصلاة في المسجد لا يضمن عند أبي حنيفة رضي الله عنه سواء في مسجد حي أو غيره، والجالس لغير الصلاة يضمن سواء في مسجد حي أو غيره. وفي سقوط الرداء إنما لا يضمن عند محمد رضي الله عنه إذا لبس ما يلبس عادة، أما إن لبس ما لا يلبس عادة كجوالق القلندرين، فسقط على إنسان فهلك يضمن، فهذا اللبس بمنزلة الحمل، وفي الحمل يضمن.

[فصل في الحائض المائل]

(ورب حائض مالة إلى طريق العامة، وطلب نقضه مسلم أو ذمي ممن يملك نقضه كالرأهن بفك رهينه)، فإنه يملك نقضه بفك رهينه، (وأب الطفل، والوصي، والمكاتب، والعبد التاجر، فلم ينقض في مدة يمكن نقضه ضمن مالا تلف به، وعاقلة النفس^(١))، وصورة الطلب أن يقول: إن حائضك هذا مائل فاهدمه، وصورة الإشهاد أن يقول: إشهدوا أنني تقدمت إلى هذا الرجل لهدم حائضه، واعلم أنه ذكر في الكتب^(٢) الطلب والإشهاد، لكن الإشهاد ليس بشرط، وإنما ذكر ليتمكن من إثباته عند الإنكار، فكان من باب الاحتياط.

(١) لأن امتناعه من تفريغ الطريق المشتغل هواؤه بملكه مع تمكنه من التفريغ بعد طلبه، كمن وقع في بئر ثوب إنسان فإنه لا يكون متعدياً في الإمساك، ولكن لو طوب بالرد فلم يرد صار متعدياً، فكذا هنا بخلاف ما قبل الإشهاد؛ لأنه بمنزلة هلاك الثوب قبل الطلب؛ ولأن الضمان لو لم يجب عليه لامتنع عن التفريغ فيقطع المارة خوفاً على أنفسهم فيضررون. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٣٧١).
(٢) كذا الهداية (٤: ١٩٥).

لا مَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ فَبَاعَ وَقَبِضَهُ الْمُشْتَرِي فَسَقَطَ أَوْ طَلَبَ مَنْ لَا يَمْلِكُ نَقْضَهُ
كَالْمُرْتَهِنِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَالْمُودِعِ، وَسَاكِنِ الدَّارِ. فَإِنْ مَالَ إِلَى دَارِ رَجُلٍ فَلَهُ الطَّلَبُ،
فَيَصِحُّ تَأْجِيلُهُ وَإِبْرَاؤُهُ مِنْهَا، لَا إِنْ مَالَ إِلَى الطَّرِيقِ فَاجْلَهُ الْقَاضِي أَوْ مَنْ طَلَبَ، فَإِنْ
بَنَى مَائِلًا ابْتِدَاءً ضَمِنَ بِلَا طَلَبٍ كَمَا فِي إِشْرَاعِ الْجَنَاحِ وَنَحْوِهِ، حَائِطٌ بَيْنَ خَمْسَةِ طُلُبٍ
نَقَضَهُ مِنْ أَحَدِهِمْ، وَسَقَطَ عَلَى رَجُلٍ ضَمِنَ الْعَاقِلَةُ خَمْسَ الدِّيَةِ، كَمَا ضَمِنُوا ثَلَاثِيهَا
إِنْ حَفَرَ أَحَدُ ثَلَاثَةٍ فِي دَارِهِمْ بَثْرًا، أَوْ بَنَى حَائِطًا

(لَا مَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ فَبَاعَ وَقَبِضَهُ الْمُشْتَرِي فَسَقَطَ أَوْ طَلَبَ مَنْ لَا يَمْلِكُ نَقْضَهُ
كَالْمُرْتَهِنِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ، وَالْمُودِعِ، وَسَاكِنِ الدَّارِ.

فَإِنْ مَالَ إِلَى دَارِ رَجُلٍ فَلَهُ الطَّلَبُ، فَيَصِحُّ تَأْجِيلُهُ وَإِبْرَاؤُهُ مِنْهَا^(١)، لَا إِنْ مَالَ
إِلَى الطَّرِيقِ فَاجْلَهُ الْقَاضِي أَوْ مَنْ طَلَبَ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ الْعَامَّةِ فَلَا يَكُونُ لَهَا إِبْطَالُهُ.
(فَإِنْ بَنَى مَائِلًا ابْتِدَاءً ضَمِنَ بِلَا طَلَبٍ كَمَا فِي إِشْرَاعِ الْجَنَاحِ وَنَحْوِهِ)، إِشْرَاعُ
الْجَنَاحِ: إِخْرَاجُ الْجَذْوَعِ مِنَ الْجِدَارِ إِلَى الطَّرِيقِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا نَحْوُهُ: فَالْكَيْفُ
وَالْمِيزَابُ.

(حَائِطٌ بَيْنَ خَمْسَةِ طُلُبٍ نَقَضَهُ مِنْ أَحَدِهِمْ، وَسَقَطَ عَلَى رَجُلٍ ضَمِنَ الْعَاقِلَةُ
خَمْسَ الدِّيَةِ، كَمَا ضَمِنُوا ثَلَاثِيهَا إِنْ حَفَرَ أَحَدُ ثَلَاثَةٍ^(٢) فِي دَارِهِمْ بَثْرًا، أَوْ بَنَى
حَائِطًا): أَيُّ ضَمِنَ عَاقِلَةً مَنْ طَلَبَ مِنْهُ النُّقْضَ خَمْسَ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ صَحٌّ فِي
الْخَمْسِ، وَضَمِنَ عَاقِلَةً حَافِرَ الْبَثْرِ، وَبَنَى الْحَائِطَ ثَلَاثِي الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الْحَافِرَ وَالْبَانِي فِي
الثَّلَاثِينَ مَتَعَةً، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته، وَقَالَا: ضَمِنُوا النُّصْفَ فِي الْحَائِطِ، وَالْحَفْرِ
وَالْبِنَاءِ، أَمَّا فِي الْحَائِطِ؛ فَلِأَنَّ الثَّلْفَ بِنَصِيبِ مَنْ طَلَبَ مِنْهُ مَعْتَبَرٌ، وَفِي نَصِيبِ غَيْرِهِ لَا،
فَكَانَ قَسْمَتَيْنِ كَمَا فِي عَقْرِ الْأَسَدِ، وَنَهَشِ الْحَيَّةِ، وَجَرَحِ الْإِنْسَانَ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْحَفْرِ
وَالْبِنَاءِ الثَّلْفُ بِنَصِيبِ الْمَالِكِ لَا يَوْجِبُ الضَّمَانَ، وَبِنَصِيبِ الْغَاصِبِ يَوْجِبُ، فَيَقْسَمُ
قَسْمَتَيْنِ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

(١) أَيُّ يَصِحُّ تَأْجِيلُ كُلِّ مَنْ مَالَهُ الدَّارُ وَإِبْرَاؤُهُ، حَتَّى لَوْ سَقَطَ بَعْدَ مَدَّةِ الْأَجْلِ وَبَعْدَ الْإِبْرَاءِ، وَتَلَفَ بِهِ شَيْءٌ.

لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ فَيَصِحُّ وَإِسْقَاطُهُ. يَنْظُرُ: «مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ» (٢: ٦٥٩).

(٢) وَكَانَ الْحَفْرُ بِغَيْرِ رِضَا الشَّرِيكَيْنِ الْآخَرَيْنِ. يَنْظُرُ: «الْهِدَايَةُ» (٤: ١٩٧).

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ أَوْ بَوْسَمٍ.

باب جناية البهيمة وعليها

ضَمِنَ الرَّكَّابُ مَا وَطِئَتْ دَابَّتُهُ وَمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا، أَوْ رَجْلَيْهَا، أَوْ رَأْسَهَا، أَوْ كَدَمَتْ، أَوْ خَبِطَتْ، أَوْ صَدَمَتْ، لَا مَا نَفَحَتْ بِرَجْلَيْهَا، أَوْ ذَنْبَهَا، أَوْ عَطَبَ إِنْسَانٍ بِمَا رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ سَائِرَةً، أَوْ أَوْقَفَهَا لِلذَّكَ، فَإِنْ أَوْقَفَهَا لِغَيْرِهِ ضَمِنَ، فَإِنْ أَصَابَتْ بِيَدَيْهَا، أَوْ رَجْلَيْهَا حَصَاةً أَوْ نَوَاقٍ، أَوْ أَثَارَتِ غِبَاراً أَوْ حَجَراً صَغِيراً، فَقَفَا عَيْناً أَوْ أَفْسَدَ ثَوْباً لَا يَضْمَنُ، وَضَمِنَ بِالْكَبِيرِ، وَضَمِنَ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ مَا ضَمَنَهُ الرَّكَّابُ، وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لَا عَلَيْهِمَا

باب جناية البهيمة وعليها

(ضَمِنَ الرَّكَّابُ مَا وَطِئَتْ دَابَّتُهُ وَمَا أَصَابَتْ يَدَيْهَا، أَوْ رَجْلَيْهَا، أَوْ رَأْسَهَا، أَوْ كَدَمَتْ، أَوْ خَبِطَتْ، أَوْ صَدَمَتْ، لَا مَا نَفَحَتْ^(١) بِرَجْلَيْهَا، أَوْ ذَنْبَهَا)، فَإِنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الْوَطْءِ وَمَا يَشَابِهُهُ مُمْكِنٌ بِخِلَافِ النِّفْحَةِ بِالرَّجْلِ وَالذَّنْبِ، هَذَا عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ^(٢) : يَضْمَنُ بِالنِّفْحَةِ أَيْضاً ؛ لِأَنَّ فِعْلَهَا يَضَافُ إِلَى الرَّكَّابِ، (أَوْ عَطَبَ إِنْسَانٍ بِمَا رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ سَائِرَةً، أَوْ أَوْقَفَهَا لِلذَّكَ، فَإِنْ أَوْقَفَهَا لِغَيْرِهِ ضَمِنَ)، فَإِنَّهَا إِنْ رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ حَالَةَ السَّيْرِ لَا يَضْمَنُ، أَمَّا إِذَا أَوْقَفَهَا لِلتَّرَوُّثِ أَوْ تَبَوُّلٍ لَا يَضْمَنُ أَيْضاً ؛ لِأَنَّ بَعْضَ الدَّوَابِّ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الْوُقُوفِ، وَإِنْ أَوْقَفَهَا لِغَيْرِ ذَلِكَ يَضْمَنُ لِأَنَّهُ مُتَعَدُّ بِالْإِيقَافِ.

(فَإِنْ أَصَابَتْ بِيَدَيْهَا، أَوْ رَجْلَيْهَا حَصَاةً أَوْ نَوَاقٍ، أَوْ أَثَارَتِ غِبَاراً أَوْ حَجَراً صَغِيراً، فَقَفَا عَيْناً أَوْ أَفْسَدَ ثَوْباً لَا يَضْمَنُ، وَضَمِنَ بِالْكَبِيرِ) ؛ لِأَنَّ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الْأَوَّلِ مُتَعَدِّرٌ بِخِلَافِ الثَّانِي.

(وَضَمِنَ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ مَا ضَمَنَهُ الرَّكَّابُ، وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لَا عَلَيْهِمَا) : أَيِ إِنْ كَانَ مَكَانَ الرَّكَّابِ سَائِقٌ أَوْ قَائِدٌ يَضْمَنُ كُلُّهُمَا مَا ضَمَنَهُ الرَّكَّابُ، وَيَجِبُ عَلَى الرَّكَّابِ الْكَفَّارَةُ، لَا عَلَى السَّائِقِ وَالْقَائِدِ، وَالرَّكَّابُ يَحْرُمُ عَنِ الْمِيرَاثِ، لَا الْقَائِدُ وَالسَّائِقُ.

(١) نَفَحَتْ بِرَجْلَيْهَا أَوْ يَدَيْهَا : هُوَ ضَرْبُهَا. يَنْظُرُ : «طَلَبَةُ الطَّلَبِ» (ص ١٦٨).

(٢) يَنْظُرُ : «الْأَم» (٧ : ١٥٨)، وَغَيْرُهُ.

وضمن عاقلة كل فارس دية الآخر إن اصطدما وماتا، وسائق دابة وقع أداؤها على رجل فمات، وقائد قطار وطى بعير منه رجلاً، ضمن الدية وإن كان معه سائق ضمنا، فإن قتل بعير ربط على قطار بلا علم قائده رجلاً ضمن عاقلة القائد الدية، ورجعوا بها على عاقلة الرابط، ومن أرسل كلباً أو طيراً أو ساقه فأصاب في فوره ضمن في الكلب لا في الطير، ولا في كلب لم يسقه

(وضمن عاقلة كل فارس دية الآخر إن اصطدما وماتا): هذا عندنا، وعند الشافعي رحمه الله: يضمن كل نصف دية الآخر؛ لأن هلاكه بفعلين، فعل نفسه، وفعل صاحبه، فيهدر نصفه ويعتبر نصف صاحبه، قلنا: فعل كل منهما مباح، والمباح في حق نفسه لا يضاف إليه الهلاك، وفي حق غيره يضاف.

(وسائق دابة وقع أداؤها على رجل فمات، وقائد قطار وطى بعير منه رجلاً، ضمن الدية وإن كان معه سائق ضمنا، فإن قتل بعير ربط على قطار بلا علم قائده رجلاً ضمن عاقلة القائد الدية، ورجعوا بها على عاقلة الرابط)؛ لأن الرابط أوقعهم في هذه العهدة.

أقول: ينبغي أن تكون في مال الرابط؛ لأن الرابط أوقعهم في خسران المال، وهذا مما لا يتحملة العاقلة^(١).

قالوا: هذا إذا ربط، والقطار في السير؛ لأنه أمر بالقود دلالة، أما إذا ربط في غير حالة السير فالضمان على عاقلة القائد؛ لأنه قاد بعير غيره بغير أمره لا صريحاً ولا دلالة فلا يرجع بما لحقه من الضمان.

(ومن أرسل كلباً أو طيراً أو ساقه^(٢) فأصاب في فوره ضمن في الكلب لا في الطير، ولا في كلب لم يسقه)، الحاصل أنه لا يضمن في الطير ساق أو لم يسق، ويضمن في الكلب إن ساق وإن لم يسق لا، ففي الكلب ينتقل الفعل إليه بسبب

(١) أجاب عما قاله الشارح رحمه الحسكفي في «الدر المنقى» (٢: ٦٦٢)، فقال: لانه دية لا خسران، كما توهمه صدر الشريعة، فلو ربط والقطار واقف ثم قاد ضمن القائد، فلا رجوع لقوده بغيره أمره. وأجاب شيخ زاده في «مجمع الأنهر» (٢: ٦٦٢): إن الرابط لما كان متعمداً فيما صنع صار له التقدير هو الجاني وإذا كان كذلك وجبت الدية على عاقلته.

(٢) أي مشى خلفه معه وإن لم يمش خلفه فما دام في فوره سائق له في الحكم فيلحق بالسوق وإن تراضى انقطع السوق ينظر: «الدر» (٢: ١١٣).

ولا في دابة منفلتة أصابت نفساً، أو مالا ليلاً أو نهاراً. ومن ضرب دابة عليها راكب، أو نخسها فنفحت، أو ضربت بيدها آخر، أو نفرت فصدمته وقتلته ضمن هو لا الراكب، وفي فقء عين شاة القصاب ما نقصها، وفي عين بقره الجزار، وجزوره، والحمار، والبغل، والفرس ربع القيمة.

باب جنابة الرقيق وعليه

فإن جنى عبد خطأ دفعه سيده بها وملكه وليها أو فداء بأرشها

السوق، وإن لم يسق لا ينتقل إليه؛ لأنه فاعل مختار، ولا يضمن في الطير إذا لم يسق. وكذا إن ساق؛ لأن بدنه لا يطبق السوق، فوجوده كعدمه. أقول: نعم؛ لا يطبق الضرب، أما سوقه فبالزجر والصباح بخلاف الصيد. فإنه يحل الصيد بمجرد الإرسال للضرورة، وعن أبي يوسف رحمته الله: إنه أوجب الضمان في هذا كله احتياطاً، والمشايخ رحمهم الله أخذوا بقوله.

(ولا في دابة منفلتة أصابت نفساً، أو مالا ليلاً أو نهاراً.)

ومن ضرب دابة عليها راكب، أو نخسها فنفحت، أو ضربت بيدها آخر، أو نفرت فصدمته وقتلته ضمن هو لا الراكب، هذا عندنا، وعند أبي يوسف رحمته الله: إن الضمان على الراكب والتأخير نصفين، وهذا إذا نخسها بلا إذن الراكب، أما إذا نخسها بإذنه فلا يضمن؛ لأنه أمره بما يملكه، إذا النخس في معنى السوق، فانتقل إلى الراكب فلا يضمن بالتفحكة كما إذا نخس الراكب الدابة فنفحت.

(وفي فقء عين شاة القصاب ما نقصها^(١))، وفي عين بقره الجزار، وجزوره، والحمار، والبغل، والفرس ربع القيمة؛ لأنه يمكن إقامة العمل بها بأربع أعين؛ عينيها وعيني المستعمل، وعند الشافعي رحمته الله يجب التقصان كما في شاة القصاب، فتنا؛ في شاة القصاب المقصود اللحم فقط.

باب جنابة الرقيق وعليه

(فإن جنى عبد خطأ دفعه سيده بها) أي بالجنابة، (وملكه وليها أو فداء بأرشها)

(١) لأن المقصود من الشاة اللحم فلا يعتبر فيها إلا التقصان. ينظر: «التبيين» (٦: ١٥٢).

حالاً، فإن فداء فجنى، فهي كالأولى، فإن جنى جنايتين دفعةً بهما إلى وليهما بقسمائِهِ على قدر حقيهما أو فداءً بأرشيهما. فإن وهبه، أو باعه، أو اعتقه، أو دبّره، أو استولدها، ولم يعلم بها، ضَمِنَ الأقلُ من قيمتهِ ومن الأرض، فإن عَلِمَ بها غَرِمَ الأرض، كما لو عَلَّقَ عتقه بقتل زيدٍ أو رميه أو شجّه ففعل، فإن قطعَ عبدٌ يَدَ حرٍّ عمداً ودفعَ إليه فاعتقه فسرى، فالعبدُ صُلِحَ بها، وإن لم يعتقه يردُّ على سيده، فيقتلُ أو يعفى

حالاً)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(١) : الجنايةُ في رقبته، يباعُ فيها إلا أن يقضي المولى الأرض، وثمرَةُ الخلافِ تظهرُ في اتِّباعِ الجاني بعد العتق، فإنَّ المجنيَّ عليه يتَّبِعُ الجاني إذا عتقَ عند الشافعي^(٢).

(فإن فداء فجنى، فهي كالأولى)، فَإِنَّهُ إِذَا فَدَى طَهَرَ عَنْ الْأُولَى، فَصَارَتْ الْأُولَى كَأَن لَمْ تَكُنْ، فَيَجِبُ بِالثَّانِيَةِ الدَّفْعُ أَوْ الْفِدَاءُ، (فإن جنى جنايتين دفعةً بهما إلى وليهما يقسمائِهِ على قدر حقيهما أو فداءً بأرشيهما.

فإن وهبه، أو باعه، أو اعتقه، أو دبّره، أو استولدها): أي الأُمةُ الجنانية، (ولم يعلم بها، ضَمِنَ الأقلُ من قيمتهِ ومن الأرض، فإن عَلِمَ بها غَرِمَ الأرض)، فإنَّ المولى قبل هذه التَّصَرُّفَاتِ كَانَ مَخْتَاراً بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْفِدَاءِ، وَلَمَّا لَمْ يَبْقَ مَحَلٌّ لِلدَّفْعِ بَلَا عِلْمِ الْمَوْلَى بِالْجَنَايَةِ لَمْ يَصِرْ مَخْتَاراً لِلأَرْضِ فَصَارَتْ الْقِيَمَةُ مَقَامَ الْعَبْدِ، وَلَا فَائِدَةٌ فِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَقْلِ وَالْأَكْثَرِ، فَيَجِبُ الْأَقْلُ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ مَخْتَاراً لِلأَرْضِ.

(كما لو عَلَّقَ عتقه بقتل زيدٍ أو رميه أو شجّه ففعل): أي قال: إن قتلْتُ زَيْدًا فَأَنْتَ حَرٌّ، فقتل، أو قال: إن رميتَ زَيْدًا فَأَنْتَ حَرٌّ، فرمى، أو قال: إن شججتَ رأسه، فَأَنْتَ حَرٌّ، فشجّه، غَرِمَ الأرض؛ لَأَنَّهُ يَصِيرُ مَخْتَاراً لِلْفِدَاءِ، حَيْثُ أَعْتَقَهُ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِ الْجَنَايَةِ، كَمَا لَوْ قَالَ: إِذَا مَرَضْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَإِذَا مَرَضَ يَصِيرُ قَارًا، وَعَنْدَ زَفَرٍ^(٣): لَا يَصِيرُ مَخْتَاراً لِلْفِدَاءِ إِذَا لَا جَنَايَةَ وَقْتُ تَكْلِيمِهِ، وَلَا عِلْمٌ بِوُجُودِهَا.

(فإن قطعَ عبدٌ يَدَ حرٍّ عمداً ودفعَ إليه فاعتقه فسرى، فالعبدُ صُلِحَ بها، وإن لم يعتقه يردُّ على سيده، فيقتلُ أو يعفى)، فَإِنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ دُلَّ عَلَى أَنَّ^(٤) قَصْدَهُ تَصْحِيحُ الصُّلْحِ، إِذَا لَا صَحَّةَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صُلْحًا عَنِ الْجَنَايَةِ، وَمَا يَحْدُثُ مِنْهَا، أَمَّا إِذَا لَمْ

(١) ينظر: «الأم» (٦: ٩١)، وغيره.

(٢) زيادة من أ. م.

فإن جنى ماذون مديون خطأ فاعتقه سيده بلا علم بها، غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه، ولوليها الأقل منها ومن الأرض، فإن ولدت ماذونة مديونة ولدأ يباع معها لدينها، ولا يدفع معها لجنايتها، فإن قتل عبداً خطأ ولي حر زعم أن سيده اعتقه فلا شيء للحر عليه، فإن قال: قتل أخا زيد قبل عتقي خطأ، وقال زيد: بل بعده، صدق الأول

يعتق، وقد سري تبين أن المال غير واجب، وأن الواجب هو القود، فكان الصلح باطلاً^(١)، فيرد، ويقال للأولياء: اقتلوه أو اعفوه.

(فإن جنى ماذون مديون خطأ فاعتقه سيده بلا علم بها، غرم لرب الدين الأقل من قيمته ومن دينه، ولوليها الأقل منها ومن الأرض)، فإن السيد إذا اعتق الماذون المديون فعليه لرب الدين الأقل من قيمته ومن الدين، وإذا اعتق العبد الجاني جناية خطأ، فعليه الأقل من قيمته ومن الأرض، فكذا عند الاجتماع إذ لا يزاحم أحدهما الآخر؛ لأنه لولا الإعتاق يدفع إلى ولي الجناية، ثم يباع للدين.

(فإن ولدت ماذونة^(٢) مديونة ولدأ يباع معها لدينها، ولا يدفع معها لجنايتها)، فإن الدين في ذمة الأمة متعلق برقيتها فيسري إلى الولد، وفي الجناية الدفع في ذمة المولى لا في ذمتها، وإنما يلاقيها أثر الفعل الحقيقي وهو الدفع، والسراية في الأمور الشرعية لا الحقيقية.

(فإن قتل عبداً خطأ ولي حر زعم أن سيده اعتقه فلا شيء للحر عليه): أي قال رجل: هذا العبد قد اعتقه مولاه، فقتل ذلك العبد شخصاً خطأ، وذلك الرجل ولي جنايته فلا شيء له؛ لأنه لما قال: إن مولاه اعتقه فادعى الدية على العاقلة، وأبرأ العبد والمولى عن موجب الجناية^(٣).

(فإن قال: قتل أخا زيد قبل عتقي خطأ، وقال زيد: بل بعده، صدق الأول)، فإنه استند قتلته إلى حالة منافية للضمان، فكان منكراً، فالقول قوله، كما إذا

(١) لأن الصلح كان عن المال؛ لأن أطراف العبد لا يجري القصاص بينها وبين أطراف آخر بغير الهداية (٤: ٢٠٦).

(٢) زيادة من أ.

(٣) لأنه لا يصدق على العاقلة بغير حجة. ينظر: «الهداية» (٤: ٢٠٧).

إن قال: قطعت يدها قبل إعتاقها، وقالت: بل بعده، صدقت، وكذا في أخذ المال منها، لا في الجماع والغلة، فإن أمر عبد محجور، أو صبي صبياً بقتل رجل فقتله، فالدية على عاقلة القاتل، ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي الأمر قال العاقل البالغ^(١): طلقت امرأتي، وبعثت داري، وأنا صبي، أو أنا مجنون، وكان جنونه معروفاً، فالقول قوله.

فإن قلت: ينبغي أن لا يكون لقول العبد اعتبار؛ لأن معنى قول الأخ: إن دية القتل على عاقلتك، ومعنى قول القاتل: إن الواجب على مولاي الأقل من قيمتي، ومن الدية إن لم يعلم بالجناية، والدية إن كان عالماً بها، فلا اعتبار لقول العبد في حق المولى.

قلت: الأخ يدعي على القاتل القتل^(٢) الخطأ بعد العتق، ولا بينة له، فالقاتل إن أقر بذلك تلزمه الدية؛ لأن ما يثبت بالإقرار لا يتحملُه العاقلة، فهو منكراً ذلك، بل يقول: قتله قبل العتق فيعتبر قوله في نفي قتله بعد العتق، لا في أنه يثبت على المولى شيء؛ لأن قوله لا يكون حجة على المولى.

(إن قال: قطعت يدها قبل إعتاقها، وقالت: بل بعده، صدقت، وكذا في أخذ المال منها، لا في الجماع والغلة): أي أعتق أمة ثم قال لها: قطعت يدك، أو أخذت منك هذا المال قبلما أعتقتك، وقالت: بل بعده، فالقول قولها عند أبي حنيفة^{رحمته} وأبي يوسف^{رحمته}، وعند محمد^{رحمته}: القول قوله، وهو القياس؛ لأنه ينكر الضمان بإسناد الفعل إلى حالة معهودة منافية للضمان، قلنا: لم يسنده إلى حالة منافية له؛ لأنه بضمن لو فعل وهي مديونة، على أن الأصل في هذه الأمور الضمان، فقد أقر بسبب الضمان، ثم ادعى البراءة عنه بخلاف ما إذا قال: جامعتها قبل الاعتاق، أو أخذت الغلة^(٣) قبل الإعتاق، فإن تلك الحالة منافية للضمان بسبب الجماع وأخذ الغلة، وأيضاً الظاهر كونهما في حالة الرق.

(فإن أمر عبد محجور، أو صبي صبياً بقتل رجل فقتله، فالدية على عاقلة القاتل، ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي الأمر): لأن المباشر هو الصبي المأمور، فتضمن عاقلته ثم يرجعون على العبد إذا أعتق؛ لأنه أوقع الصبي في هذه

(١) زيادة من ب و م.

(٢) زيادة من أ و م.

(٣) إلا فيما كان قائماً بعينه في يد المقر؛ لأنه متى أقر أنه أخذه منها فقد أقر بيدها، ثم ادعى التملك عليها، وهي تنكر، فكان القول للمنكر؛ فلذا أمر بالرد. ينظر: «الشرعية» (٢: ١١٦).

فإن كان مأمور العبد مثله دفع السيد القاتل، أو فداء في الخطأ بلا رجوع في الحال، ويجب أن يرجع بعد عتقه بأقل من قيمته ومن الفداء، وكذا في العمد إن كان العبد القاتل صغيراً، وإن كان كبيراً اقتصر، فإن قتل قنُ عمداً حرّين لكل واحد وليّان، فعفا أحد وليّيه كل منهما، دفع نصفه إلى الآخرين، أو فداء بديّة

الورطة، لكن قوله غير معتبر لحق المولى، فيضمن بعد العتق، ولا يرجعون على الصبي الأمر لقصور أهليته.

(فإن كان مأمور العبد مثله دفع السيد القاتل، أو فداء في الخطأ بلا رجوع في الحال، ويجب أن يرجع بعد عتقه بأقل من قيمته ومن الفداء): أي إن أمر عبد محجور عبداً محجوراً بقتل رجل في الخطأ دفع السيد القاتل أو فداء، ولا رجوع على العبد الأمر في الحال، وإنما قال: ويجب أن يرجع بعد العتق إذ لا رواية لذلك، فينبغي أن يرجع بأقل من قيمته ومن الفداء؛ لأن القيمة إذا كانت أقل من الفداء فالمولى غير مضطر إلى إعطاء الزيادة على القيمة، بل يدفع العبد، أقول: ينبغي أن لا يرجع بشيء لأن الأمر لم يصح، والأمر لم يوقعه في هذه الورطة لكمال عقل المأمور، بخلاف ما إذا كان المأمور صبيّاً^(١).

(وكذا في العمد إن كان العبد القاتل صغيراً، وإن كان كبيراً اقتصر): أي في العمد دفع السيد القاتل أو فداء ثم رجع على العبد الأمر بأقل من قيمته ومن الفداء إن كان العبد القاتل صغيراً، فإن عمداً الصغير كالحطأ، وإن كان كبيراً يجب القصاص. (فإن قتل قنُ عمداً حرّين لكل واحد^(٢) وليّان، فعفا أحد وليّيه كل منهما، دفع نصفه إلى الآخرين، أو فداء بديّة)، وسقط حق من عفا في الدية، وانقلب حصّة من لم يعف مالا، فإما أن يدفع نصفه أو الدية الواحدة.

(١) نقل صاحب «مجمع الأنهر» (٢: ٢٧٠) كلام صدر الشريعة دون اعتراض عليه، ولكن صاحب «الإيضاح» (ق ١٦٩/ب)، قال: عبارة «الجامع الصغير»: وليس على الأمر ولا على عاقلة شيء. وقال الفقيه أبو الليث في «شرحه»: يعني لا شيء عليه في الحال، ولكن يجب عليه بعد العتق ثم قال: وهكذا ذكر في «الزيادات»، فمن وهم أنه إنما قال: ويجب أن يرجع بعد العتق إذ لا رواية لذلك فقد وهم، وإنما يجب الرجوع عليه بعد العتق؛ لأنه لا أمر بالقتل حتى صار غاصباً ومرجع هذا الغصب إلى القول فصار كالإقرار منه بالغصب فلا يؤخذ به إلا بعد العتق، هكذا نقل الفقيه أبو الليث عن «الزيادات».

(٢) زيادة من أ. و. م.

فإن قتل أحدهما عمداً والآخر خطأ، وعفا أحد وليي العمد، فدى بدية لولي الخطأ، وينصفها لأحد وليي العمد، أو دفع إليهم، وقسم أثلاثاً عولاً عند أبي حنيفة رحمهم الله، وأرباعاً منازعة عندهما، فإن قتل عبدهما قريبهما، وعفا أحدهما، بطل كله.

[فصل الجناية على العبد]

دية العبد قيمته فإن بلغت هي دية الحر، وقيمة الأمة دية الحر، نقص من كل عشرة (فإن قتل أحدهما عمداً والآخر خطأ، وعفا أحد وليي العمد، فدى بدية لولي الخطأ، وينصفها لأحد وليي العمد، أو دفع إليهم، وقسم أثلاثاً عولاً عند أبي حنيفة رحمهم الله، وأرباعاً منازعة عندهما)، أما طريق العول فإن ولي الخطأ يدعيان الكل، وأحد وليي العمد يدعي النصف فيضرب هذان بالكل، وذلك بالنصف، أصله الثركة المستترقة بالدين^(١)، وهذا عند أبي حنيفة رحمهم الله، وقالوا: يدفعه أرباعاً، ثلاثة أرباعه لولي الخطأ، وربعه لولي العمد بطريق المنازعة، فيسلم النصف لولي الخطأ بلا منازعة، وبقي منازعة الفريقين في النصف الآخر، فينصف؛ فلهذا يقسم أرباعاً^(٢).

(فإن قتل عبدهما قريبهما، وعفا أحدهما، بطل كله): أي عبداً لرجلين قتل ذلك العبد قريباً لهما، فعفا أحدهما بطل الكل عند أبي حنيفة رحمهم الله^(٣)، وقالوا: يدفع الذي عفا نصف نصيبه إلى الآخر، أو يفديه بربع الدية.

[فصل الجناية على العبد]

دية العبد قيمته فإن بلغت هي دية الحر، وقيمة الأمة دية الحر، نقص من كل عشرة) ، هذا عند أبي حنيفة رحمهم الله ومحمد رحمهم الله إظهاراً لانحطاط رتبة العبد عن الحر،

(١) زيادة من ب و م.

(٢) العبارة في ص: فيضريان هما بالكل ويضرب هو بالنصف فيعول وأما طريق المنازعة فيسلم النصف لولي الخطأ بلا منازعة واستوت منازعة الفريقين في النصف الآخر، فيقسم أرباعاً أصله أصل الشركة المستترقة بالديون.

(٣) لأن القصاص واجب لكل منهما في النصف من غير تعيين فإذا انقلب مالا احتمل الوجوب من كل وجه بأن يعتبر متعلقاً بنصيب صاحبه واحتمل السقوط من كل وجه بأن يعتبر متعلقاً بنصيب نفسه، واحتمل التصيف بأن يعتبر متعلقاً بهما شائعاً فلا يجب المال بالشك. ينظر: «رد المحتار» (٥: ٣٩٦).

وفي الغصب قيمته ما كانت، وما قُدِّرَ من دية الحرِّ قُدِّرَ من قيمته، ففي يده نصف قيمته، عبدٌ قُطِعَ يده عمداً، فاعتقَ فسرى، أقيد إن ورثه سيِّدُه فقط، وإلا لا، فإن أعتقَ أحدَ عبيديه فشجاً، فعَيَّنَ أحدهما، فأرشهُما للسَّيِّد، فإن قتلَهُما رجلٌ نجبَ ديةً حرّاً، وقيمةً عبد، وإن قتلَ كلا رجلٍ فقيمةُ العبدَيْنِ.

وعند أبي يوسف رحمته الله والشافعي رحمته الله (١) يجبُ قيمته بالغة ما بلغت.

(وفي الغصب قيمته ما كانت) (٢)، هذا بالإجماع، فإنَّ المعترِفَ في الغصب المائِلة لا الأدمية.

(وما قُدِّرَ من دية الحرِّ قُدِّرَ من قيمته): أي قيمة العبد، (ففي يده نصف قيمته): أي إن كانت قيمته عشرة آلاف أو أكثر، يجبُ في يده خمسة آلاف إلا خمسة دراهم.

(عبدٌ قُطِعَ يده عمداً، فاعتقَ فسرى، أقيد إن ورثه سيِّدُه فقط، وإلا لا): أي إن كان وارثُ المعتقِ السيِّدَ فقط، استوفى القَوَدَ عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله، وعند محمد رحمته الله لا؛ لأنَّ القصاصَ يجبُ بالموتِ مستنداً إلى وقتِ الجرح، فإن اعتبرَ حالةَ الجرح، فسببُ الولايةِ الملك، وإن اعتبرَ حالةَ الموتِ فالسببُ الوراثَةُ بالولاء، فجِهالةُ سببِ الاستحقاقِ تمنعُ كجهالةِ المستحقِّ، قلنا: لا اعتبارَ لجهالةِ السببِ عند تيقنِ مَنْ له الحقُّ، وإن لم يكنِ الوارثُ السيِّدَ فقط: أي بقي له وارثٌ غيرُ السيِّدِ لا يقادُ بالاتِّفاق؛ لأنَّه إن اعتبرَ حالةَ الجرحِ فالمستحقُّ السيِّدُ فقط، وإن اعتبرَ حالةَ الموتِ فذلك الوارث، أو هو مع السيِّد، فجِهالةُ المقضي له تمنعُ الحكم.

(فإن أعتقَ أحدَ عبيديه فشجاً، فعَيَّنَ أحدهما، فأرشهُما للسَّيِّد، فإن قتلَهُما رجلٌ نجبَ ديةً حرّاً، وقيمةً عبد، وإن قتلَ كلا رجلٍ فقيمةُ العبدَيْنِ): أي قال لعبديه: أحذكما حرّاً ثمَّ شجاً فبيِّنَ السيِّدُ أنَّ المرادَ بأحدهما هذا المعين، فأرشهُما للسيِّد لما عرف أنَّ البيانَ إظهارٌ من وجه، وإنشاءٌ من وجه، وبعدَ الشَّجَةِ يبقى محلاً للإنشاء، فاعتبرَ إنشاءً (٣)، فكأنَّه أعتقَ وقتَ البيان.

(١) ينظر: «النكت» (٣: ٣٧٦)، وغيرها.

(٢) صورته: رجلٌ غصبَ عبداً قيمته عشرون ألفاً، فهلك في يده نجبَ قيمته بالغة ما بلغت، هذا لا خلاف، فإنَّ المعترِفَ في الغصب المائِلة لا الأدمية؛ لأنَّ الغصب لا يردُّ إلا على المال كما لا يخفى ينظر: «حسن الدراية» (٤: ١٨٢).

(٣) أي في حقهما، وبعد الموت لم يبق محلاً للبيان، فاعتبرناه إظهاراً محضاً وأحدهما حرٌّ يقيِّن فتجب قيمة عبد ودية حرّاً، بخلاف ما إذا قتل كل واحد منهما رجل حيث تجب قيمة المملوكين؛ لأننا لم نتيقن بقتل كل واحد منهما حرّاً وكل منهما ينكر ذلك. ونعناه في «الهداية» (٤: ٢١١).

وفي فقه عيني عبد دفعه سيده وأخذ قيمته، أو أمسكه بلا أخذ النقصان.

[فصل جناية المدبر وأم الولد]

فإن جنى مدبر أو أم ولد، ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الأرض، فإن جنى أخرى، شارك ولي الثانية ولي الأولى في قيمة دفعت إليه بقضاء إذ ليس في جناياته إلا قيمة واحدة، وأتبع السيد أو ولي الأولى إن دفعت بلا قضاء

(وفي فقه عيني عبد دفعه سيده وأخذ قيمته، أو أمسكه بلا أخذ النقصان):
أي إن شاء السيد دفع العبد إلى الجاني، وأخذ القيمة، وإن شاء أمسكه بلا أخذ النقصان، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: يخير بين الدفع والإمسك مع أخذ النقصان، وقال الشافعي رحمته الله (١): ضمنه القيمة وأمسك الجثة العمياء، فإنه يجعل الضمان في مقابلة الفائت فبقي الباقي على ملكه، كما إذا فقأ إحدى عينيه، وقال: المالية معتبرة في حق الأطراف، وإنما سقطت في حق الذات فقط، وحكم الأموال ما ذكرنا، كما في الخرق الفاحش (٢)، وقال أبو حنيفة رحمته الله: المالية إن كانت معتبرة فالأدمية غير مهددة، فالعمل بالشبهين أوجب ما ذكرنا.

[فصل جناية المدبر وأم الولد]

(فإن جنى مدبر أو أم ولد، ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الأرض)، إذ لا حق لولي الجناية في أكثر من الأرض، ولا منع من المولى في أكثر من القيمة.
(فإن جنى أخرى، شارك ولي الثانية ولي الأولى في قيمة دفعت إليه بقضاء إذ ليس في جناياته إلا قيمة واحدة، وأتبع السيد أو ولي الأولى إن دفعت بلا قضاء)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: لا يتبع السيد؛ لأن الجناية الثانية لم تكن موجودة عند دفع القيمة إلى ولي الأولى، فقد دفع كل الواجب إلى مستحقه، له: أن الثانية مقارنة للأولى من وجه؛ ولهذا يشارك ولي الأولى، فإن دفع إلى ولي الأولى

(١) في «الأم» (٦: ٥٢) مسألة قريبة منها، وهي: لو كانت الجناية فقه عيني العبد أو إحداهما، وكانت قيمة العبد متين من الإبل أو ألفي دينار تساوي متين من الإبل لم يكن فيه إلا دية حر؛ لأن الجناية تتم بموته منها إذا مات حراً لا مملوكاً.

(٢) أي من خرق ثوب غيره خرقاً فاحشاً؛ إن شاء المالك دفع ثوبه إليه وضمنه قيمته، وإن شاء أمسك الثوب وضمنه النقصان. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ١٨٤).

باب غصب العبد والصبي والمدبر والجنابة في ذلك

وَمَنْ غَصَبَ عَبْدًا قَطَعَ سَيِّدُهُ يَدَهُ فَسَرَى، ضَمِنَ قِيَمَتَهُ أَقْطَعَ، فَإِنْ قَطَعَهُ سَيِّدُهُ فِي يَدِ غَاصِبِهِ فَسَرَى فِي يَدِهِ، لَمْ يَضْمَنْ، وَضَمِنَ عَبْدٌ عَجُوزَ غَصَبَ مِثْلَهُ فَمَاتَ مَعَهُ، فَإِنْ جَنَى مُدَبِّرٌ عِنْدَ غَاصِبِهِ، ثُمَّ عِنْدَ سَيِّدِهِ أَوْ عَكْسَ، ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِهَما، وَرَجَعَ بِنَصْفِهَا عَلَى الْغَاصِبِ، وَدَفَعَ إِلَى الْأَوَّلِ، ثُمَّ فِي الْأَوَّلَى رَجَعَ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا طَوْعاً^(١) كَانَ ضَامِناً بِخِلَافِ مَا إِذَا دَفَعَ غَيْرَ طَائِعٍ بِحُكْمِ الْقَاضِي.

باب غصب العبد والصبي والمدبر والجنابة في ذلك

(وَمَنْ غَصَبَ عَبْدًا قَطَعَ سَيِّدُهُ يَدَهُ فَسَرَى، ضَمِنَ قِيَمَتَهُ أَقْطَعَ، فَإِنْ قَطَعَهُ سَيِّدُهُ فِي يَدِ غَاصِبِهِ فَسَرَى فِي يَدِهِ): أَيُّ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، (لَمْ يَضْمَنْ)، فَإِنَّ الْغَاصِبَ إِذَا غَصَبَ مَقْطُوعَ الْيَدِ يَجِبُ رَدُّهُ كَذَلِكَ، فَإِذَا امْتَنَعَ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ أَقْطَعَ، وَإِنْ قَطَعَ الْمَوْلَى فِي يَدِ الْغَاصِبِ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، فَصَارَ مُسْتَرْدًّا، فَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ عَنِ الضَّمَانِ مَعَ أَنَّهُ مَاتَ فِي يَدِهِ. (وَضَمِنَ عَبْدٌ عَجُوزَ غَصَبَ مِثْلَهُ فَمَاتَ مَعَهُ)، فَإِنَّ الْمَحْجُوزَ مُؤَاخَذَ بِأَفْعَالِهِ، فَإِنْ كَانَ الْغَصْبُ ظَاهِرًا بَيَّاعٌ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا بَلْ أَقْرَبَهُ لَا بَيَّاعٌ فِيهِ، بَلْ يُوَاخَذُ بِهِ إِذَا أُعْتِقَ.

(فَإِنْ جَنَى مُدَبِّرٌ عِنْدَ غَاصِبِهِ، ثُمَّ عِنْدَ سَيِّدِهِ أَوْ عَكْسَ، ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لِهَما، وَرَجَعَ بِنَصْفِهَا عَلَى الْغَاصِبِ، وَدَفَعَ إِلَى الْأَوَّلِ، ثُمَّ فِي الْأَوَّلَى رَجَعَ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ، وَفِي الثَّانِيَةِ لَا): أَيُّ غَصَبَ رَجُلٌ مُدَبِّرًا فَجَنَى عِنْدَهُ خَطَأً، ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى الْمَوْلَى، فَجَنَى عِنْدَهُ خَطَأً، أَوْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ: أَيُّ جَنَى عِنْدَ الْمَوْلَى خَطَأً، ثُمَّ غَصَبَ رَجُلٌ فَجَنَى عِنْدَهُ خَطَأً، فَفِي الصُّورَتَيْنِ يَضْمَنُ الْمَوْلَى قِيَمَتَهُ لِأَجْلِ الْجَنَائِيَتَيْنِ، ثُمَّ يَرْجِعُ بِنَصْفِهَا عَلَى الْغَاصِبِ، ثُمَّ يَدْفَعُ هَذَا النِّصْفَ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَابَةِ الْأَوَّلَى، دُونَ الثَّانِيَةِ، لِأَنَّ حَقَّهُ لَمْ يَجِبْ إِلَّا وَالْمَزَاحِمُ قَائِمٌ، فَلَمْ يَجِبْ، فَإِذَا دَفَعَ هَلْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ أَمْ لَا؟ فَفِي الصُّورَةِ الْأَوَّلَى: يَرْجِعُ.

(١) زيادة من ص.

والقن في الفصلين كالمُدبِّر، لكنَّ السَّيِّدَ يدفعُ القنَّ وقيمة المدبِّر، مدبِّرٌ غَصِبَ مرَّتَيْنِ، فجنى في كلِّ مرَّةٍ، ضَمِنَ سيِّدُهُ قيمةَ لهما، ورجعَ بقيمتهِ على الغاصب، ودفعَ نصفها إلى الأوَّل، ورجعَ به على الغاصب، ومَن غَصِبَ صبيًّا حرًّا فماتَ معه فجأةً أو يَحْمَى، لم يضمن، وإن ماتَ بصاعقةٍ أو نهشَ حيَّةٍ ضمنَ عاقلتهُ الدِّيَّةَ

وفي صورة العكس : لا، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله. وقال محمد رحمته الله : نصفُ القيمة التي رجعَ به على الغاصب يُسَلَّمُ للمولى ولا يدفعُ إلى وليِّ الجنابة الأولى : لأنَّه عوضٌ ما أخذَ وليُّ الجنابة الأولى، فلا يدفعُ إليه كيلا يجتمعَ البدلُ والمبدلُ في ملكِ شخصٍ واحد.

لهما : أن حقَّ الأوَّل في جميع القيمة : لأنَّه حين جنى في حقِّه لا يزاحمه أحد، وإنَّما ينتقصُ باعتبارِ مزاحمةِ الثاني فإذا وجدَ شيئاً من بدلِ العبدِ في يد المالكِ فارغاً يأخذهُ منه ليتمَّ حقُّه، فإذا أخذهُ منه يرجعُ به المولى على الغاصب : لأنَّه أخذهُ منه بسببه كان عند الغاصب، ولا يرجعُ به في صورة العكس : لأنَّ الجنابة الأولى كانت في يد المالك.

(والقن في الفصلين كالمُدبِّر، لكنَّ السَّيِّدَ يدفعُ القنَّ وقيمة المدبِّر) : أي إذا كان مقام المدبِّر قنَّ في الفصلين يدفعُ القنَّ، ثمَّ يرجعُ بنصفِ قيمتهِ على الغاصب، ويسلَّمُ للمالك عند محمد رحمته الله، وعندهما : لا يسلمُ له، بل يدفعُهُ إلى الأوَّل، فإذا دفعَهُ إلى الأوَّل يرجعُ في الفصل الأوَّل على الغاصب، وفي الثاني لا.

(مدبِّرٌ غَصِبَ مرَّتَيْنِ، فجنى في كلِّ مرَّةٍ، ضَمِنَ سيِّدُهُ قيمةَ لهما، ورجعَ بقيمتهِ على الغاصب، ودفعَ نصفها إلى الأوَّل، ورجعَ به على الغاصب) : أي مدبِّرٌ غَصِبَ زَيْدٌ مرَّةً فجنى عنده، ثمَّ رَدَّه على المالك، ثمَّ غَصِبَهُ فجنى عنده، فعلى المالكِ قيمتهُ بينهما نصفين : لأنَّه منعَ رقبةً واحدةً بالتدبير فيجبُ عليه قيمتهُ، ثمَّ يرجعُ بتلك القيمة على الغاصب : لأنَّ الجنابتين كانتا عنده، فيدفعُ نصفها إلى الأوَّل، ويرجعُ به على الغاصب قبل دفع النصف إلى الأوَّل، وهذا متفقٌ عليه، وقيل : فيه خلافٌ لمحمد رحمته الله كما في تلك المسألة.

(ومَن غَصِبَ صبيًّا حرًّا فماتَ معه فجأةً أو يَحْمَى، لم يضمن، وإن ماتَ بصاعقةٍ أو نهشَ حيَّةٍ ضمنَ عاقلتهُ الدِّيَّةَ)، والقياسُ أن لا يضمنَ بالغصب، وهو قولُ زفر رحمته الله والشافعي ^(١) رحمته الله : لأنَّ الغصبَ في الحرِّ لا يتحقق، وجه الاستحسان : أنه لا يضمنُ

(١) ينظر : «النكت» (٣ : ٣٨٥)، وغيرها.

كما في صبيٍّ أودعَ عبداً فقتله، فإن أثلفَ مالاً بلا إيداعِ ضَمِنَ، وإن أثلفَ بعده لا.

باب القسامة

مِيتَ به جرحٌ أو أثرٌ ضربٍ أو خنقٌ أو خروجُ دمٍ من إذنيه أو عينيه وجدَّ في محلةٍ أو بدئته بلا رأس، أو أكثره، أو نصفه مع رأسه لا يعلمُ قاتله، وأدعى وليُّه القتلَ على أهلها أو بعضهم خُلفَ خمسون رجلاً منهم، يختارهم الوليُّ: بالله ما قتلناه، ولا علمنا له قاتلاً، لا الولي، ثم قُضيَ على أهلها بالدية

بالغصب، بل بالإتلافِ تسبيحاً بنقله إلى مكانٍ فيه الصَّواعقُ أو الحيات.

(كما في صبيٍّ أودعَ عبداً فقتله، فإن أثلفَ مالاً بلا إيداعِ ضَمِنَ، وإن أثلفَ بعده لا)، الإيداعُ يتعدَّى إلى المفعولين، يقال: أودعتُ زيدا درهماً، فالفعلُ المجهولُ وهو أودع، أسندَ إلى المفعولِ الأوَّلِ وهو الصَّبِيُّ، فالوديعةُ عنده إن كان عبداً ضَمَنَهُ بالقتل، وإن كان مالاً غَيْرُهُ لا يضمُّهُ عند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله، ويضمنُ عند أبي يوسف رحمته الله والشافعي رحمته الله؛ لأنَّه أثلفَ مالاً معصوماً، قلنا: غيرُ العبدِ معصومٌ لحقُ السيد، وقد فوَّته حيثُ وضعه في يدِ الصَّبِيِّ، وأمَّا العبدُ فعصمته لحقه إذ هو مبقى على أصلِ الحرية في حقِّ الدَّم.

باب القسامة

(مِيتَ به جرحٌ أو أثرٌ ضربٍ أو خنقٌ أو خروجُ دمٍ من إذنيه أو عينيه وجدَّ في محلةٍ أو بدئته بلا رأس، أو أكثره، أو نصفه مع رأسه لا يعلمُ قاتله، وأدعى وليُّه القتلَ على أهلها أو بعضهم خُلفَ خمسون رجلاً منهم، يختارهم الوليُّ: بالله ما قتلناه، ولا علمنا له قاتلاً، لا الولي^(١)، ثم قُضيَ على أهلها بالدية): أي بديته فالألفُ واللامُ يقومُ مقامَ ضميرٍ يعودُ إلى المبتدأ، وهو مِيتَ، هذا عندنا.

وقال الشافعي^(٢) رحمته الله: إن كانَ هناك لوث: أي علامةُ القتلِ على واحدٍ بعينه، أو ظاهرٌ يشهدُ للمدَّعي من عداوةٍ ظاهرة، أو شهادةٌ واحدٍ عدلٍ، أو جماعةٌ غيرُ عدولٍ،

(١) أي لا يخلف الولي، ولو مع وجود الورثة عندنا. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٣٨٨).

(٢) ينظر: «الأم» (٦: ٩٧)، و«النكت» (٣: ٤٠٨)، «أسنى المطالب» (٧: ٩٨)، وغيرها.

بأن أهل المحلة قتلوه استحلف الأولياء خمسين يمينا أن أهل المحلة قتلوه، ثم يقضي بالذينة على المدعى عليه سواء كان الدعوى بالعمد أو بالخطأ.

وقال مالك^(١) : يقضي بالقود إن كان الدعوى بالعمد، وهو أحد قولي الشافعي^(٢) ، وإن لم يكن به لوث فمذهبه مثل مذهبنا، إلا أنه لا يكرّر اليمين، بل يردها على الولي، وإن حلفوا لا دية عليهم.

لنا: أن البيّنة على المدعى، واليمين على من أنكر، فاليمين عندنا ليظهر القتل، بتحريضهم عن اليمين الكاذبة فيقرّوا، فيجب القصاص، فإذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص، وإنما تجب الذينة لوجود القتل بين أظهرهم، وإنه^(٣) جمع بين الذينة والقسامة في حديث رواه^(٤) سهل^(٥)، وحديث رواه زياد^(٦) بن مريم^(٧)، وكذا جمع عمر^(٨).

(١) ينظر: «المدونة» (٤: ٦٤٩)، و«حاشية العدوي» (٢: ٢٩٠)، وغيرهما.

(٢) ينظر: «النكت» (٣: ٤١١)، و«حاشيتا قليوبي وعميرة» (٤: ١٦٨)، وغيرهما.

(٣) من حديث سهل بن أبي سلمة أخيره «أن عبد الله بن سهل وعبيصة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهم فأتى عبيصة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين فأتى يهود، فقال: أنتم والله قتلتموه، فقالوا: والله ما قتلناه، ثم أقبل من قدم على رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، ثم أقبل هو وحويصة، وهو أخوه أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب عبيصة ليتكلم، وهو الذي كان بخيبر، فقال رسول الله ﷺ: كبر كبر وتكلم حويصة، ثم تكلم عبيصة، فقال رسول الله ﷺ: إما أن تدوا صاحبكم أو تؤذونا بحرب، وكتب النبي ﷺ بذلك فكتبوا أما والله ما قتلناه، فقال رسول الله ﷺ: لحويصة وعبيصة وعبد الرحمن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم، قالوا: لا قال فتحلف لكم يهود قالوا: ليسوا مسلمين فوداه رسول الله ﷺ من عنده فبعث إليهم بمئة ناقة حتى دخلت عليهم الدار، قال سهل: لقد ركضتني منها ناقة حمراء» في «موطأ مالك» (٢: ٨٧٧)، و«سنن النسائي» (٣: ٤٨٣) واللفظ له، وأصله في «صحيح البخاري» (٣: ١١٥٨).

(٤) وهو سهل بن أبي حنمة عبيد الله بن ساعدة بن عامر بن عدي بن مجدة الأوسي الأنصاري، توفي في خلافة معاوية، وكانت ولادته سنة ثلاث من الهجرة، شهد المشاهد: أحدا فما بعدها. ينظر: «التقريب» (ص ١٩٧ - ١٩٨). «إسعاف المبطن برجال الموطأ» (ص ١٨).

(٥) قال اللكنوي في «مقدمة عمدة الرعاية» (١: ٤٧): لم أعرف إلى الآن المراد من زياد ومن ابن زياد. أقول: المترجم له في كتب الرجال هو زياد بن أبي مريم الجزري، قال المعجلي: ثقة تابعي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، قال الذهبي: فيه جهالة وقد وثق، قال ابن حجر: من السادسة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٩: ٥١٠ - ٥١٤). «الميزان» (٣: ١٣٦). «التقريب» (ص ١٦١).

(٦) ذكر صاحب «الكفاية» (٩: ٣٠٨): أن حديث زياد بن مريم: ما روى خصيف عن زياد بن أبي

فإن ادعى على واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم. فإن لم يكن فيها، كرر الحلف عليهم إلى أن يتم، ومن نكل منهم حُسن حتى يحلف، ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة، وعبد. ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثر به، أو خرج دم من فيه أو دبره أو ذكره، وما تم خلقه كالكبير، وفي قتل وجد على دابة يسوقها رجل، ضمن عاقلته دية لا أهل المحلة، وكذا لو قاذها أو ركبها، فإن اجتمعوا ضَمِنُوا، وفي دابة بين قرينين عليها قتل على أقربهما. فإن وجد في دار رجل فعليه القسامة، وتدي عاقلته إن ثبت أنها له بالحجة، وعاقلته ورثته إن وجد في دار نفسه

(فإن ادعى على واحد من غيرهم^(١) سقط القسامة عنهم. فإن لم يكن فيها) : أي الخمسون في المحلة، (كرر الحلف عليهم إلى أن يتم، ومن نكل منهم حُسن حتى يحلف، ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة، وعبد^(٢). ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثر به، أو خرج دم من فيه أو دبره أو ذكره)، فإن الدَّم يخرج من هذه الأعضاء بلا فعل من أحد بخلاف الأذن والعين. (وما تم خلقه كالكبير) : أي وجد سقط تأم الخلق به أثر الضرب فهو كالكبير. (وفي قتل وجد على دابة يسوقها رجل، ضمن عاقلته دية لا أهل المحلة، وكذا لو قاذها أو ركبها، فإن اجتمعوا ضَمِنُوا) : أي السائق والقائد والراكب. (وفي دابة بين قرينين عليها قتل على أقربهما.

فإن وجد في دار رجل فعليه القسامة، وتدي عاقلته إن ثبت أنها له بالحجة^(٣)، وعاقلته^(٤) ورثته إن وجد في دار نفسه)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، فإن

مريم أنه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : «إني وجدت أخي قتيلاً في بني فلان، فقال اختر من شيوخهم خمسين رجلاً فيحلفون بالله ما علمنا له قاتلاً ولا قتلناه، فقال : وليس لي من أخي إلا هذا، قال نعم ومئة من الإبل»، ولكن لم أقف عليه في كتب الحديث. والله أعلم.

(١) أي إن ادعى الولي القتل على واحد من غير أهل المحلة. ينظر : «فتح باب العناية» (٣ : ٣٩٠).

(٢) أما الصبي والمجنون فلأنهما ليسا من أهل القول الصحيح، واليمين قول صحيح، وأما المرأة والعبد فلأنهما ليسا من أهل النصرة واليمين على أهلها. ينظر : «الهداية» (٤ : ٢١٨).

(٣) يعني إن وجد القتل في دار كان في يد رجل فأنكرت العاقلة أن يكون الدار له، وقالوا : هي وديعة في يده لم يعقله العاقلة حتى يشهدوا أنها له، فلا بُدَّ من الملك لصاحب اليد حتى يعقل العواقل عنه. واليه وإن كان دليلاً على الملك، ولكنها محتملة فلا يكفي لإيجاب الدية على العاقلة. ينظر : «شرح ابن ملك» (ق ٥٢١ ب).

(٤) أي وتدي عاقلة القتل لورثته إن وجد في دار نفسه. ينظر : «شرح ابن ملك» (ق ٥٢١ ب).

والقسامة على أهل الخطئة دون السكان والمشتريين، فإن باع كلهم فعلى المشتريين، فإن وجد في دارتين قوم لبعض أكثر، فهي على الرؤوس، فإن بيعت ولم تقبض فعلى عاقلة البائع، وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد، وفي الفلك على من فيه، وفي مسجد محلة على أهلها، وبين القرينين على أقربيهما، وفي سوق مملوك على المالك، وفي غير مملوك والشارع والسجن والجامع لا قسامة، والذينة على بيت المال الدار حال ظهور القتل للورثة، فالذينة على عاقلتهم، وعندهما وعند زفر عليه السلام: لا شيء فيه، والحق هذا^(١)؛ لأن الدار في يده حال ظهور القتل، فيجعل كآته قتل نفسه فكان هدرًا، وإن كانت الدار للورثة، فالعاقلة إنما يتحملون ما يجب عليهم تخفيفاً لهم، ولا يمكن الإيجاب على الورثة للورثة.

(والقسامة على أهل الخطئة): (أي ملاك الأرض)، (دون السكان والمشتريين، فإن باع كلهم فعلى المشتريين)، هذا عند أبي حنيفة عليه السلام ومحمد عليه السلام، فإن نصرة البقعة على أهل الخطئة، وعند أبي يوسف عليه السلام: هي عليهم جميعاً؛ لأن ولاية التدبير كما يكون بالملك يكون بالسكنى، والمشتري وأهل الخطئة سواء في التدبير، وقيل: أبو حنيفة عليه السلام بنى هذا على ما شاهد بالكوفة.

(فإن وجد في دارتين قوم لبعض أكثر، فهي على الرؤوس)؛ لأن صاحب القليل والكثير سواء في الحفاظ والتقصير.

(فإن بيعت ولم تقبض فعلى عاقلة البائع، وفي البيع بخيار على عاقلة ذي اليد)، هذا عند أبي حنيفة عليه السلام، وقالوا: إن لم يكن فيه خيار فعلى عاقلة المشتري، وإن كان فعلى عاقلة من تصير له سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري.

(وفي الفلك على من فيه، وفي مسجد محلة على أهلها، وبين القرينين على أقربيهما، وفي سوق مملوك على المالك)، هذا عند أبي حنيفة عليه السلام ومحمد عليه السلام، وعند أبي يوسف عليه السلام: على السكان، (وفي غير مملوك والشارع والسجن والجامع لا قسامة، والذينة على بيت المال)، أما عند أبي يوسف عليه السلام فالقسامة على أهل السجن؛ لأنهم سكان.

وفي قوم التقوا بالسيف وأجلوا عن قتل على أهل المحلة إلا أن يدعي الولي على القوم أو على معين منهم. فإن وجد في برية لا عمارة بقربها، أو ماء يمر به فهدر. ومستحلف قال: قتله زيد، حلف: بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلاً غير زيد. وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم، أو واحد منهم. ومن جرح في حي فنقل فبقي ذا فراش حتى مات فالقسامة والدية على الحي. وفي رجلين في بيت بلا ثالث، وجد أحدهما قتيلاً ضمن الآخر دية عند أبي يوسف رحمهما، خلافاً لمحمد رحمهما، وفي قتل قرية امرأة كرر الحلف عليها، وكدي عاقلتها

(وفي قوم التقوا بالسيف وأجلوا عن قتل): أي انكشفوا عنه. (على أهل المحلة^(١)) إلا أن يدعي الولي على القوم أو على معين منهم. فإن وجد في برية لا عمارة بقربها، أو ماء يمر به فهدر. ومستحلف قال: قتله زيد، حلف: بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلاً غير زيد. وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم، أو واحد منهم^(٢). ومن جرح في حي فنقل فبقي ذا فراش حتى مات فالقسامة والدية على الحي.

وفي رجلين في بيت بلا ثالث، وجد أحدهما قتيلاً ضمن الآخر دية عند أبي يوسف رحمهما، خلافاً لمحمد رحمهما، فإنه لا يضمن عنده لاحتمال أنه قتل نفسه، ولأبي يوسف رحمهما: أن الظاهر أن الإنسان لا يقتل نفسه. (وفي قتل قرية امرأة كرر الحلف عليها، وكدي عاقلتها)، هذا عند أبي حنيفة رحمهما ومحمد رحمهما، وعند أبي يوسف رحمهما: القسامة على العاقلة أيضاً؛ لأن القسامة على أهل الثصرة والمرأة ليست من أهلها.^(٣) والله أعلم بالصواب.



(١) لأن القتل بينهم والحفظ عليهم، وقد تعدد الوقوف على قاتله حقيقة، فيتعلق بالسبب الظاهر. وهو وجود قتل في محله. ينظر: «الغناية» (١٠: ٣٨٨).

(٢) صورته المسألة: وجد قتل في محلة وأدعى الولي قتله على غيرهم، فشهد اثنان من أهل المحلة. لم نقل شهادتهما عند أبي حنيفة وقبل عندهما. ينظر: «فتح باب الغناية» (٣: ٣٩٣).

(٣) زيادة من أوب وج وف وف وم.

كتاب المعادل

العاقلة: أهل الديوان لمن هو منهم، وتؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين، فإن خرجت لأكثر منها أو أقل أخذ منه، وحيه لمن ليس منهم، تؤخذ من كل في ثلاث سنين

كتاب المعادل

(العاقلة: أهل الديوان^(١) لمن هو منهم): أي الجيش الذي كُتب أساميتهم في الديوان، وهذا عندنا، وعند الشافعي^(٢) هم أهل العشيرة؛ لأنه كان كذلك على عهد رسول الله ﷺ، ولا نسخ بعده، ولنا: أن عمر^(٣) لما دُون الدَّوَابِين جعل العقل على أهل الديوان، بحضور من الصحابة^(٤)، فهذا لا يكون نسخاً^(٥)، بل يكون تقرير المعنى أن العقل على أهل النصرة، وقد كانت بالأنواع بالقرابة ونحوها، فصارت في عهد عمر^(٦) بالديوان، وكذا لو كانت بالحرف، فالعاقلة على أهل الحرفة.

(وتؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين)، وكذا ما يجب في مال القاتل بأن قتل الأب ابنه تؤخذ في ثلاث سنين عندنا، وعند الشافعي^(٧) تجب حالاً، (فإن خرجت لأكثر منها أو أقل أخذ منه): أي إن أعطيت عطاياهم ثلاث سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة مثلاً، أو في أربع سنين يؤخذ في سنة واحدة، أو أربع سنين. (وحيه^(٨) لمن ليس منهم): أي من أهل الديوان، (تؤخذ من كل في ثلاث سنين

(١) الديوان: مجتمع الصحف، والكتاب يكتب فيه أهل العطية والجيش. ينظر: «القاموس» (٤: ٢٢٦).

(٢) ينظر: «النكت» (٣: ٣٩٥)، وغيرها.

(٣) زيادة من أوم.

(٤) جواب عن قول الشافعي^(٥)، حاصله: إن قضية عمر^(٦) ليس بنسخ، بل هو تقرير معنى؛ لأن العقل كان على أهل النصرة، وقد كانت النصرة بأنواع القرابة والحلف والولاء والعد، وفي عهد عمر^(٧)، قد صارت بالديوان، فجعلها على أهله أتباعاً للمعنى؛ ولهذا قالوا: لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف، فعاقلتهم أهل الحرفة، وإن كان بالحلف فأهله. ينظر: «الهداية» (٤: ٢٢٥).

(٥) في «النكت» (٣: ٣٩٧): قال الشافعي: تحمل الدية في ثلاث سنين من يوم القتل. وقال أبو حنيفة: ثلاث سنين من يوم الحكم.

(٦) عطف على أهل الديوان: أي العاقلة القبيلة؛ لأن نصرتهم بهم، وهي المعتبرة في هذا الباب. ينظر: «درر الحكام» (٢: ١٢٥). «مجمع الأنهر» (٦٨٨).

ثلاثة دراهم أو أربعة فقط، في كل سنة درهم أو مع ثلث هو الأصح، وإن لم يتسع الحي ضم إليه أقرب الأحياء نسباً، الأقرب فالأقرب كما في العصبات، والقاتل كأحدهم، وللمعتق حي سيده، ولولى المولاة مولاة وحيه، وتحمّل العاقلة ما يجب بنفس القتل، وقدر أرض الموضحة فصاعداً. لا ما يجب بصلح، أو إقرار لم تصدقه العاقلة، أو عمد سقط قودّه بشبهة، أو قتل ابنه عمداً، ولا بجنابة عبد أو عمد، وما دون أرض موضحة، بل الجاني

ثلاثة دراهم أو أربعة فقط، في كل سنة درهم أو مع ثلث هو الأصح،، إنما قال: هو الأصح؛ لأن رواية القدوري أنه لا يزداد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة^(١)، لكن الأصح أنه لا يزداد على أربعة دراهم في ثلاث سنين، هكذا نص محمد عليه السلام، وعند الشافعي عليه السلام: يجب على كل واحد نصف دينار.

(وإن لم يتسع الحي ضم إليه أقرب الأحياء نسباً، الأقرب فالأقرب كما في العصبات، والقاتل كأحدهم)، هذا عندنا، وعند الشافعي عليه السلام: لا يجب على القاتل شيء.

(وللمعتق حي سيده، ولولى المولاة مولاة وحيه، وتحمّل العاقلة ما يجب بنفس القتل^(٢)، وقدر أرض الموضحة^(٣) فصاعداً. لا ما يجب بصلح، أو إقرار لم تصدقه^(٤) العاقلة، أو عمد سقط قودّه بشبهة، أو قتل ابنه عمداً، ولا بجنابة عبد أو عمد، وما دون أرض موضحة، بل الجاني).



(١) انتهى كلام القدوري في «مختصره» (ص ٩٣).

(٢) ينظر: «الأم» (٦: ١٢٥)، و«أسنى المطالب» (٤: ٨٤)، و«المحلي» (٤: ١٥٥)، وغيرها.

(٣) ينظر: «النكت» (٣: ٣٩٤)، وغيرها.

(٤) وهو ما يجب باحطاً أو شبه العمد أو النسب. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٨٩).

(٥) وأرض الموضحة نصف عشر بدل النفس، ولأن الإيجاب على العاقلة لدفع الإجحاف على الجاني، وذلك في القليل دون الكثير؛ فلهذا أوجبت الكثير على العاقلة، والفصل بينهما أرض الموضحة، وما دون ذلك يكون في مال الجاني. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٩٠).

(٦) ولو صدق العاقلة الجاني لزمتهم الدية؛ لأنها تثبت بتصادقهم والامتناع كان لحقهم. ولهم ولاية على أنفسهم فتجب عليهم. ينظر: «درر الحكام» (٢: ١٢٦).

كتاب الوصايا

هي إيجاب بعد الموت، ونذبت بأقل من الثلث عند غنى ورثته، أو استغنائهم بمصنتهم تركها بلا أحدهما، وصححت للحمل وبه إن ولدت لأقل من مدته من وقتها، وهي والاستثناء، في وصية بأمة إلا حملها، ومن المسلم للذمي وعكسه، وبالثلث للأجنبي لا في أكثر منه، ولا لوارثه وقائله مباشرة إلا بإجازة ورثته

كتاب الوصايا

(هي إيجاب بعد الموت، ونذبت بأقل من الثلث عند غنى ورثته، أو استغنائهم بمصنتهم^(١) تركها بلا أحدهما) : أي إن لم تكن الورثة أغنياء ولا يصيرون أغنياء بمصنتهم من التركة، فترك الوصية أفضل.
(وصححت للحمل وبه^(٢) إن ولدت لأقل من مدته من وقتها) : أي إنما نصح الوصية إن ولدت لأقل من ستة أشهر من الوصية، والفرق بين أقل مدة الحمل وبين أقل من مدة من الحمل دقيق، والأول ستة أشهر من وقت الوصية، والثاني أقل من ستة أشهر.

(وهي والاستثناء) : أي إنما تصح الوصية والاستثناء، (في وصية بأمة إلا حملها)، فإن كل ما يصح إفراده بالعقد يصح استثناءه من العقد، فإذا صح الوصية بالحمل، صح استثناء الحمل من الوصية.
(ومن المسلم للذمي وعكسه)، قيد بالذمي : لأن الوصية للحربي لا تجوز.
(وبالثلث للأجنبي لا في أكثر منه، ولا لوارثه وقائله مباشرة إلا بإجازة ورثته)، قوله : مباشرة : احتراز عن القتل تسيباً : كحفر البئر، وعند الشافعي^(٣) تجوز الوصية للقاتل، وعلى هذا الخلاف إذا أوصى لرجل ثم إنه قتل الموصي.

(١) أي بصيورتهم أغنياء بأن يرث كل منهم أربعة آلاف درهم على ما روي عن الإمام، أو يرث عشرة

الآف درهم على ما روي عن الفضلي. ينظر : «رد المحتار» (٦ : ٦٥٢).

(٢) أي بالحمل : لأنه يجري فيه الإرث، فيجري فيه الوصية أيضاً : لأنها أخته. ينظر : «التميز» (٦ : ١٨٦).

(٣) ينظر : «النكت» (٢ : ٦٨٤)، وغيرها.

ولا من صبي، ومكاتب وإن ترك وفاء وقدم الدين عليها. وتقبل بعد موته، وبطل قبولها وردّها في حياته، وبه تملك إلا إذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو لورثته، وله أن يرجع عنها بقول صريح، أو فعل يقطع حق المالك عما غصب كما مر، أو يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه إلا به: كالتسويق بسمن، والبناء في دار أوصى بها، وتصرف يزيل ملكه: كالبيع والهبة، لا بغسل ثوب أوصى به، ولا بمحودها

(ولا من صبي)، هذا عندنا، وعند الشافعي^(١) تجوز، (ومكاتب^(٢)) وإن ترك وفاء وقدم الدين عليها. وتقبل^(٣) بعد موته، وبطل قبولها وردّها في حياته، وبه: أي بالقبول^(٤) بعد الموت^(٥)، (تملك إلا إذا مات موصيه ثم هو): أي الموصى له، (بلا قبول فهو لورثته): أي لورثة الموصى له.

(وله أن يرجع عنها بقول صريح، أو فعل يقطع حق المالك عما غصب كما مر)، قد مر في «كتاب الغصب»^(٦) قوله: فإن غصب وغير، فزال اسمه وأعظم منافيه ضمنه وملكه فهذا التغيير رجوع عن الوصية، (أو يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه إلا به: كالتسويق بسمن، والبناء في دار أوصى بها)، وتصرف يزيل ملكه: كالبيع والهبة، لا بغسل ثوب أوصى به، ولا بمحودها، خلافاً لأبي يوسف^(٧) فإن الجحود رجوع عنده^(٨).

(١) ينظر: «النكت» (٢: ٦٨٣)، وغيرها.

(٢) أي لا تصح وصية المكاتب، وإن ترك وفاء؛ لأن ماله لا يقبل التبرع، والوصية تبرع ينظر: «الهداية» (٤: ٢٣٤).

(٣) أي قبول الوصية لا يعتبر إلا بعد موت الموصي؛ لأن أوان ثبوت حكمها بعد الموت. ينظر: «الدرر الحكام» (٢: ٤٣٠).

(٤) زيادة من ب.

(٥) (٣: ٤٧).

(٦) زيادة من أ وب وم.

(٧) لأن الرجوع نفى في الحال، والجحود نفى في الماضي والحال. فأولى أن يكون رجوعاً، ولعمد^(٩) أن الرجوع إثبات في الماضي ونفى في الحال، والجحود نفى في الماضي والحال، فلا يكون رجوعاً؛ ولهذا لا يكون جحود النكاح فرقة. ينظر: «الهداية» (٤: ٢٣٦).

وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدها، كإقراره ووصيته وهبته لابنه كافراً أو عبداً إن أسلم أو أعتق بعد ذلك، وصح هبة مقعد، ومفلوج، وأشل، ومسلول من كل ماله إن طال مدته ولم يخف موته، وإلا فمن ثلثه. وإن اجتمع الوصايا قدم الفرض وإن آخر، وإن تساوت قوة قدم ما قدم

(وتبطل هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدها): أي وهب المريض لامراً شيئاً، أو أوصى لها بشيء، ثم تزوجها ثم مات، تبطل الهبة والوصية؛ لأن الوصية إيجاب بعد الموت، وعند الموت هي وارثة له، وأمّا الهبة فهي وإن كانت منجزة فهي كالمضافة إلى الموت؛ لأن حكمها يتقرر عند الموت، ألا ترى أنها تبطل بالدين المستغرق، وعند عدم الدين يعتبر من الثلث بخلاف الإقرار، فإنه إن أقر لها ثم تزوجها، حيث يصح؛ لأنها عند الإقرار أجنبية.

(كإقراره ووصيته وهبته لابنه كافراً أو عبداً إن أسلم أو أعتق بعد ذلك): أي إن أقر المريض، أو أوصى، أو وهب لابنه الكافر ثم أسلم الابن قبل موت الأب بطل ذلك كله^(١)، أمّا الإقرار؛ فلأن البتة قائمة وقت الإقرار، فاعتبر في الإبراء تهمة الإيثار، وأمّا الهبة والوصية فلما مر، فكذا إن كان الابن عبداً أو مكاتباً فعتق لما بينا. (وصح^(٢) هبة مقعد، ومفلوج، وأشل، ومسلول^(٣) من كل ماله إن طال مدته ولم يخف موته، وإلا فمن ثلثه.

وإن اجتمع الوصايا قدم الفرض وإن آخر، وإن تساوت قوة قدم ما قدم): أي إن اجتمع الوصايا، وضاق عنها ثلث المال، فإن كان بعضها فرضاً وبعضها نفلاً، قدم الفرض، وإن كان كلها فرائض، أو كلها نوافل^(٤) قدم ما قدم الموصي.

(١) زيادة من ب.

(٢) صح: زيادة من أ وب وم.

(٣) مسلول: وهو الذي به مرض السيل، وهو قرحة تحدث في الرئة: إما تعقب ذات الرئة. أي التهاب يصيب فصاً أو فصوصاً في الرئة. أو ذات الجنب: أي التهاب في الغشاء المحيط بالرئة. أو زكام ونزازل، أو سعال طويل ويلزمها حمى هاربة. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٤٢٨ - ٤٢٩)، و«المعجم الوسيط» (٣٠٧ - ٣٠٨).

(٤) كالحج التطوع، والصدقة على الفقراء، أو كلها واجب كالكفارات والندور وصدقة الفطر. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦١٧).

فإن أوصى بمحج حُجْ عنه ركباً من بلدٍ إن بلغ نفقته ذلك، وإلا فمن حيث تبلغ، فإن مات حاج في طريقه، وأوصى بالحج عنه بمحج عنه من بلدٍ.

باب الوصية بالثلث

في وصيته بثلث ماله لزيد ومثله لآخر، ولم يميزوا، بنصف ثلث بينهما، وبثلث له وسدس لآخر، بثلث، وبثلثه لبكر وكله لآخر ينصف، وقالوا: يرثع، ولا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة رحمته الله.

(فإن أوصى بمحج حُجْ عنه ركباً من بلدٍ إن بلغ نفقته ذلك، وإلا فمن حيث تبلغ، فإن مات حاج في طريقه، وأوصى بالحج عنه بمحج عنه ^(١) من بلدٍ): "أي يحج من بلدٍ" عند أبي حنيفة رحمته الله إن بلغ نفقته ذلك، وإلا فمن حيث تبلغ، وعندما يحج من حيث مات، وإن لم تبلغ النفقة ذلك، فمن حيث تبلغ.

باب الوصية بالثلث

(في وصيته بثلث ماله لزيد ومثله لآخر، ولم يميزوا، بنصف ثلث بينهما، وبثلث له وسدس لآخر، بثلث، وبثلثه لبكر وكله لآخر ينصف، وقالوا: يرثع)، قال أبو حنيفة رحمته الله: الوصية بأكثر من الثلث إذا لم يجز الورثة قد وَقَعَ باطلاً، فكأنه أوصى بالثلث لكل واحد، فينصف الثلث بينهما، وقالوا: إنما يبطل الزائد على الثلث، بمعنى أن الموصى له لا يستحقه حقاً للورثة، لكن يعتبر في أن الموصى له يأخذ من الثلث بحصة ذلك الزائد، إذ لا موجب لإبطال هذا المعنى، فخرج الثلث ثلاثة، فالثلث واحد، والكل ثلاثة صارت أربعة، فيقسم الثلث بهذا السهام، فهذا مبني على أصل يختلف بينهم، وهو قوله:

(ولا يضرب الموصى له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة رحمته الله)، المراد بالضرب الضرب المصطلح بين الحساب، فإنه إذا أوصى بالثلث والكل، فعند أبي حنيفة رحمته الله سهام الوصية اثنان، لكل واحد نصف، يضرب النصف في ثلث المال، فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث، وهو السدس، فلكل سدس المال، وعندهما: سهام الوصية أربعة: لصاحب الثلث واحد، والواحد من الأربعة ربع، فيضرب الربع في ثلث المال،

(١) زيادة من ق.

(٢) زيادة من أ وب وم.

الإل في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة

فالرُّبْعُ في الثُّلُثِ يكونُ رُبْعَ الثُّلُثِ، ثم لصاحبِ الكلِّ ثلاثةٌ من الأربعة، وهي ثلاثة أرباع، فيضربُ ثلاثةَ الأرباعِ في الثُّلُثِ: يعني ثلاثةَ أرباعِ الثُّلُثِ، ولصاحبِ الثُّلُثِ واحدٌ من الأربعة، فيضربُ الواحدَ في الثُّلُثِ، وهو الرُّبْعُ، يعني رُبْعَ الثُّلُثِ، هذا معنى الضرب، وقد تحيّر فيه كثيرٌ من العلماء.

(الإل في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلة)، صورةُ المحاباة: أن يكونَ للرجلِ عبدانِ قيمةً أحدهما ثلاثون، والآخرُ ستون، فأوصى بأن يباعَ الأوّلُ من زيدٍ بعشرة، والآخرُ من عمروٍ بعشرين، ولا مالَ له سواهما، فالوصيةُ في حقِّ زيدٍ بعشرين، وفي حقِّ عمروٍ بأربعين، يقسمُ الثُّلُثُ بينهما أثلاثاً فيباعُ الأوّلُ من زيدٍ بعشرين، والعشرةُ وصيةً له، ويباعُ الثاني من عمروٍ بأربعين، والعشرونُ وصيةً له، فأخذَ عمروٌ من الثُّلُثِ بقدرِ وصيته، وإن كانت زائدةً على الثُّلُثِ.

وصورةُ السعاية: أعتقَ عبيدَينِ قيمتهما ما ذكر، ولا مالَ له سواهما، فالوصيةُ للأوّلِ بثُلثِ المال، وللثانيِ بثُلثي المال، فساهمَ الوصيةُ بينهما أثلاثاً، واحدٌ للأوّل، والثاني للثاني، فيقسمُ الثُّلُثُ بينهما كذلك، فيعتقُ من الأوّلِ ثلاثة، وهو عشرة، ويسعى في عشرين، ويعتقُ من الثاني ثلثه، وهو عشرون، ويسعى في أربعين، فيضربُ كلُّ بقدرِ وصيته وإن كان زائداً على الثُّلُثِ.

وصورةُ الدراهم المرسلة: أوصى لزيدٍ بثلاثين درهماً، وللآخر بستين درهماً ومائته تسعون درهماً، فيضربُ كلُّ بقدرِ وصيته، فيضربُ الأوّلُ الثُّلُثَ في ثُلثِ المال، والثاني الثُّلثين في ثُلثِ المال.

والمرادُ بالمرسلة المطلقة: أي غير مقيّدة بأنّها ثُلث، أو نصف، أو نحوهما. وإنّما فرّق أبو حنيفة رحمته بين هذه الصُّور الثلاث وبين غيرها؛ لأنّ الوصية إذا كانت مقدرة بما زاد على الثُّلث صريحاً: كالنصف، والثُّلثين، وغيرهما، والشرعُ أبطل الوصية في الزائد، يكون ذِكْرُهُ لغواً، فلا يعتبرُ في حقِّ الضربِ بخلافه ما إذا لم يكن مقدرةً بأنّه أي شيء من المال كما في الصُّور الثلاث، فإنّه ليس في العبارة ما يكون مبطلاً للوصية، كما إذا أوصى بخمسين درهماً، وأتفق أن^(١) ماله مئة درهم، فإنّ الوصية غير باطلة بالكلية؛

(١) زيادة من ب و ص.

ومثل نصيب ابنه صحت ونصيب ابنه لا، وله ثلث إن أوصى مع ابنين. ويجزؤه من ماله يبيته الورثة، وبسهم السدس في عرفهم، وهو كالجزء في عرفنا، فإن قال: سدس مالي له، ثم قال: ثلثه له، وأجازوا، له ثلث

لإمكان أن يظهر له مال فوق المنة، وإذا لم تكن باطلة بالكلية، يكون معتبرة في حق الضرب، وهذا فرق دقيق شريف.

(ومثل نصيب ابنه صحت^(١) ونصيب ابنه لا)؛ لأن الوصية بما هو حق الابن لا تصح لغيره، وفيه خلاف زفر^(٢)، (وله ثلث^(٣) إن أوصى مع ابنين. ويجزؤه^(٤) من ماله يبيته الورثة): أي يقال للورثة أعطوه ما شتم؛ لأنه مجهول، والجهالة لا تمنع صحة الوصية، فالبيان إلى الورثة.

(وبسهم السدس في عرفهم، وهو كالجزء في عرفنا)، فالسدس قول أبي حنيفة^(٥) بناءً على عرف بعض الناس، وقالوا: له مثل نصيب أحد الورثة، ولا يزداد على الثلث إلا أن يميز الورثة.

(فإن قال: سدس مالي له، ثم قال: ثلثه له، وأجازوا، له ثلث): أي يكون السدس داخلاً في الثلث، فإن قلت: قوله: ثلث مالي له؛ إن كان إخباراً فكاذب، وإن كان إنشاءً يجب أن يكون له النصف عند إجازة الورثة، وإن كان في السدس إخباراً، وفي السدس إنشاء، فهذا تمتع أيضاً. قلت: "لا جواب لهذا السؤال".

(١) إذ لا مانع منه؛ لأن مثل الشيء غيره سواء كان له ابن موجود أو لا. ينظر: «مجمع الأنهر» (٢: ٦٩٨).

(٢) أي إن أوصى مع ابنين بمثل نصيب ابنه، فللموصي له الثلث، والقياس أن يكون النصف عند إجازة الورثة؛ لأنه أوصى له بمثل نصيب ابنه، ونصيب كل واحد منهما النصف، ووجه الثلث أن قصدت جعله مثل ابنه، ونصيبه مثل نصيب ابنه، لا أن يجعل نصيبه زائداً على نصيب ابنه، وذلك بأن يجعل الموصي له كأحدهم. ينظر: «التبيين» (٦: ١٨٨ - ١٨٩).

(٣) أي ولو أوصى بجزء من ماله، يقال للورثة: أعطوه ما شتم؛ لأن الجزء مجهول. يتناول القليل والكثير، غير أن الجهالة لا تمنع صحة الوصية؛ لأن باب الوصية أوسع، والورثة قائمون مقام الموصي؛ فإليه البيان. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ١٩٨).

(٤) أجاب عنه ملا خسرو في «الدرر» (٢: ٤٣٤): أقول: وبالله التوفيق نختار أنه إنشاء، وإنما يجب له النصف عند الإجازة لو كان النصف مدلول اللفظ، وليس كذلك فإن السدس والثلث في كلامه شتم؛ وضم الشائع إلى الشائع لا يفيد ازدياداً في المقدار، بل يتعين الأكثر مقدماً كان أو مؤخراً؛ ولهذا قال

فصل

وفي سدس مالي مكرراً، له سدس، وثُلث دراهمه، أو غنمه، أو ثيابه متفاوتة، أو عبيده إن هلك ثلثاه فله ما بقي في الأولين، وثُلث الباقي في الآخرين، وبالف وله عين ودين، هو عين إن خرج من ثُلث العين، وإلا ثُلث العين، وثُلث ما يؤخذ من الدين.

فصل (١)

(وفي سدس مالي مكرراً، له سدس)؛ لأنَّ المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول.

(وثُلث دراهمه، أو غنمه، أو ثيابه متفاوتة، أو عبيده إن هلك ثلثاه فله ما بقي في الأولين، وثُلث الباقي في الآخرين)، هذا عندنا وعند زُفر رحمه الله ثُلث الباقي في كلِّ الصُّور؛ لأنَّ حقَّ الموصى له شائع في الجميع، فإذا هلك ثُلث المال هلك ثُلثا حقِّ الموصى له. لنا: أنَّ حقَّ الموصى له مقدَّم على حقِّ الورثة، فكلُّ ما يجري فيه الجبرُّ على القسمة، ويمكنُ جمعُ حقِّ أحلِّ المستحقين^(١) في الواحد: كالدرهم والغنم، يجمعُ حقُّ الموصى له فيه مقدِّماً^(٢)، فيجمعُ في الباقي بخلاف ما ليس كذلك: كالثياب المتفاوتة والعبيد.

(وبالف وله عين ودين، هو عين إن خرج من ثُلث العين، وإلا ثُلث العين، وثُلث ما يؤخذ من الدين).

الجمهور في تعليقه: لأنَّ الثلث متضمنٌ للسدس، فإنَّ التضمنَ لا يتصورُ إلا في الشائع وضمُّ السدس الشائع إلى الثلث الشائع لا يفيد زيادة في العدد، فلا يتناول أكثر من الثلث وفائدة الإجازة إنما تظهر فيما يكون متناول اللفظ وإلا لكان برأ مستأنفاً لا إجازة، ويقرب من هذا قول أهل المعقول: إن ضم الكلي إلى الكلي لا يفيد الجزئية.

(١) زيادة من ج.

(٢) أي يمكن جمعُ حقِّ شائع لكلِّ واحدٍ في فرد. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ١٩٩).

(٣) أي إذا أمكن جمع حقِّ الموصى له فيما بقي تقدِّماً للوصية على الإرث؛ لأنَّ الموصي جعل حاجته في هذا المعين مقدَّمة على حقِّ ورثته قدر الموصى به، فكان حقُّ الورثة كالنبيع، وحقُّ الموصى له كالأصل، والأصل في مال اشتمل على أصل وتبع إذا هلك شيء منه أن يجعل الهالك من التبع، كما في مال الزكاة حيث يصرف الهالك إلى العفو أولاً ثم إلى نصاب بليه ثم وثم. ينظر: «درر الحكام» (٢: ٤٣٥).

ويُثلثُ لزيد وعمر، وعمر وميتُ كلُّه لزيد، فإن قال: بينهما، فنصفُهُ له، ويثلثُ، وهو فقيرٌ، له ثلثُ ماله عند موته، ويثلثُ غنمه، ولا غنمَ له، أو هلكَ قبل موته، بطلت، وبشاةٍ من مالي، أو غنمي، ولا شاةٍ له قيمتها في مالي، وبطلت في غنمي

ويُثلثُ لزيد وعمر، وعمر وميتُ كلُّه لزيد؛ لأنَّ الميتَ لا يزاحمُ الحيَّ كما لو قال: لزيد وجدار، وعن أبي يوسف رحمته الله أنه إن لم يعلم بموته، فله نصفُ الثلث؛ لأنَّ الوصيةَ عنده صحيحةٌ لعمر، فلم يرَضَ للحيِّ إلا بنصفِ الثلث بخلاف ما إذا عَلِمَ بموته؛ لأنَّ الوصيةَ للميتِ لغوٌ، فيكونُ راضياً بتمامِ الثلث لزيد، (فإن قال: بينهما، فنصفُهُ له): أي إن قال: ثلثُ مالي بين زيد وعمر، وهو ميتٌ، فلزيد نصفُ الثلث؛ لأنَّه صريحٌ في أن لزيد نصفَ الثلث.

(ويثلثُ، وهو فقيرٌ، له ثلثُ ماله عند موته): أي قال: ثلثُ مالي، ولا مالَ للموصي، فاكسب مالا، فللموصي له ثلثُ مالِ الموصي عند موته. (ويثلثُ غنمه، ولا غنمَ له، أو هلكَ قبل موته، بطلت): قوله: ولا غنمَ له، معناه: أنه لا غنمَ له عند الوصية، ولم يستفدْ غنماً، حتَّى إن استفادَ غنماً، فالصحيحُ أن الوصيةَ تصحُّ^(١).

(وبشاةٍ من مالي، أو غنمي، ولا شاةٍ له قيمتها في مالي، وبطلت في غنمي)، فإنه إذا قال: له شاةٌ من مالي، ولا شاةٌ له، عَلِمَ أنَّ المرادَ ماليةَ الشاة، وإذا قال: له شاةٌ من غنمي، ولا غنمَ له، يرادُ به^(٢) عينُ الشاة، وليست موجودة، فيبطل الوصية. واعلم أنَّه قال في «الهداية»: ولا غنمَ له^(٣). وقال في «المتن»: ولا شاةٍ له. وبينهما فرق؛ لأنَّ الشاةَ فردٌ من الغنم، فإذا لم يكنْ له شاةٌ لا يكونُ له غنمٌ، لكن إذا لم يكنْ له غنمٌ لا يلزمُ أن لا يكونَ له شاةٌ؛ لاحتمال أن يكونَ له واحدٌ لا كثير، فعبرة «الهداية» تناولت صورتين ما إذا لم يكنْ له شاةٌ أصلاً، وما يكونُ له شاةٌ، لكن لا غنمَ له، ففي الصورتين تبطلُ الوصية، وعبرة «المتن» لم تتناول إلا الصورة الأولى، ولم يعلم منها الحكمُ في الصورة الثانية، فعبرة «الهداية» أشمل، لكن هذه أحوط.

(١) لأنها لو كانت بلفظ المال تصحُّ كما مرَّ آنفاً، فكذا تصحُّ إذا كانت باسم نوعه، وهذا لأنَّ وجودَ ما أوصى به قبل الموتِ فضلٌ، والمعتبرُ قيامه عند الموت. ينظر: «الهداية» (٤: ٢٣٩).

(٢) زيادة من ص.

(٣) انتهى من «الهداية» (٤: ٢٣٩).

ويُثلث ماله لأُمّهاتِ أولاده، وهنّ ثلاث، وللفقراء والمساكين هنّ ثلاثة أخماس، ويُثلث له، وللفقراء نصف، له ونصف لهم، ومئة لزيد، ومئة لعمرو، أو بها لزيد وخمسين لعمرو إن أشرك آخر معهما، فله ثلث ما لكل في الأول، ونصفه في الثاني، وفي له عليّ دينٌ فصدّقوه صدّق إلى الثلث، فإن أوصى مع ذلك عزّل ثلث لها، وثلاثه للورثة، وقيل لكل: صدّقوه فيما

(ويُثلث ماله لأُمّهاتِ أولاده، وهنّ ثلاث، وللفقراء والمساكين هنّ ثلاثة أخماس)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله، وعند محمد رحمته الله يقسم الثلث على سبعة أسهم، فلأُمّهاتِ الأولاد ثلاثة منها؛ لأنّ المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع، وأقلّه في الميراث اثنان، والوصية أخت الميراث، لهما: أنّ الجمع المحلّى باللام يراد به الجنس، وتبطل الجمعية: كقوله تعالى: ﴿لَا يَجِلُّ لَكَ النَّسَاءُ﴾^(١)، فيراد به الواحد، فيقسم على خمسة، ولهنّ ثلاثة منها.

(ويُثلث له، وللفقراء نصف، له ونصف لهم)^(٢)، هذا عندهما، وعند محمد رحمته الله يقسم الثلث أثلاثاً.

(ومئة لزيد، ومئة لعمرو، أو بها لزيد وخمسين لعمرو إن أشرك آخر معهما، فله ثلث ما لكل في الأول، ونصفه في الثاني)؛ لأنّ في الصورة الأولى نصيب زيد وعمرو متساويان، وقد أشرك آخر معهما، فهو شريك للآخرين، فله ثلث ما لكل واحد منهما، ولا يمكن مثل هذا في الصورة الثانية؛ لتفاوت نصيب زيد وعمرو، فهو شريك لكل واحد، فله نصف لكل واحد منهما.

(وفي له عليّ دينٌ فصدّقوه صدّق إلى الثلث): أي أمر أن يُصدّقوا الدائن في مقدار الدين، يجب عليهم أن يصدّقوه إلى الثلث، فأصل الحق دين، ومقداره يثبت بطريق الوصية، وهذا استحسان، وفي القياس لا يُصدّق؛ لأنّ المدّعي لا يُصدّق إلا بحجّة.

(فإن أوصى مع ذلك عزّل ثلث لها، وثلاثه للورثة، وقيل لكل: صدّقوه فيما

(١) من سورة الأحزاب، الآية (٥٢).

(٢) يعني بين زيد مثلاً والمساكين، ويجوز صرف ما للمساكين لواحد منهم، وعند محمد يقسم الثلث أثلاثاً

يعني لزيد ثلثه وثلاثه للمساكين، ولا يجوز صرف ما للمساكين لأقل من اثنين عندنا. ينظر:

«الشرعية» (٤: ٤٣٦).

شتم، ويؤخذ ذو الثلث بثلث ما أقرؤا به، وما بقي فلهم، والورثة بثلثي ما أقرؤا به، ويخلف كل على العلم بدعوى الزيادة، ويعين لوارث وأجنبي، له نصف، وخاب الوارث، وبثلاثة أثواب متفاوتة لكل لرجل إن ضاع ثوب ولم يدر أي هو، والورثة تقول: لكل ثوى حقك بطلت، لكن إن سلموا ما بقي أخذ ذو الجيد ثلثي الأعز، وذو الردي ثلثي الأخس، وذو المتوسط ثلث كل

شتم، ويؤخذ ذو الثلث بثلث ما أقرؤا به، وما بقي فلهم، والورثة بثلثي ما أقرؤا به، ويخلف كل على العلم بدعوى الزيادة: أي أوصى مع ذلك الدّين الذي أمر بتصديق مقداره بثلث ماله لقوم، يُعزّل ثلث المال للوصية والثلثان للورثة، وقيل للموصى لهم: صدقوه فيما شتم، فإذا أقرؤا بمقدار فثلث ذلك المقدار يكون في حقهم، وهو ثلث المال، وما بقي من الثلث فللموصى لهم، ويقال للورثة: صدقوه فيما شتم، فإذا أقرؤا بشيء، فثلث ذلك الشيء يكون في حقهم، وهو ثلثا المال، والباقي للورثة، وخلف كل واحد من الموصى له والورثة على العلم^(١) بدعوى الزيادة. (ويعين لوارث وأجنبي، له نصف، وخاب الوارث)^(٢)، وإنما يكون للأجنبي النصف؛ لأن الوارث أهل الوصية بخلاف ما إذا أوصى به للحي والميت، فإن الميت ليس بأهل.

(وبثلاثة أثواب متفاوتة لكل لرجل إن ضاع ثوب ولم يدر أي هو، والورثة تقول: لكل ثوى حقك بطلت، لكن إن سلموا ما بقي أخذ ذو الجيد ثلثي الأعز، وذو الردي ثلثي الأخس، وذو المتوسط ثلث كل): أي أوصى بثلاثة أثواب متفاوتة: جيد، ومتوسط، وردي، وقال: الجيد لزيد، والمتوسط لعمر، والردي لبكر، فهلك واحد ولا يدرى أي هو، والورثة تقول: لكل واحد هلك حقك، فالوصية باطلة، لكن الورثة إن تسامحوا وسلموا الثوبين الباقيين إلى زيد وعمر وبكر، أخذ زيد ثلثي الأجر من الثوبين، وأخذ بكر ثلثي الردي، وعمر ثلث كل واحد.

(١) أي بأنهم لا يعلمون أنه أكثر من ذلك؛ لأنه تخلف على فعل الغير: أي على ما جرى بين المدعي والميت، لا على فعل نفسه، فلا يخلف على الميتات. ينظر: «رد المحتار» (٦: ٦٧٦).

(٢) أي إن أوصى بشيء معين لوارث وأجنبي، فللأجنبي نصف ذلك الشيء، وخاب الوارث: أي قطع الرجاء من الوصية؛ لبطاها في حقه، وإنما يكون النصف للأجنبي؛ لأن الوارث أهل الوصية: أي يصلح أن يكون مالكا. ينظر: «حسن الدراية» (٤: ٢٠٢).

وبيت معين من دار مشتركة، قُسمت فإن أصاب الموصي، فهو للموصى له، وإلا فله قَدْرُهُ، وبالفِ عَيْن من مال غير له الإجازة بعد موت الموصي، والمنع بعدها، فإن أقر أحد الابنين بعد القسمة بوصية أبيه بالثلث دَفَعَ ثلث نصيبه، فإن وَلَدَتْ الموصى بها بعد موته فهما له، إن خرجا من الثلث وإلا أخذ الثلث منها، ثم من

(وبيت معين من دار مشتركة، قُسمت فإن أصاب الموصي، فهو للموصى له، وإلا فله قَدْرُهُ)، أوصى زيد لعمر وبيت معين من دار مشتركة بين زيد وبكر، يجب أن تقسم الدار، فإن وقع البيت في نصيب زيد، فهو للموصى له، وإن وقع في نصيب الشريك فـللموصى له مثل ذراع ذلك البيت من نصيب الموصي، وهذا عند أبي حنيفة رحمته الله وأبي يوسف رحمته الله، وعند محمد رحمته الله له ^(١) مثل ذراع نصف ذلك البيت، (كما في الإقرار): أي إن كان مكان الوصية إقراراً، فالحكم كذلك، قيل: بالإجماع، وقيل: فيه خلاف محمد رحمته الله.

(وبالفِ عَيْن من مال غير له الإجازة بعد موت الموصي، والمنع بعدها): أي بعد الإجازة، فإنه إن أجاز، فإجازته تبرع، فله أن يمتنع من التسليم.

(فإن أقر أحد الابنين بعد القسمة بوصية أبيه بالثلث دَفَعَ ثلث نصيبه)، هذا عندنا، والقياس أن يعطيه نصف ما في يده، وهو قول زُفر رحمته الله؛ لأن إقراره بالثلث يوجب مساواته إياه، وجه الاستحسان: أنه أقر بثلث شائع، فيكون مقرأ بثلث ما في يده.

(فإن وَلَدَتْ الموصى بها بعد موته فهما له): أي الأمة الموصى بها وولدها، (إن خرجا من الثلث وإلا أخذ الثلث منها، ثم منه)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله؛ لأن التبع لا يزاحم الأصل، وعندهما: يأخذ من كل واحد بالحصّة، فإذا كان له ستمئة درهم، وأمة تساوي ثلثمئة، فولدت ولداً يساوي ثلثمئة درهم بعد موت الموصى حتى صار ماله ألفاً ومئتين، فثلث المال أربعمئة، فعند أبي حنيفة رحمته الله للموصى له الأم، وثلث الولد، وعندهما ثلثا كل منهما.

(١) زيادة من ب.

باب العتق في المرض

العبرة لحال العقد في التصرف المنجز، فإن كان في الصحة فمن كل ماله، وإلا فمن ثلثه، والمضاف إلى موته من الثلث وإن كان في الصحة، ومرضى صح منه كالصحة. وإعتاقه ومحاباته وهبته وضمائه وصية، فإن حابي فاعتق، فهي أحق، وهما في عكسه سواء

باب العتق في المرض

(العبرة لحال العقد في التصرف المنجز، فإن كان في الصحة فمن كل ماله، وإلا فمن ثلثه، والمضاف إلى موته من الثلث وإن كان في الصحة)، التصرف المنجز: هو الذي أوجب حكمه في الحال، والمضاف إلى الموت: ما أوجب حكمه بعد موته: كانت حر بعد موتي، أو هذا لزيد بعد موتي، ففي المنجز يعتبر حالة التصرف، فإن كان صحيحاً في تلك الحال ينفذ من الثلث، فالمراد التصرف الذي هو إنشاء ويكون فيه معنى التبرع، حتى أن الإقرار بالدين في المريض ينفذ من كل المال، والنكاح في المريض بمهر المثل ينفذ من كل المال، وأما المضاف إلى الموت، فيعتبر من الثلث سواء في زمن الصحة أو زمن من المرض.

(ومرض صح منه كالصحة).

وإعتاقه ومحاباته وهبته^(١) وضمائه^(٢) وصية، فإن حابي فاعتق، فهي أحق، وهما في عكسه سواء، صورة المحابة، ثم الإعناق: باع عبداً قيمته مئة مئة، ثم أعتق عبداً قيمته مئة، ولا مال له سواهما، يصرف الثلث إلى المحابة، ويسعى المعتق في

(١) أي إذا اتصل بها القبض قبل موته، أما إذا مات ولم يقبض فبطلت الوصية؛ لأن هبة المريض هبة حقيقة، وإن كانت وصية حكماً. ينظر: «رد المحتار» (٦: ٦٨٠).

(٢) وهو أعم من الكفالة؛ فإن منه ما لا يكون كفالة، بأن قال أجنبي: خال امرأتك على ألف على أبي ضامن، أو قال: بيع عبدك هذا على أبي ضامن، لكن بخمسة من الثمن سوى الألف، فإن بدل الخلع يكون على الأجنبي لا على المرأة، والخمسة على الضامن لا على المشتري. ينظر: «رد المحتار» (٦: ٦٨٠).

وقالاً: عتقهُ أولى فيهما، ففي عتقهِ بين المحابتين نصفٌ للأولى ونصفٌ للآخرين، وفي عاباةٍ بين عتقين، لها نصفُ الثلث، ولهما نصف، والعتقُ أولى عندهما فيهما. ووصيتهُ بأن يعتقَ عنه بهذه المئة عبدٌ لا ينفذ بما بقي إن هلكَ درهمٌ بخلاف الحج، وتبطلُ الوصيةُ بعتق عبده إن جئى بعد موته، فدفع وإن فدى لا

كل قيمته، وصورة العكس، أعتق العبد الذي قيمته مئة، ثم باع العبد^(١) الذي قيمته مئتان بمئة، يَقسِمُ الثلث، وهو المئة بينهما نصفين، فالعبدُ المعتق يُعتَقُ نصفه مجاناً، ويسمى في نصف قيمته، وصاحبُ المحاباة يأخذ العبدَ الآخر بمئة وخمسين، (وقالاً: عتقهُ أولى فيهما)؛ لأنه لا يلحقه الفسخُ له: أن المحاباة أقوى؛ لأنه في ضمن عقد المعاوضة، لكن إن وُجد العتقُ أولاً، وهو لا يحتملُ الدُّفع، فيزاحم المحاباة.

(ففي عتقهِ بين المحابتين نصفٌ للأولى ونصفٌ للآخرين^(٢))، وفي عاباةٍ بين عتقين، لها نصفُ الثلث^(٣)، ولهما نصف، والعتقُ أولى عندهما فيهما.

ووصيتهُ بأن يعتقَ عنه بهذه المئة عبدٌ لا ينفذ بما بقي إن هلكَ درهمٌ بخلاف الحج، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما: ينفذ العتقُ بما بقي كما في الحج، له: أن القرية^(٤) تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج.

(وتبطلُ الوصيةُ بعتق عبده إن جئى بعد موته، فدفع، وإن فدى لا)، أوصى بأن يعتق الورثة عبده بعد موته، فجئى العبدُ فدفع، بطلت الوصية؛ لأنَّ الدفع قد صحَّ، فخرج عن ملكه، فبطلت الوصية، أمَّا إن فدى الورثة كان الفداء في مالهم؛ لأنَّهم التزموه، فجازت الوصية؛ لأنه طهر عن الجنابة.

(١) زيادة من أ. م.

(٢) هذا تفریع للمسألة الأولى، صورته: إذا حابى ثم أعتق ثم حابى قُسمَ الثلث بين المحابتين نصفين لتساويهما في وقوعهما في ضمن عقد المعاوضة، ثم ما أصاب المحاباة الأخيرة قُسمَ بينهما وبين العتق؛ لأنَّ العتق مقدَّمٌ عليها، فيستويان، ولو أعتق ثم حابى ثم أعتق قُسمَ الثلث بين العتق الأول والمحاباة، وما أصاب العتق قُسمَ بينه وبين العتق الثاني، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله والعتق أولى عندهما فيهما؛ أي في الصورتين. ينظر: «الهداية» (٤: ٢٤٥ - ٢٤٦).

(٣) زيادة من أ. م.

(٤) يعني أنَّ هذه وصيةٌ بعتق عبدٍ يشترى بمئة؛ لأنَّ الموصى صرَّح بذلك، فصار الموصى له عبداً قيمته مئة لا من قيمته أقلَّ منها. ينظر: «ذخيرة العقبى» (٦٢٠).

فإن أوصى لزيد بثُلث ماله وترك عبداً فادّعى زيد عتقه في صحته، والوارث في مرضه، صدّق الوارث، وحرم زيد إلا أن يفضل عن ثلثه شيء، أو يُبرهن على دعواه، فإن ادّعى رجل ديناً على ميت، وعبده إعتاقه في صحته، وصدّقهما وارثه، سعى العبد في قيمته.

باب الوصية للأقارب وغيرهم

جازه: مَنْ لصقَ به، وصهره: كلُّ ذي رحمٍ محرّمٍ من عرسه. وختنه: كلُّ زوجِ ذاتِ رحمٍ محرّمٍ منه.

(فإن أوصى لزيد بثُلث ماله وترك عبداً فادّعى زيد عتقه في صحته، والوارث في مرضه، صدّق الوارث، وحرم زيد إلا أن يفضل عن ثلثه شيء، أو يُبرهن على دعواه)، أوصى لزيد بثُلث ماله، وأعتق عبداً، فادّعى زيد أن الميت قد أعتق العبد في الصحة؛ لثلاثيكون وصية، فتنفذ وصيته من ثُلث المال، وقال الوارث: أعتقه في مرضه، والعتق في المرض مقدّم على الوصية بثُلث المال، فالقول للوارث؛ لأنه يُنكر استحقاق زيد فيحرم زيد، إلا أن يكون ثُلث المال زائداً على قيمة العبد، فتنفذ الوصية لزيد فيما زاد الثُلث على القيمة، أو يُبرهن زيد على أن العتق كان في الصحة، فتقبل بيّنته؛ لأنه خصم في إثبات ذلك؛ ليثبت له الوصية بالثُلث.

(فإن ادّعى رجل ديناً على ميت، وعبده إعتاقه في صحته، وصدّقهما وارثه، سعى العبد في قيمته)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: يعتق، ولا يسعى في شيء؛ لأنّ الدّين والعتق في الصحة ظهراً معاً بتصديق الوارث في كلام واحد، فصار كأنهما وقعا معاً، والعتق في الصحة لا يوجب السّعاية، له: أن الإقرار بالدّين أقوى؛ لأنه في المرض يعتبر من كلِّ المال، والإقرار بالعتق في المرض يعتبر من الثُلث، فيجب أن يبطل العتق، لكنّه لا يحتمل البطلان، فيبطل معنى بإيجاب السّعاية.

باب الوصية للأقارب وغيرهم

(جازه: مَنْ لصقَ به)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وعندهما: الملاصق وغيره سواء.

(وصهره: كلُّ ذي رحمٍ محرّمٍ من عرسه.
وختنه: كلُّ زوجِ ذاتِ رحمٍ محرّمٍ منه.

وأهله: عرسه، وآله: أهل بيته، وأبوه وجدّه منهم. وأقاربه وأقرباؤه وذو قرابته وأنسابه: محرّماه فصاعداً من ذوي رحمه الأقرب فالأقرب غير الوالدين والولد، فإن كان له عمّان وخالان، فذا لعميه، وفي عمّ وخالين نصف بينه وبينهما، وفي عمّ له نصف، والعمّ والعمّة سواء فيها، وفي ولدٍ زيد الذكر والأنثى سواء.

وأهله: عرسه، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وعندهما: كلٌّ من يعولهم ويصينهم نفقته؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(١)، له: أنّه حقيقة في الزوجة، قال الله تعالى: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾^(٢)، ويقال: تأهل فلان.

(وآله: أهل بيته، وأبوه وجدّه منهم.

وأقاربه وأقرباؤه وذو قرابته وأنسابه: محرّماه فصاعداً من ذوي رحمه الأقرب فالأقرب غير الوالدين والولد)، وإنّما قال محرّماه؛ لأنّ أقلّ الجمع هنا اثنان، فاعتبر الأقربى، كما في الميراث، وهذا عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: الوصية لكلّ من ينسب إلى أقصى أب له أدرك الإسلام، وعند بعض المشايخ رحمته إلى أقصى أب له أسلم، ويدخل الأبعد مع وجود الأقرب، ثم لا يدخل قرابة الولادة، وقد قيل: من قال للوالد قريباً فهو عاق.

(فإن كان له عمّان وخالان، فذا لعميه)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: يقسم بينهم أرباعاً لعدم اعتبار الأقربة.

(وفي عمّ وخالين نصف بينه وبينهما)؛ لأنّ أقلّ الجمع إذا كان اثنين، فللواحد النصف بقي النصف الآخر، فيكون للخالين، وعندهما: يقسم أثلاثاً بينهم. (وفي عمّ له نصف): أي أوصى للأقارب، وله عمّ واحد له النصف لما ذكرنا آنفاً.

(والعمّ والعمّة سواء فيها،...^(٣)).
(وفي ولدٍ زيد الذكر والأنثى سواء^(٤)).

(١) من سورة يوسف، الآية (٩٣).

(٢) من سورة القصص، الآية (٢٩).

(٣) في زيادة: وإن هي لا ترث.

(٤) أي إن أوصى لولدٍ زيد، فالوصية بينهم، والذكر والأنثى فيه سواء في القسمة والاستحقاق؛ لأنّ اسم الولد ينظم الكلّ انتظاماً واحداً، حتى لو كانوا ذكوراً وإناثاً يقسم بينهم بالسوية، ولو كان الكلّ إناثاً دخلن تحت الوصية؛ لأنّ الوصية حصلت باسم الولد، واسم الولد يطلق على الإناث حالة الانفراد، وكما يطلق على الذكور. ينظر: «الكفاية» (٩: ٤٠٦).

وفي ورثته ذَكَرَ كَانِثِينَ، وفي أيتام بنيه، وعميانهم، وزِمَنَاهُمْ، وأراملهم، دخلَ فقيرُهُم وغيبيهم، وذَكَرَهُم وإنائهم إن احصوا، وإلَّا فللفقراء منهم، وفي بني فلان الأئى منهم. وبطلتِ الوصية لمواليه فيمن معتقون ومعتقون.

باب الوصية بالسكنى والخدمة

تصحُ الوصية بخدمة عبده، وسكنى داره مُدَّةً معيَّنة وأبداً

وفي ورثته ذَكَرَ كَانِثِينَ؛ لأنه اعتبر الوراثة، وحكم الإرث هذا. (وفي أيتام بنيه، وعميانهم، وزِمَنَاهُمْ، وأراملهم، دخلَ فقيرُهُم وغيبيهم، وذَكَرَهُم وإنائهم إن احصوا، وإلَّا فللفقراء منهم)، أوصى لأيتام بني زيد، أو عميانهم... إلى آخره، فإن كانوا قومًا محصونًا^(١) دَخَلَ الفقيرُ والغني، فإنه يكون تملكياً لهم، وإن كانوا قومًا لا يحصون، لا يكون تملكياً لهم، بل يرادُ به القرية، وهي في دفع الحاجة، فيصرفُ إلى الفقراء منهم: أي فقراء أيتام بني زيد، أو فقراء عميانهم، وكذا في الباقي.

(وفي بني فلان الأئى منهم^(٢)).

وبطلتِ الوصية لمواليه فيمن معتقون ومعتقون؛ لأنَّ اللفظَ^(٣) مشترك، ولا عموم له، ولا قرينة تدلُّ على أحدهما، وفي بعض كتب الشافعي^(٤) أن الوصية للكل.

(باب الوصية بالسكنى والخدمة)

(تصحُ الوصية بخدمة عبده، وسكنى داره مُدَّةً معيَّنة وأبداً

(١) عند أبي يوسف رحمته الله أن يحصون بغير كتاب وحساب، وقال محمد رحمته الله: إذا كانوا أكثر من مئة فهم لا يحصون، وقال بعضهم: مفوض إلى رأي القاضي، وعليه الفتوى، وإليه يشير ما قاله محمد رحمته الله. كذا في «الكفاية» (٤: ٤٠٤ - ٤٠٥).

(٢) دخولُ الإناث في هذه الوصية أول قول أبي حنيفة رحمته الله، وهو قولهما؛ لأنَّ جمع الذكور يتناول الإناث، ثم رجع وقال: يتناول الذكور خاصة؛ لأنَّ حقيقة الاسم المذكور وانتظامه للإناث يجوز، والكلام حقيقة، بخلاف ما إذا كان بنو فلان اسم قبيلة أو فخذ، حيث يتناول الذكور والإناث؛ لأنه ليس يراد بها أعيانهم؛ إذ هو مجرد الانساب. ينظر: «الهداية» (٤: ٢٥١).

(٣) أي لفظ المولى مشترك بينهما فلا ينتظمها في موضع الإثبات، وتعامه في «فتح باب العناية» (٣: ٤٢٦).

(٤) ينظر: «النكت» (٢: ٦٨٧)، وغيرها.

(٥) في ج و ص و ق: باب من الوصية.

ويُغْلَبُهُمَا، فَإِنْ خَرَجَتِ الرُّقْبَةُ مِنَ الثَّلَاثِ سَلَّمَتْ إِلَيْهِ هَا، وَإِلَّا قُسِمَ الدَّارُ اثْلَاثًا وَيُهَيَّأُ الْعَبْدُ، وَبِمَوْتِهِ فِي حَيَاةِ مَوْصِيهِ تَبْطُلُ، وَيَعْدُ مَوْتُهُ يَعُودُ إِلَى الْوَرِثَةِ، وَيُشْمَرُ بِسِتَانِهِ إِنْ مَاتَ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ لَهُ هَذِهِ فَقَطْ، وَإِنْ ضَمَّ أَبَدًا، فَلَهُ هَذِهِ وَمَا يَحْدُثُ كَمَا فِي غَلَّةِ بَسْتَانِهِ، وَبِصُوفٍ غَنَمِهِ، وَوَلَدِيهَا، وَلِبْنِهَا لَهُ مَا فِي وَقْتِ مَوْتِهِ ضَمَّ أَبَدًا أَوْ لَا، وَتَوَرَّثَ بَيْعَةً وَكَنْيَسَةً جُعِلَتَا فِي الصَّحَّةِ

وَيُغْلَبُهُمَا^(١)، فَإِنْ خَرَجَتِ الرُّقْبَةُ مِنَ الثَّلَاثِ سَلَّمَتْ إِلَيْهِ هَا: أَيُّ إِلَى الْمَوْصِي لَهُ لِأَجْلِ الْوَصِيَّةِ، (وَإِلَّا قُسِمَ الدَّارُ اثْلَاثًا وَيُهَيَّأُ الْعَبْدُ): أَيُّ يَقْسُمُ الدَّارُ وَيُسَلِّمُ إِلَى الْمَوْصِي لَهُ مَقْدَارَ ثُلُثِ الْمَالِ لِيَسْكُنَ فِيهِ، وَالْعَبْدُ يَخْدُمُ الْمَوْصِي لَهُ بِمَقْدَارِ مَا صَحَّتْ فِيهِ الْوَصِيَّةُ، وَيَخْدُمُ الْوَرِثَةَ بِمَقْدَارِ مَا لَمْ تَصَحَّ.

(وَبِمَوْتِهِ فِي حَيَاةِ مَوْصِيهِ تَبْطُلُ، وَيَعْدُ مَوْتُهُ يَعُودُ إِلَى الْوَرِثَةِ): أَيُّ بِمَوْتِ الْمَوْصِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِ مَوْصِيهِ تَعُودُ إِلَى وَرِثَةِ الْمَوْصِي؛ لِأَنَّهُ أَوْصَى بِأَنْ يَتَفَعَّ الْمَوْصِي لَهُ عَلَى مَلِكِ الْمَوْصِي، فَإِذَا مَاتَ الْمَوْصِي لَهُ يَعُودُ إِلَى وَرِثَةِ الْمَوْصِي بِحُكْمِ الْمَلِكِ.

(وَيُشْمَرُ بِسِتَانِهِ إِنْ مَاتَ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ لَهُ هَذِهِ فَقَطْ): أَيُّ لِلْمَوْصِي لَهُ الثَّمَرَةُ الْكَائِنَةُ حَالَ مَوْتِ الْمَوْصِي لَا مَا يَحْدُثُ بَعْدَهُ، (وَإِنْ ضَمَّ أَبَدًا، فَلَهُ هَذِهِ وَمَا يَحْدُثُ كَمَا فِي غَلَّةِ بَسْتَانِهِ): أَيُّ أَوْصَى بِغَلَّةِ بَسْتَانِهِ سَوَاءً ضَمَّ لَفْظُ الْأَبَدِ أَوْ لَا، فَلَهُ هَذِهِ وَمَا يَحْدُثُ. (وَبِصُوفٍ غَنَمِهِ، وَوَلَدِيهَا، وَلِبْنِهَا لَهُ مَا فِي وَقْتِ مَوْتِهِ ضَمَّ أَبَدًا أَوْ لَا)، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الثَّمَرَةِ وَالْغَلَّةِ وَالصُّوفِ: أَنَّ الْغَلَّةَ تَطْلُقُ عَلَى الْمَوْجُودِ، وَعَلَى مَا يَوْجَدُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَالثَّمَرَةُ وَالصُّوفُ لَا يَطْلُقَانِ إِلَّا عَلَى الْمَوْجُودِ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا ضَمَّ أَبَدًا صَارَ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى تَنَاوُلِ الْمَعْدُومِ، فَتَصَحَّ فِي الثَّمَرَةِ دُونَ الصُّوفِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَى الثَّمَرَةِ الْمَعْدُومَةِ يَصَحُّ شَرْعًا كَالْمَسَاقَاةِ لَا عَلَى الصُّوفِ وَالْوَلَدِ وَنَحْوِهِمَا.

(وَتَوَرَّثَ بَيْعَةً وَكَنْيَسَةً جُعِلَتَا فِي الصَّحَّةِ): لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْوَقْفِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته، وَالْوَقْفُ يَوَرِّثُ عِنْدَهُ^(٢)، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا: لَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ مَعْصِيَةٌ فَلَا تَصَحُّ.

(١) الْغَلَّةُ: كُلُّ مَا يَحْصُلُ مِنْ رِبْعِ أَرْضٍ أَوْ كِرَائَتِهَا، أَوْ أَجْرَةُ غُلَامٍ أَوْ غُجْرٍ ذَلِكَ. يَنْظُرُ: «الْمَغْرِبُ» (ص ٣٤٤).

(٢) فَإِنْ قِيلَ: هَذَا فِي حَقِّهِمْ كَالْمَسْجِدِ فِي حَقِّنَا، وَلَا يَوَرِّثُ الْمَسْجِدُ وَلَا يَبَاعُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا كَذَلِكَ، قُلْنَا: إِنَّ مَلِكَ الْبَاقِي يَنْقَطِعُ عَنِ الْمَسْجِدِ لَا مَلِكُهُمْ عَنْ كِتَابَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْكُنُونَ وَيَدْفَنُونَ مَوْتَاهُمْ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ الْمَسْجِدُ كَذَلِكَ يَوَرِّثُ قِطْعًا. يَنْظُرُ: «الْهِدَايَةُ» (٤: ٢٥٦).

والوصية يجعل أحدهما سمي قوماً ، أو لا تصح ، كوصية مستامن لا وارث له هنا بكل ماله لمسلم أو ذمي.

باب الوصي

ومن أوصى إلى زيد، وقيل عنده، فإن رد عنده رد وإلا لا، فإن سكت فمات موصيه، فله ردّه وضده، ولزم بيع شيء من الثركة، وإن جهل به

(والوصية يجعل أحدهما سمي قوماً، أو لا تصح)، فإن أوصى يهودي أو نصراني أن يجعل القوم مسلمين ببيعة أو كنيسة تصح، ولقوم غير مسلمين تصح^(١) عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما، فإن الوصية بالمعصية لا تصح، له: أنه قرينة في معتقدهم، وهم متروكون على ما يدينون.

(كوصية مستامن لا وارث له هنا بكل ماله لمسلم أو ذمي)، فإن الوصية بكل المال إنما لا تصح لحق الورثة، وأما المستامن فورثته في دار الحرب، وهم في حكم الأموات، فلا مانع من الصحة. "والله أعلم".

باب الوصي

يقال: أوصى إلى فلان: أي فوض إليه التصرف في ماله بعد موته، والاسم منه الوصاية بالكسر والفتح، والمفوض إليه الوصي.

(ومن أوصى إلى زيد، وقيل عنده، فإن رد عنده رد وإلا لا)، وإنما لا يصح الرد بغيبته؛ لأنه اعتمد عليه حيث قبله بحضوره^(٢)، فإن صح الرد بغيبته يلزم الغرور، (فإن سكت فمات موصيه، فله ردّه وضده): أي القبول.

(ولزم بيع شيء من الثركة، وإن جهل به): أي بالإيصاء، فإن الوصي إذا باع شيئاً من الثركة من غير علم بالإيصاء، ينفذ البيع بخلاف الوكيل إذا باع شيئاً بلا علم بالوكالة.

(١) لأن الوصية لقوم بأعيانهم غلبك، والذي يملك ذلك معلوم، كما لو أوصى بغير البيعة والكنيسة، وإذا صار ملكاً لهم يصنعون به ما شاءوا. ينظر: «ذخيرة العقبى» (ص ٦٢٢).

(٢) زيادة من أوب و م.

(٣) زيادة من أ و م.

فإن رد بعد موته ثم قبل صحح إلا إذا نفذ قاض رده، وإلى عبد أو كافر أو فاسق بذله القاضي بغيره، وإلى عبده صحح إن كان ورثته صغاراً وإلا لا، وإلى عاجز عن القيام بها ضم إليه غيره ويبقى أمين يقدر، وإلى اثنين لا ينفرد أحدهما إلا بشراء كفيه، وتجهيزه، والخصومة في حقوقه، وقضاء دينه وطلبه، وشراء حاجة الطفل، والاثهاب له، واعتاق عبد عيين

(فإن رد بعد موته ثم قبل صحح إلا إذا نفذ قاض رده)، إذ بمجرد الرد لا تبطل الوصاية؛ لأن في بطلانه ضرراً بالميت^(١) إلا إذا تأكد ذلك بحكم القاضي. (وإلى عبد أو كافر أو فاسق بذله القاضي بغيره)^(٢)، قيل: الوصاية صحيحة، وإنما تبطل بإخراج القاضي، وقيل: في العبد باطلة وفي غيره صحيحة، وقيل: في الكافر باطلة؛ لعدم ولايته على المسلم، وفي غيره صحيحة. (وإلى عبده صحح إن كان ورثته صغاراً وإلا لا)، هذا عند أبي حنيفة رحمته، وقالوا: لا تصح وإن كانت الورثة صغاراً، وهو القياس^(٣)؛ لأنه قلب المشروع، له: أن لعبده من الشفقة ما لا يكون لغيره، والصغار وإن كانوا ملاكاً ليس لهم ولاية المنع، فلا منافاة بخلاف ما إذا كان البعض كباراً، إذ لهم المنع ويبيع نصيبهم من هذا العبد. (وإلى عاجز عن القيام بها ضم إليه غيره): أي يضم القاضي إليه غيره، (ويبقى أمين يقدر): أي إذا كان الوصي أميناً قادراً على التصرف لا يجوز للقاضي إخراج، بل يجب تيقظه.

(وإلى اثنين لا ينفرد أحدهما إلا بشراء كفيه، وتجهيزه، والخصومة في حقوقه، وقضاء دينه وطلبه، وشراء حاجة الطفل، والاثهاب له)^(٤)، واعتاق عبد عيين): أي

(١) في ص: ضرراً بالميت ضرراً بالميت.

(٢) هذه الوصية باطلة على ما ذكره محمد رحمته، وعبارة القدوري رحمته: أخرجهما القاضي عن الوصية، وهذا يدل على أن الوصية صحيحة؛ لأن الإخراج إنما يكون بعد الدخول. ينظر: «فتح باب العناية» (٣: ٤٤٠).

(٣) وجه القياس: إن الولاية متقدمة في عبد نفسه، لما أن الرق ينافيها؛ ولأن فيه إثبات الولاية للمملوك على المالك، وهو قلب المشروع؛ ولأن الولاية الصادرة من الأب، وفي اعتبار هذه تجزئتها؛ لأنه لا يملك بيع رقبته، وهذا نقض الموضوع. ينظر: «الهداية» (٤: ٢٥٩).

(٤) أي قبول الهبة للموصي؛ لأن في التأخير خيفة الفوات؛ ولأنه يملكه الأم والذي في حجره، فلم يكن من باب الولاية. ينظر: «الهداية» (٤: ٢٦٠).

وردةً وديعة، وتنفيذ وصية معيَّنين، وجمع أموال ضائعة، وبيع ما يخاف تلفه، ووصي الوصي أوصى إليه في ماله أو مال موصيه وصي فيهما. وقسمة الوصي عن الورثة مع الموصى له تصح، فلا ترجع عليه إن ضاع قسطهم معه، وقسمته من الموصى له معهم لا، فيرجع بثلث ما بقي

إذا كان أوصى بإعتاق عبدٍ معيَّن فأحد الوصيين يملك إعتاقه؛ لعدم الاحتياج إلى الرأي بخلاف إعتاق العبد غير المعيَّن.

(وردةً وديعة، وتنفيذ وصية معيَّنين، وجمع أموال ضائعة، وبيع ما يخاف تلفه)، فإن بعض هذه الأمور مما لا يحتاج إلى الرأي، وبعضها مما يضر فيه التوقف فلا يشترط الاجتماع، والاجتماع في الخصومة شغب، وهذا قول أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله، وعند أبي يوسف رحمته الله يتفرَّد كل بالتصريف في جميع الأشياء.

(وصي الوصي أوصى إليه في ماله أو مال موصيه وصي فيهما^(١)).

وقسمة الوصي عن الورثة مع الموصى له تصح، فلا ترجع عليه إن ضاع قسطهم معه) : أي قسمة الوصي التركة مع الموصى له عن الورثة الصغار أو الكبار الغائبين تصح، حتى لو قبض الوصي نصيب الورثة، وضاع في يده، لا يكون للورثة^(٢) الرجوع على الموصى له بشيء.

(وقسمته من الموصى له معهم لا، فيرجع بثلث ما بقي) : أي قسمة الوصي عن الموصى له الغائب مع الورثة الكبار الحاضرين لا تصح، لو قبض نصيب الموصى له الغائب، وهلك في يده، رجع الموصى له بثلث ما بقي، أمّا عن الموصى له الحاضر، فقبض الوصي نصيبه إن كان بإذنه، فهو وكيل عن الموصى له بالقبض، فلا يكون له حق الرجوع، وإن لم يكن بإذنه، فله الرجوع.

(١) فللوصي أن يوصي بما أوصى له به أطلق له الموصى أو لم يطلق، والثاني وصيهما جميعاً. ينظر: «آداب الأوصياء» (٢: ٢٥٧).

(٢) لأن الموصى له ليس بخليفة عن الميت من كل وجه؛ لأنه ملكه بسبب جديد؛ ولهذا لا يرث بالغيب، ولا يرث عليه به، ولا يصير مفزوراً بشراء الموصي، فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته، حتى لو هلك ما أفرز له عند الوصي كان له ثلث ما بقي؛ لأن القسمة لم تنفذ عليه، والوصي لا يضمن أيضاً؛ لأنه أمين فيه، وله ولاية الحفظ في التركة، وغنامه في «الهداية» (٤: ٢٦٢).

وصحّت للقاضي، وأخذَه قسطه، وصحّت للقاضي، وأخذَه قسطه، فإن قاسمهم في الوصية بحجّ حجّ بثلث ما بقي إن هلك في يده، أو في يد من يحجّ، وصحّ بيع الوصي عبداً من الثركة بغيبه الغرماء، وضمين وصي باع ما أوصى ببيعه، وتصديق ثمنه فاستحقّ بعد هلك ثمنه معه، ورجع في الثركة

(وصحّت للقاضي، وأخذَه قسطه): أي صحّت للقاضي قسمة الثركة عن الموصى له مع الورثة، وأخذ القاضي نصيب الموصى له، فقولُه: وأخذَه عطفٌ على الضمير في صحّت ويجوز لوجود الفصل بينهما.

(فإن قاسمهم في الوصية بحجّ حجّ بثلث ما بقي إن هلك في يده، أو في يد من يحجّ)^(١): أي قسّم الوصي مع الورثة في الوصية بحجّ، فهلك المال في يد الوصي، أو في يد من يحجّ، حجّ بثلث ما بقي عند أبي حنيفة رحمته الله، وعند أبي يوسف رحمته الله إن كان ما أفرز للحجّ ثلث المال لا يؤخذ من الباقي، شيء للحجّ، وإن كان أقل يؤخذ إلى تمام الثلث، وعند محمد رحمته الله لا يؤخذ شيء في الحالين؛ لأنّ إفراد الوصي كإفراد الميت، ولو أفرز الميت شيئاً من ماله للحجّ فضاع بعد موته لا يحجّ من الباقي، ولأبي يوسف رحمته الله أنّ محل الوصية الثلث، فينفذ إن بقي من الثلث شيء، ولأبي حنيفة رحمته الله أنّ تمام القسمة بالتسليم إلى الجهة المسماة، فإذا لم يصرف إلى تلك الجهة، صار كهلاكيه قبل القسمة.

(وصحّ بيع الوصي عبداً من الثركة بغيبه الغرماء): أي يجوز للوصي أن يبيع لفضاء الدين عبداً من الثركة بغيبه الغرماء.

(وضمين وصي باع ما أوصى ببيعه، وتصديق ثمنه فاستحقّ بعد هلك ثمنه معه، ورجع في الثركة): أوصى الميت بأن يباع هذا العبد، وتصديق بثمنه، فباع الوصي العبد، وقبض الثمن، فهلك في يده، فاستحقّ العبد في يد المشتري ضمن الوصي الثمن: أي يرجع المشتري بالثمن على الوصي، ثم الوصي يرجع في الثركة؛ لأنه عامل للميت، وكان أبو حنيفة رحمته الله يقول أولاً^(٢): لا يرجع في الثركة؛ لأنه ضمن بفضه، ثم رجّع إلى ما ذكر، وعند محمد رحمته الله يرجع في الثلث؛ لأنّ محل الوصية الثلث.

(١) صورته: رجل مات وترك أربعة آلاف درهم، وأوصى أن يحجّ عنه، وكان مقدار الحجّ ألف درهم مثلاً، ودفعها الورثة إلى الوصي أو إلى الذي يحجّ عنه، فسرق، قال أبو حنيفة رحمته الله: يؤخذ ثلث ما بقي من الثركة، وهو ألف درهم، فإن سرق ثانياً يؤخذ ما بقي مرة أخرى وهكذا، ونحوه في «العناية» (١٠٨): (٥٠٧).

(٢) زيادة من أوم.

كما يرجع في مال الطفل وصي باع ما أصابه من الثركة، وهلك معه ثمنه فاستحق، والطفل على الورثة بمحضته، ولا يبيع وصي ولا يشتري إلا بما يتغابن به

(كما يرجع في مال الطفل وصي باع ما أصابه من الثركة، وهلك معه ثمنه فاستحق، والطفل على الورثة بمحضته): أي قسم الميراث فأصاب الطفل عبد، فباعه الوصي، وقبض ثمنه، فهلك العبد في يده، فاستحق العبد، وأخذ المشتري الثمن من الوصي رجع الوصي في مال الطفل؛ لأنه عامل له، ويرجع الطفل على الورثة بنصيبه مما بقي في أيديهم؛ لأن القسمة قد انتقضت، وصار كأن العبد لم يكن.

(ولا يبيع وصي ولا يشتري إلا بما يتغابن به)، اعلم أنه يجوز للوصي أن يبيع مال الصبي، وهو من المنقولات من الأجنبية بمثل القيمة وبما يتغابن الناس فيه، وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين، ويجوز أن يشتري له من الأجنبية كذلك، لا بالغبن الفاحش، وأما الاشتراء من نفسه، فإن كان الوصي وصي الأب يجوز؛ لا إن كان وصي القاضي، لكن بشرط أن يكون للصغير فيه منفعة ظاهرة.

وفسر بأن يبيع ماله من الصغير، وهو يساوي خمسة عشر عشرة، أو يشتري مال الصغير لأجل نفسه، وهو يساوي عشرة بخمسة عشر، وهذا عند أبي حنيفة رحمته وأبي يوسف رحمته، وأما عند محمد رحمته فلا يجوز بكل حال.

وأما بيع الأب مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة، وبما يتغابن فيه. وأما عقار الصغير فإن باعه الوصي من أجنبي بمثل القيمة يجوز، هذا جواب المتقدمين، واختيار المتأخرين^(١) أنه إنما يجوز إن رغب المشتري بضعف القيمة، أو

(١) قال قاضي خان رحمته: أما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار إلا بشروط:

١. أن يرغب إنسان في شرائها لضعف قيمتها.
٢. أن يحتاج الصغير إلى ثمنها للنفقة.
٣. أن يكون على الميت دين لا وفاء إلا بشئها.
٤. أن يكون في الثركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها إلى ثمن العقار.
٥. أن يكون بيع العقار خيراً لليتيم، بأن كان خراجها وموتها يربو على غلاتها.
٦. أن يكون العقار حائزاً أو داراً يريد أن ينقص ويداعى إلى الخراب ينظر: «حسن الدراية» (٤).

ويدفع ماله مضاربة، وشركة، وبضاعة، ويحتال على الأمل لا على الأصر، ولا يفرض ويبيع على الكبير الغائب إلا العقار، ولا يتجر في ماله، ووصي أب الطفل أحق بما له من الجدة، فإن لم يكن له وصي فالجدة.

للصغير حاجة إلى ثمنه، أو على الميت دين لا يقضي إلا بتمينه^(١)، قالوا: وبه يفتى. وأما الأب إن باع عقار صغيره بمثل القيمة، إن كان محموداً عند الناس أو مستور الحال يجوز، فالقول بأن بيع العقار من الأجنبي، إنما يجوز عند تحقق الشرائط المذكورة: كرجية المشتري بضعف القيمة، ونحو ذلك، يؤذن بأن بيعه من نفسه لا يجوز؛ لأن العقار من أنفس الأموال، فإذا باع من نفسه، فالثمة ظاهرة^(٢).

(ويدفع ماله مضاربة، وشركة، وبضاعة، ويحتال على الأمل لا على الأصر، ولا يفرض ويبيع على الكبير^(٣) الغائب إلا العقار)^(٤)؛ لأن بيع ماله إنما يجوز للحفظ، والعقار محصن بنفسه، (ولا يتجر في ماله)؛ لأن المفروض إليه الحفظ لا التجارة.

(وصي أب الطفل أحق بما له من الجدة، فإن لم يكن له وصي فالجدة.)

(١) وزادوا على هذه الثلاث أربعة، وهي:

١. إذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها إلا منه.
٢. إذا كانت غلاته لا تزيد على مؤنته.
٣. إذا كان حائزاً أو داراً يخشى عليه النقصان.
٤. إذا كان العقار في يد متغلب وخاف الوصي عليه فله بيعه. ينظر: «إنحاف البصائر في تيوب الأشياء» (ص ٥١٠).

(٢) لكن صرح في «البحر» لو باع العقار والمتقول على الصغير جاز لكمال الولاية. ينظر: «اللائق النيرة» (٢: ١٩).

(٣) قيد الكبير بالغيبة؛ لأنهم إذا كانوا حضوراً ليس للوصي التصرف في التركة أصلاً، لكن يتقاضى ديون الميت، ويقبض حقوقه، ويدفع إلى الورثة، إلا إذا كان على الميت دين أو وصى بوصية ولم يقبض الورثة الديون، ولم ينفذوا الوصية من ماله، فإنه يبيع التركة. ينظر: «العناية» (١٠: ٥١٠).

(٤) أما في حق الصغير فيملك الوصي بيع العقار أيضاً، وهذا جواب السلف، وأما جواب المتأخرين أنه إنما يجوز بأحد الشروط السابقة. قال الصدر الشهيد رحمته الله: وبه يفتى. ينظر: «الكفاية» (٩: ٤٣٢ - ٤٣٣).

[فصل الشهادة]

ولغت شهادة الوصيين لصغير بمال أو كبير بمال الميت، وصحّت لغيره، كشهادة رجلين للآخرين بدين ألف على ميت، والآخرين للأولين بمثله بخلاف الشهادة بوصية ألف، أو الأولين بعد، والآخرين بثلاث ماله

[فصل الشهادة]

ولغت شهادة الوصيين لصغير بمال أو كبير بمال الميت، وصحّت لغيره، لأنّ التصرف في مال الصغير للوصي سواء كان من التركة أو لم يكن، وأمّا مال الكبير، فإن لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي فيه، فيجوز الشهادة، وإن كان من التركة لا يجوز الشهادة عند أبي حنيفة رحمته الله، ويجوز عندهما؛ لأنّه لا تصرف للوصي في مال الكبير، قلنا: له ولاية الحفظ، وولاية البيع إذا كان الكبير غائباً.

(كشهادة رجلين للآخرين بدين ألف على ميت، والآخرين للأولين بمثله)، فإنّه يجوز الشهادة عند أبي حنيفة رحمته الله ومحمد رحمته الله، وعند أبي يوسف رحمته الله لا يجوز. (بخلاف الشهادة بوصية ألف^(١)، أو الأولين بعد، والآخرين بثلاث ماله^(٢)).



(١) لأن الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشتركاً بينهم فأورث شبهة. ينظر: «الدرر الحكام» (٢: ٤٥١).

(٢) أي لم يصح أيضاً؛ لأن الشهادة توجب شركة في المشهود به. ينظر: «الدرر» (٢: ٤٥١).

كتاب الخنثى

وهو ذو فرج وذَكَر، فَإِنْ بَالَ مِنْ ذَكَرِهِ فَذَكَرٌ، وَإِنْ بَالَ مِنْ فَرجِهِ فَانْثَى، وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا حُكِمَ بِالْأَسْبَقِ، وَإِنْ اسْتَوِيَا فَمُشْكِلٌ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْكَثْرَةُ، فَإِنْ بَلَغَ وَخَرَجَ لَحْيَةً، أَوْ وَطِئَ امْرَأَةً فَرَجُلٌ، وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ ثَدْيٌ، أَوْ نُزِلَ لَبَنٌ، أَوْ حَاضَ، أَوْ حَبَلٌ، أَوْ وَطِئَ فَانْثَى، وَإِلَّا فَمُشْكِلٌ، وَيَقِفُ بَيْنَ صَفَرِ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ، فَإِنْ قَامَ فِي صَفْهِنَّ أَعَادَ وَفِي صَفْهَمَ يَعْبُدُ مَنْ بِمَجْنِبِيهِ، وَمَنْ خَلَفَهُ بِمِجْدَاهِ، وَصَلَّى بِقِنَاعٍ، وَلَا يَلْبَسُ حَرِيرًا وَحَلِيًّا، وَلَا يَكْشِفُ عِنْدَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَلَا يَخْلُو بِهِ غَيْرُ مُحَرَّمٍ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، وَلَا يَسَافِرُ بِلَا مُحَرَّمٍ

كتاب الخنثى

(وهو ذو فرج وذَكَر، فَإِنْ بَالَ مِنْ ذَكَرِهِ فَذَكَرٌ، وَإِنْ بَالَ مِنْ فَرجِهِ فَانْثَى، وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا حُكِمَ بِالْأَسْبَقِ، وَإِنْ اسْتَوِيَا فَمُشْكِلٌ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْكَثْرَةُ)، هذا عند أبي حنيفة رحمته الله، وقالوا: يُعْتَبَرُ الْكَثْرَةُ^(١).

(فَإِنْ بَلَغَ وَخَرَجَ لَحْيَةً، أَوْ وَطِئَ امْرَأَةً فَرَجُلٌ، وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ ثَدْيٌ، أَوْ نُزِلَ لَبَنٌ، أَوْ حَاضَ، أَوْ حَبَلٌ، أَوْ وَطِئَ فَانْثَى): أي إِنْ ظَهَرَ تِلْكَ الْعِلَامَاتُ فَقَطْ فَذَكَرٌ، وَإِنْ ظَهَرَتْ هَذِهِ الْعِلَامَاتُ فَقَطْ فَانْثَى، (وَإِلَّا فَمُشْكِلٌ): أي إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَأَن لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِنَ الْعِلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ، أَوْ اجْتَمَعَتْ عِلَامَاتُ الذُّكُورِ مَعَ عِلَامَاتِ الْإِنَاثِ، كَمَا إِذَا خَرَجَتْ لَحْيَةٌ، وَظَهَرَ لَهُ ثَدْيٌ فَمُشْكِلٌ.

(^(٢) وَيَقِفُ بَيْنَ صَفَرِ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ)، فَإِنْ قَامَ فِي صَفْهِنَّ أَعَادَ وَفِي صَفْهَمَ يَعْبُدُ مَنْ بِمَجْنِبِيهِ، وَمَنْ خَلَفَهُ بِمِجْدَاهِ، وَصَلَّى بِقِنَاعٍ، وَلَا يَلْبَسُ حَرِيرًا وَحَلِيًّا، وَلَا يَكْشِفُ عِنْدَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَلَا يَخْلُو بِهِ غَيْرُ مُحَرَّمٍ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، وَلَا يَسَافِرُ بِلَا مُحَرَّمٍ،

(١) لِأَنَّ كَثْرَةَ الْبَوْلِ عِلَامَةٌ قُوَّةِ ذَلِكَ الْعَضْوِ، وَكَوْنُهُ عَضْوًا أَصْلِيًّا؛ وَلِأَنَّ لِكَثْرَةِ حِكْمِ الْكُلِّ فِي أَصُولِ الشَّرْعِ، فَيُتَرَجَّحُ بِالْكَثْرَةِ، وَلَهُ: أَنَّ كَثْرَةَ الْخُرُوجِ لَيْسَ تَدُلُّ عَلَى الْقُوَّةِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِاتِّسَاعٍ فِي أَحَدِهِمَا وَضِيقٌ فِي الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ يَخْرُجُ مِنْهُمَا عَلَى السَّوَاءِ فَهُوَ مُشْكِلٌ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَرَجِعَ هَاهُنَا. يَحْضُرُ «الهِدَايَةُ» (٤: ٢٦٦).

(٢) زِيَادَةُ مَنْ أَوْ بَوْ م.

للرجل والمرأة ختنه، وتبتاع أمة تحتته إن ملك مالا، وإلا فمن بيت المال، ثم ثباغ، فإن مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويتيمم، ولا يحضر مراهما غسل ميت، وندب تسجئة قبره، ويوضع الرجل بقرب الإمام، ثم هو ثم المرأة إذا صلي عليهم، فإن تركه أبوه وابناً، فله سهم وللأبن سهمان، وعند الشعبي عليه السلام له نصف النصيين، وإذا ثلاثة من سبعة عند أبي يوسف عليه السلام، وخمسة من اثني عشر عند محمد عليه السلام.

وكره للرجل والمرأة ختنه، وتبتاع ^(١) أمة تحتته إن ملك مالا، وإلا فمن بيت المال، ثم ثباغ، فإن مات قبل ظهور حاله لم يغسل ويتيمم، ^(٢) «من التيمم»، وهو جعل الغير ذاتيمم، وإنما لا يشتري له جارية نفسه؛ لأن الجارية لا تكون مملوكة له بعد الموت، إذ لو كانت لجاز غسل الجارية لسيدها إذا لم يكن خنثى، وكان هذا أولى من غسل الرجل الرجل.

(ولا يحضر ^(٣) مراهما غسل ميت، وندب تسجئة قبره)، قد مر معنى التسجئة في «باب الجنائز» ^(٤)، (ويوضع الرجل بقرب الإمام، ثم هو ثم المرأة إذا صلي عليهم)؛ ليكون جنازة المرأة أبعد من عيون الناس، ثم الخنثى.

(فإن تركه أبوه وابناً، فله سهم وللأبن سهمان، وعند الشعبي ^(٥) عليه السلام له نصف النصيين، وإذا ثلاثة من سبعة عند أبي يوسف عليه السلام، وخمسة من اثني عشر عند محمد عليه السلام)، اعلم أن عند أبي حنيفة عليه السلام له أقل النصيين: أي ينظر إلى نصيبه إن كان ذكراً وإلى نصيبه إن كان أنثى، فأى منهما يكون أقل فله ذلك، ففي هذه الصورة ميراثه على تقدير الأنوثة أقل، فله ذلك.

(١) أي تشتري له أمة تحتته إن له مال؛ لأنه يباح لمملوكه النظر إليه رجلاً كان أو امرأة. ينظر: «الهداية» (٤): (٢٦٧).

(٢) زيادة من أوم.

(٣) أي لا يحضر إن كان مراهما غسل رجل ولا امرأة؛ لاحتمال أنه ذكر أو أنثى. ينظر: «حسن الدراية» (ص ٢١٨).

(٤) (١: ١٩٢).

(٥) وهو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري، أبو عمرو، نسبة إلى شعب وهو بطن من همدان، قال ابن المديني: ابن عباس في زمانه، والشعبي في زمانه، وسفيان الثوري في زمانه، (ت ١٠٣ هـ). ينظر: «العبر» (١: ١٢٧). «مرآة الجنان» (١: ٢٤٤). «وفيات» (٣: ١٢ - ١٦). «التقريب» (ص ٢٣٠).

فإن تركت زوجاً وجدّة، وأخاً لأب، وأم، هو خنثى، فعلى تقدير الأنوثة له ثلاثة من سبعة، وعلى تقدير الذكورة اثنان من ستة، فله هذا لأنه أقل من ذلك؛ لأنّ الثلث أقل من ثلاثة الأسباع؛ لأنّ ثلث السبعة اثنان وثلث واحد، وثلاثة أسباع السبعة ثلاثة.

وعند الشعبي رحمه الله له نصف النصيبين: أي يجمع بين نصيبه إن كان ذكراً وبين نصيبه إن كان أنثى، فله نصف ذلك المجموع، ففسره أبو يوسف رحمه الله ثلاثة من سبعة؛ لأنه له الكل على تقدير الذكورة، والنصف على تقدير الأنوثة، فصار واحداً ونصفاً، فنصفه ثلاثة الأرباع، فيكون للابن الكل إن كان منفرداً، وللخنثى ثلاثة الأرباع، فالخرج أربعة، فالكل أربعة، وثلاثة الأرباع ثلاثة، صار سبعة بطريق العول للابن أربعة، وللخنثى ثلاثة.

وإن شئت تقول له النصف إن كان أنثى، والكل إن كان ذكراً، فالنصف متيقن، ووقع الشك في النصف الآخر، فنصف صار ربعا، فالنصف والرّبع ثلاثة أرباع. وفسره محمد رحمه الله بأنه خمسة من اثني عشر؛ لأنه يستحق النصف مع الابن إن كان ذكراً، والثلث إن كان أنثى، والنصف والثلث خمسة من ستة، فله نصف ذلك، وهو اثنان ونصف من ستة وقع الكسر بالنصف، فضرب في اثنين صار خمسة من اثني عشر، وهو نصيب الخنثى، والباقي وهو السبعة نصيب الابن.

وإن شئت تقول له: الثلث إن كان أنثى، والنصف إن كان ذكراً، ومخرجهما ستة، فالثلث اثنان والنصف ثلاثة، فاثنتان متيقن ووقع الشك في الواحد الآخر، فنصف صار اثنين ونصفاً، وقع الكسر بالنصف، فصار خمسة من اثني عشر.

وإن أردت أن تعرف أن ثلاثة من سبعة أكثر أم خمسة من اثني عشر، فلا بد من التجنيس، وهو جعل الكسرين من مقام واحد، فاضرب السبعة في اثني عشر، صار أربعة وعشرين، ثم اضرب الثلاثة في اثني عشر، صار ستة وثلاثين، فذلك هو الثلاثة من السبعة، واضرب الخمسة في سبعة، صار خمسة وثلاثين، فهذا هو الخمسة من اثني عشر، والأول وهو ستة وثلاثون زائد على هذا: أي على خمسة وثلاثين بواحد من أربعة وعشرين، فهذا هو التفاوت بين ما ذهب إليه أبو يوسف رحمه الله وما ذهب إليه محمد رحمه الله.

مسائل شتى

كتابة الأخرس وإماؤه بما يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعته وشراؤه وقروذه كالبيان، ولا يحد، وقالوا في معتقل اللسان: إن امتد ذلك، وعلم إشارته فكذا، وإلا فلا وفي غنم مذبوحة فيها ميتة، وهي أقل، تحرى وأكل في الاختيار

مسائل شتى

(كتابة الأخرس وإماؤه بما يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعته وشراؤه وقروذه كالبيان)، أمّا الكتابة فهي:

١. إمّا غير مستبين: كالكتابة على الهواء، أو على الماء، فلا اعتبار لها.
 ٢. وإمّا مستبين غير مرسوم، نحو: أن يكون على ورق شجر، أو على جدار، أو على كاغذ، لكن لا على رسم الكتب، بأن لا يكون معنونا، فهو كالكنية، لا بد من النية، أو القرينة: كالإشهاد مثلاً.
 ٣. وإمّا مستبين مرسوم: بأن يكون على كاغذ، ويكون معنونا نحو من فلان إلى فلان، فهذا مثل البيان سواء من الغائب، أو من الحاضر.
- (ولا يحد): أي إذا أقر بما يوجب الحد بطريق الإشارة، أو قذف بطريق الإشارة، وقالوا في معتقل اللسان: إن امتد ذلك، وعلم إشارته فكذا، وإلا فلا، المعتقل اللسان: هو الذي عرض له احتباس اللسان حتى لا يقدر على الكلام، فعند الشافعي^(١) حكمه حكم الأخرس، وعند أصحابنا^(٢) إن امتد ذلك وعلم إشارته كان حكمه حكم الأخرس، وإلا فلا، وقدر الإمتداد بسنة، وقيل: بأن يبقى إلى زمان الموت، قيل: وعليه الفتوى.

(وفي غنم مذبوحة فيها ميتة، وهي أقل، تحرى وأكل في الاختيار)، إمّا قال: في الاختيار؛ لأنه يحل أكل الميتة في حال الاضطرار، وقال الشافعي^(٣): لا يباح التناول؛ لأن التحري دليل ضروري، ولا ضرورة هنا. قلنا: التحري يصار إليه لدفع الحرج، وأسواق المسلمين لا تخلو عن المسروق، والمنصوب، والمحرم، ومع ذلك يباح التناول اعتماداً على الغالب، "والله أعلم بالصواب".

تم ويفضل الله عم

(١) ينظر: «الأم» (٥: ٢٦٢)، و«الفرق البهية» (٤: ٤٨)، و«تحفة المحتاج» (٧: ٩١)، وغيرها.

(٢) زيادة من أو من و ق و م.

الفهارس العامة

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس الأحاديث النبوية.
٣. فهرس الآثار.
٤. فهرس رواة الأحاديث.
٥. فهرس الأماكن.
٦. فهرس الأعلام.
٧. فهرس الكتب.
٨. فهرس المراجع.
٩. فهرس الموضوعات.

١. فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]	١٧٢ : ١
﴿إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]	١٢٨ : ١
﴿إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]	١١٩ : ٤
﴿وَأَنْ تُخْفُوا وَتُزَوِّجُوا﴾ [البقرة: ٢٧١]	٢١١ : ١
﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦]	٦٤ : ٢
﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ...﴾ [التوبة: ٢٨]	١٠٣ : ٤
﴿إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ﴾ [المائدة: ٩١]	١١١ : ٤
﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّئِينَ﴾ [الصفافات: ٩٩]	١٧٧ : ٢
﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ١٤٤]	١٧١ : ١
﴿تَتَخِدُونَ مِنْهُ سَكْرًا﴾ [النحل: ٦٧]	١١٥ : ٤
﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٥]	١٧٧ : ٢
﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]	١٨٨ : ٢
﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٢]	٩٠ : ٢
﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]	١٤٥ : ٤
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١٢٣ : ١
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]	٨٥ : ٤
﴿صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ١٥٦]	١٢٩ : ١
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]	٥٧ : ٢
﴿عَلَى الْمَوْسَى قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٣٦]	٢٩ : ٢
﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٢٤]	٢١٧ : ٢
﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]	١١٠ : ١
﴿فَإِنْ أَنْسَمَ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]	٣٢ : ٤

١٧٠ : ٢	﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً أَيْمَانَكُمْ﴾ [التحریم: ٢]
٨٤ : ٤ ، ٣١ : ١	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ...﴾ [الأنعام: ١٤٥]
٢٢٣ : ١	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]
١٥٤ : ١	﴿لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]
٢٢٥ : ١	﴿لَا يَجِلُّ لَكَ النَّسَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥٢]
١١٦ : ٢	﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]
٢٤٨ : ١	﴿لَمْ تَحْرِمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ...﴾ [التحریم: ١]
١٢٨ : ١	﴿لَمْ يَكُنْ...﴾ [البينة: ١]
١٣ : ٢	﴿مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ...﴾ [النساء: ٢٥]
٢٠٧ : ٤	﴿وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣]
١١١ ، ٨٠ : ٢	﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]
٨٧ : ٤	﴿وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ﴾ [النحل: ٨]
١١١ : ٢	﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمُ﴾ [البقرة: ٢٣٤]
٢٠٨ : ٢	﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤]
١٣٥ : ٢	﴿وَالْوَالِدَاتِ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ...﴾ [البقرة: ٢٣٣]
١٢٨ : ١	﴿وَأَنْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]
١١٧ : ١	﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥]
٢٠٧ : ٤	﴿وَسَارَ بِأَهْلِيهِ﴾ [القصص: ٢٩]
٣٢ : ٤	﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥ ، ١٦]
٨٤ : ٤ ، ١٢٠ : ٣	﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]
١٢٧ : ٢	﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]
٣٤ : ١	﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٤٩]
٢٧٨ : ١	﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً﴾ [المائدة: ٩٩]
١٧٢ : ١	﴿وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]
٢٠٢ : ٢	﴿وَوَجَدَكَ غَائِبًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨]
٣٦ : ١	﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ١٦]

- (وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) [الأحزاب: ٥٠] ٧ : ٢
 (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا) [النساء: ٢٥] ١٤ : ٢
 (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...) [المائدة: ٦] ١ : ٦ : ٢٢



٢. فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
١٠٦ : ١	أبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم...
٤٥ : ٣	أدرك أدرك
١٩٥ : ٣	إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة
١٢٨ : ١	إذا كبر الإمام فكبروا
١٠٦ : ١	أسفروا بالفجر فإنه أعظم الأجر...
٧ : ٤ ، ٢٠٩ : ٣	أعتقها ولدها
٨٢ : ١	أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام...
١٠٠ : ٤	ألا لا توطؤوا القبالي حتى يضعن حملهن
٢٧ : ٤	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله
٢٥ : ١	إن الله يحب التيامن...
٢٠٣ ، ١٦٢ ، ١٣٨ ، ٤٦ : ٢	أنت ومالك لأبيك
٢٠ : ١	إنما الأعمال بالنيات...
٩٤ : ٤	إنما يخرج في بطنه نار جهنم
٢٤٨ : ٢	إنهم لم يفارقوني في الجاهلية ولا في الإسلام
١٢٢ : ١	إنني وجهت وجهي للذي.....
١٤٤ : ٣	اجتنبوا السبع الموبقات
٢٧ : ٣ ، ٤٠ : ٢	البينة على المدعي واليمين على من أنكر
٤٨ : ١	التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج...
٨٥ : ٤	تسمية الله في قلب كل مسلم
١٦٨ : ٤	جعل النبي ﷺ الغرة على العاقلة في سنة
٩٦ : ٤	جلس ﷺ على مرفقة من حرير

٥٨ : ٣	جدها ورديثها سواء
٢٤٢ : ٢	حديث العرنين
١٢٠ : ٣ ، ٩١ : ٢	حديث العسيلة
١٣٤ : ٢	حديث فاطمة بنت قيس
٢٤٢ : ٢	الحرب خدعة
١١٦ : ٤	حرم النبي ﷺ استعمال ظروف الخمر ثم أباحها
٥٦ : ٣	الخطبة بالخطبة
٨٢ : ٤	الذكاة بين اللبة اللحين
١٥١ : ١	رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار...
٢٦ : ٤	سماء النبي ﷺ سيد الشهداء
٢٦٧ : ٣	الصدقة تقع في كف الرحمن قبل أن تقع في كف الفقير
٢٥٨ : ١	صلي هاهنا فإن الخطيم من البيت...
١٩ : ٢	طلب العلم فريضة على كل مسلم
١٩٨ : ٢	العينان تزنيان
٢٣١ ، ٢٢٦ : ٢	فإن عاد فاقطعوه
٢٧ : ٤	فإن عادوا فعد
١٥٧ : ١	فاته الفجر ليلة التعريس...
١٧ : ١	فلا يغمسن يده في الإناء...
١٤٩ : ٤	قاتل دون مالك
١٠٥ : ٤	قبل هدية سلمان وبريرة
٢٧٠ : ١	قد طعن النبي ﷺ في جانب اليسار...
١٢٥ ، ١١٩ : ١	قل التحيات لله
٢٢٤ : ٢	كانت اليد لا تقطع في عهد رسول الله ﷺ
١٤٤ : ٣	الكبائر: الإشراك بالله وعقوق الوالدين
٧٠ : ٣	لا تأخذ إلا سلمك أو رأس مالك

- لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء ٥٥ : ٣
- لا تسلموا في الثمار حتى يبدو صلاحها ٦٧ : ٣
- لا تغلوا ولا تغدورا ولا تغثلوا ٢٤٢ : ٢
- لا عتق فيما لا يملك ابن آدم ٦٤ : ٣
- لا قطع في الطير ٢٢٤ : ٢
- لا قطع في ثمر ولا حجر ٢٢٤ : ٢
- لا قود إلا بالسيف ١٤٦ : ٤
- لا يرجع الواهب في هبة إلا الوالد فيما يهب لولده ٢٦٨ : ٣
- لبس ❦ جبة مكفوفة بالحرير ٩٦ : ٤
- لعل هوام الأرض قتلته ١١٨ : ٤
- لها صدقة ولنا هدية ١٧ : ٤
- ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن ٢١ : ٤
- ما أبين من الحي فهو ميت ١٢٠ : ٤
- ما خلا الظفر والسن فإنهما مدى الحبشة ٨٢ : ٤
- ما لي أنازع القرآن... ١٢٩ : ١
- ما وضع شفاؤكم فيما حرم عليكم ٩٤ : ٤
- المتلاعنان لا يجتمعان ١٠٦ : ٢
- مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا ٢٠ : ٢
- مسح النبي ❦ على الرقبة ٢٦ : ١
- مسح رسول الله ❦ كان خطوطاً ٧٤ : ١
- مسح على ناصيته... ١٤ : ١
- من أدرك ركعة من الفجر قبل الطلوع... ١٠٧ : ١
- من أعمار عمرى فهي للمعمر له ٢٦٤ : ٣
- من حفر بئراً..... ٤٨ : ١
- من قاء ورعف في صلاته فليصرف ١٣٦ : ١
- من قتل قتيلاً فله سلبه ٢٥٠ : ٢

- ١٢٨ : ١ من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة.....
- ٤٦ : ٢ من ملك ذا رحم محرم
- ١١٠ : ١ من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها.....
- ٨٨ : ٤ من وجد سعة ولم يضح
- ٢٦١ : ٢ مولى القوم منهم
- ٤١ : ٣ نهى النبي ﷺ عن الربا والريبة
- ٧٤ : ٤ نهى النبي ﷺ عن المخابرة
- ٥٠ : ٣ نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يقبض
- ٢٤ ، ٢٣ : ١ هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به...
- ٢٦٨ : ٣ الواهب أحق بهبته ما لم.....
- ٢٤٩ : ٢ وعوضكم منها بخمس الخمس
- ٣٩ : ١ يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك...
- ٧٤ : ١ يمسح المقيم يوماً وليلة



٣ - فهرس الآثار

الصفحة	الآثار
٢٥٦ : ١	ابن عباس <small>رضي الله عنه</small> : إنما الرفث ما خوطب به النساء
٢٥٥ : ١	: وهن يمشين بنا هميسا
١١٣ : ١	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small> : أذان الحي يكفيننا
٢٠ : ١	علي <small>رضي الله عنه</small> : توضأ علي ففسل أعضائه ثلاثاً
٢٤١ : ٢	: إنما بذلوا الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا
٢١٣ : ١	عمر <small>رضي الله عنه</small> : طالب عمر مشركو بني تغلب العرب بالجزية
١٦٢ : ٤	: جعل أهل كل مال منها
١٨٧ : ٤	: جمع عمر بين الدية والقسامة
١٩١ : ٤	: دون عمر الدواوين
١٥٨ : ٣	: ضرب عمر شاهد الزور أربعين سوطاً
٢٤٩ : ٢	: كان يعطي فقرائهم
١٣٤ : ٢	: لا نترك كتاب الله
٢٥٦ : ٢	: وضع الخراج على السواد



٤. فهرس رواية الأحاديث

الراوي	الصفحة
ابن عمر ؓ	١٥١ : ١
عائشة رضي الله عنها	٢٢٤ : ٢ ، ٢٥٨ : ١
علي ؓ	٤٥ : ٣



٥. فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
بخارا	٨١ : ١
البصرة	٩٣ : ٢
الثعلبية	٢٥٦ : ٢
جبل قزح	٢٦٣ : ١
الحجاز	٢٥١ : ٣
خوارزم	٨١ : ١
سلوان	٢٥٦ : ٢
سمرقند	١٣١ : ٣
سواد عراق العرب	٢٥٨ ، ٢٥٦ : ٢
الشام	٢٥٦ : ٢
الصفاء	٢٦٠ : ١
عبادان	٢٥٦ : ٢
العذيب	٢٥٦ : ٢

٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦١ : ١	عرفات
٢٥٦ : ٢	العلث
٦٣ : ٢	الكوفة
٢٦٥ : ١	محصب
٢٦٠ : ١	المروة
٢٦٣ : ١	مزدلفة
١٧٧ ، ١٧٦ ، ٦٠ : ٢ ، ٢٦٦ : ١	مكة
٢٦١ : ١	منى
٢٥٦ : ٢	مهرة
٢٢٣ : ١	نهر الفرات
٢٢٣ : ١	نهر جيحون
٢٢٣ : ١	نهر سيحون
٢٢٣ : ١	نهر يزدجرد



٦. فهرس الأعلام

الحسن بن زياد: ١: (٥٧)، ٦٣، ٧٩،
٨٥، ٨٦، ٩٦، ١٥٩، ٢: ٢٢١،
٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٨، ٣: ٢١٨، ٤:
٨٩
خبيب بن عدي رحمته الله: ٤: (٢٧)
الخصاف: ٢: ٢: (١٢٧)، ١٣٦، ٣:
١٣٩، ٢٥٨
الخليل بن أحمد: ٣: (٢٧٥)
خواهرزاده: ٤: (١١٢)
الدبوسي: ١: (٧٩)، ٢٢١
زفر: ١: (٨)، ٢٧، ٢٨، ٦٠، ٩٣،
١٠٩، ١١٩، ١٣٤، ١٥٩، ١٦٩،
١٨١، ٢٧٦، ٢١٨، ٢: ٢٨٥، ٣٤،
٤٧، ٥٦، ٨٦، ٨٥، ١٠٤، ١٠٧،
١١٥، ١٣٣، ١٧٤، ١٩٤، ١٩٥،
١٠٧، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤،
٢٦٦، ٢٨٠، ٢: ٢٨٣، ٣: ١٠، ٥٢،
٧٠، ٨٠، ٨٢، ١٠٥، ٩٧، ١٢٩،
١٣٢، ١٣٣، ١٤٥، ١٥٢، ١٧٢،
١٧٨، ١٨٦، ٢٠٨، ١٤٥، ٢٥٤،
٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٩،
٢٨٢، ٢٨٩، ٤: ٤، ٦، ٢٤، ٢٨،
٣٦، ٣٨، ٥٠، ٥٨، ٦٤، ٨٧،

أبو الليث السرقندي: ٢: (٣٩)
أبو جعفر الهندواني: ١: (٤٥)، ٣:
١٥٦
أبو سهل الزجاجي: ١: (٨٤)، ٨٦
أبو علي الدقاق: ٢: (١١٣)
أبو سلمة رضي الله عنها: ١: ٣٩
الأوزاعي: ٤: (١١٤)
أبو أبي ليلى: ٣: ٢٠٠
أبو الأنباري: ٢: (١٨١)
أبو شيرمة: ٣: (٢٠٠)
أبو مسعود: ١: ١٧٢، ٢: ٢١٢
البخاري: ١: (٢٠)
برهان الإسلام: ٣: ٤٤٠
برهان الشريعة: ٢: ٢٢، ٣: ٨٠،
٢٣٥
بريرة بن صفوان: ٤: (١٠٥)
اليزدوي: ٢: (١٣٩)، ٣: ٢٥٨، ٤:
١١٢، ١٧٠
البغوي: ١: (٤٨)
الترمذي: ١: (٢٠)
جعفر بن أبي طالب رحمته الله: ١: (٢٢٧)
الجمهري: ١: ٢١٣
الحجاج: ١: (٢٥٩)

١٠١، ٩٠، ٥٧، ٧٨، ٨٣، ٨٧، ٥١
 ١٠٢، ١٠٤، ١١١، ١١٤، ١١٦
 ١٩٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٣٤
 ١٤٢، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٩، ١٩٢
 ١٩٤، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩
 ٢١٠، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢١
 ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٠
 ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٢، ٢٣٩، ٢٤٥
 ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠
 ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠
 ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨
 ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨
 ٢٨٠، ٢٨٣، ٣ : ١٤، ٨، ٤، ١٥
 ١٧، ٢٩، ٣١، ٣٦، ٣٤، ٤٩
 ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٠، ٥٧
 ٦٣، ٦٦، ٦٨، ٧٤، ٨٠، ٨٦
 ٩٣، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١٢١
 ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٦، ١٥٨
 ١٥٩، ١٦٥، ١٨٠، ١٨٧، ١٩١
 ١٩٢، ١٩٣، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٧
 ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٥٦، ٢٦٠
 ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٨٢
 ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٤ : ٤، ٣، ٦
 ٢٢، ١٦، ٢٨، ٣٢، ٣٣، ٣٥
 ٣٦، ٣٨، ٤٣، ٤٢، ٤٧، ٤٨
 ٥٠، ٤٩، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٥٩

٨٨، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٨، ١٣٩
 ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥٣، ١٦٦
 ١٦٧، ١٧٧، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٨
 ١٩٩، ٢٠٣
 الزمخشري : ٣ : (٢٧٥)
 زياد بن مريم : ٤ : ١٨٧
 السرخسي : ١ : (٦٣)، ١٤١، ١٦٢
 ٢ : ١١٧، ٣ : ١٤٦، ١٥٦، ٤ :
 ٧٧
 سعيد بن المسيب : ٢ : (٩٠)، ٣ :
 ١٢٠
 سلمان الفارسي : ٤ : (١٠٥)
 سهل بن أبي حنيفة : ٤ : (١٨٧)
 الشافعي : ١ : ١٩، ١٦، ١٤، ١١، ٢٠
 ٢٧، ٣٣، ٤٣، ٤٠، ٣٥، (٤٥)،
 ٥٠، ٤٩، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦١
 ٦٥، ٨٢، ٩٩، ٩٣، ١٠١، ١٠٥
 ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٧، ١٢٠
 ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٥، ١٤٧
 ١٧٢، ١٧١، ١٥٣، ١٨١، ١٨٧
 ١٨٩، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٨
 ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٧
 ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٦
 ٢٧٨، ٢٧٧، ٢ : ٧، ١٣، ١٤
 ١٧، ١٩، ٢٧، ٣٠، ٤٥

عمار بن ياسر هـ : ٤ : (٢٧)
 الفضلي: ١ : (٥٨)، ٢ : ٢٤
 قاضي خان: ١ : (١٦)
 القاضي شريح: ٣ : ١٥٨
 القدوري: ١ : (٧٥)، ٣ : ١٠٦
 ١٣٠
 الكرخي: ١ : (٨٨)، ٢ : ١٥٨، ٣ : ٣٠
 ٣٦، ٤ : ١٥٥، ١٦٥
 الكرمانى: ١ : (١٦)
 الماتريدي: ١ : (٢١١)، ٢ : ١٤، ٣ : ٣
 ١٧٥
 مالك: ١ : (١١)، ١٤، ٢٤، ٥٠
 ٧٥، ٢٧٦، ٣ : ٥٤، ١٧٦، ٤ : ٤
 ٥٠، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩
 ١٠٣، ١١٥، ١١٥، ١٢٠، ١٢٢
 ١٢٣، ١٣١، ١٥٢، ١٦٣، ١٨٧
 محمود برهان الشريعة: ١ : ٤٠
 محمود بن عبيد الله: ١ : ٥٠
 المرغيناني: ١ : (٢٥)، ٢ : ١٨٣
 معاوية بن أبي سفيان هـ : ٣ : (١٨٧)
 نضر بن كنانة: ٢ : (٢٣)
 هشام: ١ : (٩)

٨٤، ٧٩، ٨٢، ٧٨، ٧١، ٦٤، ٦١
 ٨٧، ٨٩، ٩٤، ٩٨، ١٠٣، ١٠٥
 ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠
 ١٢٣، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤
 ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢
 ١٥٣، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٨
 ١٦٩، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧
 ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧
 ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٨
 ٢٢٠
 شريك بن عبد الله: ٤ : (١١٥)
 الشعبي: ٤ : (٢١٨)، ٢١٩
 شمس الأئمة الحلواني: ١ : (٧)، ٤١
 الصدر الشهيد: ١ : (١٦١)
 الطحاوي: ١ : (٨٨)، ٨٩، ٢ : ٢
 ٢٢٦، ٢٣١
 العباس بن عبد المطلب هـ : ١ : (٢٢٧)
 عبد الله بن الزبير هـ : ١ : (٢٥٩)
 عبد الله بن المبارك: ١ : (٨٤)، ٨٥
 عبيد الله بن مسعود: ١ : ٣٠
 الغزالي: ٢ : (٢٣٢)
 عقيل بن أبي طالب هـ : ١ : (٢٢٧)
 علي هـ : ٢ : ٢٦٦، ١ : (١٧٢)
 ٢٢٧



٧. فهرس الكتب

- | | |
|------------------------------------|---------------------------------|
| المبسوط: ١: ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٣: | الأساس: ٣: ٢٧٥ |
| ١٤٧، ٤: ٥، ٧١ | الأسرار: ١: ٧٩، ٢٢١ |
| المحيط: ١: ٦٨، ٨٩، ١٦٢ | الأصل: ١: ٦٦ |
| مختصر القدوري: ١: ٢٣٥، ٣: ٤٠، | الايضاح: ١٦ |
| ٢٣١ | التفقيح: ٢: ١٤١، ٤: ١١٣ |
| مختصر الوقاية المشهور بالنقاية: ١: | الجامع الصغير: ١: ٢٣٥، ٤: ٩١، |
| ١١٦، ١١٩، ١٥٠، ١٧٠، ١٧٤، | ١١٢، ٣: ٦٩، ٢٩٢، ١٩٦ |
| ١٧٧، ١٨٦، ١٩٤، ٢٢٦، ٢٣٥، | الجامع الكبير: ٢: ١٣٩ |
| ٢٥٨، ٢: ٦، ٩، ١١، ٢٩، ٥٣، | الحصر: ٣: ٦٠ |
| ١٣٧، ٨٦، ٦٩، ٥٨ | الذخيرة: ١: ٧٠، ٦٩، ١١٩، ١٩٥، |
| المغرب: ١: ١٤٤، ١٤٣، ١٨٩، ٢: | ١٩٦، ٢: ١٩٨، ٢٢٨، ٣: ٤١، |
| ١٨١، ١٨٣، ١٨٩، ٢٠٠، ٣: | ٦٣، ١٤٧، ٢٠٤، ٢٤٢، ٤: ٥٥ |
| ٨٧: ٤، ١٠٩، ٦٠ | الزيادات: ٣: ١٠٦ |
| الهداية: ١: ٢٥، ٦٢، ٤٩، ٦٩، | شرح التفقيح: ٢: ٤: ١٦٩، ١٩٦ |
| ١١٨، ١١٩، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، | شرح الجامع الصغير لقاضي خان: ١: |
| ٢٠٠، ٢١١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٨، | ١٦ |
| ٢٩٢، ٢: ٦٣، ٧٢، ٧٥، ٨٥، | شرح الجامع الصغير للحسامي: ١: |
| ١٠٤، ١١٣، ١٢٢، ١٢٥، ١٦٠، | ١٦١ |
| ١٦٦، ١٨٢، ١٨٣، ٢٤٢، ٣: | شرح الوقاية: ١: ٥ |
| ٢٣، ٦٢، ٤٢، ٧١، ١٢١، ١٦٠، | الصباح: ١: ٢١٣، ٢: ٢٠٠ |
| ١٦١، ١٦٤، ١٧١، ١٨٥، ٢٠٤، | صحيح البخاري: ١: ١٠٦ |
| ٢٣١، ٤، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩١: ٢٥. | العين: ٣: ٢٧٥ |
| | فتاوى قاضي خان: ٤: ٧١ |

الوقاية: ١: ٤، ٥، ٢: ١٢٢، ١٢٦،

٢٣٢: ٣

١٥٨، ٨٩، ٨١، ٧٦، ٧١، ٦٨

٢٠٠، ١٥٩

الوجيز: ٢: ٢٠٠



٨ فهرس المراجع

١. "القرآن الكريم".
٢. "الإباق والمفقود والغصب والوديعة والعارية والشركة والصيد والذبائح والأضحية من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عبد خلف الكريم. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٣. "أحمد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم" لصديق حسن خان القنوجي (ت ١٣٠٧هـ). ت: عبد الجبار زكار. ١٩٧٨هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
٤. "أبو حنيفة النعمان بن ثابت: طبقته، توثيقه، ثناء العلماء عليه" للإمام اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). جمع وترتيب وتعليق صلاح محمد أبو الحاج. تحت الطبع.
٥. "إنحاف الأبصار والبصائر بتبويب كتاب الأشباه والنظائر" لمحمد أبو الفتح الحنفي. المطبعة الوطنية. الاسكندرية. ١٢٨٩هـ.
٦. "الآثار" لمحمد بن الحسين الشيباني (ت ١٨٩هـ). ت: أبو الوفاء الأصفهاني. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ٢، ١٤١٣هـ.
٧. "الأثمار الجنية في طبقات الحنفية" لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). من مخطوطات مكتبة الأوقاف العراقية.
٨. "الإجارة (٢) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: إبراهيم خليل العبيدي. إشراف: د. عبد المنعم الهيثي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٩. "الإجارة (٣) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عمر نجم الجباري. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
١٠. "الأجوبة الحنفية في مذهب الإمام أبي حنيفة" لسيد عبد الله حسين. المكتبة المحمودية التجارية. مصر.
١١. "الأجوبة الصفري" لعبد القادر بن علي الفاسي. الطبعة الأخيرة. ١٣٧٣هـ. بهامش "عمدة البيان".
١٢. "الآحاد والثاني" لأحمد بن عمرو الضحاك الشيباني (ت ٢٨٧هـ). ت: د. باسم فيصل الخوايرة. ط ١. ١٤١١هـ. دار الراجية. الرياض.
١٣. "الأحاديث المختارة" لمحمد بن عبد الواحد المقدسي (٥٦٧ - ٦٤٣هـ). ت: عبد الملك عبد الله. مكتبة النهضة الحديثة. مكة المكرمة. ط ١. ١٤١٠هـ.
١٤. "أحسن الحواشي على أصول الشاشي" لمحمد بركات الله. المطبع المجنبي. دهلي. ١٣٤٧هـ.

١٥. "إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق" لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. ١٤١٨هـ.
١٦. "أحكام القرآن" لأحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ). دار الفكر.
١٧. "أحكام القرآن" لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). ت: عبد الغني عبد الخالق. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤٠٠هـ.
١٨. "أحكام القرآن" لمحمد بن عبد الله ابن العربي (ت ٥٤٣هـ). دار الكتب العلمية.
١٩. "إحكام القنطرة في أحكام البسمة" للكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: صلاح محمد سالم أبو الحاج مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٢م.
٢٠. "أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية" للدكتور محمد عبيد الكيسي. مطبعة الإرشاد بغداد. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية. ١٣٩٧هـ.
٢١. "الإحكام شرح درر الحكم" لإسماعيل بن عبد الغني النابلسي. من مخطوطات دار صدام. برقم (٢٩٩٧٨).
٢٢. "إحياء علوم الدين" لمحمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.
٢٣. "أخبار أبي حنيفة وأصحابه" للحسين بن علي الصيمري (ت ٤٢٦هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. ١٣٩٤هـ. لجنة إحياء المعارف النعمانية. حيدرآباد الهند.
٢٤. "آداب الأوصياء" لعلي بن أحمد الجمالي (ت ٩٣١هـ). المطبعة الأزهرية. مصر. ط ١. ١٣٠٠هـ.
٢٥. "أدب المفتي" لمحمد عميم البركتي. مطبوعات لجنة النقابة. باكستان. ١٣٨١هـ.
٢٦. "إرشاد السالك إلى أشرف المناسك في فقه الإمام مالك". لعبد الرحمن بن عسكر المالكي. ط ٣. ١٣٦٤هـ.
٢٧. "الأساس في البلاغة" لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ). دار مطابع الشعب القاهرة. ١٩٦٠م.
٢٨. "الأسامي والكنى" لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). ت: عبد الله الجديع. مكتبة دار الأقباس. الكويت. ط ١. ١٤٠٦هـ.
٢٩. "إسعاف المبطل برجال الموطأ" لعبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٠. "الإسعاف في أحكام الأوقاف" لإبراهيم بن موسى الطرابلسي (ت ٩٢٢هـ). المطبعة الكبرى المصرية. ١٣٢٠هـ.
٣١. "أسنى المطالب شرح روض الطالب" لإسماعيل بن المقرئ اليمني. دار الكتاب الإسلامي.
٣٢. "الأشباه والنظائر" لزين الدين بن إبراهيم ابن نجيم المصري (ت ٩٧٠هـ). ت: محمد مطيع الحافظ. دار الفكر. دمشق. ط ٢. ١٤٠٣هـ.
٣٣. "الإشفاق في أحكام الطلاق" لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ١٤١٥هـ.

٣٤. "الإصابة في تمييز الصحابة" لأحمد بن علي ابن حَجَر العَسْكَلَانِي (ت ٨٥٢هـ). ت: علي الباجوري. ط ١. ١٤١٢هـ. دار الجليل. بيروت.
٣٥. "أصول الافتاء" لمحمد تقي الدين العثماني. مصورة عن نسخة بخط اليد من الهند.
٣٦. "أصول السرخسي" لمحمد بن أحمد السرخسي (ت نحو ٥٩٠هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. دار المعرفة. بيروت. ١٣٤٢هـ.
٣٧. "أصول الشاشي" المنسوب لأحمد بن محمد الشاشي (ت ٣٤٤هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٤٠٢هـ.
٣٨. "إعلاء السنن" لظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ). ت: حازم القاضي. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٩٩٧م.
٣٩. "الأعلام" لخبر الدين الزركلي. بدون دار طبع. وتاريخ طبع.
٤٠. "أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ونصف القرن الرابع عشر" لمحمد جميل الشطي. دار البشائر. ط ١. ١٤١٤هـ.
٤١. "إفادة الخير في الاستياك بسواك الغير" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع جشمة فيض. لكنو. ١٣٠٤هـ.
٤٢. "إفاضة الأنوار على متن أصول المنار" لمحمد علاء الدين الحصني (ت ١٠٨٨هـ). ط ٢. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ١٣٩٩هـ.
٤٣. "الإفصاح عن شهادة المرأة في الإرضاع" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٢٩٩هـ.
٤٤. "إقامة الحجّة في أن الإكثار من التعبد ليس ببدعة" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بجلب. ١٩٦٦م.
٤٥. "الإقرار من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: فرج توفيق الوليد. إشراف: أ.د. محمد رمضان عبد الله. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٤٦. "أقرب المسالك في الفقه على مذهب الإمام مالك" لأحمد بن محمد الدردير. مطبعة الفجالة الجديدة. صفر ١٣٤٣هـ.
٤٧. "الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع" لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ). مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٩هـ. وأيضاً: دار الفكر. بيروت. ١٤١٥هـ.
٤٨. "أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك" لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. ١٤١٨هـ.
٤٩. "أكام المرجان في أحكام الجان" لمحمد بن عبد الله الشبلي (ت ٧٦٩هـ). ت: مجدي محمد الشهاوي. مكتبة الإيمان. المنصورة.

٥٠. "آكام النفائس في أداء الأذكار بلسان فارس" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٣٠٠هـ.
٥١. "الأم" لمحمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). دار المعرفة. بيروت ط ٢. ١٣٩٣هـ.
٥٢. "إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع العلوي. لكنو. ١٣٠٤هـ.
٥٣. "الإمام عبد الحي اللكنوي علامة الهند وإمام المحدثين والفقهاء" للدكتور: ولي الله الندوي. دار القلم. دمشق. ط ١. ١٩٩٥هـ.
٥٤. "الإمام علي القاري وأثره في علم الحديث" لخليل إبراهيم قوتلاي. دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٤٠٨هـ.
٥٥. "إنارة الدجى على تنوير الحجا" لمحمد علي بن حسين المالكي. ط ٢. ١٣٦٧هـ.
٥٦. "الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف" لولي الدين أحمد عبد الرحيم الدغلوي (ت ١١٧٦هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. دار النفائس. ط ٨. ١٩٩٣هـ.
٥٧. "الإنصاف في حكم الإعتكاف" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: محمد بن أحمد مكّي. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ط ٣. ١٤٢٠هـ.
٥٨. "أنفع الوسائل" لإبراهيم بن علي الطرسوسي (ت ٧٥٨هـ). ت: مصطفى خفاجي ومحمود إبراهيم. مطبعة الشرق. مصر. ١٣٤٤هـ.
٥٩. "أنوار الحجاج في أسرار الحجاج" لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٩٩٨م.
٦٠. "أنوار الحلك على شرح المنار لابن ملك" لمحمد بن إبراهيم ابن الحلبي (ت ٩٧١هـ). مطبعة عثمانية. در سعاد. ١٣١٥هـ.
٦١. "الأنوار القدسية في الأحوال الشخصية" لعبد الكريم المدرس. مطبعة الجاحظ. بغداد. ١٤١٠هـ.
٦٢. "إيضاح الإصلاح" لأحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي (ت ٩٤٠هـ). من مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم (١٠٦٤٢).
٦٣. "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون" لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (ت ١٣٣٩هـ). دار الفكر. ١٤١٠هـ.
٦٤. "الآيمان والتذور (١) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: حاتم هلال الجبوري. إشراف: أ.د. عبد الستار حامد الدباغ. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٦٥. "الآيمان والتذور (٢) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: فزاي أحمد الحشماوي. إشراف: أ.د. عبد الستار حامد الدباغ. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٦٦. "الاتقان في علوم القرآن" لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.

٦٧. "الاختيار لتعليق المختار" لعبد الله بن محمود الموصللي (ت ٦٨٣هـ). ت: زهير عثمان. دار الأرقم. بدون تاريخ طبع.
٦٨. "استحسان الاستتجار على تعليم القرآن" لأحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي (ت ٩٤٠هـ). مطبعة إقدام بدار الخلافة العلية. ١٣١٦هـ.
٦٩. "الاستحسان والكراهية والتحري واللقيط واللقطة من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: محمد دفيش الجميلي. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٧٠. "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" ليوسف ابن عبد البر المالكي (ت ٤٦٣هـ). ت: علي محمد الجاوي. ط ١. ١٤١٢هـ. دار الجليل. بيروت.
٧١. "اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين" لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ). ت: علي سامي النشار. مكتبة النهضة المصرية. ١٣٥٦هـ.
٧٢. "إيضاح الدلالات في سماع الآلات" لعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ). المطبعة الخفية. ١٣٠٢هـ.
٧٣. "الإيضاح والبيان الظهوري" للدكتور محمد محروس على "التسهيل الضروري لمسائل القدوري" لمحمد عاشق إلهي البرني. بغداد. ١٤٢٠هـ.
٧٤. "البحر الرائق شرح كنز الدقائق" لإبراهيم بن محمد ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ). دار المعرفة. بيروت. بدون تاريخ طبع.
٧٥. "البحر المحيط في أصول الفقه" لمحمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ). دار الكتب.
٧٦. "بحوث في قضايا فقهية معاصرة" لمحمد تقي العثماني. دار القلم. دمشق. ط ١. ١٤١٩هـ.
٧٧. "البداء والتاريخ" لمظهر بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ). مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.
٧٨. "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" لأبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ط ٢. ١٤٠٢هـ. وأيضاً طبعة دار الكتب العلمية.
٧٩. "بداية المبتدي" لعلي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ). مطبعة وادي الملوك. مصر. ط ٣. ١٣٧٢هـ.
٨٠. "البداية والنهاية" لإسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ). مكتبة المعارف. بيروت.
٨١. "البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع" لمحمد بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ). مطبعة السعادة. مصر. ط ١. ١٣٤٨هـ.
٨٢. "البرهان في علوم القرآن" لمحمد بن بهادر الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤هـ). ت: محمد أبو الفضل. دار المعرفة. بيروت. ١٣٩١هـ.
٨٣. "بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية" لأبي سعيد الخادمي. دار إحياء الكتب العربية.
٨٤. "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ). ت: محمد أبو الفضل. المكتبة العصرية. بيروت.

٨٥. "بلغة السالك لأقرب المسالك" حاشية الصاوي على الشرح الصغير" لأحمد بن محمد الخلوئي الشهير بالصاوي (ت ١٢٤١هـ). دار المعارف. مصر.
٨٦. "بلوغ الأمان في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني" لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. ١٩٩٨م.
٨٧. "البناء في شرح الهداية" لبدر الدين محمود بن أحمد العتيبي (ت ٨٥٥هـ). دار الفكر. ط ١. ١٩٨٠م.
٨٨. "البهجة المرضية شرح الألفية" لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). ت: مصطفى الحسيني. دار التفاسير. ط ١. ١٣٧٨هـ.
٨٩. "بهجة المشتاق لأحكام الطلاق" لمحمد عبد الرحمن المحلاوي. المطبعة العامرة الشرقية. مصر. ط ١. ١٣١٤هـ.
٩٠. "بيان فعل الخير إذا دخل مكة من حج عن الغير" لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). دار الطباعة العامرة. ١٢٨٧هـ.
٩١. "البيوع (٢) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: محمد عويد الدليمي. إشراف: أ. د. عبد الملك السعدي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٩٢. "البيوع من فصل بيع الأب والوصي والقاضي مال الصبي إلى نهاية كتاب البيوع من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: خالد خزعل المجمع. إشراف: د. عبد الحميد العبيدي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٩٣. "تأسيس النظر" لعبد الله بن عمر الدبوسي (ت ٤٣٠هـ). طبع في المطبعة الأدبية. مصر. ط ١.
٩٤. "تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب" لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ط ١. ١٤١٩هـ.
٩٥. "تاج التراجم" لقاسم بن قُطْلُوغَا (ت ٨٧٩هـ). ت: محمد خير رمضان. دار القلم. دمشق. ط ١. ١٩٩٢م.
٩٦. "تاج العروس من جواهر القاموس" للسيد محمد مرتضى الزيندي (ت ١٢٠٥هـ). طبعة الكويت.
٩٧. "التاج والإكليل لمختصر خليل" لمحمد بن يوسف العبدري المواق (ت ٨٩٧هـ). دار الكتب العلمية. وأيضاً: دار الفكر. بيروت. ط ٢. ١٣٩٨هـ.
٩٨. "تاريخ الأدب العربي" لكارل بروكلمان. دار المعارف. مصر. ط ١.
٩٩. "تاريخ الخلفاء" لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). ت: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة. مصر. ١٣٧١هـ.
١٠٠. "التاريخ الصغير" لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ). ت: محمود إبراهيم. دار الوحي.
١٠١. "التاريخ الكبير" لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ). ت: هاشم الندوي. دار الفكر.

١٠٢. "تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر" لمحيي الدين عبد القادر العبدروسي (ت ١١٢٨ م). دار الكتب العلمية . بيروت . ط ١ . ١٤٠٥ هـ.
١٠٣. "تاريخ اليعقوبي" لأحمد بن أبي يعقوب العباسي . دار صادر . بيروت .
١٠٤. "تاريخ بخارا" لمحمد بن جعفر الترشيحي (ت ٣٤٨ هـ) . غربه من الفارسية د . أمين بدوي ونصير العرازي . دار المعارف بمصر .
١٠٥. "تاريخ بغداد" لأحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣ هـ) . دار الكتب العلمية . بيروت .
١٠٦. "تاريخ جرجان" لحمزة بن يوسف الجرجاني (ت ٣٤٥ هـ) . ت : د . محمد عبد معيد خان . ط ٣ . ١٤٠١ هـ . عالم الكتب . بيروت .
١٠٧. "التبيان في أقسام القرآن" لمحمد بن أبي بكر الزرعي (ت ٧٥١ هـ) . دار الفكر .
١٠٨. "التبيان في تفسير غريب القرآن" لأحمد بن محمد الهائم (ت ٨١٥ هـ) . د . فتحي الدابولي . دار الصحابة للتراث بطنطا . القاهرة . ط ١ . ١٩٩٢ هـ .
١٠٩. "تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة" لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) . دار إحياء العلوم . ضمن الرسائل التسعة له .
١١٠. "تبيين الحقائق شرح كثر الدقائق" لعثمان بن علي الزيلعي . فخر الدين . المطبعة الأميرية بمصر . ط ١ . ١٣١٣ هـ .
١١١. "التبيين شرح المنتخب الحسامي" لأمير كاتب بن أمير عمر الإتقاني (ت ٧٥٨ هـ) . ت : عبد الكريم يحيى بن أحمد . إشراف : أ . د : عبد القادر العاني . رسالة ماجستير . جامعة بغداد .
١١٢. "التبيين لأسماء المدلسين" لإبراهيم بن محمد الحلبي (٧٥٣ - ٨٤١ هـ) . ت : محمد الموصلي . دار الريان . بيروت . ط ١ . ١٤١٤ هـ .
١١٣. "التجريد لنفع العبيد" وهو "حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب" لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي . دار الفكر العربي .
١١٤. "تحذير المسلمين من الإحاديث الموضوعة على سيد المرسلين" لمحمد بن بشير المدني (١٣٢٩ هـ) . ت : محي الدين مستو . دار ابن كثير . دمشق . ط ١ . ١٤٠٥ هـ .
١١٥. "تحرير العبارة فيمن هو أحق بالإجارة" لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ) . دار إحياء التراث العربي . بيروت . ضمن مجموع رسائله .
١١٦. "تحرير النقول في نفقة الفروع والأصول" لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ) . دار إحياء التراث العربي بيروت . ضمن رسائله .
١١٧. "تحرير تنقيح اللباب" . ١٣٤٠ هـ . بهامش "تحفة الطلاب" .
١١٨. "التحرير في أصول الفقه" لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام (ت ٨٦١ هـ) . مطبعة الحلبي . ١٣٥١ هـ .

١١٩. "تحفة الأخيار بإحياء سنة سيد الأبرار" لعبد الحفي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بـمـبـ. ط ١. ١٩٩٢م.
١٢٠. "تحفة الحبيب على شرح الخطيب" المشهور بـ"حاشية البجيرمي على الخطيب" لسليمان بن محمد البجيرمي (ت ١٢٢١هـ). دار الفكر.
١٢١. "تحفة الطالب" لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ). ت: عبد الغني الكبيسي. دار حراء مكة. ط ١. ١٤٠٦هـ.
١٢٢. "تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب" ليحيى بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ). ١٣٤٠هـ.
١٢٣. "تحفة الطلبة في مسح الرقبة" لعبد الحفي اللكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لـكنـو. ١٣٠١هـ.
١٢٤. "تحفة الفقهاء" لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٩هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. بدون تاريخ طبع.
١٢٥. "تحفة الكملة بتحشية مسح الرقبة" لعبد الحفي اللكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لـكنـو. ١٣٠١هـ.
١٢٦. "تحفة المحتاج بشرح المنهاج" لأحمد بن محمد ابن حجر البيهقي (ت ٩٧٤هـ). دار إحياء التراث العربي.
١٢٧. "تحفة الملوك" لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ). ت: د. عبد الله نذير أحمد. دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٩٩٧م.
١٢٨. "تحفة النبلاء في جماعة النساء" لعبد الحفي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لـكنـو. ١٢٩٩هـ. وأيضاً: تحقيق: الدكتور صلاح أبو الحاج. مؤسسة الرسالة، ودار البشير. ٢٠٠٢م.
١٢٩. "تحفة السالك في فضل السواك" للعلامة عبد الغني الفنيمي الميداني الدمشقي (ت ١٢٩٨هـ). اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بـمـبـ. ط ١. ١٩٩٣م.
١٣٠. "تحقيق الخلاف في أن الحج هل يكفر الكبائر أم لا" لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). دار الطباعة العامة. ١٢٨٧هـ.
١٣١. "التحقيق في أحاديث الخلاف" لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ). ت: مسعد السعدني. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٥هـ.
١٣٢. "تخريج أحاديث إحياء علوم الدين" للعرافي وابن السبكي والزيدي. استخراج: محمود الحداد. دار العاصمة. بيروت. ط ١. ١٤١٨هـ.
١٣٣. "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). ت: صلاح عويضة. دار الكتب العلمية.
١٣٤. "التدوين للتزيين على وجه التبيين" لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). من مخطوطات المكتبة القادرية. ضمن مجموع (١٤٥٦).

١٣٥. "تدوير الفلك في حصول الجماعة بالجن والملك" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع
جشمة فيض لكنو. ١٣٠٤هـ. وأيضاً: تحقيق: الدكتور صلاح أبو الحاج. مؤسسة الرسالة.
ودار البشير. ٢٠٠٢م
١٣٦. "التدوين في أخيار قزوين" لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني. ت: عزيز الله العطاردي.
دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٨٧هـ.
١٣٧. "تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع أنوار محمد. لكنو.
١٣٠١هـ.
١٣٨. "تذكرة العلماء في عدم سقوط الجمعة بصلاة العيد" لقاسم بن نعيم الطائي. بغداد. ١٤٢٢هـ.
١٣٩. "ترتيب العلوم" لمحمد بن أبي بكر المرعشي ساجقلي زاده (ت ١١٤٥هـ). ت: محمد بن
اسماعيل السيد أحمد. دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٤٠٨هـ.
١٤٠. "تزيين العبارة بتحسين الإشارة" لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). من مخطوطات
المكتبة القادرية. ضمن مجموع (١٤٥٦).
١٤١. "تسهيل الوصول إلى علم الأصول" لمحمد عبد الرحمن المحلاوي. مطبعة مصطفى البابي
الخليبي. مصر. ١٣٤١هـ.
١٤٢. "التسهيل لمنح الجليل" لعبد الله محمد بن أحمد. الشيخ عlish (ت ١٢٩٩هـ). دار الفكر.
١٤٣. "تصحيح التنبيه" للنووي. مطبعة مصطفى الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٧٠هـ.
١٤٤. "التعريفات الفقهية" لمحمد عليم البركتي. مطبوعات لجنة التقابة. باكستان. ١٣٨١هـ.
١٤٥. "التعريفات" لعلي بن محمد الحسيني الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦هـ). مطبعة مصطفى البابي.
١٩٣٨م.
١٤٦. "التعليق الممجّد على موطأ محمد" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: الدكتور تقي الدين
الندوي. دار السنة والسيرة بومباي ودار القلم دمشق. ط ١. ١٩٩١هـ.
١٤٧. "التعليق الميسر على ملتقى الأبحر" الوهبي سليمان غاوجي الألباني. مؤسسة الرسالة ط ١.
١٤٠٩هـ.
١٤٨. "التعليقات السنية على الفوائد البهية" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: أحمد الزعبي.
دار الأرقم. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م.
١٤٩. "التعليقات المرضية على الهدية". لمحمد سعيد البرهاني. دمشق. ط ٥. ١٤١٦هـ.
١٥٠. "تغليق التعليق" لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). ت: سعيد القزقي. المكتب الإسلامي. دار
عمار. بيروت. عمان. ط ١. ١٤٠٥هـ.
١٥١. "تغيير التنقيح" لأحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي (ت ٩٤٠هـ). مطبعة سي. فلجانغيلر.
استانبول. ١٣٠٨هـ.
١٥٢. "تفسير الطبري" لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ). دار الفكر. بيروت. ١٤٠٥هـ.

١٥٣. "تفسير النسفي" لعبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧٠١هـ).
١٥٤. "تفسير القرطبي" لمحمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ). ت: أحمد البردوني. دار الشعب. القاهرة. ط ٢. ١٣٧٢هـ.
١٥٥. "تقريب التهذيب" لأحمد بن علي ابن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). ت: عادل مرشد. مؤسسة الرسالة. ط ١. ١٩٩٦هـ.
١٥٦. "تقريب المعاني شرح رسالة الإمام ابن أبي زيد القيرواني" لعبد المجيد الشرنوبلي الأزهرى. ط ٤. مصر. ١٣٢٣هـ.
١٥٧. "التقرير والتحبير شرح التحرير" لمحمد بن محمد. المعروف بابن أمير الحاج (٨٢٥ - ٨٧٩هـ). دار الفكر. بيروت. ط ١. ١٩٩٦هـ.
١٥٨. "تقريبات الراغب" المسماة "التحرير المختار لورد المختار" لعبد القادر الراغبى الفاروقى الحنفى. المطبعة الكبرى الأميرية. بولاق مصر. ١٣٢٣هـ.
١٥٩. "تكملة البحر الرائق شرح كثر الدقائق" لمحمد بن حسين الطوري. دار المعرفة. بيروت. ط ٢.
١٦٠. "تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير" لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ). ت: السيد عبد الله هاشم. ١٣٨٤هـ. المدينة المنورة.
١٦١. "التلويح في حل غوامض التنقيح" لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ). المطبعة الحيرية. مصر. ط ١. ١٣٢٤هـ. وأيضاً: مطبعة صبيح بمصر.
١٦٢. "تنبيه الغافل والوسنان على أحكام هلال رمضان" لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي بيروت. ضمن رسائله.
١٦٣. "التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع" لمحمد بن أحمد الملطي الشافعي (ت ٣٧٧هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ١٤١٨هـ.
١٦٤. "التنبيه" لإبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ). مطبعة مصطفى الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٧٠هـ.
١٦٥. "التنقيح" لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت ٧٤٧هـ). دار الكتب العربية الكبرى. ١٣٢٧هـ. مطبوع مع شرحه التوضيح.
١٦٦. "تنوير الأبصار وجامع البحار" لمحمد بن عبد الله التمرناشي (ت ١٠٠٤هـ). مطبعة الترقى. مصر. ١٣٣٢هـ.
١٦٧. "تنوير الأبصار وجامع البحار" لمحمد بن عبد الله الخطيب التمرناشي الغزالي (ت ١٠٠٤هـ). مطبعة الترقى بحارة الكفارة. ١٣٣٢هـ.
١٦٨. "تنوير الحجا نظم سفينة النجا" لأحمد بن صديق اللاسمي الفاسرواني. ط ٢. ١٣٧٩.
١٦٩. "تهذيب الأسماء واللغات" لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ). المطبعة المنيرية.

١٧٠. "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" لأبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤ - ٧٤٣هـ). تحقيق :
بشار عواد. مؤسسة الرسالة . ط ١. ١٩٩٢م.
١٧١. "التوضيح شرح التنقيح" لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت ٧٤٧هـ). دار الكتب
العربية الكبرى. ١٣٢٧هـ. وأيضاً: المطبعة الخيرية، مصر. ط ١. ١٣٢٤هـ.
١٧٢. "التوضيح في صلاتي التراويح والتسابيح" للدكتور فضل حسن عباس. دار الفرقان. عمان. ط
١. ١٤٠٨هـ.
١٧٣. "جامع الرموز في شرح النقاية" لشمس الدين محمد القهستاني (ت نحو: ٩٥٠هـ). المطبعة
المعصومية. استانبول. ١٢٩١هـ.
١٧٤. "جامع الصغار" لمحمد بن محمود الاستروشنى (ت ٦٣٢هـ). المطبعة الأزهرية. مصر. ط ١. ١٣٠٠هـ.
١٧٥. "الجامع الصغير" لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). مطبعة مصطفى البابي
الحلي وأولاده. ط ٣. ١٣٧٧هـ. ضمن شرحه "السراج المنير".
١٧٦. "الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ). عالم الكتب. ط ١. ١٤٠٦هـ. مطبوع
مع "النافع الكبير".
١٧٧. "جامع الفصولين في الفروع" لمحمود بن إسماعيل ابن قاضي سماونه (ت ٨٢٣هـ). المطبعة
الأزهرية. ط ١. ١٣٠٠هـ.
١٧٨. "الجامع الكبير" لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. دار إحياء
التراث العربي. بيروت. ط ٢. ١٣٩٩هـ.
١٧٩. "جامع المسانيد" لمحمد بن محمود الخوارزمي (ت ٦٦٥هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
١٨٠. "جلاء الأذهان ليس لمكي قران" للحموي. من خطوط مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. مجموع
(٣٧٩٦).
١٨١. "الجنائيات (١) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: كامل حسن
العاني. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
١٨٢. "الجنائيات (٢) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: أحمد حميد
النعيمي. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٢هـ.
١٨٣. "الجنائيات (٣) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: سلام محمد
الشيخلي. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
١٨٤. "الجواهر المضية بشرح العزبة" لصالح عبد السميع الآبي الأزهرى. ١٣٦٢هـ. بهامش المقنة
العزبة.
١٨٥. "الجواهر المضية في طبقات الحنفية" لعبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي (ت ٧٧٥هـ)
ت: عبد الفتاح الحلو. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. ١٤١٣.

١٨٦. "الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري" لأبي بكر بن علي بن محمد الحُدَّادِي (ت ٨٠٠هـ).
المطبعة الخيرية. ط ١. ١٣٢٢هـ.
١٨٧. "حاشية البيجرمي" لسليمان بن عمر البيجرمي. المكتبة الإسلامية. ديار بكر. تركيا.
١٨٨. "حاشية التلويح" لحسن جلبي بن محمد شاه الفنزلي (ت ٨٦٦هـ). المطبعة الخيرية. مصر. ط ١.
١٣٢٤هـ.
١٨٩. "حاشية الجامع الصغير" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). عالم الكتب. ط ١. ١٩٨٦هـ.
١٩٠. "حاشية الدرر المباحة في الخطر والإباحة" لمحمد سعيد البرهاني. المطبعة العلمية. دمشق. ط ٣.
١٤٠٧هـ.
١٩١. "حاشية الدرر على الفرر" لمحمد بن مصطفى الخادمي. مطبعة عثمانية. در سعادت. ١٣١٠هـ.
١٩٢. "حاشية الدسوقي على الشرح الكبير" لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ). دار
إحياء الكتب العربية.
١٩٣. "حاشية الدسوقي" لمحمد عرفة الدسوقي. ت: محمد عيش. دار الفكر. بيروت.
١٩٤. "حاشية الرهاوي على شرح المنار" ليحيى الرهاوي. مطبعة عثمانية. در سعادت. ١٣١٥هـ.
١٩٥. "حاشية الشربيني على الفرر البهية" لمحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ). المطبعة اليمنية.
١٩٦. "حاشية الشرنبلالي على درر الحكام" لحسن الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ). الشركة الصحفية
العثمانية. ١٣١٠هـ.
١٩٧. "حاشية الشلبي على تبين الحقائق" لأحمد الشلبي الحنفي. المطبعة الأميرية بمصر. ط ١.
١٣١٣هـ. مطبوع بهامش "تبين الحقائق".
١٩٨. "حاشية الطُّحْطَاوي على الدر المختار" لأحمد بن محمد الطُّحْطَاوي الحنفي (ت ١٢٣١هـ). دار
المعرفة. بيروت. ١٩٧٥م.
١٩٩. "حاشية الطُّحْطَاوي على مراقي الفلاح" لأحمد بن محمد الطُّحْطَاوي الحنفي (ت ١٢٣١هـ).
ت: محمد عبد العزيز الخالدي. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٨هـ.
٢٠٠. "حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني" لعلي الصعدي العدوي. دار الفكر.
٢٠١. "حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع" لحسن بن محمد بن محمود العطار. دار
الكتب العلمية.
٢٠٢. "حاشية الفرر البهية في شرح البهجة الوردية" لابن قاسم العبادي. المطبعة اليمنية.
٢٠٣. "حاشية الفاري على اللباب" لعلي الفاري (ت ١٠١٤هـ). دار الطباعة الكبرى العامة. ١٢٨٧هـ.
٢٠٤. "حاشية الهداية" لعبد الحي اللكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). ديونند سهارنيور. ١٤٠١هـ.
٢٠٥. "حاشية تحفة المحتاج" لأحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٢هـ). دار إحياء التراث العربي.
٢٠٦. "حاشية تحفة المحتاج" لعبد الحميد الشرواني. دار إحياء التراث العربي.

٢٠٧. "حاشية عبد الكريم المطري الدمياطي على شرح الشهاب الرملي على الستين مسألة" لأحمد ابن سليمان. الطبعة الأخيرة. ١٣٦٦هـ.
٢٠٨. "حاشية عزمي زاده على شرح المنار" لمصطفى بن بير علي. عزمي زاده (ت ١٠٤٠هـ). مطبعة عثمانية. در سعادت. ١٣١٥هـ.
٢٠٩. "حاشية عصام الدين على شرح الوقاية" لإبراهيم بن محمد بن سيف الدين الختفي. عصام الدين. (ت ٩٥١هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٣٨٥١).
٢١٠. "حاشية على شرح الرملي للمستين مسألة" لأحمد الميهي الشيبني التعماني. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٧هـ.
٢١١. "حاشية كشف الحقائق" لعبد الحكيم الأفغاني. المطبعة الأدبية بمصر. ط ١. ١٣١٨هـ.
٢١٢. "حاشية مرآة الأصول" للإزميري. المطبعة العامرة. شركة الصحافة العثمانية. ١٣٩٣هـ.
٢١٣. "حاشية مرآة الأصول" لمحمد بن أحمد الطرسوسي. مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي. ١٣٠٤هـ.
٢١٤. "حاشية ملا خسرو على التلويح" لمحمد بن فراموز، ملا خسرو (ت ٨٨٥هـ). المطبعة الخيرية. القاهرة.
٢١٥. "حاشية نهاية المحتاج" لأحمد بن عبد الرزاق. المغربي الرشدي (ت ١٠٩٦هـ). دار الفكر.
٢١٦. "حاشية نهاية المحتاج" لنور الدين بن علي الشبراملسي الأقهري (ت ١٠٨٧هـ). دار الفكر.
٢١٧. "حاشية يعقوب باشا على شرح الوقاية" ليعقوب باشا بن حضر بك بن جلال الدين. (ت ٨٩١هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٤١٦٠).
٢١٨. "حاشيتنا قليوبي وعميرة على شرح المحلي على المنهاج" لشهاب الدين قليوبي وعميرة. دار إحياء الكتب العربية.
٢١٩. "الحامدي على مرآة الأصول" لحامد أفندي. دار الطباعة العامرة. مصر. ١٢٨٠هـ.
٢٢٠. "الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي" لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ١٤١٩هـ.
٢٢١. "الحج الأوفى في الحج الأكبر" لعلي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ). دار الطباعة العامرة. مصر. ١٢٨٧هـ.
٢٢٢. "حجة القراءات" لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. ت: سعيد الأفغاني. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. ١٤٠٢هـ.
٢٢٣. "الحجة على أهل المدينة" لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩). ت: مهدي الكيلاني الفادري. عالم الكتب. بيروت. مصورة عن طبعة لجنة إحياء المعارف التعمانية.
٢٢٤. "الحدود والأحكام الفقهية" لمصنفك علي بن مجد الدين (ت ٨٧٥هـ). ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.

٢٢٥. "الحدود والسرقة من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: محمود عبد الجبار الهيني. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤١٩هـ.
٢٢٦. "الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية" لعبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي (ت ١١٤٣هـ). طبعة بولاق. مصر.
٢٢٧. "حزامة الحواشي لإزاحة الغواشي على التوضيح" لشهاب الدين بن بهاء الدين المرجاني (ت ١٣٠٦هـ). المطبعة الخيرية. القاهرة.
٢٢٨. "الحسامي مع حواشيه" لمحمد إبراهيم. المطبع المجتباتي. دهلي. ١٣٤٧هـ.
٢٢٩. "حسرة العالم بوفاة مرجع العالم" لعبد الحلي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع جشمة فيض. ١٣٠٥هـ.
٢٣٠. "حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي" لمحمد بن زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). دار الأنوار للطباعة والنشر. مصر. ١٣٦٨هـ.
٢٣١. "حسن الدراية لأواخر شرح الوقاية" للمولوي محمد عبد العزيز. المطبع اليوسفي. ١٣٢٣هـ.
٢٣٢. "حلي صغير" لإبراهيم بن محمد الحلي (ت ٩٥٦هـ). مطبوع في اسطنبول. ١٣٠٣هـ.
٢٣٣. "حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء الفقهاء" لمحمد بن أحمد الشاشي القفال (ت ٥٠٧هـ). ت: د. ياسين درادكه. ط ١. ١٤٠٠هـ. مؤسسة الرسالة ودار الأرقم. الأردن.
٢٣٤. "حواشي الشرواني" لعبد الحميد الشرواني. دار الفكر. بيروت.
٢٣٥. "حواشي ملتقطه على النقاية". مطبع محمدي. دهلي. ١٢٨٧هـ.
٢٣٦. "حياة الحيوان الكبرى" لمحمد بن عيسى الدُميري المصري الشافعي (ت ٨٠٨هـ). المكتبة الإسلامية.
٢٣٧. "الحيل (١) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: يوسف أحمد البالكلي. إشراف: د. جمال الباجوري. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٢٣٨. "الحيل (٢) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: محمد شاكر الكيلاني. إشراف: أ.د. عبد العظيم البكاء. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٢٣٩. "خريدة العجائب وفريدة الغرائب" لسراج الدين عمر بن الوردي (ت ٧٤٩هـ). المكتبة الشعبية. بيروت.
٢٤٠. "خزانة الفقه" لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٥هـ). ت: د. صلاح الناهي. المطبعة الأهلية. بغداد. ١٣٨٥هـ.
٢٤١. "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" لمحمد أمين المحبي (ت ١٦٩٩م). دار صادر.
٢٤٢. "خلاصة البدر المنير في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي": لعمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤هـ). ت: حمدي السلفي. ط ١. ١٤١٠. مكتبة الرشد. الرياض.
٢٤٣. "خلاصة الكيداني" من مخطوطات المكتبة القادرية في العراق.

٢٤٤. "الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان" لأحمد بن محمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ). بغداد. ١٩٨٩م.
٢٤٥. "الدر المختار شرح تنوير الأبصار" لمحمد بن علي بن محمد الحصكفي الحنفي (ت ١٠٨٨هـ). مطبوع في حاشية ردة المختار. دار إحياء التراث العربي. بيروت. وأيضاً: طبعة دار الكتب العلمية.
٢٤٦. "در المنتقى في شرح الملتقى" لعلاء الدين محمد بن علي الحصكفي (١٠٨٨هـ). دار الطباعة العامة. ١٣١٦. بهامش مجمع الأنهر.
٢٤٧. "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ). دار المعرفة. بيروت. بدون تاريخ طبع.
٢٤٨. "الدرة السمينية في الصلاة في السفينة" لأحمد بن محمد الحموي (ت ١٠٩٨هـ). من خطوط مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. مجموع (٣٧٩٦).
٢٤٩. "الدرر البهية فيما يلزم المكلف من العلوم الشرعية" لأبي بكر بن محمد شطا الشافعي. ١٣٣٩هـ.
٢٥٠. "الدرر الحسان في أحكام الحج والعمرة" للدكتور أحمد الحججي الكروني. دار البشائر الإسلامية. ط ١. ١٤١٨هـ.
٢٥١. "درر الحكماء شرح غرر الأحكام" لمحمد بن فراموز، ملا خسرو (ت ٨٨٥هـ). در سعادت. ١٣٠٨هـ.
٢٥٢. "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). دار الجيل.
٢٥٣. "الدرر المباحة في الحظر والإباحة" لخليل بن عبد القادر النجلاوي. المطبعة العلمية. دمشق. ط ٣. ١٤٠٧هـ.
٢٥٤. "دعوى النسب من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عباس عبد السيد. إشراف: أ.د. خالد رشيد الجميلي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٢٥٥. "دفع الغواية" الملقبة بـ "مقدمة السعابة" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). باكستان. ١٩٧٦م.
٢٥٦. "الذخائر الأشرفية في ألغاز الحنفية" لعبد البر بن محمد بن الشحنة (ت ٩٢١هـ). ت: محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٨هـ.
٢٥٧. "الذخيرة البرهانية" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). من مخطوطات جستريني مصورة في الجامعة الأردنية برقم (٣٨٦٧).
٢٥٨. "ذخيرة العقبي على شرح الوقاية" ليوسف جلبلي مطيع فتح الكريم الواقع في بندار لمي. ١٣٠٣هـ.
٢٥٩. "ذيل رفع التردد في عقد الأصابع عند الشهد" لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي بيروت. ضمن رسائله.

٢٦٠. "رحلة ابن بطوطة" المسماة "تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار" لمحمد بن عبد الله ابن بطوطة (ت ٧٧٩هـ). المطبعة الأزهرية بمصر. ط. ١. ١٣٤٦هـ.
٢٦١. "رد المحتار على الدر المختار" لمحمد أمين بن عمر ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٢٦٢. "الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة" لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥هـ). ت: د. وليد بن عبد الرحمن. دار عالم الفوائد. مكة المكرمة. ط. ١. ١٤١٨هـ.
٢٦٣. "رسائل الأركان" لعبد العلي محمد اللكنوي، بحر العلوم (ت ١٢٢٥هـ). المطبع العلوي. لكتو. ١٣٠٩هـ.
٢٦٤. "رسالة ابن أبي زيد القيرواني" لعبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني (ت ٣٨٩هـ). ط. ٣. مصر. ١٣٢٣هـ.
٢٦٥. "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" لمحمد بن جعفر الكتاني. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة.
٢٦٦. "رسالة في جواز وقف النقود" لمحمد بن مصطفى العمادي الأفندي. ت: صغير أحمد الباكستاني. دار ابن حزم. بيروت. ط. ١. ١٤١٧هـ.
٢٦٧. "رسالة في مسنونة السواك" لأبي سعيد الخادمي. دار الطباعة العامرة. ١٢٥٧هـ. ضمن "المجموعة الشريفة القدسية".
٢٦٨. "رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة" لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي (ت ٧٤٤هـ). ت: محمد عيد عباسي. دار الثقافة للجميع. دمشق. ط. ١. ١٤٠٠هـ.
٢٦٩. "رشحات الأقلام شرح كفاية الغلام" لعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ). مطبعة التقدم. مصر. ١٣٢٢هـ.
٢٧٠. "رفع الاشتباه عن مسألتي كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة" لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٥هـ.
٢٧١. "رفع التردد في عقد الأصابع عند التشهد" لمحمد أمين ابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). دار أحياء التراث العربي بيروت. ضمن رسائله.
٢٧٢. "رفع السر عن كيفية إدخال الميت وتوجيهه إلى القبلة في القبر" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). مطبع دبدية أحمددي. لكتو. ١٣٠٣هـ.
٢٧٣. "رفع الغشاوة عن جواز أخذ الأجرة على التلاوة" لمحمود أفندي الحمزاوي. مطبعة مجلس المعارف. سورية. ١٣٠٣هـ.
٢٧٤. "رمز الحقائق شرح كثر الدقائق" لبدر الدين محمود بن أحمد العيضي (٧٦٢ - ٨٥٥هـ). مطبعة وادي النيل. مصر. ١٢٩٩هـ.

٢٧٥. "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني" لمحمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ). دار إحياء التراث. بيروت.
٢٧٦. "روض الطالب" ليحيى بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ). دار الكتاب الإسلامي.
٢٧٧. "روض المناظر في علم الأوائل والأواخر" لمحمد بن محمد ابن الشحنة (٨١٥هـ). ت: سيد محمد مهني. دار الكتب العلمية. ط ١. ١٤١٧هـ.
٢٧٨. "روضة الطالبين وعمدة المفتين" لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت ٦٧٦هـ). ط ٢. ١٤٠٥هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.
٢٧٩. "الرياض البديعة في أصول الدين". ١٣٤٣هـ.
٢٨٠. "زاد الفقير" لمحمد بن عبد الواحد. ابن الهمام (ت ٨٦١هـ). مطبعة جيد برقي بريس. دلهي. ١٣٥٢هـ.
٢٨١. "زاد المسير في علم التفسير" لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ). المكتب الإسلامي. بيروت. ط ٣. ١٤٠٤هـ.
٢٨٢. "زبدة النهاية حاشية شرح الوقاية" لمحمد عبد الحميد. المطبع المجتبي. دلهي. ١٣٤٠هـ.
٢٨٣. "زجاجة المصاييح" لعبد الله بن مظفر الحيدري. مطبع تاج بريس. حيدرآباد الدكن. الهند.
٢٨٤. "الزكاة من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: أحمد عباس العيسوي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤هـ.
٢٨٥. "سبائك الذهب في معرفة قبائل وأنساب وتاريخ العرب" لشهاب الدين أبي العباس أحمد. مكتبة بسام. الموصل.
٢٨٦. "سباحة الفكر في الجهر بالذكر" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ٥. ١٤١٥هـ.
٢٨٧. "السبعة في القراءات" لأحمد بن موسى التميمي (ت ٣٢٤هـ). ت: د. شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة. ط ٢. ١٤٠٠هـ.
٢٨٨. "سبيل السعادة في معرفة أحكام العبادة" لمحمد بن محمد المالكي. ط ٣. ١٣٧٨هـ.
٢٨٩. "سبيل الفلاح في شرح نور الإيضاح" لمحيي الدين عبد الحميد. مكتبة دار البيروني. دمشق.
٢٩٠. "السماوية في كشف ما في شرح الوقاية" طبع في المطبع المصطفائي سنة (١٣٠٧هـ). ثم صورت هذه الطبعة الحجرية في باكستان. الناشر هو: سهيل اكبرمي. لاهور. ١٩٧٦م.
٢٩١. "سفينة الصلاة" لعبد الله الحضرمي. مطبعة الفجالة الجديدة. صفر ١٣٤٣هـ.
٢٩٢. "سفينة النجا في أصول الدين والفقه" لسالم بن سمير الحضرمي الشامي. شوال ١٣٤٣هـ.
٢٩٣. "سلم النجاة على سفينة النجاة" لمحمد نووي. مطبعة الفجالة الجديدة. صفر ١٣٤٣هـ.
٢٩٤. "السنة" لأحمد بن محمد الخلال (ت ٣١١هـ). ت: د. عطية الزهراني. دار الراية. الرياض. ط ١. ١٤١٠هـ.

٢٩٥. "السنة" لمحمد بن أحمد المروزي (ت ٢٩٤هـ). ت: سالم أحمد. مؤسسة الكتب الثقافية بيروت. ط ١. ١٤٠٨هـ.
٢٩٦. "سنن أبي داود" لسليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر. بيروت.
٢٩٧. "سنن ابن ماجه" لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الفكر. بيروت.
٢٩٨. "سنن البيهقي الكبير" لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ). ت: محمد عبد القادر عطا. ١٤١٤هـ. مكتبة دار الباز. مكة المكرمة.
٢٩٩. "سنن الترمذي": لمحمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ). ت: أحمد شاكر وآخرون. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٠٠. "سنن الدارقطني" لعلي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ). ت: السيد عبد الله هاشم. دار المعرفة. بيروت. ١٣٨٦هـ.
٣٠١. "سنن الدارمي" لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي (ت ٢٥٥هـ). ت: فواز أحمد وخاله العلمي. ط ١. ١٤٠٧هـ. دار التراث العربي. بيروت.
٣٠٢. "السنن الصغرى" لأحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ). ت: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. مكتبة الدار. المدينة المنورة. ط ١. ١٤١٠هـ.
٣٠٣. "سنن الترمذي الكبير" لأحمد بن شعيب الترمذي (ت ٣٠٣هـ). ت: د. عبد الغفار البنداوي وسيد كسروي حسن. ط ١. ١٤١١هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٠٤. "السنن الواردة في الفتن" لعثمان بن سعيد المقرئ الداني (ت ٤٤٤هـ). ت: د. ضياء الله المباركفوري. دار العاصمة. الرياض. ط ١. ١٤١٦هـ.
٣٠٥. "سنن سعيد بن منصور" لسعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ). ت: د. سعد آل حميد. دار العصيمي. الرياض. ط ١. ١٤١٤هـ.
٣٠٦. "السهم المصيب في كبد الخطيب" للملك المعظم أبي المظفر عيسى بن أبي بكر (ت ٦٢٤هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٠٧. "السير (١) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: إيمان خليل السامرائي. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكيسي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٣٠٨. "السير (٢) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: فوزي عبد الرحمن السامرائي. إشراف: أ.د. خالد رشيد الجميلي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٩٩٩م.
٣٠٩. "السيف الصقيل في الرد على ابن الزيفل" لعلي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. مكتبة زهران. القاهرة.

٣١٠. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" لعبد الحلي بن أحمد العسكري (ت ١٠٨٩هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٣١١. "شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام" لجعفر بن الحسن الحلبي. مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان.
٣١٢. "شرح أدب القاضي" لعمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري (ت ٥٣٦هـ). ت: د. محيي هلال السرحان. ط ١. مطبعة الإرشاد. بغداد. ١٣٩٧هـ.
٣١٣. "شرح ابن العيني على المنار" لعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت ٨٩٣هـ). المطبعة العثمانية في دار الخلافة. ١٣١٦هـ. بهامش "شرح المنار".
٣١٤. "شرح ابن عاشر المسمى الحبل المتين على نظم المرشد المعين على الضروري من علوم الدين في مذهب الإمام مالك" لمحمد بن محمد بن المبارك المالكي. المكتبة الشعبية.
٣١٥. "شرح ابن عقيل" لعبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت ٧٦٩هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ٢. بدون دار نشر وتاريخ طبع.
٣١٦. "شرح الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية" لمحمد زيد الأياني. منشورات مكتبة النهضة. بيروت - بغداد.
٣١٧. "شرح الجامع الصغير" لحسام الدين عمر بن عبد العزيز (ت ٥٣٦هـ) من مخطوطات مكتبة الأوقاف في الموصل برقم (١٣١٥).
٣١٨. "شرح الدائرة الهندية في معرفة سمت القبلة" لحسين الحسيني الخليلي (ت ١٠١٤هـ). ت: دريد نوري. طبعة الأوقاف العراقية. ط ١. ١٤٠١هـ.
٣١٩. "شرح الزيادات" لقاضي خان حسن بن منصور الأوزجندی (ت ٥٩٢هـ). من مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة ببغداد. برقم (٤٠٥٠).
٣٢٠. "شرح الستين مسألة" لأحمد الرملي. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٧هـ. بهامش "الحاشية على شرح الرملي للستين مسألة".
٣٢١. "شرح السير الكبير" لمحمد بن أحمد السرخسي (ت ٥٩٠هـ). ت: د. صلاح المنجد. مطبعة شركة الإعلانات الشرقية. ١٩٧١هـ.
٣٢٢. "شرح الشريفي على الفرائض السراجية" لعلي بن محمد الحسيني الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦هـ). المطبعة الأزهرية المصرية. ١٣٢٦هـ.
٣٢٣. "شرح الفقه الأكبر" لعلي الفاري الهروي (ت ١١٠٤هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط ٢. ١٣٧٥هـ.
٣٢٤. "الشرح الكبير" لأحمد الدردير. ت: محمد عيش. دار الفكر. بيروت.
٣٢٥. "شرح المنار" لعبد اللطيف بن عبد العزيز الكرمانلي ابن ملك. (ت ٨٠١هـ). المطبعة العثمانية في دار الخلافة. ١٣١٦هـ.
٣٢٦. "شرح النسفية في العقيدة الإسلامية" للدكتور عبد الملك السعدي. دار الأنبار. ط ٢. ١٤٢٠هـ.

٣٢٧. "شرح النقاية" لعبد الله بن محمد. أبو المكارم (ت: بعد: ٩٠٧هـ). من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية برقم (٣٥٤٨).
٣٢٨. "شرح الوقاية" لمحمد بن عبد اللطيف ابن ملك الكرماني (ت بعد: ٨٠٦هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٩٦٢).
٣٢٩. "شرح تحفة الملوك والسلطين" لعبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك (ت ٨٠١هـ). من مخطوطات دار صدام برقم (٩٨٦٦).
٣٣٠. "شرح حدود ابن عرفة" لمحمد بن قاسم الرصاع المالكي (ت ٨٩٤هـ). المكتبة العلمية.
٣٣١. "شرح خلاصة الكيداني" للأفغاني مطبع در أحمد أحمد حسن خان الهند. ١٢٩٩هـ.
٣٣٢. "شرح صحيح مسلم": ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦). ط ٢. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٣٣. "شرح قطر الندى" لعبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط ١١. ١٣٨٣هـ. مصورة عن مطبعة السعادة بمصر.
٣٣٤. "شرح كاشفة السجا على سفينة النجا" لأحمد نووي الجاوي. شوال ١٣٤٣هـ.
٣٣٥. "شرح مختصر خليل للخرشي" لمحمد بن عبد الله الخرشي (١١٠١هـ). دار الفكر.
٣٣٦. "شرح مرشد الخيران إلى معرفة أحوال الإنسان" لمحمد زيد الأياني ومحمد سلامة السجلقي. مطبعة المعارف. بغداد. ط ٢. ١٣٧٥هـ.
٣٣٧. "شرح مسند أبي حنيفة" للملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ). ت: خليل المس. دار الكتب العلمية. بيروت.
٣٣٨. "شرح معاني الآثار" لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٢٢٩ - ٣٢١هـ). ت: محمد زهري النجار. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٣٩٩هـ.
٣٣٩. "شرح ملا مسكين على كنز الدقائق" لمعين الدين البروي المعروف بملا مسكين (ت ٩٥٤هـ). المطبعة الخيرية. مصر. ١٣٢٤هـ.
٣٤٠. "شرح منظومة رسم المفتي" لمحمد أمين بن عابدين (١٢٥٢هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. مطبوعة ضمن رسائل ابن عابدين.
٣٤١. "شرح نظم المرشد المعين على الضروري من علوم الدين لابن عاشر الأندلسي" لعبد الواحد بن أحمد. الطبعة الأخيرة. ١٣٧١هـ.
٣٤٢. "شعب الإيمان" لأحمد بن الحسن البيهقي (ت ٤٥٨هـ). ت: محمد بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٠هـ.
٣٤٣. "شفاء العليل في الرد على من أنكرو وقوع الطلقات الثلاث المجموعة بمرة أو بمرات بدون رجعة بينهما" للملا محمد بن عبد الله أبي عبيدي. مكتبة ملا صالح العبيدي. السلمانية.

٣٤٤. "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" لأحمد بن مصطفى. طاشكبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٩٧٥ م.
٣٤٥. "الشهادات من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦ هـ). ت: فوزي شفيق العاني. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١ هـ.
٣٤٦. "الصحيح" لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ). ت: أحمد عبد الغفور. دار العلم للملايين. ط ١. ١٩٧٩.
٣٤٧. "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان" لمحمد بن حبان التميمي (٣٥٤ هـ). ت: شبيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٢. ١٤١٤ هـ.
٣٤٨. "صحيح ابن خزيمة" لمحمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي (ت ٣١١ هـ). ت: د. محمد مصطفى الأعظمي. ١٣٩٠ هـ. المكتب الإسلامي. بيروت.
٣٤٩. "صحيح البخاري" لمحمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (ت ٢٥٦ هـ). ت: د. مصطفى البنا. ط ٣. ١٤٠٧ هـ. دار ابن كثير واليمامة. بيروت.
٣٥٠. "صحيح مسلم" لمسلم بن الحجاج القشيري التيسابوري (ت ٢٦٦ هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٥١. "الصرف من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦ هـ). ت: سعد خلف الجنابي. إشراف: د. كامل شطيبي الراوي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠ هـ.
٣٥٢. "صفوة الصفوة" لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ). ت: محمود فاخوري. ود. محمد رواس. دار المعرفة. بيروت. ط ٢. ١٣٩٩ هـ.
٣٥٣. "الصلاة (١) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد بن مازة البخاري (ت ٦١٦ هـ). ت: كامل شطيبي. إشراف: أ.د. عبد الله الجبوري. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤١٧ هـ.
٣٥٤. "الصلاة (٢) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦ هـ). ت: حيزومه شاكر الشихلي. إشراف: أ.د. محمد رمضان عبد الله. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢٢ هـ.
٣٥٥. "الصلح من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦ هـ). ت: محمد بن الشيخ علي مرعي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤ هـ.
٣٥٦. "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ). دار الكتب العلمية. بدون تاريخ طبع.
٣٥٧. "طبقات الحنفية" لعلي بن أمر الله قتالي زاده. ابن الحنائي (ت ٩٧٩ هـ). من مخطوطات دار صدام للمخطوطات.
٣٥٨. "الطبقات السنية في تراجم الحنفية" لتقي الدين بن عبد القادر التميمي. ت: د. عبد الفتاح الحلو. دار الرفاعي. الرياض. ١٤٠٣ هـ.
٣٥٩. "طبقات الشافعية الكبرى" لعبد الوهاب بن علي السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ). دار المعرفة. ط ٢.

٣٦٠. "طبقات الشافعية" لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (ت ١٠١٤هـ). ت: عادل نويهض. دار الآفاق الجديدة. بيروت. ط ٣. ١٤٠٢هـ.
٣٦١. "طبقات الشافعية" لعبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (٧٠٤ - ٧٧٢هـ). ت: كمال الخوت. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٧هـ.
٣٦٢. "طبقات الفقهاء" لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ). ت: خليل الميس. دار القلم. بيروت. بدون تاريخ طبع.
٣٦٣. "طبقات المفسرين" لمحمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥هـ). ت: علي محمد. مكتبة وهبة. مصر. ط ١. ١٣٩٢هـ.
٣٦٤. "طرب الأمائل بتراجم الأفاضل" لعبد الحفي اللكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م. وأيضاً: طبعة مطبع دبدبة أحمددي. لكو. ١٣٠٣هـ.
٣٦٥. "طرح الثريب في شرح التقريب" لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ). دار الفكر العربي.
٣٦٦. "الطلاق من الإيمان بالطلاق إلى العتق من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: سليم ياسين الهيتي. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكبيسي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٣٦٧. "طلبة الطلبة" لعمر بن محمد النسفي (ت ٥٣٧هـ). ت: محمد حسن الشافعي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٨هـ.
٣٦٨. "الطهارات من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد بن مازة البخاري (ت ٦١٦هـ). ت: لصالح الرواشدة. إشراف: أ.د. عبد الله الجبوري. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٠٦هـ.
٣٦٩. "ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرجاني" لعبد الحفي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ٣. ١٤١٦هـ.
٣٧٠. "العبر في خبر من غير" لمحمد بن أحمد الدَّقَيقِي (٧٤٨هـ). ت: د. صلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت. ١٩٦٣هـ.
٣٧١. "عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات" لتركيا بن محمد بن محمود القزويني. المكتبة الإسلامية.
٣٧٢. "عدة أرباب الفتوى" لعبد الله أسعد. بترتيب أبي السمود الشرواني. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر. ط ١. ١٣٠٤هـ.
٣٧٣. "العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم" لعلي بن بالي (ت ٩٩٢هـ). دار الكتاب العربي. بيروت. ١٣٩٥هـ.
٣٧٤. "عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة" لمحمد مرتضى الحسيني. طبع في القسطنطينية. ط ٢. ١٣٠٩هـ.

٣٧٥. "العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية" لـ محمد أمين بن عمر. ابن عابدين الحنفي (١١٩٨ هـ - ١٢٥٢ هـ). الطبعة المبرية ببولاق. مصر. ١٣٠٠ هـ.
٣٧٦. "العلل المتناهية" لعبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧ هـ). ت: خليل الميس. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٠٣ هـ.
٣٧٧. "علماء النظاميات ومدارس المشرق الإسلامي" لتاجي معروف. مطبعة الإرشاد بغداد. ط ١. ١٩٧٣.
٣٧٨. "عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان" لعبد اللطيف المرداسي المالكي. ط الأخيرة. ١٣٧٣ هـ.
٣٧٩. "عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية" لعبد الحي الكنوي (ت ١٣٠٤ هـ). المطبع المجتباتي. دلهي. ١٣٤٠ هـ.
٣٨٠. "عمدة السالك وعدة الناسك" لأحمد بن لؤلؤ المشهور بابن التقيب المصري. ط الأخيرة. ١٣٥٧ هـ.
٣٨١. "العناية على الهداية" لأكمل الدين محمد بن محمد الرومي البَابَرْتِي (ت ٧٨٦ هـ). بهامش "فتح القدير للعاجز الفقير". دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٣٨٢. "عيون المسائل" لنصر بن محمد. أبو الليث السمرقندي. ت: د. صلاح الدين الناهي. مطبعة أسعد. بغداد. ١٣٨٦ هـ.
٣٨٣. "غاية الاختصار" لأبي شجاع. ط ٢. ١٣٥٦ هـ.
٣٨٤. "الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة" لعمر الغزنوي (ت ٧٧٣ هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٩ هـ.
٣٨٥. "غرر الأحكام" لمحمد بن فراموز، ملا خسرو (ت ٨٨٥ هـ). در سعادت. ١٣٠٨ هـ. مع شرحه "درر الحكام".
٣٨٦. "الغرر البهية في شرح البهجة الوردية" ليحيى بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ). المطبعة اليمنية.
٣٨٧. "غمز عبون البصائر على الأشباه والنظائر" لأحمد بن محمد الحموي (ت ١٠٩٨ هـ). دار الطباعة العامرة. مصر. ١٢٩٠ هـ.
٣٨٨. "غنية المستملعي شرح منية المصلّي" لإبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحَلْبِي (ت ٩٥٦ هـ). مطبعة سنده. ١٢٩٥ هـ.
٣٨٩. "غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكام" المشهورة بـ "الشربلالية" لحسن بن عمار بن علي الشربلالي (ت ١٠٦٩ هـ). در سعادت. ١٣٠٨ هـ.
٣٩٠. "غيث الغمام على حواشي إمام الكلام" لعبد الحي الكنوي (ت ١٣٠٤ هـ). المطبع العلوي. لكتو. ١٣٠٤ هـ.
٣٩١. "الفائق في غريب الحديث" لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ). ت: علي محمد. دار المعرفة. لبنان. ط ٢.

٢٩١. "فتاوى أنفروى". المطبعة العامرة السلطانية. الأستانة. ١٢٨١هـ.
٢٩٢. "فتاوى ابن نجيم" لزين الدين ابن نجيم (ت ٩٧٠هـ) المطبعة الأميرية ببولاق مصر. ط ١. ١٣٢٢هـ. في هامش "الفتاوى العتابة".
٢٩٣. "الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية". وزارة الأوقاف المصرية. القاهرة. ١٤٠٠هـ.
٢٩٤. "الفتاوى البرازية" لمحمد بن محمد بن شهاب. ابن البراز الكردري الخوارزمي الحنفي (ت ٨٢٧هـ). الطبعة الأميرية ببولاق مصر. ١٣١٠هـ. بهامش الفتاوى الهندية.
٢٩٥. "الفتاوى التاتارخانية" لعالم بن علاء الحنفي الأندلسي (ت ٧٨٦هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٤١٨١).
٢٩٦. "الفتاوى الخيرية لنفع البرية" لخير الدين بن أحمد الرمللي الحنفي (٩٩٣ - ١٠٨١هـ). دار المعرفة. ط ٢. ١٩٧٤هـ. أعيدت بالأوفست عن الطبعة الأميرية. ١٣٠٠هـ.
٢٩٧. "الفتاوى السراجية" لسراج الدين علي بن عثمان الأوشي. المطبع العالي في لكنو. ١٣٠٢هـ. بهامش "فتاوى قاضي خان".
٢٩٨. "الفتاوى الغياثية" لداود بن يوسف الخطيب. المطبعة الأميرية ببولاق مصر. ط ١. ١٣٢٢هـ.
٤٠٠. "الفتاوى الفقهية الكبرى" لأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ). المكتبة الإسلامية.
٤٠١. "الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية" لمحمد كامل بن مصطفى الطرابلسي. مطبعة محمد أفندي. مصر. ١٣١٣هـ.
٤٠٢. "الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية" لمحمد العباسي. المطبعة الأزهرية المصرية. ط ١. ١٣٠١هـ.
٤٠٣. "الفتاوى الهندية" للشيخ نظام الدين البرهانفوري والقاضي محمد حسين الجونفوري والشيخ علي أكبر الحسيني والشيخ حامد بن أبي الحامد الجونفوري وغيرهم. المطبعة الأميرية ببولاق. ١٣١٠هـ.
٤٠٤. "الفتاوى الولوالجية" لعبد الرشيد الولوالجي (ت بعد ٥٤٠هـ). من مخطوطات مكتبة الأوقاف العراقية برقم (٤١٧٥).
٤٠٥. "فتاوى قاضي خان" لحسن بن منصور بن محمود الأوزجندوي (ت ٥٩٢هـ). الطبعة الأميرية ببولاق. مصر. ١٣١٠هـ. بهامش "الفتاوى الهندية".
٤٠٦. "فتح الباري شرح صحيح البخاري" لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب. ١٣٧٩هـ. دار المعرفة. بيروت.
٤٠٧. "فتح المنايا بشرح النقاية" لعلي بن سلطان محمد القاري (٩٣٠ - ١٠١٤هـ). ت: محمد نزار وهشم نزار. دار الأرقم. ط ١. ١٤١٨هـ.
٤٠٨. "فتح الغفار يشرح المنار" لزين الدين بن إبراهيم. ابن نجيم. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ط ١. ١٣٥٥هـ.

٤٠٩. "فتح القدير للعاجز الفقير على الهداية" لمحمد بن عبد الواحد ابن الهمام (ت ٨٦٦هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت. وأيضاً: طبعة دار الفكر.
٤١٠. "فتح الله المعين على شرح ملا مسكين" لأبي السعود. مطبعة إبراهيم المولحي. مصر. ١٢٨٧هـ.
٤١١. "فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين" لزين الدين الملياري الشافعي. ١٣٤٣هـ.
٤١٢. "فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منتهج الطلاب" وهو "حاشية الجمل على شرح المنهج" لسليمان الجمل. دار الفكر.
٤١٣. "فتوى الخواص في حل ما صيد بالرصاص" لمحمود أفندي الحمزاوي. مطبعة مجلس المعارف. سورية. ١٣٠٣هـ.
٤١٤. "الفرائد البهية في القواعد الفقهية" لمحمود أفندي حمزه. مطبعة حبيب أفندي. دمشق. ١٢٩٨هـ.
٤١٥. "الفرائض السراجية" لمحمد بن محمد السجاوندي. المطبعة الأزهرية المصرية. ١٣٢٦هـ.
٤١٦. "الفرائض والخشى من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: حميد عوض اليماني. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكبيسي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٤١٧. "الفصل في الملل والأهواء والنحل" لعلي بن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ). أوفست مطبعة المنشي. بغداد.
٤١٨. "فصول البدائع في أصول الشرائع" لمحمد بن حمزة الفناري. مطبعة يحيى أفندي. ١٢٨٩هـ.
٤١٩. "فصول الحواشي لأصول الشاشي". المطبع المجتبي. دهلي. ١٣٤٥هـ.
٤٢٠. "الفصول في الأصول" لأحمد بن علي الرازي الحصاص (ت ٣٧٠هـ). الطبعة الثانية لوزارة الأوقاف الكويتية.
٤٢١. "الفقه الإسلامي وأدلته" للدكتور: وهبه الزحيلي. دار الفكر. ط ٤.
٤٢٢. "فقه سعيد بن المسيب" للدكتور هاشم جميل. وزارة الأوقاف العراقية. ١٩٧٤هـ.
٤٢٣. "الفلك الدوار فيما يتعلق برؤية الهلال بالنهار" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٢٩٩هـ.
٤٢٤. "فهرس الآثار الخطية في المكتبة القادرية" لعنّاد عبد السلام رؤوف. مطبعة المعارف. بغداد. ١٩٨٠هـ.
٤٢٥. "فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد" للدكتور عبد الله الجبوري. وزارة الأوقاف العراقية. مطبعة الإرشاد. ط ١. ١٩٧٣م.
٤٢٦. "فهرس مخطوطات الموصل" لسالم عبد الرزاق أحمد. ١٣٩٥هـ.
٤٢٧. "فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية" لمحمد مطيع الحافظ. من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٤٠١هـ.
٤٢٨. "الفوائد البهية في الموارث الشرعية على مذهب أبي حنيفة" لقاسم بن نعيم الطائي الحنفي. بغداد. ط ١. ١٤٢٣هـ.

٤٢٩. "الفوائد البهية في تراجم الحنفية" لعبد الحي اللكنوي (ت ٢٣٠٤هـ). ت: أحمد الزعبي. دار الأرقم. بيروت. ط ١. ١٩٩٨م.
٤٣٠. "فوات الوفيات" لمحمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ). ت: د. إحسان عباس. دار صادر.
٤٣١. "فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثُّبُوت" لعبد العلي محمد بن نظام الدِّين الأنصاري. دار العلوم الحديثة. بيروت.
٤٣٢. "الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني" لأحمد بن غنيم النفراوي المالكي (١١٢٥هـ). دار الفكر.
٤٣٣. "القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيظ" لطاهر محمد ابن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ). مؤسسة الرسالة. ط ٢. ١٤٠٧هـ.
٤٣٤. "القضاء (٢) من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عبد الغفور أسامة الكلبدار. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٤٣٥. "قمر الأقطار على كشف الأسرار على المنار" لمحمد عبد الحليم اللكنوي (ت ١٢٨٥هـ). المطبعة الأميرية ببولاق. ١٣١٦.
٤٣٦. "قمع أهل الزيف والالحاد عن الطعن في تقليد أئمة الاجتهاد" لمحمد الخضر بن سيدي عبد الله الشنقيطي. مطبع دار إحياء الكتب العربية. مصورة عن طبعة عيسى الحلبي. مصر. ١٣٤٥هـ.
٤٣٧. "قبة المنية" لمختار بن محمود الزاهد (ت ٦٥٨هـ). من مخطوطات مكتبة وزارة الأوقاف العراقية برقم (٧٤٣٤).
٤٣٨. "قواطع الأدلة في الأصول" لمنصور بن محمد السمعاني (ت ٤٨٩هـ). ت: محمد حسن. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٩٩٧هـ.
٤٣٩. "قواعد في علوم الحديث" لظفر أحمد العثماني التهانوي (ت ١٣٩٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ٥. الرياض.
٤٤٠. "القوانين الفقهية" لمحمد بن أحمد بن جزي (ت ٧٤١هـ).
٤٤١. "قوت المفتين بفتح المفتين" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: الدكتور صلاح أبو الحاج. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ٢٠٠٢هـ.
٤٤٢. "القول الأشرف في الفتح من المصحف" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: الدكتور صلاح أبو الحاج. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ٢٠٠٢هـ.
٤٤٣. "القول الجازم في سقوط الحد بتكاح المحارم" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). الهند. ١٢٩٨هـ.
٤٤٤. "القول المنشور في هلال خير الشهور" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكو. ١٢٩٩هـ.
٤٤٥. "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). ت: محمد عوامه. ط ٢. ١٤١٣هـ. دار القبلة للثقافة الإسلامية. مؤسسة علو. جدة.

٤٤٦. "الكامل في التاريخ" لعلي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ). دار الكتاب العربي.
٤٤٧. "الكامل في ضعفاء الرجال" عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني (٢٧٧ - ٣٦٥هـ). ت: يحيى مختار غزاوي. ط ٣. ١٤٠٩هـ. دار الفكر. بيروت.
٤٤٨. "كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار" لمحمود بن سليمان الكفوي (ت نحو ٩٩٠هـ). من مخطوطات المكتبة القادرية. بغداد. برقم (١٢٤٢).
٤٤٩. "كتاب الخراج" لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ). المطبعة الميرية ببولاق. ط ١. ١٣٠٢هـ.
٤٥٠. "كشف الأسرار شرح أصول البزدوي" لعبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ). دار الكتاب الإسلامي.
٤٥١. "كشف الأسرار شرح المنار" لعبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ). المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق. مصر. ط ١. ١٣١٦هـ.
٤٥٢. "كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس" لعبد الغني الفنمي الميداني الدمشقي (ت ١٢٩٨هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ١. ١٤١٤هـ.
٤٥٣. "كشف الحقائق" لعبد الحكيم الأفغاني. المطبعة الأدبية بمصر. ط ١. ١٣١٨هـ.
٤٥٤. "كشف الحفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث" لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ). ت: أحمد القلاش. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ٤. ١٤٠٥هـ.
٤٥٥. "كشف الستر في فرضية الوتر" لعبد الغني التابلسي (ت ١١٤٣هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٦هـ.
٤٥٦. "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي (١٠١٧ - ١٠٦٧). دار الفكر.
٤٥٧. "كشف الغمة عن جميع الأمة" لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت ٩٧٣هـ). مطبعة الكاستلية. ١٢٨١هـ.
٤٥٨. "كشف رموز غرر الأحكام وتنوير درر الحكام" للعالم الفاضل عبد الخليم. در سعادت. ١٣١١م.
٤٥٩. "كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار" لأبي بكر الحصني الشافعي (ت ٨٢٩هـ). ط ٢. ١٣٥٦هـ.
٤٦٠. "الكفاية على الهداية" لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٤٦١. "الكلام الجليل فيما يتعلق بالمنديل" لعبد الحسي اللكنوي (١٢٦٤ - ٢٣٠٤هـ). المطبع المصطفائي. لكنو. ١٢٩٩هـ.
٤٦٢. "الكليات" لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ). ت: دعدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة دار المعارف. ط ٢. ١٩٩٣م.

١٦٢. "كمال الدراية بشرح النقاية" لأحمد بن محمد الشُّمْنِي الحنفي. (ت ٨٧٢هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (١٠٦٠٣).
١٦٣. "كنز البيان مختصر توفيق الرحمن على كنز الدقائق" لمصطفى بن أبي عبد الله الطائي. طبع على ذمة حضرات مصطفى أفندي بالأزهر وشريكه. ١٣١٩هـ.
١٦٤. "كنز الدقائق" لعبد الله بن أحمد التَّسْفِي (ت ٧٠١هـ). طبع بالمطبعة الحميدية المصرية بالناصرية بمصر. ١٣٢٨هـ.
١٦٥. "الكنى والألقاب" لمسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ). ت: عبد الرحيم القشغري. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. ط ١. ١٤٠٤هـ.
١٦٦. "الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة" لتجم الدين الغزي. ت: د. جبريل جبور. الناشر: محمد أمين وشركاه. ١٩٤٥م.
١٦٧. "الكوكب المنير" لمحمد بن أحمد الفتوح (ت ٩٧٢هـ). مطبعة السنة المحمدية.
١٦٨. "اللائل الدرية في الفوائد الخيرية" لخير الدين الرملي. المطبعة الأزهرية. مصر. ط ١. ١٣٠٠هـ.
١٦٩. "لباب المناسك وعباب السالك" لرحمة الله السندي. دار الطباعة العامرة. ١٢٨٧هـ.
١٧٠. "اللباب في شرح الكتاب" لعبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (١٢٢٢ - ١٢٩٨هـ). ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
١٧١. "لزوم طلاق الثلاث دفعه بما لا يستطيع العالم دفعه" لمحمد الخضر بن سيدي عبد الله الشقيطي. المطبعة الوطنية. مصر.
١٧٢. "لسان العرب" لمحمد الأفريقي المصري ابن منظور (ت ٧١١هـ). ت: عبد الله الكبير ومحمد حسب الله وهاشم الشاذلي. دار المعارف.
١٧٣. "لمحات النظر في سيرة الإمام زفر" لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. مصر.
١٧٤. "المأذون من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: صالح شمران حمين. إشراف: د. إبراهيم الصايل. رسالة ماجستير. جامعة بغداد.
١٧٥. "المبدع" لإبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي (٨١٦ - ٨٨٤هـ). المكتبة الإسلامية، بيروت. ١٤١٠هـ.
١٧٦. "المبسوط" لمحمد بن أبي سهل السرخسي. المتوفى بمحدود (٥٠٠هـ). ١٤٠٦هـ. دار المعرفة. بيروت.
١٧٧. "المبسوط" لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. عالم الكتب. ط ١. ١٤١٠هـ.
١٧٨. "مثنى الزيد" لأحمد بن رسلان. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ط ٣. ١٣٥٧هـ.

٤٨٠. "مثنى القدوري" لأحمد بن محمد القدوري (ت ٤٢٨هـ). مطبعة مصطفى الحلبي. مصر. ط ٣. ١٣٧٧هـ.
٤٨١. "المجتبى من السنن" لأحمد بن شعيب أبو عبد الله النسائي (٢١٥ - ٣٠٣). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. ط ٢. ١٤٠٦.
٤٨٢. "المجرد شرح تغيير التنقيح" لأحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي (ت ٩٤٠هـ). مطبعة سي - فلجانجيلر. استانبول. ١٣٠٨هـ.
٤٨٣. "مجلة المورد" العددان ٣ - ٤. المجلد ١٠. ١٩٨١م.
٤٨٤. "مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر" لشيخ زاده الرومي عبد الرحمن بن محمد (ت ١٠٧٨هـ). دار الطباعة العامة. ١٣١٦.
٤٨٥. "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). ١٤٠٧هـ. دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي. بيروت.
٤٨٦. "المجموع شرح المذهب" ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). ت: محمود مطرحي. بيروت. دار الفكر. ط ١. ١٤١٧هـ.
٤٨٧. "المحاضر والسجلات من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: عبد علي الشعباني. إشراف: د. عبد المنعم البيهتي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٤٨٨. "المحلي على المنهاج" لجلال الدين المحلي. دار إحياء الكتب العربية.
٤٨٩. "مختار الصحاح" لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. (ت ٦٦٦). ت: حمزة فتح الله. مؤسسة الرسالة. ١٤١٧هـ.
٤٩٠. "المختار" لعبد الله بن محمود الموصللي الحنفي (ت ٦٨٣هـ). ت: زهير عثمان. دار الأرقم. مطبوع مع "الاختيار".
٤٩١. "مختارات النوازل" لأبي الليث نصر السمرقندي (ت ٣٧٥هـ). من مخطوطات دار صدام للمخطوطات. برقم (٩٥٧٢).
٤٩٢. "مختصر الأخضرى" لعبد الرحمن الأخضرى المالكي. ١٣٥٢هـ. بهامش هداية المتعبد.
٤٩٣. "مختصر الدر الثمين والمورد المعين شرح نظم المرشد المعين" لمحمد بن أحمد المالكي. الطبعة الأخيرة. ١٣٧١هـ.
٤٩٤. "مختصر الطحاوي" لأحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ). ت: أبو الوفاء الأفغاني. دار الكتاب العربي.
٤٩٥. "مختصر الفتاوى المهدية" لعبد الرحمن السويسي. مطبعة المؤيد. مصر. ١٣١٨هـ.
٤٩٦. "مختصر المزني" لإسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤هـ). دار المعرفة. بيروت.
٤٩٧. "مختصر خليل في فقه الإمام مالك" لخليل بن إسحاق بن موسى المالكي. مطبعة مصطفى البابي. مصر. ١٣٤١هـ.

٤٩٨. "مختلف الرواية" لمحمد بن عبد الحميد السمرقندي (ت ٥٥٢هـ). ت: عيسى زكي عيسى. ١٤٠٧هـ.
٤٩٩. "المدخل الفقهي العام" لمصطفى أحمد الزرقاء. دار الفكر. ط ١٠. ١٣٨٧هـ.
٥٠٠. "المدونة الكبرى" لعبد السلام بن سعيد بن حبيب التتوخي. الملقب بسخون. (١٦٠ - ٢٤٠هـ). دار صادر. بيروت.
٥٠١. "المدونة" للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ). دار الكتب العلمية.
٥٠٢. "المذهب الحنفي" لأحمد بن محمد نصير النقيب. مكتبة الرشد. الرياض. ط ١. ١٤٢٢هـ.
٥٠٣. "مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول" لمحمد بن فراموز بن علي. ملا خسرو (ت ٨٨٥هـ). مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي. ١٢٩١هـ.
٥٠٤. "مرآة الجنان وغير اليقظان في ما يعتبر من حوادث الزمان" لعبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ). مؤسسة الأعلمي للطبوعات. ط ١. ١٩٧٠م.
٥٠٥. "مرآة المجلة" ليوسف آصاف. المطبعة العمومية. مصر. ١٨٩٤م.
٥٠٦. "مراسيل أبي داود" لسليمان بن أشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). ت: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ١٤٠٨هـ.
٥٠٧. "مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح" لحسن بن عمّار الشربلالي (١٠٦٩هـ). ت: عبد الجليل عطا. دار النعمان للعلوم. بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
٥٠٨. "مرشد السالك في القرب من ملك الممالك" لعبد الوهاب السيد رضوان. ١٣٦٩هـ.
٥٠٩. "المزارة من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: محمد محمود العيساوي. إشراف: د. أحمد العيساوي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤هـ.
٥١٠. "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). ت: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٩٩٨هـ.
٥١١. "مسائل من الفقه المقارن" محاضرات ألقاها الدكتور هاشم جميل على طلبة الدكتوراة بكلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد.
٥١٢. "المستدرك على الصحيحين" لمحمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ). ت: مصطفى عبد القادر. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١١هـ.
٥١٣. "مستزاد الحقيق حاشية زاد الفقير" لمحمد بدر عالم. مطبعة جيد برقي بريس. دهلي. ١٣٥٢هـ.
٥١٤. "المستصفى شرح النافع" لعبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ). من مخطوطات دار صدام برقم (٩٠٢٩).
٥١٥. "المستصفى" لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). دار العلوم الحديثة. بيروت.
٥١٦. "مسلم الثبوت" لمحب الله بن عبد الشكور البهاري (ت ١١١٩هـ). المطبعة الحسينية المصرية. ١٣٢٦هـ.

٥١٧. "مسند أبي حنيفة" لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ). ت: نظر محمد الفاريابي. مكتبة الكوثر. الرياض. ط ١. ١٤١٥هـ.
٥١٨. "مسند أبي داود الطيالسي" لسليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ). دار المعرفة. بيروت.
٥١٩. "مسند أبي عوانة" ليعقوب بن إسحاق الأسفرائيني. أبي عوانة (ت ٢١٦هـ). ت: أيمن بن عارف. دار المعرفة. بيروت. ط ١.
٥٢٠. "مسند أبي يعلى" لأحمد بن علي أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ). ت: حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث. دمشق. ط ١. ١٤٠٤هـ.
٥٢١. "مسند أحمد بن حنبل" لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ). مؤسسة قرطبة. مصر.
٥٢٢. "مسند إسحاق بن راهويه" لإسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت ٢٣٨هـ). ت: عبد الغفور عبد الحق. مكتبة الإيمان. المدينة المنورة. ط ١. ١٩٩٥م.
٥٢٣. "مسند ابن الجعد" لأبي الحسن علي بن الجعد الجوهري (ت ٢٣٠هـ). ت: عامر أحمد حيدر. مؤسسة نادر. بيروت.
٥٢٤. "مسند البرار" (البحر الزخار): لأبي بكر أحمد بن عمرو البرار (ت ٢٩٢هـ). ت: د. محفوظ الرحمن. ط ١. ١٤٠٩هـ. مؤسسة علوم القرآن. مكتبة العلوم والحكم. بيروت. المدينة.
٥٢٥. "مسند الحميدي" لعبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩هـ). ت: حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية ودار المتنبي. بيروت والقاهرة.
٥٢٦. "مسند الربيع" للربيع بن حبيب بن عمر الأزدي. ت: محمد بن إدريس. وعاشور بن يوسف. دار الحكمة. مكتبة الإستقامة. بيروت. عُمان. ط ١. ١٤١٥هـ.
٥٢٧. "مسند الروياني" لمحمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ). ت: أيمن علي أبو عجمي. مؤسسة قرطبة. القاهرة. ط ١. ١٤١٦هـ.
٥٢٨. "مسند الشاشي" للهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥هـ). ت: د. محمود الرحمن. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط ١. ١٤١٠هـ.
٥٢٩. "مسند الشافعي" لمحمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ). دار الكتب العلمية. بيروت.
٥٣٠. "مسند الشاميين" لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). ت: حمدي السلفي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ١٤٠٥هـ.
٥٣١. "مسند الشهاب" لأبي عبد الله محمد بن سلامة القُصّاعي (ت ٤٥٤هـ). ت: حمدي السلفي. ط ١. ١٤٠٧هـ. مؤسسة الرسالة. بيروت.
٥٣٢. "مشاهير علماء الأمصار" لمحمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ). ت: فلاتيهمر. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٩٥٩م.
٥٣٣. "مصباح الزجاجية" لأحمد بن أبي بكر الكثاني (ت ٨٤٠هـ). ت: محمد الكشناوي. دار العرية. بيروت. ط ٢. ١٤٠٣هـ.

٥٣٤. "مصباح السالك شرح نظم أسهل المسالك" لعبد الوصيف محمد. ط ٢. ١٣٦٧هـ.
٥٣٥. "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير": لأحمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ). المطبعة الأميرية. ط ٢. ١٩٠٩م.
٥٣٦. "المصنف شرح منظومة الخلاف" لعبد الله بن أحمد النُسَفي (ت ٧٠١هـ). ت: خالد نهاد ط ١. بغداد. ١٤١٩هـ.
٥٣٧. "المصنف في الأحاديث والآثار" لعبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَةَ (١٥٩ - ٢٣٥هـ). ت: كمال الحوت. ط ١. مكتبة الرشد. الرياض. ١٤٠٩هـ.
٥٣٨. "المصنف" لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١هـ). ت: حبيب الرحمن الأعظمي. ط ٢. المكتب الإسلامي. بيروت. ١٤٠٣هـ.
٥٣٩. "المضاربة من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عبد الله علي القليبي. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكيسي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٥٤٠. "معارف العوارف في أنواع العلوم والمعارف" لعبد الحي بن فخر الدين الحسني (ت ١٣٤١هـ). راجعه: أبو الحسن الندوي. من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٩٨٣. وهو مطبوع باسم الثقافة الإسلامية في الهند.
٥٤١. "معالم التزليل في علم التفسير" لحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ). ت: خالد العلك ومروان سوار. دار المعرفة. بيروت. ١٤٠٧هـ.
٥٤٢. "معتصر المختصر" ليوسف بن موسى الحنفي. عالم الكتب. مكتبة المتنبي. بيروت. القاهرة.
٥٤٣. "المعتمد في أصول الفقه" لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري (ت ٤٣٦هـ). ت: خليل المس. ط ١. ١٤٠٣هـ. دار الكتب العلمية. بيروت.
٥٤٤. "معجم الأدباء" لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي البغدادي (ت ٦٢٦هـ). مكتبة عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأخيرة.
٥٤٥. "معجم الإسماعيلي" لأحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ). ت: زياد محمود. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط ١. ١٤١٠هـ.
٥٤٦. "المعجم الأوسط" لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). ت: طارق بن عوض الله. دار الحرمين. القاهرة. ١٤١٥هـ.
٥٤٧. "معجم البلدان" لياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ). دار الفكر. بيروت.
٥٤٨. "معجم الصحابة" لعبد الباقي بن قانع (ت ٣٥١هـ). ت: صلاح سالم. مكتبة الغرياء. المدينة المنورة. ط ١. ١٤١٨هـ.
٥٤٩. "المعجم الصغير" لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). ت: عمر شكور محمود. ط ١. ١٤٠٥هـ. المكتب الإسلامي. دار عمار. بيروت. عمان.

٥٥٠. "المعجم الكبير" لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ). ت: حمدي السلفي. ط ١٤٠٤هـ. مكتبة العلوم والحكم. الموصل.
٥٥١. "معجم المؤلفين" لعمر كحالة. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١٤١٤هـ.
٥٥٢. "المعجم المختص بالمحدثين" لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). ت: د. روحية السويقي. دار الكتب العلمية. ط ١٤١٦هـ.
٥٥٣. "معجم المطبوعات العربية والعربية" لإلياس سركيس. مطبعة سركيس. مصر. ١٩٢٨م.
٥٥٤. "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن" لمحمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية. ١٩٩٦م.
٥٥٥. "المعجم الوسيط" للدكتور إبراهيم أنيس والدكتور عبد الحليم منتصر وعطية الصوالحي ومحمد خلف. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٥٥٦. "معجم لغة الفقهاء" للدكتور محمد رواس قلعه جي. والدكتور حامد صادق. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١٤٠٨هـ.
٥٥٧. "معجم لغة الفقهاء" للدكتور: محمد رواس قلعه جي. والدكتور: حامد صادق. دار النفائس. ط ١٩٨٥هـ.
٥٥٨. "معجم مفردات ألفاظ القرآن" للعلامة أبي القاسم بن محمد بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ). تحقيق: نديم مرعشلي. دار الفكر.
٥٥٩. "معجم مقاييس اللغة" لأحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ). ت: عبد السلام هارون. دار الكتب العلمية.
٥٦٠. "معنى قول الإمام المظلي" لعلي بن عبد الكافي السيكي (ت ٧٥٦هـ). ت: علي نايف بقاعي. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ط ١٤١٣هـ.
٥٦١. "معونة الرحمن في مذهب أبي حنيفة النعمان" لإسماعيل أحمد الإسلامبولي. مصر.
٥٦٢. "المغرب في ترتيب المغرب" لناصر بن عبد السيد المطرزي (٦١٦هـ). دار الكتاب العربي.
٥٦٣. "مغني الإخوان على مذهب أبي حنيفة النعمان في كتاب العبادات" لخليل جدوع عطية. دار الأنبار. بغداد. ١٩٩٨هـ.
٥٦٤. "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام. مطبعة المدني. القاهرة.
٥٦٥. "مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج" لمحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ). دار الفكر.
٥٦٦. "المغني في أصول الفقه" لعمر بن محمد الحبازي (ت ٦٩١هـ). ت: د. محمد مظهر بقا. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط ١٤٠٣هـ.
٥٦٧. "مفتاح السعادة ومصباح السيادة" لأحمد بن مصطفى طاشكبري زاده (ت ٩٦٨هـ). دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١٤٠٥هـ.
٥٦٨. "مفيد الحسن في دفع ظن الخلو بالسكنى" لحسن بن عمار الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ). ت: مشهور حسن. منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية.

٥٦٤. "المفاهيم الشرعية وأهميتها في تطبيق الشريعة الإسلامية" لخير حمود الكبيسي. رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد. ١٤١٤هـ.
٥٦٥. "مقالات الكوثري" لمحمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧٨هـ). المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٤هـ.
٥٦٦. "المفتى في سرور الكنى" لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). ت: محمد صالح مطابع الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. ١٤٠٨هـ.
٥٦٧. "مقدمات الإمام الكوثري" لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (ت ١٣٧١هـ). دار الشريعة دمشق. ط ١. ١٩٩٧م.
٥٦٨. "مقدمة التعليق المجد على موطأ محمد" لعبد الحفي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: الدكتور نقي الدين الندوي. دار السنة والسيرة بومباي ودار القلم دمشق. ط ١. ١٩٩١م.
٥٦٩. "المقدمة الحضرمية في فقه السادة الشافعية" لعبد الله بن عبد الرحمن الحضرمي. ١٣٥٥هـ.
٥٧٠. "مقدمة السعاية في كشف ما في شرح الوقاية" للكنوي (ت ١٣٠٤هـ). باكستان. ١٩٧٦م.
٥٧١. "المقدمة العزية للجماعة الأزهرية لأبي الحسن المالكي الشاذلي (ت ٩٣٩هـ). ١٣٦٢هـ.
٥٧٢. "مقدمة الهداية" لعبد الحفي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ديوبند سهارنيور. ١٤٠١هـ.
٥٧٣. "مقدمة عمدة الرعاية حاشية شرح الوقاية" لعبد الحفي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). المطبع المجتبياني. دهلي. ١٣٤٠هـ.
٥٧٤. "مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث" لمحمد عبد الرشيد النعماني. ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ٤. ١٤١٦هـ.
٥٨٠. "الملفوظ في الفتاوى الحنفية" لمحمد بن يوسف السمرقندي (ت ٥٥٦هـ). ت: محمود نصار ويوسف أحمد. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤٢٠هـ.
٥٨١. "ملقى الأبحر" لإبراهيم بن محمد الحلبي (ت ٩٥٦هـ). مطبعة علي بك. ١٢٩١هـ.
٥٨٢. "الملل والنحل" لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ). ت: محمد سيد كيلاني. مطبعة مصطفى الحلبي. مصر. ١٣٨١هـ.
٥٨٣. "المنار في أصول الفقه" لحافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي (ت ٧٠١هـ). در سعادت. ١٣٢٦هـ.
٥٨٤. "المناسك من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (ت ٦١٦هـ). ت: أحمد السيد البياتي. إشراف: د. أحمد محمد الباليستاني. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤١٨هـ.
٥٨٥. "منافق أبي حنيفة وصاحبه" لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). ت: محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. مصر. ١٤١٦هـ.
٥٨٦. "المنتخب الحسامي" لحسام الدين الاخسيكي (ت ٦٤٤هـ). المطبع المجتبياني. دهلي. ١٣٤٧هـ.
٥٨٧. "المنتقى شرح الموطأ" لسليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ). دار الكتاب الإسلامي.

٥٨٨. "المتقى من السنن المسندة" لعبد الله بن علي بن الجارود (ت ٣٠٧هـ). مؤسسة الكتاب الثقافية. بيروت. ط ١. ١٤٠٨هـ.
٥٨٩. "منح الجليل شرح مختصر خليل" لعبد الله. الشيخ عlish (ت ١٢٩٩هـ). دار الفكر.
٥٩٠. "منح الغفار في شرح تنوير الأبصار" لمحمد بن عبد الله الخطيب التمرتاشي القرظي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٤٠٩٩).
٥٩١. "منحة الخالق على البحر الرائق" لمحمد بن أمين بن عابدين (ت ١٢٥٢هـ). ط ٢. دار المعرفة.
٥٩٢. "منحة السلوك في شرح تحفة الملوك" لبدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ). ت: محمد فاروق البدري. بإشراف د. محيي هلال السرحان. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ج ٢. ١٤٢١هـ.
٥٩٣. "منحة السلوك في شرح تحفة الملوك" لمحمود بن أحمد بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ). ت: ياسين علي البدري. بإشراف: د. محمود رجب. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ج ١. ١٤٢١هـ.
٥٩٤. "منظومة القرطبي" ليحيى القرطبي الداري. ج ٣. ١٣٥٣هـ.
٥٩٥. "منظومة مبطلات الصلاة" لمحمد الرقيق. ط ٢. ١٣٦٩هـ.
٥٩٦. "منهاج الطالبين وعمدة المفتين" ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٩هـ.
٥٩٧. "المنهاج القويم على المقدمة الحضرية" لأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ). ط ٤. ١٣٥٨هـ.
٥٩٨. "منهاج الطلاب" ليحيى بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ). مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأخيرة. ١٣٥٩هـ.
٥٩٩. "المنهاج الفقهي للإمام اللكنوي" د. صلاح محمد سالم أبو الحاج. دار النفائس. عمان. ١٤٢٢هـ.
٦٠٠. "المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرية" لأحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ). بدون دار طبع. وتاريخ طبع.
٦٠١. "منية المصلي وغنية المتدي" لسيد الدين محمد بن محمد الكاشغري (ت ٧٠٥هـ). مطبعة محمدية. بمبئي. ١٣١٣هـ.
٦٠٢. "المهذب" لإبراهيم بن علي الشيرازي (٣٩٣- ٤٧٦هـ). دار الفكر. بيروت.
٦٠٣. "مواهب الجليل شرح مختصر خليل" لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطاب (ت ٩٥٤هـ). دار الفكر. بيروت. ط ٢. ١٣٩٨هـ.
٦٠٤. "مواهب الرحمن في مذهب أبي حنيفة النعمان" لإبراهيم بن موسى الطرابلسي (ت ٩٢٢هـ). من مخطوطات وزارة الأوقاف العراقية برقم (٣٦٣٨).
٦٠٥. "مواهب الصمد في حل ألفاظ الزيد" لأحمد بن حجازي الفشتي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي. مصر. ط ٣. ١٣٥٧هـ.
٦٠٦. "الموسوعة الفقهية الكويتية" لجماعة من العلماء. تصدرها وزارة الأوقاف الكويتية.

٦٠٧. "موطأ مالك" لمالك بن أنس الصبحي (٩٣ - ١٧٩هـ). ت: محمد فؤاد عبد الباقي ز دار إحياء التراث العربي. مصر.
٦٠٨. "مولد العلماء ووفياتهم" لمحمد بن عبد الله الرمي (ت ٣٩٧هـ). ت: د. عبد الله أحمد. دار العاصمة. الرياض. ط ١. ١٤١٠هـ.
٦٠٩. "ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه" لمحمد بن أحمد السمرقندي (ت ٥٣٩هـ). ت: د. عبد الملك السعدي. طباعة وزارة الأوقاف العراقية. ط ١. ١٤٠٧هـ.
٦١٠. "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" لمحمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ). ت: د. عبد الفتاح أبو سنة. دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١. ١٤١٦هـ.
٦١١. "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). عالم الكتب. ط ١. ١٤٠٦هـ.
٦١٢. "نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار تكملة فتح القدير على الهداية" لشمس الدين أحمد. قاضي زاده (ت ٩٨٨هـ). دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٦١٣. "النتف في الفتاوى" لعلي بن الحسين السفدي (ت ٤٦١هـ). ت: د. صلاح الدين الناهي. مطبعة الإرشاد. بغداد. ١٩٧٥م.
٦١٤. "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" ليوسف بن ترفة بردة الأتابكي (٨١٣ - ٨٧٤). وزارة الثقافة والإرشاد القومي. المؤسسة المصرية العامة.
٦١٥. "نخبة الأنظار على تحفة الأخيار" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. ط ١. ١٩٩٢م.
٦١٦. "نزهة الأرواح فيما يتعلق بالنكاح" لمحمد عبد الرحمن المحلاوي. المطبعة العامرة الشرقية. مصر. ط ١. ١٣١٤هـ.
٦١٧. "نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر" لعبد الحي بن فخر الدين الحسيني (ت ١٣٤١هـ). دائرة المعارف العثمانية. الهند. راجعه أبو الحسن الندوي. ط ١. ١٩٧٢م.
٦١٨. "نزهة الفكر في سبحة الذكر" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: د. صلاح محمد أبو الحاج. دار الفتح. عمان. ٢٠٠٠. ط ١.
٦١٩. "نسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار على النار" لمحمد علاء الدين الحصني الحنفي: للعالم محمد أمين بن عمر ابن عابدين (ت ١٢٥٠هـ). مطبعة مصطفى البابي. ط ٢. ١٩٧٩م.
٦٢٠. "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" لعبد الله بن يوسف الزبلي (ت ٧٦٢هـ). ت: محمد يوسف البنوري. دار الحديث. مصر. ١٣٥٧هـ.
٦٢١. "النظامي شرح المنتخب الحسامي" لمحمد نظام الدين الكيرانوي. المطبع المجتباتي. دلهي. ١٣٢٤هـ.
٦٢٢. "نظرة المعقد قواعد العامة ومصطلحاته" لعيسوي أحمد عيسوي. مصر.
٦٢٣. "نظم أسهل المسالك في مذهب الإمام مالك" لمحمد البشار. ط ٢. ١٣٦٧هـ.

٦٢٤. "نظم مقدمة ابن رشد" لعبد الرحمن الرقعي. ط ٢. ١٣٦٩هـ.
٦٢٥. "النفحة القدسية في أحكام قراءة القرآن وكتابه بالفارسية" لحسن بن عمار الشرنبلالي (ت ١٠٦٩هـ). المطبعة الرحمانية، مصر. ط ١. ١٣٥٥هـ.
٦٢٦. "النفحة بتحشية النزهة" للإمام اللكنوي (١٢٦٤ - ١٣٠٤هـ). ت: د. صلاح محمد أبو الحاج. دار الفتح. عمان. ٢٠٠٠. ط ١.
٦٢٧. "نفع المفتي والسائل بجمع متفرقات المسائل" لعبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ). ت: صلاح محمد أبو الحاج. دار ابن حزم. بيروت. ٢٠٠١هـ.
٦٢٨. "النفقات" للخصاف. ت: أبو الوفاء الأفغاني. الدار السلفية. الهند.
٦٢٩. "النفقة من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: طه عبد الرزاق العاني. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكبيسي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٩٩٨م.
٦٣٠. "النقاية" لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود (ت ٧٤٧هـ). مطبع دهلي. ١٢٨٦هـ.
٦٣١. "النكاح إلى النفقة من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: مفلح عبد الواحد البيهني. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤١٩هـ.
٦٣٢. "النكت في المسائل المختلف فيها" "كتاب النكاح حتى كتاب الإقرار" (٣) لإبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٦٧هـ). ت: أنس ياسين المولي. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٦٣٣. "النكت في المسائل المختلف فيها" "من أول الكتاب إلى آخر كتاب الزكاة" (١) لإبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٦٧هـ). ت: عقيل عبد المجيد فرج. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٦٣٤. "النكت في المسائل المختلف فيها" "من مسائل الصيام إلى نهاية مسائل الفرائض" (٢). لإبراهيم الشيرازي (ت ٤٦٧هـ). ت: عيسى أحمد الفلاح. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢٠هـ.
٦٣٥. "نهاية السؤل مع حاشيته" لجمال الدين الأسوي الشافعي. عالم الكتب.
٦٣٦. "نهاية المحتاج إلى شرح ألقاظ المنهاج" لمحمد بن أحمد الرملي المصري الشهير بالشافعي الصغير (ت ١٠٠٤هـ). دار الفكر.
٦٣٧. "نهاية المراد في شرح هدية ابن العماد" لعبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣هـ). ت: عبد الرزاق الحلبي. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دبي. ط ١. ١٤١٤هـ.
٦٣٨. "نور الأنور شرح المنار" لأحمد بن أبي سعيد الميهوي الصديقي (ت ١١٣٠هـ). المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق. مصر. ط ١. ١٣١٦هـ.
٦٣٩. "نور الإيضاح ونجاة الأرواح" لحسن بن عمار الشرنبلالي (١٠٦٩هـ). دار النعمان للعلوم. دمشق. بيروت. ط ٢. ١٤١٧هـ.
٦٤٠. "النور اللامع في أصول الجامع" لمحمود أفندي الحمزاوي. مطبعة مجلس المعارف. سورية. ١٣٠٣هـ.

٦٤١. "نيل الفرقدن في رفع اليدين" لمحمد أنور شاه الكشميري. من مطبوعات المجلس العلمي. دهلي. ١٣٥٠هـ.
٦٤٢. "هبة الفتح بتكملة مراقي الفلاح" لمحيي الدين عبد الحميد. مكتبة دار البيروني. دمشق.
٦٤٣. "الهبّة والصدقة وخمسة فصول من البيوع من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: عبد الله الحمدي. إشراف: د. حسين الجبوري. رسالة ماجستير. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٦٤٤. "هداية المتعب السالك" لصالح عبد السميع الآبي الأزهيري المالكي. ١٣٥٢هـ.
٦٤٥. "الهداية شرح بداية المبتدي" لعلي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣هـ). مطبعة مصطفى البابي. الطبعة الأخيرة.
٦٤٦. "هدية الصعلوك شرح تحفة الملوك" لمحمد بن محمد الزلي. ايدنغندر. ١٢٩٥هـ.
٦٤٧. "هدية العارفين": لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ). دار الفكر. ١٤٠٢هـ.
٦٤٨. "الهدية العلانية" لعلاء الدين. ابن عابدين. ت: محمد سعيد البرهاني. ط ٥. ١٤١٦هـ.
٦٤٩. "هرات تاريخها آثارها رجالها". لخليل الله الخليلي. مطبعة المعارف بغداد. ١٩٧٤.
٦٥٠. "واقعات المفتين" لعبد القادر بن يوسف. قدري أفندي. المطبعة الأميرية بيولاقي مصر. ط ١. ١٣٠٠هـ.
٦٥١. "الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لعلي بن أحمد الواحددي (ت ٤٦٨هـ). ت: صفوان عدنان. دار القلم. الدار الشامية. دمشق. بيروت. ط ١. ١٤١٥هـ.
٦٥٢. "الوجيز في علامات الكتابة الترقيم" للدكتور توفيق حمارشه. عمان. ط ١. ١٤١٥هـ.
٦٥٣. "الوسائل إلى معرفة الأوائل" لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ). ت: د. إبراهيم العدوي، ود. علي محمد عمر. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط ٢. ١٤١٣هـ.
٦٥٤. "الوسيط في أصول فقه الحنفية" لأحمد فهمي أبو سنة. مطبعة دار التأليف. مصر.
٦٥٥. "الوسيط في المذهب" لمحمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ). ت: أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر. ط ١. ١٤١٧هـ. دار السلام. القاهرة.
٦٥٦. "الوشاح على نور الإيضاح ونجاة الأرواح" لعبد الجليل عطا. دار النعمان للعلوم. بيروت. ١٤١٧هـ.
٦٥٧. "الوصايا من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: أحمد عبد العسافي. إشراف: أ.د. عبد الملك السعدي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢٢هـ.
٦٥٨. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان" لأحمد بن محمد ابن خلكان (ت ٦٨١هـ). ت: د. إحسان عباس. دار الثقافة. بيروت.
٦٥٩. "الوفيات" لمحمد بن رافع السلامي (٧٠٤ - ٧٧٤هـ). ت: صالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط ١. ١٤٠٢هـ.

٦٦٠. "الوقف من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: خالد أحمد صالح. إشراف: أ.د. محمد عبيد الكيسي. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤١٩هـ.
٦٦١. "الوكالة من المحيط البرهاني" لمحمود بن أحمد. برهان الدين (٦١٦هـ). ت: معاذ عبد المليم السعدي. إشراف: أ.د. عبد الستار حامد الدباغ. رسالة دكتوراه. جامعة بغداد. ١٤٢١هـ.
٦٦٢. "النبأ في معرفة الأصول والفروع شرح القدوري" لمحمد بن رمضان. من مخطوطات مكتبة الأوقاف بغداد. برقم (٣٧٢٣).



محتويات

الجزء الخامس

الصفحة	الموضوع
٣	كتاب المكاتب
٤	فصل في الكتابة الفاسدة
٦	باب تصرف المكاتب
١٣	باب كتابة العبد المشترك
١٦	باب الموت والعجز
١٩	كتاب الولاء
٢٢	فصل في ولاء الموالاة
٢٣	كتاب الإكراه
٣١	كتاب الحجر
٣٥	كتاب المأذون
٤١	فصل في حكم تصرف الصبي
٤٣	كتاب الغصب
٤٩	فصل في بيان مسائل تتصل بمسائل الغصب
٥٤	كتاب الشفعة
٥٥	باب طلب الشفعة
٦٠	باب ما هي فيه أولاً وما يبطلها
٦٠	فصل ما نجب فيه الشفعة وما لا نجب
٦٤	فصل ما يبطل الشفعة

٦٦	كتاب القسمة
٧٤	كتاب المزارعة
٧٨	كتاب المساقاة
٨١	كتاب الذبائح
٨٨	كتاب الأضحية
٩٣	كتاب الكراهية
٩٣	فصل في الأكل والشرب
٩٦	فصل في اللبس
٩٨	فصل في النظر واللمس والوطن
١٠٠	فصل في الاستبراء وغيره
١٠٣	فصل في البيع
١٠٨	كتاب إحياء الموات
١١٠	فصل في الشرب
١١٣	كتاب الأشربة
١١٧	كتاب الصيد
١٢٢	كتاب الرهن
١٢٥	باب ما يصح رهنه والرهن به وما لا يصح
١٣١	باب الرهن عند عدل
١٣٥	باب التصرف والجنابة في الرهن
١٤٠	فصل في المتفرقات
١٤٣	كتاب الجنائيات
١٤٥	باب ما يوجب القود وما لا يوجب

١٥٠	باب القود فيما دون النفس
١٥٣	فصل في الفعلين
١٥٧	باب الشهادة في القتل
١٦٢	كتاب الديات
١٦٤	فصل في أحكام الشجاج
١٦٨	فصل في الجنين
١٧٠	باب ما يحدث في الطريق
١٧٢	فصل في الحائض المائل
١٧٤	باب جنابة البهيمية
١٧٦	باب جنابة الرقيق
١٨١	فصل في الجنابة على العبد
١٨٣	فصل في جنابة المدبر وأم الولد
١٨٤	باب غصب العبد والصبي والمدبر والجنابة في ذلك
١٨٦	باب القسامة
١٩١	كتاب المعاقل
١٩٣	كتاب الوصايا
١٩٦	باب الوصية بالثلث
١٩٦	باب العتق في المرض
٢٠٦	باب الوصية للأقارب وغيرهم
٢٠٨	باب الوصية بالسكنى والخدمة
٢١٠	باب الوصي
٢١٦	فصل في الشهادة
٢١٧	كتاب الخشى

محتويات مقدمة منتهى النقاية

الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٥	الاهداء
٧	كلمة الأستاذ الدكتور عبد الملك السعدي
٨	كلمة الأستاذ الدكتور محمد رمضان عبد الله
٩	كلمة الأستاذ الدكتور فرج توفيق الوليد
١٠	كلمة الأستاذ الدكتور محيي هلال السرحان
١١	كلمة الشيخ العلامة قاسم بن نعيم الطائي الحنفي
١٥	مقدمة منتهى النقاية
٢١	الباب الأول: الدراسة
٢٣	الفصل الأول: في حياة المؤلف والشارح
٢٥	تمهيد
٢٦	المبحث الأول: لقب صدر الشريعة
٢٨	المبحث الثاني: اسم صاحب "الوقاية"
٣١	المبحث الثالث: نسب صاحب "الوقاية"
٣٢	المبحث الرابع: ما وقع من العلماء من الخلط في نسب صدر الشريعة
٣٤	المبحث الخامس: أسرته العلمية وطلبه للعلم وشيوخه ومن تفقه عليهم
٤٠	المبحث السادس: مكانة صدر الشريعة العلمية وثناء العلماء عليه
٤٢	المبحث السابع: تلاميذ صدر الشريعة ومنهجه في التدريس
٤٤	المبحث الثامن: مؤلفات صدر الشريعة
٥٥	المبحث التاسع: وفاته ومكان قبره
٥٧	الفصل الثاني: في دراسة عن الوقاية وشرح الوقاية

- المبحث الأول : اسم وسبب تأليف وصحة نسبة "الوقاية" و"شرح
الوقاية" لمؤلفيهما ٥٩
- المبحث الثاني : مكانة "الوقاية" و"شرح الوقاية" بين كتب الفقه الحنفي ٦١
- المبحث الثالث : في شروح "الوقاية" ٧١
- المبحث الرابع : حواشي "شرح الوقاية" ٧٥
- المبحث الخامس : منهج الماتن والشارح في المتن والشرح ومميزاتهما ٨٤
ومساعداتهما
- المبحث السادس : المصادر التي اعتمد عليها صدر الشريعة في "شرح
الوقاية" ٨٧
- المبحث السابع : الاصطلاحات الفقهية في "شرح الوقاية" وكتب
الأحناف ٨٩
- المبحث الثامن : ترجمة أئمة المذهب الذين تدور على قولهم مسائل
الكتاب ٩٩
- المبحث التاسع : مخطوطات "الوقاية" ١٠٤
- المبحث العاشر : مخطوطات "شرح الوقاية" ١٠٤
- المبحث الحادي عشر : المنهج المتبع في تحقيق الكتاب ١٠٧
- المبحث الثاني عشر : النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب ١٠٩
- نماذج من مخطوطات الكتاب ١١٤

محتويات

الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة المصنف والشارح
٦	كتاب الطهارة
٧	فرائض الوضوء
١٦	سنن الوضوء
٢٤	مستحبات الوضوء
٢٦	نواقض الوضوء
٣٥	فرائض الوضوء
٣٨	سنن الغسل
٤٠	موجبات الغسل
٤٢	الماء الذي يجوز به الوضوء
٥٢	فصل في الآبار
٥٦	باب التيمم
٦٥	نواقض التيمم
٦٩	باب المسح على الخفين
٨٠	باب الحيض والنفس
٩٥	باب الأنجاس
١٠٠	فصل في الاستنجاء
١٠٣	كتاب الصلاة
١٠٣	فصل في أوقات الصلاة
١٠٧	فصل في الأوقات التي تكره فيها الصلاة

١١٠	باب الأذان
١١٤	باب شروط الصلاة
١١٧	باب صفة الصلاة
١١٧	فرائض الصلاة
١١٨	واجبات الصلاة
١٢٧	فصل في القراءة
١٣٠	فصل في الجماعة
١٣٥	باب الحدث في الصلاة
١٣٩	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
١٤٦	باب صفة الوتر والنوافل
١٥٣	فصل في صلاة الكسوف والخسوف
١٥٤	باب إدراك الفريضة
١٦٠	باب قضاء الفوائت
١٦٣	باب سجود السهو
١٦٩	باب صلاة المريض
١٧١	باب سجود التلاوة
١٧٥	باب صلاة المسافر
١٧٩	باب صلاة الجمعة
١٨٣	باب العيدين
١٨٥	باب صلاة الخوف
١٨٦	باب الجنائز
١٩٣	باب الشهيد
١٩٨	باب الصلاة في الكعبة
٢٠٠	كتاب الزكاة
٢٠٤	باب زكاة الأموال

٢١٤	باب زكاة المال
٢١٦	باب العاشر
٢١٩	باب الركائز
٢٢١	باب زكاة الخارج
٢٢٤	باب المصارف
٢٢٨	باب صدقة الفطر
٢٣٣	كتاب الصوم
٢٣٩	باب موجب الإفساد
٢٤٩	باب الاعتكاف
٢٥١	كتاب الحج
٢٥٥	باب الإحرام
٢٦٨	باب القران والتمتع
٢٧٣	باب الجنائيات
٢٨٤	باب مجاوزة الوقت بغير إحرام
٢٨٦	باب إضافة الإحرام إلى الإحرام
٢٨٨	باب الإحصار
٢٨٩	باب الحج عن الغير
٢٩١	باب الهدي
٢٩٢	مسائل منثورة
٢٩٥	محتويات مقدمة عمدة النهاية
٢٩٧	محتويات الجزء الثاني

محتويات

الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع
٣	كتاب النكاح
٩	باب المحرمات
١٦	باب الولي والكفو
٢٧	باب المهر
٤٣	باب نكاح الرقيق والكافر
٥٠	باب القسم
٥١	كتاب الرضاع
٥٥	كتاب الطلاق
٥٧	باب إيقاع الطلاق
٦٠	فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان
٦٥	فصل في تشبه الطلاق ووصفه
٦٨	فصل في كنايات الطلاق
٧٠	باب التفويض
٧٠	فصل في الاختيار
٧٢	فصل في الأمر في اليد
٧٣	فصل في المشيئة
٧٨	باب الحلف بالطلاق
٨١	فصل في الاستثناء
٨٢	باب طلاق المريض
٨٦	باب الرجعة

٩٠	فصل فيما تحل به المطلقة
٩٢	باب الإيلاء
٩٥	باب الخلع
٩٩	باب الظهار
١٠٠	فصل في الكفارة
١٠٤	باب اللعان
١٠٨	باب العنين
١١٠	باب العدة
١١٥	فصل في الحداد
١١٨	باب ثبوت النسب والحضانة
١١٨	فصل في ثبوت النسب
١٢٥	فصل في الحضانة
١٢٨	باب في النفقة
١٣٤	فصل في نفقة الأقارب
١٤٠	كتاب العتاق
١٤٣	باب عتق البعض
١٤٩	باب العتق الميهم
١٥٥	باب الحلف بالعتق
١٥٦	باب العتق على جعل
١٦٠	باب التدبير والاستيلاء
١٦٤	كتاب الأيمان
١٧٢	باب الحلف بالفعل
١٧٢	فصل اليمين في الدخول والسكنى
١٧٦	فصل اليمين في الإتيان والركوب والخروج
١٧٩	فصل اليمين في الأكل والشرب

١٨٦	فصل اليمين في لبس الثياب
١٨٧	فصل اليمين في الحج والصوم
١٩٠	باب الحلف بالقول
١٩٠	فصل اليمين في الكلام والبيع والشراء والتزوج
١٩٣	فصل في اليمين في العتق والطلاق
١٩٨	كتاب الحدود
١٩٩	فصل في كيفية الحد وإقامته
٢٠١	باب الرطى الذي يوجب الحد أو لا
٢٠٥	باب شهادة الزنا والرجوع عنها
٢١١	باب حد الشرب
٢١٣	باب حد القذف
٢١٧	فصل في التعزير
٢٢١	كتاب السرقة
٢٢٣	باب ما يقطع به وما لا يقطع به
٢٣١	فصل كيفية القطع وإثباته
٢٣٦	باب قطع الطريق
٢٤٠	كتاب الجهاد
٢٤١	باب في كيفية القتال
٢٤٣	باب الموادعة ومن يجوز أمانه
٢٤٤	باب المغنم وقسمته
٢٥٠	باب استيلاء الكفار
٢٥٢	باب المستأمن
٢٥٥	باب الوظائف
٢٥٨	فصل الجزية
٢٦٢	باب المرتد

٢٦٧	باب البغاة
٢٦٩	كتاب اللقيط
٢٧١	كتاب اللقطة
٢٧٤	كتاب الآبق
٢٧٦	كتاب المفقود
٢٧٨	كتاب الشركة
٢٨٤	فصل في الشركة الفاسدة
٢٨٦	كتاب الوقف
٢٩١	محتويات الجزء الثالث

محتويات

الجزء الرابع

الصفحة	الموضوع
٣	كتاب البيع
١٠	باب الخيار
١٠	باب في خيار الشرط
١٧	فصل في خيار الروية
٢٠	فصل في خيار العيب
٣٠	باب البيع الفاسد
٣٩	فصل في أحكامه
٤٤	فصل فيما يكره
٤٦	باب الإقالة
٤٧	باب المراجعة والتولية
٥٠	فصل في بيان التصرف في المبيع والتمن قبل قبضه
٥٣	باب الربا
٦٠	باب الحقوق والاستحقاق
٦١	فصل في الحقوق
٦٣	فصل في الاستحقاق
٦٥	فصل في بيع الفضول
٧٣	باب السلم
٧٤	فصل في الاستصناع
٧٨	مسائل شتى
	كتاب الصرف

٨٤	كتاب الكفالة
٩٨	فصل في الضمان
١٠١	فصل في كفالة الرجلين
١٠٤	فصل في كفالة العبد
١٠٦	كتاب الحوالة
١١٠	كتاب القضاء
١١٣	فصل في الحبس
١١٥	فصل في كتاب القاضي إلى القاضي
١٢٤	باب التحكيم
١٢٦	مسائل شتى
١٣٢	فضل في القضاء في الموارث
١٣٧	كتاب الشهادة والرجوع عنها
١٣٩	فصل في بيان أنواع ما يتحمله الشاهد
١٤٢	باب القبول وعدمه
١٥٠	باب الاختلاف في الشهادة
١٥٤	فصل في الشهادة على الإرث
١٥٥	فصل في الشهادة على الشهادة
١٥٨	فصل في شهادة الزور
١٥٨	فصل الرجوع في الشهادة
١٦٣	كتاب الوكالة
١٦٧	باب الوكالة في البيع والشراء
١٦٧	فصل في البيع
١٧٥	فصل في البيع
١٧٨	باب الوكالة بالخصومة والقبض
١٨٣	باب عزل الوكيل

١٨٤	كتاب الدعوى
١٩٠	فصل في كيفية اليمين والاستحلاف
١٩٤	باب التحالف
١٩٩	فصل فيمن لا يكون خصماً
٢٠١	باب دعوى الرجلين
٢٠٦	فصل في التنازع بالأيدي
٢٠٨	باب دعوى النسب
٢١٤	كتاب الإقرار
٢٢١	باب الاستثناء
٢٢٤	باب إقرار المريض
٢٢٨	كتاب الصلح
٢٣٠	فصل في أقسام الصلح
٢٣٣	باب التبرع بالصلح والتوكيل به
٢٣٤	باب الصلح في الدين
٢٣٧	فصل في الدين المشترك
٢٣٩	فصل في التخارج
٢٤٣	كتاب المضاربة
٢٤٨	باب المضارب الذي يضارب
٢٥٠	فصل في العزل والقسمة
٢٥١	فصل فيما يفعله المضارب
٢٥٤	فصل في الاختلاف
٢٥٥	كتاب الرديعة
٢٥٩	كتاب العارية
٢٦٤	كتاب الهبة

٢٦٨	باب الرجوع عنها
٢٧٥	كتاب الإجارة
٢٧٧	باب الأجر متى يستحق
٢٧٩	باب ما يجوز من الإجارة وما لا يجوز
٢٨٢	باب الإجارة الفاسدة
٢٨٨	باب من الإجارة
٢٨٨	فصل في ضمان الأجير
٢٩٠	فصل الإجارة على أحد الشرطين
٢٩٢	فصل إجارة العبد
٢٩٣	فصل الاختلاف في الإجارة
٢٩٤	باب فسخ الإجارة
٢٩٦	مسائل شتى
٢٩٩	محتويات الجزء الرابع

محتويات

الجزء الخامس

الصفحة	الموضوع
٣	كتاب المكاتب
٤	فصل في الكتابة الفاسدة
٦	باب تصرف المكاتب
١٣	باب كتابة العبد المشترك
١٦	باب الموت والعجز
١٩	كتاب الولاء
٢٢	فصل في ولاء الموالاة
٢٣	كتاب الإكراه
٣١	كتاب الحجر
٣٥	كتاب المأذون
٤١	فصل في حكم تصرف الصبي
٤٣	كتاب الغصب
٤٩	فصل في بيان مسائل تنصل بمسائل الغصب
٥٤	كتاب الشفعة
٥٥	باب طلب الشفعة
٦٠	باب ما هي فيه أولاً وما يبطلها
٦٠	فصل ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب
٦٤	فصل ما يبطل الشفعة

٦٦	كتاب القسمة
٧٤	كتاب المزارعة
٧٨	كتاب المساقاة
٨١	كتاب الذبائح
٨٨	كتاب الأضحية
٩٣	كتاب الكراهية
٩٣	فصل في الأكل والشرب
٩٦	فصل في اللبس
٩٨	فصل في النظر واللمس والوطئ
١٠٠	فصل في الاستبراء وغيره
١٠٣	فصل في البيع
١٠٨	كتاب إحياء الموات
١١٠	فصل في الشرب
١١٣	كتاب الأشربة
١١٧	كتاب الصيد
١٢٢	كتاب الرهن
١٢٥	باب ما يصح رهنه والرهن به وما لا يصح
١٣١	باب الرهن عند عدل
١٣٥	باب التصرف والجنابة في الرهن
١٤٠	فصل في المتفرقات
١٤٣	كتاب الجنائيات
١٤٥	باب ما يوجب القود وما لا يوجب

١٥٠	باب القود فيما دون النفس
١٥٣	فصل في الفعلين
١٥٧	باب الشهادة في القتل
١٦٢	كتاب الديات
١٦٤	فصل في أحكام الشجاج
١٦٨	فصل في الجنين
١٧٠	باب ما يحدث في الطريق
١٧٢	فصل في الحائط المائل
١٧٤	باب جناية البيهية
١٧٦	باب جناية الرقيق
١٨١	فصل في الجناية على العبد
١٨٣	فصل في جناية المدبر وأم الولد
١٨٤	باب غصب العبد والصبي والمدبر والجناية في ذلك
١٨٦	باب القسامة
١٩١	كتاب المعاقل
١٩٣	كتاب الوصايا
١٩٦	باب الوصية بالثلث
١٩٦	باب العتق في المرض
٢٠٦	باب الوصية للأقارب وغيرهم
٢٠٨	باب الوصية بالسكنى والخدمة
٢١٠	باب الوصي
٢١٦	فصل في الشهادة
٢١٧	كتاب الخشى

مسائل شتى

٢٢٠

٢٢١

٢٢٣

٢٢٦

٢٣٠

٢٣١

٢٣١

٢٣٣

٢٣٦

٢٣٨

٢٧٧

٢٢١

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الآثار

فهرس رواة الأحاديث

فهرس الأماكن

فهرس الأعلام

فهرس الكتب

فهرس المراجع

محتويات الجزء الخامس

محتويات جميع الأجزاء